مركز الدراساتُ الفقهية والاقتصادية سلسلة الأدلة والكشافات

التكشيف الاقتصادي للتراث

ملف رقم (١)

الائتمان والإتاوة موضوع رقم (۲/۱)

إعداد

الدكتور/ أحمد جابر بدران

بإشراف أ.د عني جمعة محمد

- ٢ الحوالة وثيقة بالدين كالكفالة لاتبرئ ذمة الأول ج٧ ص٣٤٣٩ ٣٤٤٠
 - ٣ حواز الرجوع عن الحوالة ج٧ ص٣٤٤٣

السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة ٢٢١ - ١٢١

145

١ – أجع العلماء عنى حواز الحوالة في الجملة ، واحتلفوا في مواضع ذلك وشرائطه ج١ ص٣٦.

٢ – قال رسول الله (ص) : من احيل على ملى نثيبعه ج١ ص٤٦٦

٣ – لا تحوز الحوالة الا بالديون الثابته في الذمم ولا تحوز بالأعيان ج١ ص٤٦٦

قال الشافعي : لاتحوز الحوالة الا على كل دين يحوز بيعه كعوض القرض وبدل المتنف ج١ ص٢٦٠.
 قال الشافعي : ما لايحوز بيعه كدين السنم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ج١ ص٣٠٠.

الحوالة عند الشائعي بيع في الحقيقة لأن المحتال يبيع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ج١

7 - الحوالة عند الشافعي بيع في الحقيقة لأن المحتال يبيع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ج
 ح. ٤٦٦

٧ – اختلاف الفقهاء في حنس المال الذي يقبل الحوالة وتحوز فيه ج١ ص٤٦٧

٨ – لا تحوز الحوالة الا بمال معلوم ، لأنه لا يحوز الرحوع إلى أحد منهما دون صاحبه ج١ ص٤٦٧

٩ – المحتلف أصحاب الشافعي في ابل الدية فسنهم من قال لا يحوز بيعها لأنه محهول الصفة ولا يحوز السلم فيه.

ومنهم من أحازه كأنه مصوم العدد والسن ، فمعاز الحوالة به . ج١ ص٤٦٧

١ - لا تحوز الحوانة الا أن يكون العقان متساويين في الصفة والحلول والتأجيل ج١ ص٣٠٠.
 ١ - اذا اختلف الحقان في شئ من الصقة والحلول والتأجيل لم تصح الحوالة لأنها ارفاق كالقرض ج١

١٢ - مسائل في الحوالة ، ورأى الفقهاء فيها ج١ ص٤٦٨ - ٤٧٠

١٣ – تحوز الحوالة على من له عليه دين ، ومن لا دين له عليه كما تحوز الكفالة ج١ ص٢٦٨

١٤ – قال بعض أصحاب الشافعي : لا تحوز الحوالة الا على من له عليه دين لأنه بيع ما في الذمة بما في الذمة

 ١٥ – لا تصح الحوية من غير رضا السحال الآن نقل من ذمة إلى غيرها ، فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عينا ج١ ص٣٠٤.

١٦ - رأى الفقهاء في رضا المحال عليه ج١ ص٤٦٩

١٧ - اذا صحت الحوالة فليس له أن يطالب المحيل ما دام الحق يقلر على استيفائه ج١ ص٢٩.

١٨ - رأى الفقياء في افلاس المحال عليه وجحوده ج١ ص٢٩٥ - ٤٧٠

١٩ – اختلف أصحاب نشانعي في الحوالة اذا أحال على رجل بشرط أنه ملئ ، قبان أنه مصـر ج١ ص-٤٧

"الهيشمى ، تحفة المعتاج بشرح المنهاج 💮 🕶 ٩

- الحوالة لفة النحول والانتقال ، وشرعا : عقد يقتضى تحول دين من فعة إلى ذمة ج٢ ص١٦٢ ﴿ حَجْ

١ - أصل الحوالة ما حاء في الحديث : مطل انقني ظلم واذا اتبع أحدكم على ملئ فليتبع ج٢ ص٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٣ - يشترط في الحوالة رضا المحيل لأن الحق مرسل في ذمته ، والمحتال لأن حقه في ذمه المحيل ج٢ ص١٦٣.

إ - لا تصح الحوالة معن لادين عليه ولا على من لا دين عليه ، وأن رضى ، وقبل تصح برضاء ج٢ ص١٦٣٠
 ٥ - لا تصح الحوالة معن لا دين عليه ولا على من لا دين عليه وتصح بالدين اللازم وعليه وأن احتلف سبب

وجوبهما ككون أحلفما ثمنا والآخر أجرة ج٢ ص١٦٣ ٪ ٪ ٪

علاقة الحوالة بالبيع ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص١٩٣ ١٠٠٠

٧ - في قول : لا تصع الحوالة الا بالأنسان خاصة لثبوتها في الذمة ج٢ ص11.

٨ - تصح الحوالة بالثمن في مدة الخيار ، بأن يحيل المشترى البائع على ثالث ج٢ ص١.٦٤ هـ .
 ٩ - يشترط في الحوالة تساوى الدين المحال به والدين المحال عليه في نفس الأمر ج٢ ص٤٨٤ .

٩ ـ يشترط في الحوالة تساوى الدين المحال به والدين المحال عليه في نفس الأمر ج٢ ص ١٨٤٤.
 ١٠ - مسائل في الحوالة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص ٣٠٥ ـ ١٧٦٠.

, _ = ce⁴

9 . 5

. • • [

```
لَهِرَسَ بَحُوبِاتَ مَلْقُ رَفِّمِ (١)
         موضوع (۲)
              וצלפה
                                   البلاذري ، فتوح البلدان
                            < = = TTT
                                                 ٦ – الديلم
                       377 = APY
                                        ٦ - الديلم أيام المعتصم
                                             - من أذربيحان
                        SA TYPE
                                             - من طبرستان
- من کرمان وسحستان ۲۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۲ ۵ م ۴ م م م
     010 - 0.V 0$10-$1.
                                              - من بخاری
                                  ابن جبير ، رحلة ابن جبير
                         - الأتاوة من مسلمي صقلية لملكها ٢٩٧
                          ابر الققيد، مختصر كتاب البلدان
                     قلامة بن جعفر ، الخراج وصنعه الكتابة
                  ١ - أتاوة عامة على أهل قبرص أيام عشمان ٣٠٦
            TTY - TT7
                                           ٣ - أتاوة في أرمينيا
                           " - فرض الأتاوة على البحة أيام المتوكل
                          - صلح أهل اقليسم في الديلم على أتاوة
                              ياقوت الحوى ، معجم البلدان
                                         - صلح حوقان وحبلان
                     ج۱ ص۳۵۵
```

```
- صلح أرمينية
                                                         ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة
                                         - ما كان يدفعه على بن الاحشيد من اتاوة سنوية للقرامطة

    ما دفع إلى األصفر اأعرابي قاطع طريق الحاج عوضا عما كان يأخذه
    ج٤ ص١٦٩

                                            ٢ - ما دفع لأبي الحراح الطائي عند عند اعتراضه الحاج
– العربان بمصر يقطعون الطرق ويفرضون على التحار بأسيوط فرائض حبوها شبه الحالية ومنعوا الخراج ج٨
                                                               ابن منظور ، لسان العرب
– الآتاوة : الرشوة والخراج ، وكل ما أحذ بكره أو قسم على موضع من الحباية رغيرها اتارة ، وحص يعضهم
                                           ج ۽ ص ١٧ - ١٨
                                                                         به الرشوة على الماء
                                            ا ابن خلدون ، کتاب العبر
– الكعوب من بني سليم يفرضون على البدو والمحيطين بهم الاتاوة والتي كانو يسمونها الخفارة فرفعها عنهم
                        ج۷ ص ۲۹ ه – ۷۰
                                                     السلطان أبو الحسن بن عثمان ( ت ١ ٢٤هـ )
                                                        ابن الأثير ، الكامل في التاريخ
                                ج٣ ص ٨٥
                                                     - صلح سواج طير وبفروند سنة ٢٥هـ
                                               ٢ - الهند تدفع الآتاوة إلى يمين الدولة بعد غزوة له
             ٣ - الأمير صلاح الدين سنقر يقدم الاتاوة إلى الأمراء الغزية سنة ٥٥٩هـ ج١١ ص٢١١
                                                           القلقشندي ، صبح الأعشى
      - أحد ملوك بني مرين في المغرب يفوض اتاوة مطومة كل سنة على أمصار المغرب   ج• ص١٩٥
       جه ص٦٧٦ ، ٢٧٨
                                      - عمرو بن العاص يأخذ اتاوة في صلحة مع دنقلة في النوبة
                                  ً ابن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب
             - الفرنج يجعلون على دمشق تطيعة في كل سنة ، وذلك في سنة ٤٧ ٥ هـ. ج١ ص١٢٦
```

- صلح قردى وبازبدا في المعزيرة الفرائية ج٣ ص٥٥١

و المالية الما

لِأَبِي المُبَارِثُهُمُ الدِّن لَجُمْ يَنْ هُرِّنَ أَيْ بَكُرِيْنَ خَلِّكَ إِنْ (١٩٨٨ - ١٩٨٨)

* * *

(711)

أبو الفوادس أبو الفوادس سعد بن علم بن سسعد بن صيفى ، التمييى ، الملقب شباب الدين ، المروف بحيض بيض ، الشاعر المشهور سعد بن عد بن عبد المرج الميس يص كان فقيها شافعي المذهب ، تقته بالرئ على القاضي محد بن عبد المكريم الشاعر المداد المرج الشاعر المداد المرج الشاعر المداد المداد

أوزان ، وتسكلم في مسائل الخلاف ، إلا أنه غلب عليه الأدب ونظم الشعر ، وأجاد فيه مع جزالة لفظه ، وله رسائل فصيحة بليغة ، ذكره الحافظ أبو سعيد (1) السمعاني في كتاب «الذيل» وأثنى عليه ، وحدث بشيء من مسموعاته ، وقرأ عليه ديوانه ورسائله ، وأخذالناس عته أدباً وفضلا كثيرا ، وكان من أخبر الناس بأشعار العرب واختلاف لغاتهم ، ويقال : إنه كان فيه تيسية وتعاظم ، وكان لا يخاطب

أحداً إلا بالكلام العربي ، وكانت له حوالة عدينة الحلّة ، فتوجه إليها لاستخلاص مبلغها ، وكانت على ضامن الحلقة ، فسيرغلامه إليه ، فل يعرج عليه ، وشم أستاذه فشكاه إلى والى الحلة ، وهو يومنذ ضياء الدين مهليل بن أبي المسكر الجاواني ، فسير معه بعض غلمان الباب ليساعده ، فلم يقنع أبو الفوارس منه بذاك ، فكتب اليه يعاتبه ، وكانت بيسها مودة متقدمة « ما كنت أظن أن صحبة السنين وودتها يكون مقدارها في النفوس هذا المقدار ، بل كنت أظن أن الخيس الجحفل

(١) كذا فى ب ، ح ، ن . وفى ا « أبو سعد » بدون يا،، وسيأتى مكورا (٢) فى ا ، ب « لوزن لى عوضا لقام بنصرى _ الح »

لوعرض لى ⁽¹⁾ لقام بنـكرى من آل أبى المسكر حماة عُلْبُ الرقاب ، فـكيف

بعامل سويقة ، وضامن حليلة وحليقه ? ويكون جوابي في شكواي أن ينفذ إليه

مستخدم يعاتبه ، و يأخذ ما قبله من الحق ، لا والله

إن الأسود أسود الغاب همها يوم الكريهة في المسلوب لا السلب (١) ويالله أقسم ، و بنبيه وآل بيته ، الن لم تُتم لى حرمة يتحدث بها نساء الحلة في أعراسهن ومناً حاتهن (٢) و لا أتام وليك بحلنك هذه ، ولو أمسى بالجسر والقناطر،

كُونِي خسرت حمر النعم أفأخسر بيتى، واذلاه، واذلاه، والسلام » وكان يلبس زى العرب و يتقلد سيفاً ، فعمل فيه أبو القاسم بن الفضل الآفى ذكره فى حرف الهاه إن شاء الله تعالى ، وذكر ألهاد السكاتب فى « الخريدة » أنها للوئيس على بن الأعرافي الموصلي ، وذكر أنه توفى سنة سبع وأربع بن

وخمائة [من الخفيف] : كم تُبَادى وكمَّ نُطُولُ طـــوطـــو ﴿ رَبُكُمُ * ما فيك شَمْرَةٌ * من تميم

فكل الضَّبُّ واقرط الحنظلَ اليا بس واشرَب ماشلت بَوْل الظليم اليس فا وجه من يضيف ولا يقسرى ولا يدفع الاذى عن حريم فلما بالمنت الابيات أبا الفوارس المذكور عل [من الخفيف]: لا تَضَعُ من عظيم قَدْر وإن كنست مُشَارًا إليه بالتعظيم فالشريف السكر مُ ينته قَدْرًا بانتعدى على الشريف السكر م ولم الخسر بتنجيسها و بالنحسر م

وعلى فيه خطيب الحورية البحيرى [من مجزوه السكامل]:

لَسْنَا وحقك حَيْصَ بَيْدِ عَمْ مَنَالًا عَارِبِ فَالصَّمِم
ولقَّد كذبت على محيد كاكذبت على عمم
وقال الشيخ نصر الله بن مجلى مارف الصناعة بالمحزن وكان من النقات

أهل السنة : رأيت فى المنام على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فقلت له : ياأمير المؤمنين ، تفتحون مكة فتقولون من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ثم يتم على ولدك الحسين يوم الطَّت مام ، فقال : أما سمعت أبيات ابن الصينى فى هذا ?

(١) البت لأبى تمام من قصيدته فى العتصم العباسى بعد فتح عمورية (٢) فى ا ،ب « ومناجاتهن » وله وجه ، وأحسبه مع ذلك محرفا عما أنسته

للشيخ المولوي مجيّداً أعلى بنَ علي السَّها نُوي

على الصحيم السادس أن الحال توكد لعاملها اختاف التبييز السابع أن حق الحال الشنقاق وحق التمييز الجمودو قد يتعاكسان فتقع الحال جامدة فحوهذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وكتيرمنبم يتوهمان الحال الجامدة لاتكون الاصأولة بالعشلق وليس كذلك ونمن الجوامد الموطية كما مره ومنها ما يقصد به التشبيد لحوجادني زيد اسدا اي مثل اسده ومنها الحال في لحوبعت الشاة شاة ودر عما و غابطته ان نقصه التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء العقجزي قسطا و تنصب ذاك القسط على الحال و تاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر لحو بعت البرقفيزين بدرهم كذا في الرضى والعباب. ومنها المصدر المأول بالمشتق نحو إتيته ركضااي راكضا وهو قياس عند المبرد في كل مادل عليه الفعل و معنى الدائة انه في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل وانواعه نحو اتانا سرعة و رجلة خلافا السيبوية حيث قصره على السماع وقد تكون غير مصدر على ضرب من الثاريل بجعله بمعنى المشتق نحوجاه البوقفيزين ومنه ما كرر للتفصيل نحوبينت حسابه با با با با اي مفصة باعتبار ابوابه وجاء القرم ثلثة ثلثة اي مفصلين باعتجار عذا العدد ونحو دخلوا رجاز نرجة اوثم رجة اي مرتبين بهذا القرتيب و منه كلمته ناه الى في و بايعته يدا بيد انتهى ، و السال في اعطاح اهل المعاني هي الامرالداعي الى النَّكُلُم على وجه مخصوص أي الداعي إلى ان يعتبر مع النَّام الذي يودى به اصل المعنى خصوصية مَّا هي المسماة بمقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر اللحكم حال يقتضي تاكيد الحكم و القاليد مقتضاها و في تفسيو التكلم الذي هوفعل اللسان باعتبار الذي هوفعل الفلب مسامحة مبالغة في التنبيه على ان النكلم على الوجه المخصوص إنما يعد مقتضى الحال إذا القرن بالقصد والاعتبار حتى إذا التضي المقام القاكيد ووقع ذلك في كام بطويق الاتفاق لا يعد مطابقا المقتضى الحال • و في تقييد الكام بكونه مود يا لاصل المعنى ثنبيه على أن مقتضيات التحوال تجب أن تكون زائدة على أصل المعنى و لأيرد المتماء المقام القجرد عن الخصوميات "ن هذا التجرد زائد على اصل المعنى وهذا عو مختار الجمهور واليه ذهب صاحب الاطول فقال مقتضى الحال هو الخصوميات والصفات القائمة بالكلم فالخصومية من حيث أنها حال الكلم ومرتبط به مطابق لها من حيث أنها مقتضى الحال والمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكام للواقع وعلى هدا النحو توليم علم المعانى علم يعرف به إحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى السال أي يطابق مفة اللفظ متنضى الحال وهذا عو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الي غير ذلك معللة بالحوال والدا يقول السكاكي الحانة المقتضية للذكرو الحذف و التاكيد الئ غير ذلك نيكون الحال هي الخصوصية وهو الايتي بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا تقتصي الا الخصوصيات دن الكلم المشتمل عليها كما ذهب اليه العيقق القفترُاني حيث قال في شرح المقتاح السال هو المرالداعي الى كلم

مكيف بميفية متصومة مناسبة و قال في العطيل منتضى الصال عند التحقيق عو النام المكيف بميفية مخصومة و مقصوده أوادة المحافظة على ظاهر تونع في العالم مطابق لمنتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال فوائلام اللمي و العطابق هو النام المجابق على على اعتبار المنطقيين من مطابقة المنتفى الحال فوائلام المنابقة على المعقول و عما هو المعقول و ارتئب التكلف المذكور • فائدة و قال المعقول المنتفل و عما هو المعقول و ارتئب التكلف المذكور • فائدة و قال المعقول المنتفل المنتفون النام و المعقول و المعقول و التعابر بينهما بالتعبار قال الاسر الداعي منتم المعتفر توم كونه زمانا له و أيضا الداعي منتبر المنتفول بالنقيم في المعقول المنتفون و التبات المنتفون بالنقيم في بالنقيم المنتفون المنتفون المنتفون بالنقيم المنتفون ال

الحالية نونة من المنصونة المبطئة ميكويند كه رقص و صاع و دست زفن و چرخ رفتن و حررد شنيدن حلل است و باين افعال حاقي مي آرند كه بهبوش شوند و مويدان ايشان گويند كه شيخ تصوف كوده حال آورده و مذهب ايشان عين غنالت و بطالت است و بدعت و مخالف سنت كذا في توفيع العذاهب •

المتالُّل نزد بعضي شعراي عجم اسم دخيل است ويجيع في نصل الام من باب الدال .

الحيوالة بالفقع لفة النقل في العفوب احلت زيدا بعا كان له علي على رجل نالمنكلم و هوالديون محيل وزيد و هو الدائن محيال ومحيثال و المنال محيال به و محيثال به والرجل و هو الذي يقبل الحيوانة محيال عليه و محيثال عليه و محيثال عليه و تستنال عليه فيو النابي واذا وصل بعلي نهو من يقبل الحيوانة و إذا وصل بالباء فهو السال مناظهر ان الموعولة بالام المم مفعول اي من يقبل الحيوانة و القابل هو الحيثال عليه فلا تخور شرعا النبات دين الكفر على آخر مع عدم بقاد الدين على الحجيل بعده اي بعد البات الدين و العراق بقوم تقر العالم و على آخر المحيثال عليه و توايم البات دين اي و لو حكما في غمن عقد اولا ندخل في الحد حوالة دراهم الوديمة و خرج عنه المتفات على المذهب الامع و كذا دخل فيه الحوالة الذي لا يكون فيها الحيال دين فان المحيثال و نادا عدل عن تعريف

الأحالة عند السكماء عبارة عن تغيير الشيئ في الكيفيات كالتسخين و التبريد و بازمها الاستصالة كانتسخى و التبرود قد يقال على ما يعم ذلك و تغيير صررة الشيئ اي حقيقته و جوهره المسمئ بالتكوين و الاساد و بلزمها الكون و الفساد و هذا المعنى هو المواد بالاحالة الواقعة في تعريف الغاذية كذا في شرح حكمة العين في صبحت النفس النبائية •

الاستيمالة عند الحكماء هي الحركة الكينية وهي الانتفال من كيفية المربط المستيمالة عند الحكماء هي الحركة الكينية المربط المستيمالية عند الحكماء هي الحركة الكينية المربط على التدريج لانه كما ينتقل الجميم من كيفية المن كيفية والمن المناسبة عني الكينيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد و الضعف كالتستيم والنبود العارفين للماء مثلا فلائمة من النكو الاستيمالة من امين الانتقال من كيفية المن كيفية المن كيفية المن كيفية وكون ذلك الانتقال تدريج الادفعا و من الناس من النكو الاستيمالة تناجار عنيو واستنال المرازع والمناسبة المناسبة الم

و الفسائد دون الاستحالة وعده الاقوال باطلة و ثم الاستحالة كما تطلق على ماصراً بي على النغير في الكيفيات كذلك نطلق على الكون و الفساد كما في احر الجواهر وكذلك قطلق على النغير الذهر بجي في العوض كما وتع في بعض حواشي شرح الطوائع فبذ المعنى اعم من الاول لكون العرض اعم من الكيف و مباس من الثاني لاشتراط الندريج فيه وعدمه في المعنى الثاني وكذالمعنى الاول مباين من الثاني و

(PTV)

التصويل عند المحدثين هو الانتقال من اسناه الى اسناه آخر قالوا اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتب عند الانتقال من اسناد الي اسناد آخر - مفردة مهملة اشارة الى التحويل من احدهما الى أخروهو الاصهروقال ابن الصلاح لم يأتفا ممن يعلمه بيانه غيراني وجدت بخط الحفاظ في مكانبا عمم و هو مشعر بانه رمز الى عمم لللا يتوهم سقوط اسنان حديث هذا إلى باد من الكتابة وهذا اسناد حديث أخر لله بركب السفادان اسفادا واحداو قيل هي لعجره الحيفولة كفاية من الحائل فلايقلفظ بشيئ و حكى عن المغاربة انهم يقولون عنده الجديث هنذا يفهم من خلامة الخلامة والارشاد الساري شرح البخاري • وعند المنجمين انتقال اي توجه الكوكب من آخر برج الي اول برج آخر كانتقال الشمس من الدرجة النفيرة من الحوت إلى الدرجة الوابئ من الحمل ويسمى بالطول ايضا • والبعض على ان نقل الكواكب من موضع الى موضع آخر مطلقا اى سواد كان من بوج الى بوج آخر اولا يسمى تحرية على ماذكره عبد العلى البرجندي في شرح زيم الغ بيكي في باب معوفة التصالات و تحريل القنز يسمى انتقاد قالوا تحويلات القمر تسمى انتقالت ، وعند المحاسبين صوف الكسوس مخرج الى مندرج آخر اي تغيير نوع من الكسرالئ نوع آخر اعنى ان اللحويل عبارة عن تغيير العنسوب اليه الى عدد إذا اخذ ذلك الكسر مذه انتسب مذه نسبة تعد من الصنف الاول وطريقه أن يضرب عدد الكسرفي اسمنوج المعول اليه ويقسم العامل علئ مخوجه اي مخوج ذلك الكسو المعول فالخارج هوالكسو المطلوب من المخرج المحول اليه فاذا تيل النصف كم سدسا يعني اردت تحويل النصف الى الاسداس فاضوب صورة النصف اي الواحد في السنة التي هي مخرج السدس فيحصل سنة ثم اقسم السنة على الأنفين الذي هو مخرج النصف فبخرج الثلثة بعد العمل و هو ثلثة اسداس هندا في شرح خلامة الحساب •

فصل الميم * التحجم بالفقع و سكن الجيم هو مقدار الجس كنا في كثر اللغات و في شرح الثنارات العجم المعجم بطلق على مائه مقدار مسكن المن جسنا أولا الدائج مع لا يطلق العلى المتصل في الجيات التلب أي الطول والعوض و العبق .

الاستحدام بالذال العجمة عواتستخدام ويجدي في نصل الميم من باب الخاء العجمة .

المحرمة بالفم و سكون الواء في الشوع هو الحكم بطلب ترك فعل ينتبف فعله سبعا للعقاب ويسمئ بالنحرم ابضا وذلك الفعل يسمئ حراما ومحظورا قالوا الحرمة والقعوم مقعدان ذاتا ومختلفان اعتبارا



on the start of a water water water

لك على ثم جحد الكفيل والمكفول له المباينة وأقام الطالب البينة على أحــدهما انه ة- باع المكفول له ذلك اليوم متاعا بالف درهم لزمهما جيما ذلك المال أيهما كان حضر لان النابت بالبينة كالثابت بالماينة والمال الذي بطالبان مواحد فينصب الحاضر منهما خصمافيكون حضور أحدمها كحضورهما فلا يكاف إعادة البينة عند حضور الآخر آذا كان القاضي هو الاول لانه عالم يسبب وجوب المال على الذي حضر اذ هو باشر القضيم، على الاول وعلمه بغني الطالب عن اعادة البينة ولو قال من بايع فلانا اليوم بدع فهو على فباءه غير واحمد لم يلزم الكنيل شي لان المكنول له مجهول وجهالة المكنول له تمنع صحة لكفالة كجهالة المقر له فالهلو قال لواحد من الناس على شئ كان افراره باطلا ولو قال لقوم خاصة ما بايتسوه أنَّم وغيركم فهوعلى كان عليه ما يبيم به أولئك القوم ولا يلزمه ما بايم غيرهم لان في حقهم المكفول له معلوم فصحت الكفالة وفي حق غيرهم هو عجهول فلا تصح الكفالة ولكن ضم المجهول الى الملوم لا يمنع صحة الكفالة في حق المعلوم لان ما يلتزمه لواحد بالكفالة منفصل عما يلتزمه اللَّخر ولو آذن لمبده في التجارة وقال لرجل ما بايمت به عبدي من شي أبدا فهو على أو لم يقل أبدا فهو سواء ولزمه كل يع بايمه به لان الترام المولى من عبده محكم الكفالة صحبح كما يصح من الحروقد بيناه فيا سبق وكذلك لوقال كل مابايسته أو الذي بايسته مخلاف مالو قال اذا باينته أو ان باينته فهذا على الاول خاصة وقد بينا الفرق بينهما في الحر فكذلك في العبد ولوقال ما بايست فلانا من شئ فهو على فأسلم البه دراهم فى طمام أو باعه شعيرا بزيت فذلك كله على الكفيل لانه قد باعه فإن السلم نوع يبع ولهــذا قال أبو حنيفة رحمه الله أذا وكله يتوب بيمه فأســلمه في طعام جاز على الموكل وعندهما لا بجوزلان السلم نمير البيع بل ان مطلق التوكيل بالبيع بنصرف الى البيم بالنقود والله أعلم بالصواب

حير باب الحوالة 🗫 –

(قال رحمه الله) ذكر عن شريح رحمه الله اله قال في الحوالة اذا أفلس فلا توي على مال المرالة المالة وي على مال المرالة المركة مسلم بريد به ان مال الطالب يبود ذيلهما ان عجرد الافلاس سطل الحوالة قال وقال أبو حنيفة رحمه الله اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فاحاله بها فقد برى الاول مهما وقد ين الكتاب)

أشار الى حروف فالمك لا تكتب ذكر - ق فلاز من الاز ال له على فلاز ألف درهم وقد أماله بها على فلان فان هــــذا لا محسن في الكتاب ولا في الكلام وكيف يكون عليــه وقد حولمًا عنه إلى غيره ومحسن في الضهان أن يقول الفلان على الذن ألف درهم وقد ضمنها عنه فلان (ثم وجوء النوي) قد بيناها فما سبق (والجواب) بين الاجانب والاقارب في جميم أصناف الديون من النجارات والمهر والجنايات وغير ذلك جائز لامه تحويل الحق من الذمة الاولى الى الذمة الثانيــة فيـــتدعى وجوب الحتى في الذمة الاولى ليصح التحــويل ولو ان المحتال عليــه أحاله بالمال على غير م كان جائزا لابه لما نحول المال اليه بالحوالة النحق عا كان واجبا عليه في الاصل وكما يصح النحويل من الذمية الاولى الى ذمته يصح التحويل من ذسه الى ذمة أخرى بالحوالة وليس للمحتال عليه أن يأخذ الاصيل بالمال قبل اذبؤ د مولكن يمامله محسب مايمامل به من الملازمة والحبسكما بيناه في فصل الكفيل (وفي هذا نوع اشكال) فان في الكفالة مطالبة الطالب على الاصيل بأقية فلا تتوجه عليه مطالبة الكفيل ملم يؤد وبعد الحوالة لا تبق مطالبة المال على الاصيل فينبني أن تتوجه عليه مطالبة المحتال عليه كالوكيل مالشراء يطالب الموكل قبل أن بؤدى ولكنا نقول ما سقطت مطالبة الطالب عن المحيل على الثبات بل يؤخر ذلك على المحتال عليه مفلسا فكان من هذا الرجه عمسني التأجيل أو لما كانت المطالبة بمرض ان يتوجه عليه جمل كالمتوجه في الحال بمعني الكفالة من هذا الوجه مخلاف الوكيل فانه ليس للبائم على الموكل مطالبة بالثمن لا في الحال ولا في الى الحال بل مطالبته مقصورة على الوكيل فكال للوكيل ان يرجع على الموكل ولو قفى المحيل المحتال عليه المال قبل ان يؤديه فعمل به وربح كان ربحه له لانّه بنفس الحوالة قد استوجب المحتال عليه على المحيل ولكنه مؤجل لادائه ومن استعجل الدين المؤجل وآصرف فيه وربع كان الربح له لانه استريح على ملك صحيح ولوكان لرجل على رجل ألف درهم فاساله بها على آخر فقضاها الياه المحتال عليه فلما أراد الرجوع على الاصيل قال الاصيل كانت لي عليك وقال المحتال عليه ما كان لك على شئ فأنه يقضي للمحتال عليه على الاصيل بالماللان السبب الموجب للمال له على الاصيل ظاهر وهو قبوله الحوالة بأسره واداء والحيل يدعى لنمسه ديناعلي المحتال عليه ليجمل ماعليه نصاصا بذلك الدين ولم يظهر سبب مابدعيه والمحتال عليه لذلك منكر فالقول قوله وليس في قبول الحوالة عنــه اقرار بوجوب المال للمحيل عليه

لك على ثم جعد الكفيل والمكفول له المباينة وأقام الطالب البينة على أحـدهما أنه ة- باع المكنول له ذلك اليوم مناعا بالف درهم أرمهما جميعا ذلك المال أيهما كان حضر لان النابت البينة كالنابت بالماينة والمال الذي بطالبان بهواحد فينصب الحاضر منهما خصمافيكون حضور أحدهما كحضورهما فلا بكاف إعادة البينة عند حضور الآخر اذاكان القاضي هو الاول لانه عالم بسبب وجوب المال على الذي حضر اذ هو باشر القضاء به على الاول وعلمه يغنى الطالب عن أعادة البينة ولو قال من بايـع فلانا اليوم برح فهو على فباعه غير واحـــد لم يلزم الكفيل شي لان المكفول له مجهول وجهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة كجمالة المقر له فالملو قال لواحد من الناس على شيء كان اقراره باطلا ولو قال لقوم خاصة ما بايستموه أنَّم وغيركم فهوعلى كان عليه ما بيسع به أوانك القوم ولا ينزمه ما بابع غيرهم لان في حقمم المكنول له معاوم فصحت الكفالة وفي حق غيرهم هو مجهول فلا تصح الكفلة ولكن ضم الجهول الى المملوم لا يمنع صحة الكفالة في حتى المملوم لان ما يلتزمه لواحد بالكفالة منفصل عما يلتزمه لاَّخر ولو آذن لمبده في النجارة وقال لرجل ما باينت به عبدي من شيُّ أبدا فهو على أو لم قمل أمدا فهو سواء ولزمه كل بيم بايمه به لان النزام المولى من عبده محكم الكفالة صحيح كما يصح من الحروقد بيناء فيا سبق وكذلك لوقال كل مابايت أو الذي باينته مخلاف مالو قال اذا بابعته أو ان بابعته فهذا على الاول خاصة وقد بينا الفرق بينهما في الحر فكذلك في العبد ولوقال ما بايست فلانا من شئ فهو على فأسلم البه دراهم فى طمام أو باعه شميرا فريت فسلك كله على الكفيل لانه قد باعه فان السلم نوع بيع ولهمذا قال أبو حنيفة رحمه الله اذا وكله بثوب بيمه فأسلمه في طمام جاز على الموكل وعندهما لا بجوزلان السلم غير البيع بل ان مطلق التوكيل بالبيع بنصرف الى البيع بالنقود والله أعلم بالصواب

حري باب الحوالة كه⊸

(قال رحمه الله) فكر عن شريح رحمه الله انه قال في الحوالة أذا أفلس قلا توى على مال المري مسيم بريد به أن مال الطالب يعود فدليابها أن بمجرد الاقلاس ببطل الحوالة قال وقال أو حنيفة رحمه الله أذا كان لرجل على رجل ألف درهم فاحاله بها فقد برى الاول منها وقدينا اختلاف اللها وحمم الله فيه ووجه الفرق بين الكفالة والحوالة (فني الكذاب)

أشار الى حروف ذلك لا تكتب ذكر - ق نلاز بن لاز ان له على نلاز ألف درهم وقد أماله بها على فلان فان همــذا لا محــن فى الكتاب ولا فى الكلام وكيف يكون عليــه وقد حولما عنه الى غيره ومحسن في الضان ان يقول الفلان على الذن ألف درهم وقد ضميها عنه ة الذي (نم وجوه النوى) قد بيناها نما سبق (والجواب) بين الاجانب والاقارب في جميع أصناف الديوز من التجارات والمهر والجنابات وغير ذلك جائز لانه تحويل الحق من الذمة الاولى الى الذمة التانيــة فيستدعى وجوب الحتى فى الذمة الاولى ليصح التحــويل ولو ان المحتال عليـه أحاله بالمال على غيره كان جائزا لانه لما تحول المال.اليه بالحرالة النحق بما كان واجباعليه في الاصل وكما يصح النحويل من الذمـة الاولى الى ذمته يصح التحويل من ذمته الى ذمة أخرى بالحوالة وليس للمحتال عليه أن يأخذ الاصيل بالمال قبل اذبؤ ديه ولكن بعامله محسب مايدامل به من الملازمة والحبسكما بيناء في فصل الكفيل (وفي هذا نوع اشكال) فان في الكفالة مطالبة الطالب على الاصيل باقية فلا تنوجه عليه مطالبة الكفيل ملم يؤد وبعد الحوالة لا تبتى مطالبة المال على الاصيل فيذنى أن تنوجه عليه مطالبة المحتال عليه كالوكيل بالشراء بطالب الموكل قبل أن يؤدي ولكنا نقول ما مقطت مطالبة الطالب عن المحيل على النبات بل يؤخر ذلك على المحتال عليه مفلما فكان من هذا الوجه بمسنى التأجيل أو لما كانت المطالبة بمرض ان بتوجه عليه جمل كالمتوجه في الحال بمعنى الكفالة من هذا الوجه مخلاف الوكيل فأنه لبس للبائع على الموكل مطالبة بالتمن لا في الحال ولا في الى الحال بل مطالبته مقصورة على الوكيل فكال للوكيل ان برجع على الموكل ولو قضى المحيل المحتال عليه المال قبل ان يؤديه فعمل به وربح كان ربحه له لانه بنفس الحوالة قد استوجب المعتال عليهة يملى الحميل ولكنه مؤجل لادائه ومن استمجل الدين المؤجل وتصرف فيه وربح كان الربح له لانه استريم على ملك صحيح ولوكان لرجل على رجل ألف درهم فاساله مها على آخر فقضاها اباه المحتال عليه فلما أراد الرجوع على الاصيل قال الاصيل كانت لي عليك وقال المعتال عليه ما كان لك على شئ فأنَّه بقضي المعتال عليه على الاصيل بالماللان السبب الموجب للمال له على الاصيل ظاهر وهو فبوله الحوالة بأسره واداه والمحيل بدى لنفسه ديناعلي المحتال عليه ليجمل ما عليه قصاصا بذلك الدين ولم يظهر سبب مايد عيه والمحتال عليه لذلك منكر فالقول قوله وليس في قبول الحوالة عنـه اقرار بوجوب المال للمحيل عليه

واحد جازت الحوالة منهما كما تجوز من الواحد اذا كان مطلوبا بالمال وكذلك الوصى محتال مدين اليتيم على رجل أملاً من غريمه الاول فاحتال بذلك فهو جا تو لازفى هذا قر باز ماله بالاحســن فان حياة الدين بملاءة ذمة من عليــه وفى قبول الحوالة على من هو أملاً إضهار للزيادة فى حقه وتيسر الوصول الى ماله وكان ذلك منهما نظراً من حقه والته أعلم

حر باب الامر عدالمال كي - ٢٠

(قال رحمه الله) واذا أمر رجل رجلا أن نقد عنه فلانا الف درهم فنقدها رجم بها على الآمر لازهذا من الآمر استقراض من المأمور والعلا عُقق نقده عنه الابعد أنَّ يكون المنفود المسكاله ولا يصمير ملسكاله الاستقراض اشه فكاله استقرض منه الالف ووكل صاحب دينه بأن تقبض له ذلك أولا ثم لنفسه ولانه أمره أن علكه ما في ذمته عال بؤديه من عنده فكان بمنزلة مالو أمره أن بملكه عين الغير في بده أن يشترها له فيؤدي النمن من عنده وهناك بثبت للمأمور حق الرجوع على الآمر بما يؤدي فكذلكهنا وكذلك لو قال | الله فلانا ألف درهم له على أوقال افضاعني كذا أو قال افضه ماله على أو ادفع اليه الذي له على أو ادفع عنى كذا أو اعطه عنى ألف درهم أو أوفه مالاعلى فهذا كنه باب واحدوكله اقرار من الآثمر أن المال عليه لغلان اما لقوله عني أو لقوله اقضه عني فان القضاء لا يكون الا بعد الوجوب؛ و لقوله على أو لقوله أو فه عنى فان الايفاء يكون بعـــد الوجوب ولوقال القده عنى ألف درهم على الى ضامن لها أو على الى كفيل بها أوعلى أنها لك على أو الى أو قبلي فهو سوا، واذا تقدها اياه رجع بها على الآمرلانه صرح بانتزام ضان المنقود له أوأني لفظ بدل عليه ويستوى ان نقده الدراهم أو نقد: يها مائه درهم أو باعه بهاجارية أو غير ذلك لان بالبيع بجب النمن للبائع على المشترى ولم يصر قابضا الدراهم التي وجبت له عليه كما أمر به فكان هذا وما لو دفع اليه دراهم في الحكم سواء (ألاَّري) ان الطالب بصير مستوفياً حقه بهذه الطريق اذاحلف ليستوفين ماله عليك قبل أن يفارقك واذا قال الرجل للرجل ادفع الي فلان الف درهم قضاء ولم يقل عني أو قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل على أنها لك على فدفعها المأمور فانكان خليطا للآمر رجع بها عليه لان الخلطة النائة بينهما دليل ظاهرعلى أن أمره بالقضاء عنه بمنزلة النصريم جذا اللفظ وهذا لان كل واحــد من الخليطين بنوب عن

فان الحوالة ند تكون مقيدة عا للمحيل على المحتال عليه وقد تكون مطاقة بل حقيقة الحوالة هي المطلقة فاما المقيدة من وجه فتوكيل بالاداء والقبض عرفنا أنه لم يوجد منه دلالة الاترار يوجوب المال للمحيل عليه وكان القول قوله في الانكار ولو كان لرجل على رجلين ألف دره وكل واحد منهما كفيل عنصاحبه فأحاله أحدهما على رجل بألف درهم على أن الرأه فللطالب أن يأخذ المحتال عليه بالالف لانه النزمه بالحرالة والمحيل كان أصيلافىالنصت الاول كنيلا في النصف الثاني والحرالة بكل واحد نهما صحيحة وان شاء أخذ الذي لم محله مخمسانة لان الحمل في هذه الخسيانة كان كفيلا وقد رئ بالحوالة من غير أداء وقد بينا أن براءة الكفيل لاتوجب براءة الاصيل فان اداها المحتال عليه رجع مهاعلى المحيل دون صاحبه لأنه هو الذي أمره بقبول الحوالة ورجوءه بذلك فان أداها الحيل رجم مصفها على صاحبه لا به كان كفيلا عنه وأداء المحتال عليمه بأمر. كأدائه أداؤه بنفسه والى المحتال عليه كأدائه الى الطالب له ولوأدي الى الطالب رجع سفسها على صاحبه فكذلك هنا ولوكان لرجل على رجل ألف درهم فاحاله بهاعلى رجلين فله أن يأخذكل واحد منهما نصفها لانهما اضافا الحوالة في جميع ذلك المال البهمااضافة على السواء فيقسم عليهما انقساسا على السواء وقد بينا في الكفالة نظيره فان اشترط ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه أخذ بالالف أسهما شاء لان كل واحد منهما التزم بجميع المال هنا في النصف عن الاصيل وفي النصف الآخر عن صاحبه بالكفالة فاذا أداهارجم على صاحبه بالنصف لبستويا فى النرم الثابت بسبب هذه الحوالة كما استويا في أصل الالتزام ولو كان لرجل على مكاتب مال فأحاله المكاتب، على رجل عليه مال فهو جائز لان هذا أمر من المكاتب به على رجل له عليه مال فهو جائز لان هذا أمر من المكاتب للطالب في أن يقبض ماله من غريمه له أولا ثم لنفسه وأمر للغرم بأن يؤدى ماعليه الى الطالب وذلك صحيح من المكانب وهذا النكاف غير محتاج اليه في هذا النصل فانالمكاتب لو أحال الطالب حوالة مطلقة بجوز فكذلك الحوالة من المكاتب المقيدة وأغا محتاج اليه في الفصل الثاني وهو ما اذا كان المكاتب هو المحتال عليه لان قبول الحوالة من المكاتب مطاماً لا يجوز عزلة الكمالة ولكن بجوز مقيدا بالمال الذي عليمه لانه لافرق في حقه بين أن يؤدي ذلك المال الى الحيـل أو الى المحتال والعبد الناجر والصي التاجر في هذا كالمكانب وكذلك لو كان المال على رجلين كل وأحد منهما كفيل عن صاحبه فاحالاه على

أطلق الكلام على ماهو ممتاد بين الناس ولوةل لرجــل ادفع الىفلان أاف درهم فان كان المأمور خليطا الآمر أو بعض من في عياله رجع المأمور على الآمر باعتبار الحلطة التي يليهما إِ فَانَ ذَلَكَ عَزَلَةَ النَّمَرُ مِن جَهَةٍ لَو لَمْ يُثَبِّتُ لَهُ حَقَّ الرَّجُوعِ عَلَيْهُ لَمْ برجع الآمر على القابض وان لم يكن له عليه شي يصير قصاصا بهوأما ادا لم يكن المأ.ور خليطا الآمر فلا اشكال على تول أبي حنية ومحمد رحمها الله أنه لا يرجع على الآمر وأعما يرجع به على الفايض وأنما اختافوا على قول أبي يوسف الآخر رحمه الله فعلى قياس الطريقة الاولى يرجع على الآمر عنزلة ما لو قال ادفعه الى وعلى قباس الطرنقة الثانية يكون رجوعه على القابض لانه ليس في لفظه ما يدل على ان القابض يستوفى حمّا واجباله مخلاف ما اذا قال ادفعها الى فلان قضاءولو أمر خليطا له أن ينقد فلانا عنه أاف درهم نجية فأندعنه الدوهم غلة أو نهرجة لم يرجم على الآمر الاعتلىمأعطى مخلاف الكفيل بالنجية اذا أدى بالنلة قاله يرجع بالنجية فال رجوع الكفيل محكم الالتزام (ألانري) فهووهب المال منه رجع على الأصيل وأغالتزم في ذمته النجية فاستوجب مثلها في ذرة الاصل ثم إن ساعه الطالب فتجوز بالغاة لابجب أن يساح الاصيل يشي فاما المأ.ور فهوغير ملتزم في ذمته شيأ وانماشت له حق لرجوع بالاداء (ألا ترى) انه لووهبالمال منه لم يصح فان كان رجوعه بالاداء رجمالمؤدى ولو كانارجل علىرجل ألف درهم وأحال بها عليــه رجلا فايم الستوفاها المحتــال قال ألحـتال للمحبل كان المال ليعليك فانما استوفيت حق نفسي وقال المجيل بل كنت وكيلي في فبضمالي لم يكن لك عليّ شيء فالقول تول الحيل لان وجوب المال له على المحتل عليه كان ظاهرًا كالمتبوض بذلك السبب فيكون ماكمًا له ثم الغابض بدعى انفسه دينا عليه حتى مجبس ماله بذلك ولم يظهر ذلك الدين له عليه فان إمالته عليه لاتكون دليلا على وجوب المال للمحنال على الحيل في كمون نخول تول المسكر ويؤمر بدفع المال اليه الأأن ثبت دين نفسه عليه ولوأراد المحتال عليه أن يمنع المال من الذي أسال به عليه ورب المل غائب لم كن له عليه ذلك بعد الحوالة لا به قد النزم دفع المال اليه فليه الوفاء بما التزم وكذلك لو قال رب المال أصمن له هذا المال فهو مثل الحوالة مخلاف ما لو قال أضمن له هــذا المال عني فانه يكون اقرارا من رب المال بالمال لمــذا لانه أسره إن بضمن عنه ولا يتحقق ذلك الا بمد وجوب المال عليـه ولان قوله اضمن عني له بمنزلة النصريح منهان القابض عامل لنفسه وليس بوكيل من جهته وأنما يكون ذلك عند وجوب

صاحبه في قضاء ما عليه وان أداه بناءعلى الخلطة السابقة وتلك الخلطة نثبت له حق الرجوع بما وَدى أُدره كما شِت له حق الرجوع عليه بما يؤدى اليه وأن لم يكن خليطا له لم يرجع بها عليه في تول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله وهو تول أبي يوسف الأول رحه الله وأغارجوعه على المدفوعاليـه وتول أبي بوسف الآخر رحمه الله يرجم على الآمر خليطا كان أو غير خليط لوجيين (أحدهم))ان أمره الدفع الىغيره بمنزاة أمره الدفعاليه ولوقال ادفعه الى كان له أن برجع عليه فكذ بخذاذا أ.ره الدفع الى غيره ولاز فعله في الدفع يترتب على أمره في القصلين واذا اعتمد في الاداء أمره نلو لم رجم صار مغررا من جهته والغرو مدفوع كما في الخليطين (الثاني) اله قال ادفعهااليه قضاء والقضاء للبني على الوجوب ولم يكن على المأمور شيء واجب المدفوع اليه ولا يعتبر أمرالاً مر بذلك بل أمره انمـا ينتـبر في قضاء ما هو واجب على الاَسْمَ وَكَانَ اقرارا بِوجوبِ المال عليه من هــذا الوجه وهذا وقوله اقض عني سواء وأبو حنينة ومحمد رحمها الله قالا ان توله اقض أو ادفعه اليه قضاء كلام محتمل مجوز ان يكون المراد اتضه ماله عليـك فيكون هدا منه أمرا بالمعروف وبجوز أن يكون المراد اقضه ماله على والمحتمل لا يكون حجة ولايثبت به المال على الآمرالمدفوع اليه واذا لم يثبت المال عليه لايكون هذا منه استقراضا ولاأمرا بان تلكه مني ذمته وطريق الرجوع عليه هذان يخلاف ما لو قال قضاء عني اذا كان قضاء لمـا له على لان الاحبال قد زال مناك بما صرح به من الاضافة الى نفسه ولا بجوز أن يتتبر أمره بالدفع الى غسيره بالدفع الى نفسه لان قوله ادنمه الى لا بثبت له حق الرجوع عليه مذا الأمر بل تقضه المال منه وهذا المني توجب أن يكون رجوعه هنا الى المدفوع اليه لانه هو الفايض للمازمته دون الآسر ولوكان أسربذلك ولده أوأخاه وهوايس في عاله فهذا وأمره للاجبى مذلك سوا. الا أن يكون أمره مذلك بمض من في عياله فيكون ذلك عنزلة مالو أمر خليطا له مذلك استحسانا لان الانسان تفضي ماعليه يد من في عياله وبدهؤلاء بمنزلة بده ولو دنم غسه نضا، كان ذلك نضاء لما هو واجب فكذلك اداأمر بمض.ن في عاله حتى أدى وكدُّلك الزوجة اذا أمرت بذلك زوجها فان ما بينهما من الروجيــة بمنزلة الخلطة أو أقوى منه وكذلك لو أمر به أجيرا له وأنمــا أراد به اللميذ الحاص الذي استأجره مسامة أو مشاهرة فاله عنزلة من في عياله وكذلك لو أمر به شريكا له لان قيام الشركة بينهما بمنزلة الخلطة أوأقوى منها وهذا كله استحسان وحمل

440

المال للطالب على الاصيل وكذلك الحوالة اذا قال بحتال اليك الألف التي لي عليك لم بكن هذا اقرارا بازالمال عليه ولو قال هو محتال عليك بأنف درهم لتوديها عنى من المال الذي لي عليك فهذا اقرارا منه بوجوب المال عليه للمحتال واذا قال محتال عليك بألف درهم لم بكن همذا افر ارا منه بالمل ولمكن المحتال عليه لا يستطيع الامتناع من اداء المال الي المحتال لانه النو بها له ولان كان محتل وبالحت لا يكون له ان عنه من ايفاء ما النزم وان أداها وكان عليه قلم المرابع عليه ورجع بها الآسم على المضون له بعد ان محاف أنها ليست عليه ولم المخان فلا نثبت له حق الرجوع عليه ولكنها تسلم للمضمون له بخلاف ما سبق من قوله ادفع لانه ليس هناك من المأمور النزام ثن المعدوع عليه ولكنها تسلم المدهنون له بخلاف ما سبق من قوله ادفع لانه للدهنون له ألا برعم بها عليه وهنا البه والمخال الموالة والضان قد النزم المال للمضون له حتم بها عليه وهنا المتعال المحتول الحوالة والضان قد النزم المال للمضون له ان يرجع عليه بثن عمن الدفع اليه في الاستداء فكذلك بعد الدفع اليه في المتحواب

- ولي ملح الكفالة كوه

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل على رجل ألف درهم وبها كفيل عنه بأمره فصالح الكفيل الطالب على مائة درهم على ابراء الاصيل من الالف جازكا لو صالحه الاصيل منسه وهذا ظاهر لان الطالب استوفى عشر حقه وابراه من سوى ذلك وكل واحد من الامرين صحيح في الدكل فكذائم في البعض لم برجع المكفيل على المكفول عنه عائمة درهم لازرجوع الكفيل باعتبار شبوت الملك له وذلك مقصور على ما أدى دون ما ابراه الا سبيل عنه لان الابراء اسقاط فلا تنفسن الخليك من الكفيل ولا يتحول به أصل الدن الى ذمة المكفيل يخلاف الابناء فأنه يتضمن محيل أصل الدن الى ذمة الكفيل فدست والرجوع به على الاصيل عائمة درهم على ان ببرى الكفيل خاصة من الباقي رجم الكفيل على الاصيل بقائمة درهم ورجم الطالب على الاصيل بتسفيا "هلان ابراء الكفيل على ذمة الاصيل

مااراه الكفيل منه وتسعائه وهذا لان الكفيل يلتزم المطالبة وأبراء الكفيل يكون تصرفا في تلك المطالبة دون أصل الدين وبالابراء لا يتحول الدين الى ذمة الكفيل ولوصالحه على ما ته درهم على أن وهب التسمائة للكفيل كان المكفيل أن يرجع بالالف كلما على المكفول عنه لانه ملك جيم الاصل وهو الالف بمضها بالاداء وبمضها بالمبة منه والبمض معتبر بالكل وهذا لان الهبة تمليك في الاصل فن ضرورة تصحيحه تحول الدين الى ذمة الكفيل فلا يبقى للطالب في ذمة الاصيل شي ويتحول الكل الىذمة الكفيل ثم يتملكها بالهبة والاداء فيرجم بها على الاصبل ولو صــالح الكنيل الطالب على عشرة دنانير أو باعــه اباه بمشرة دنانيركان للكفيل اذيرجع على الاصيل بجميع الالفلانه بهذا الصلح والشراء تملك جميع الالفومن ضرورة صحمها بحول الدين الى ذمة الكفيل فإن الصلح في غير جنس الحق يكون تمليكا كالبيع وكذلك كل ماصالحه عليهمن مكيل أو موزون بسينه أو حيوان أو عرض أومتاع فالجواب في الكل سوا، ولو كان معه كفيل اخر وكل واحد مهما ضامن عن صاحبه كان له ان برجم على صاحبه بنصف ذلك لان هذا الصلح أو البيع بمنزلة الاداء في حق الرجوع على الاعسيل فكذلك في حق الرجوع على الكنبل مه ولو أدى جميع المال كان له ان يرجع خصفه على شريكه في الكفالة فكذلك هنا ولو كفل رجلان عن رجل بألف درهم وكل واحد مهما ضامن عن صاحبه فأدى أحدهما ثم أخذ صاحبه في الكفالة معه بالنصف فصالحه من ذلك على مائة درهم على ان أبراه خاصة نما بتى فهو جائز واستوجبالرجوع علىصاحب بنصف المؤدى وهو خسمائة ليستوى معه في الغرم فإذا استوفى منه بمض ذلك وأبراء عن الباقي جازكما لو عامل الاصيل بمثن ذلك ثم واءة الكفيل بالابراء لاتكون براءة للاصيل وقد كان للمؤدى أن برجع على الاصبل بجسيم الااف فانما وصل اليه من جهة صاحبه ما ته فيه قي حقه فى الرجوع على الاصيل بتسمائة وبثبت لا كمثيل الآخر حق الرجوع على الاصيل ١٠٤ثة فأيهما أخذمن شيئا اقتسما المأخوذ اعتبارا على قدر شركهما فيما في ذمنيه لاحدهما تسمة أعشاره وللآخر عشره ولو صالح المؤدى صاحبه من الخسمائة على عشرة دانابير أوكر حنطة أو عرض جاز ذلك كما مجوز صلحه مع الطالب عن الحميمائة على هذاالمقدار و: لمك الكفيل الآخر خسائة بهذا الصلح عنزلة مانو أداها بسنهاالىالمؤدى فيتبع كل واحد مهما الاصيل

1

الشركة وهذا المال انماثرمه بسبب باشرءتبل الشركة لاذوجوب المال عليه بسبب الكفالة لامحلول الأجل والاجل الذي كان مانما من المطالبة برغم بمضى المدة فييتي المال عليه بسبب الكفالة وقدكان قبل الشركة فهو بمنزلة مالواشترى شيئا بثمن مؤجلتم فاوض رجلا ولوكفل الملامؤجلا وهو معاوضة تمغارته أو صار شريكه فانه ينزم شريكه جميع الكفالة في تول أبي حنيفة وحمه القدلان المال اعالزمه بسبب باشره في حال قيام الشركة بينهما واعا كالذروال المانع بعد القطاع الشركة وكما وجب المال عباشرة السبب على الذي باشره وجب على الآخر محكم الكفالة عنه فيفسخ الشركة وأنساخها بالموت لايسقط عنه ماكان لزمه كما لو أشترى شيئاً بمن وجل ثم نفاسخا الشركة فانأداها الشريك قبل الفرقة أوبعدها كانيلة أذ يرجع على الذي أمر شريكه بالكنالة لانه كما قام مقام الشريك في وجوب المال عليه والأدا. الى الطالب فكدلك في الرجوع على الاصيلوهـذا لان بالـكفالة كما وجب المال للطالب على كل واحد من الشريكين وجب أيضا لكل واحد مهما على الاصيل الذي أمر أحدهما بالكفالة لان أمره أحدها كأصره اباها فانهما بمقد الفاوضة صارا كشخص واحدوكذلك لوأداه بعدموت الكفيل لأنه مطالب إلمال بمدموته كان مات قبله فان مات الفاوض الذي لم يكفل قبل حل الاجل فالمال محل عليه في قول أبي حنية رحمه الله ولا محل على الحي مهما لان الاجل كان للتافي حق كل واحد مهما إلا أن البت استغنى عن الاصيل عمونه والحي محتاج الى ذلك والميت لاينتهم بقاء الاجل بل يتضرر بذلك لان بدالوارث لانبسط في التركة والحي بنتفع بالاجل فيتي الاجل في حق الحي منهما دون الميت وحلول المال على الميت منهما بعد الموت لايوجب حلوله على الآخر لان الشركة:د انقطمت بموته فأما في شركة السنان والمضاربة اذا كفل أحدها عال أو نفس لم يلزم ينكه مدشى لان الشركة بيهما تنصن الوكالة في التجارة دون الكفالة فالدين الذي مجب على أحده إ عباشرة سببه بكون الآخر كالاجبي فيه فلايطالب بشيّ منه واذا كان لرجل على رجل حنطة سلم وبه كفيل فأداه الكفيل ثم صالح المكنول عناعلى دراهم أو عرض أو مكيل أو موزون بدا بيــد فهو جائر لان مابرجم به الكفيل على الاصيل ليس بسلم فانالسلم اسم لما يجب بعقد السلم وهذا أعا بجب للكفيل على الاصيل بعقد الكفالة ومو عقد آخر سوىالسلم(أنا ترى)أنه لوكفل ببدل الصرف أوبرأس مال السلم وأداه في الحبلين تم ارق الأصيل قبل أن يرجع به عليه جاز ذلك لان مابرجع به

الكفيل على الاصيل بمنزلة بدلالقرض فان الكفيل يصير مقرضا ذمته من الاصيل بالالغزام للمطالبة بالكفالة ثم يصير مقرضا ماله منــه بالاداء عنه فما يرجع به عليه يكون بدل القرض والاستبدال سِدل القرض صحيح ولوكان شيء من ذلك نسينة لم بجز الا الطمام لان ذلك يكون دينا بدين فأما اذا صالحه بكر من حنطة الى أجل فهو جائز لانه لامبادلة عنسا بل هو تأجيل في عين ما استوجب الرجوع به عليه ، فإن قبل فأبن ذهب قولكم أنه بمنزلة الفرض والاجل في القرض لا يلزم، قلنا هو في حكم الغرض وأماً في الحقيقة فليسُ بقرض بل هو واجب بمقدما ً لا وهو الكفالة والاجـل في القرض انمـا لم يلزم بمنزلة الاعارة وهو غير موجود فيا وجب بعقد الكفالة فلهذا صح تأجيله فيــه ولو صالحه على شيٌّ قبل أن يؤدي كان جائز الانه ينفس الكفالة وجب الدين للكفيل على الاصيل كما وجب للطالب على الكفيل ولكنه مو جل على أذبو دي عنهوالصلح عن الدين الموجل قبــل حلول الاجل محيح فان أدى الاصيل الطعام الى الطالب رجع على الكفيل بطعام مثله فى ذلك كله (ما خلا خصــلة واحدة) وهي مااذا كان صالحه على طعام أقل من ذلك فانه لم يرجع الا عمل ما أعطاه لان هذا كان منه استاطا ليمض حق واستيفاء البمض فلا برجع عليمه الا تقدر ما أوفاه وفيا سـواه كان الصلح بإمها مبادلة وكان الكفيل كالمستوفي منه جميع الطعام بما أخذه من عوضه وإنما استوفى ذلك ليقضىءنه ماعليه للطالب فاذالم بفعل كان للاصيل أن يرجع عليه بما استوفى منه كما اذا أوفاءالطعام حقيقة ولو أخد الكفيل الطعام من الاصيل قبل أن يو ديه ثم أداء كان النا جبل صحيحاً لانه استوجب الحال عليه بعقد الكفالة قبل الاداء والتأجيل في الدين بعـــد وجوبه صحيح ولوصالح الكفيل الاصيسل على دراهم تم افترقا قبلأن بقبضها فالصلح باطل لانه استوجب عليه الصَّام دنا فاذا صالحه على دراهم كان دناً بدين فلا يكون عنوا بعد الحِلس والدراهم لاتمين بانعيين ما لم تقبض وكذلك لو صالحـه على شي بغير عينه مما يكال أو يوزن ماخلا الصام فانه ان صالحه على نصفٍ كر حنطة الى أجل فهو جائز لانه لامبادلة ببهمافي هداالصلح وانما حط عنه نصف الكر وأجله في ذلك النصف وذلك مستقم والتمأعلم

ـــ ﷺ باب الكفالة والحوالة إلى أجل ك≫⊸

(قالرحهالله)واذا كانالرجل على رجل مائة درهم إلى أجل مسمى فضمها رجل عنه الى

أجل دون ذلك أو أكثر منه أو مثله فهو جائز على ماسمي أما اذا لم يسم الكفيل شيئا ظالل عليه الى ذلك الاجل لانه بالكفالة أنما بلغم المطالبة التي هي ناتة على الاصيل والمطالبة سهذا المال على الاصيل بعد حل الاجل فيثبت ذلك على الكفيل أيضا وأما اذا كفل به الى مثل ذلك فقمد صرح بما هو مقتضى مطلق الكفالة والنصريح بمقتضى العقد لا يزيده الا وكادة وأما اذا كفل به الى أجل دون ذلك ثلاثه لوكفل به حالالزمه المـال في الحال لان الاصيل لو أسقط الاجل لزمه المال في الحال فكذلك الكفيل وكفالته على أن يؤديه حالا بمنزلة اسقاط الاجل فاذا جاز في جميع الاجل جاز في بعضه وان كفل به الى أجل أكثر من ذلك فلانه لو كان المال حالا على الاصيل فكفل به الكفيل الى أجل مسمى صع ولم يطالب الكفيل الا بعد حل الاجل فكذلك اذا كفل 4 إلى أجل أكثر من الاجل في حق الاصيل فأن كان أصل المال حالا فأخد الطالب المطاوب حتى أقامله به كفيلا الى سنة فهو جائز والنأخير عهما جيما لانه أضاف التأجيل الى أصل المال وأصل المال نابت في ذمة المطلوب فيثبت الاجل فيه تمينت في حق الكفيل بشوء في حق الاصبل وهذا مخلاف مااذاأحل الكفيل سنة لان الناجيل هذا غيرمضاف إلى أصل المال بل هو مضاف إلى المطالة التي النزمها الكفيل بالكفالة فيبقى أصل المال حالا على الاصيل ولو أن الكفيل أخر المطلوب بعد الحل الىأجل مسمى كان التأخير عن المطلوب للكفيل دون الطالب لانه أضاف التأخير الى مااستوجبه على الاصيل بالكفالة وذلك في حكم دبن آخر سوى دبن الطالب ولان التأخير تصرف من الكفيل باسقاط حتى المطالبة الى مدة وذلك صحيح منه على نفسه دون الطالب (ألا ترى) أنه لو صالحه على ثوب أو أبرأه عن بعضه جاز ذلك عليه دون الطالب ولم يرجم به على المكفول عنه حتى تأخير عنهما ولو أخر الكفيل سنة كان له أن بأخذ الاصيل بها حالة اعتبارا للتأجيل الابراء فكما أن ابراه الكفيل لا يوجب براءة الاصيل وابراه الاصيل يوجب براءة الكفيل فكذلك التأخير وبمد ماأخر الاصيل اذا أدى الكفيل المال قبل الاجل لان اسقاط الكفيل الاجل صميح منه فياينه ويينالطالبودعواه غير صميعة منه في حق المطلوب وان كانأخرالكفبل سنة ثم أداه الكفيل قبل الأجل كان له أن يرجع على الاصيل في الحال لان المال حال على الاصيل (ألا ترى)أن الطالب كان يطالبه به حالا فكذلك الكفيل يطالبه حالا بعد الاداء

يخلاف ماسبق والكفالة بالقرض الى أجسل مسمي جائزة لان بدل القرض مضمون نجرى النيابة في أدائه فنصح الكفالة به وهوعلى الكفيل الى أجل وعلى المكفول عنه حالا لمـا بينا أن الكفيل أنما النزم المطالبة بالمقد وذلك مقبل التأخير بالتأجيل ولو كفل رجل مالا عن رجل نم كفل به عن الكفيل كفيل آخر وأخر الطالب عن الاصيل سنة فهو تأخير عن الكفيلين لان أصل المال في ذمة الاصيل فاذا صار مافي ذمته مؤجلًا ثبت الاجل فيها هو شاء عليه (ألا ترى) انه لو أبرأ الاصيل منها برى الكنيلان جيما وان أخر عن الكنيل الاول فهو تأخير عنه وعن الكفيل الآخر والمال على الاصبل حال اعتبار التأجيل بالابرا. وهذا لان المطالبة التي النزمها الكفيــل الثاني بناء على المطالبة التي هي على الكفيل الاول فالتأجيــل في حق الكذيل الاول يكون تأجيلاً في حق الثاني دون الاصيل ولو كفل رجمل عن رجمل ألف درهم الى سنة ثمان الكفيل باع الطالب جاعبدا قبل الاجل وسلمه اليه فاستحق العبد فالمال على الكفيل الى أجله بمنزلة مالوكانت هذه الماملة للطالب مع الاصيل وهــذا لان الاجل انما سقط حكما للمقد وقد انتفض المقد من الاصيل باستحقاق المبدفكان المسال عليه الى أجله وكذلك نو رده الشترى بسيب بقضاء قاض لان الرد بالسيب بقضاء القاضى فسسخ المقد من الاصل ولو رد ينير قشاء قاض ولم يسم أجلا فالمسأل حال على الكفيل لان هذا عزلة الاقالة عززلة العقد الجديدفالها تعنمه التراضي الاالهاجعات فسخا فهابين المنعاقدين فيا هو من أحكام المقد الذي جرى ينهما والاجــل ليس مَن ذلك في شيء فكان في حكم الاجل مسذا عنزلة عقسد مبتدا فلا يثبت الاجل في بدأه الا بالشرطولو كان قضاه الالف ممجلة نهجرة فوجدها ستوقة فردها عليه كان المال عليه الى أجله لابه سين انه ماصارةايضا لدينه وسقوط الاجل من حكم قبضه فاذا لم يصر قابضا كان المال مؤجلا عليه وكذلك ان وجدما زبوفا فردما بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض لان الرد بعيب الزيافة فمسخ المقبض من الاصل بدليل أن الراد سفرد به وان برجم بموجب المقد والمقد لايوجب التسلُّم مرتبن فارلم ينتفض القبض من الاصل ما كان له أن ترجع عوجب المقد وهذا لان الزوف غير الجادالني هي دين في الذمة فالمدوض انميا يكون حقاله على أن ينجوز به فاذا لم ينجوز به ورده عرف أن المتبوض لم يكن حقاله وسقوط الاجل كان باعتبار أنه قبض حته فاذا المدم فلك بقى الاجــل كما كان وان كان حين أعطاه المال أعلمه الهما زيوف فهو جائز لابه تجوّز

دون حقه فيصير الكفيل به قابضا دنه ولا مجمل هــذا مبادلة للاجل بالصفة لانه كان س غير شرط بينهما واعما تتحقق المبادلة اذا كان شرط ثم برجم الكفيل على الاصيل بالجياد لانه بالكنالة استوجب ذلك عليـه ولو أن الكفيل أحاله بالممال على رجل الىأجل أوحال فمات المحتال عليه مفلسا رجع المال على الكفيل الى أجله لان الحوالة تنفسخ بموت المحتال عليه مقلسا على ما بينا فاتما يمو و الحسكم الذي كان قبل الحوالة وهو أن المال عليه الي أجله ولو كفل رجل عن رجل بألف درهم وكل واحدمنها كفيل عن صاحبه على أن المـال على أحدهما الى ســــــة وعلى الآخر الى سنتين فهو جائز لان هذا هو الشرط لما جاء في الحديث الشرط أملك أي عِي الوفا. به اذا أمكن وهو ممكن هنا لما بينا أن ما يلزمه كل واحد منالكفيلين ينفصل عما بلتزمه الآخر في حكم الاجــل فان حل الاجل على صاحب الســـنة بأداثه رجع به على الاصيل لان المال عليـه حال وقد كفل هــذا الكفيل عنه بأسر. وأداؤه لايرجم به على الكفيل الآخر حتى تمفي سنة أخرى لان المال عليه مؤجل الى سنتين وهو كفيلءنه الى سنة فكما أن الطالب لايطالبه مذلك إلابعد سنين فكدلك المؤدى عنه بحكم الكفالة لايطاله بشي منه حتى تمضى السنتان ولوكان الاصيل باع الطالب عبــدا بالمــال وسامه اليــه برئ الكفيل من الكفالة لبراءة الاصيل فان رد الطالب العبد عليه بعيب بغير قضاء قاض لم برجم المال على الكفيل لان هذا الرد بمنزلة عقد مبتدا في حق الكفيل وان رده بقضاء قاض أُو استحق العبد من يده رجع المال على الكفيل لان بهذا السبب ينفسخ العقد من الاصل في حق الكل فيمود ما كان قبل النقد وهو المـال على الاصيل والكفيل جميمًا واذا كان لرجل ا على رجل أن درهم عالة أو الى سنة فأحاله بها على رجل الى سنة ثم مات الحيل وهي على المحتال عليه الى الاجل لان بالحوالة نحول أصل المال الى ذ ة المحتال عليه وتبت الاجل-مّا له وهو حي محتاج الى الاجلوفيتي الاجل في حته بمد .وت الحيلوان مات المحتال حــل المال عليه لانه استنى عن الاجل بمونه فان لم يترك وفاء رجم المال الى الحيل فان كان الى أجل فهرِ عليه الى ذلك الاجل وازلم بكن له أجل فهو حال عليه لان الحوالة تنفسخ بموت المحتال طيه مفاحا فعاد ما كان من الحميم قبل الحوالة ولوكان لرجل على رجل ألف درهم قوض وللمطلوب على آخر ألف درهم قرض فأحال المطلوب الطالب بالالف التي للمطلوب على الآخر الى سنة فوو جا ثر وهي له الى سنة لابها انمـا تجب للطالب على المحتال عليه بمقد

الحوالة والواجب بمقد الحوالة كالواجب بعقد الكفالة في صحبة اشتراط الاجل فيه وليس المحيل أن يأخذ المحتال عليمه بالألف الني كانت له عليه لانه انما قبل الحوالة مقيدة مذلك المال فصارت مشغولة محتى الطالب ولابتى للمحيل سبيل على أخذها لو كانت عينًا له في يد الحتال عليه فكذلك اذا كانت دينا في ذمته وال أبرأه سهما أو وهمها له لم بجز لان حق الطاب تعلق بها وذلك يوجب الحجر على الحيلءن التصرف فيها ولو صعمنه هذا التصرف بعُل حق الطالب قبل المحتال عليه لانه ماالتزم الحوالة بالمسال مطلقة وانما النزمهامقيدة بذلك المال فاذا ــةطت عنه الابراء أو الهبة لم بيق عليه مطالبة بشي (الا ترى)أن الحوالة لوكانت مقيدة بودينة في يد المحتال عليه فهلكت تلك الودينة بطلت الحوالة فان مات المحيل وعليسه دين فما كان قبض المحتال له في حياته فهو له ومالم يقبضه فهو بينه وبين الغرماء وعلى قول زفر رحمه الله الطالب أحق به من المرماء لانه عنزلة المرهون وقد تقسم بيان هذه المسئلة فيما أمليناه من شرح الزيادات ولوأحال رجل على رجل بألف درهم الى سنة ثم ان المحتال عليه مرك الاجل وجملهاحالة كان ذلك جائراً لان الاجل حقه فيسقط باسقاطه كما لوأسقط الاصيل الاجل قبل الحوالة فازأداها لم يرجع بها على الاصيل المحيل حتى يمضى الاجل لان احقاط الاجل صحيح في حقه لافي حق المحيل ولو كان دينا للمحيل على المحتال عليــه ثم ان المحيل قضي المال من عنده كان له أن برجع بها على المحنال عليه وليس هذا بتطوع عنه لان أصل دينه بقي على المحتال عليه الا أنه كان لا يطالبه به لاشتثاله محق الطالب فاذا زال ذلك الشغل بأن قضاه المال من عند نفسه كان له أن يرجع بها على المحتال عليه وانحــا لم بجمل هـذا تطوعامنه لانه قصد به تخليص ذمته عنحق الغرماء كخلاف مااذا قضاه عنه غيره فانه يكون قضى الدمن لم يكن متبرعا فيـــه يخلاف مااذا قضاه غيره واذا كان المؤدى متطوّعا كان المـــال الذي عليه له لاستموط دين الطالب عنه بابراء المتطوع كمةوطه بأداء نفسه ولو أحال رجل بمال لا نه الصغير على وجل الى رجل لم مجر وكذَّاك الوصي لان الحوالة ابراء الاصيل والاب والوصى لا علىكان الابراء في دين الصغير وكذلك الوكيـل اذا لم يفوض اليه الموكل ذلك والمراد الوكيل بالتبض لانه ثابت في الاستيفاء وقبول الحوالة راء للاصيل وايس باستيفاء فاما الوكيل بالمقدادًا أحال رجل على رجل بمال الى أجل ثم ان المحتال عليه أحاله على آخر الى

أجل من ذلك أوا كثر أوأقل لم يكن له أن يرجم على الطالب حتى تعبض الطالب ماله لان بالحوالة يصر الطالب مستوفيا شيئا والمال بعرض العود على الأصبل فاله نفسخ الحوالتان عوت المحتال عليه عليها مفاسين ولو احتال رجل على رجل عال الى أجل ثم مات المحتال عليه وترك وفاه وعليه دين فكان في طلب الغرما، وقسمته تأخير بعد الاجل لم يكن للطالب أن يرجع على الاصيل حتى سفل الى ما يصير أمره لان الحوالة باقية بعد موت المحتال عليه مليا فان تركته خلف فيا هو المقصود وهو قضاه الدين منه ومم تقاه الحوالة لاسبيل الطالب على الحيل في المطالبة شي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

- ﴿ باب الأمر بالضاف كا -

(قال رحمالة) واذا أمر رجل رجلا أن يضمن لرجل أأف درهم وابس خليط له فضمها له فهي لازمة الكفيل يأخذه بهاالطالب لأنه النزمها وهو من أهله والمضمون ما يكون لازما في ذمته ويكون هو مجبرا على أدائه فادا أداها لم يرجع بها على الآمر لانه لم يأمره أن يضمن عنه ولم يشترط الكفيل لفسه ضالها عليه وهو تولُّ أبي حنيفة ومحد رحمها الله وهو تولُّ أبي يوسف الاول رحمه الله تم رجع فقال يرجع بها على الذي أمره لإن أمره اياه بالضمان عزلة الاعتراف منه أن المال عليه وانه يلخرم المطالبة عليه من المال ويسقط المطالبة عنه بالاداء وقد بينا هذه المسئلة فأعادها في الغروع ولم يذكرها فيما سبق وقال ان قال الكفيل اني لم أضمن لك دينا كانالك على أحد والماضمنت الكمالا لم يكن على ولا على غيرى فان الطالب لا يكان شـينا ولا يطاب منه نفسير وجه هذا المال من أين كان وكيف كان ولكن كان الكميل يؤخذ بالضمان باتراره أو بالبينة التي قامت للطالب عليه بالضمان والكميل هو الذي ضيع حقه حين كفل على وجه لا يستطيع الرجوع به على أحد وهذا لان مطلن المدود الشرعية محولة على الصعة وقد باشر الكفيل الكفالة ظاهرا ووجه صحبها أن يكون ملزما للمطالبة عا هو واجب على الأصيل فيصير هو مقرا بذلك ثم هو بالكلام الناني رجع عما أتر به أولا فيكون رجوعه باطلا واقراره وان لم يكن حجة على غيره فهو حجة عليه بمُزَلَة مالوقال آبلان على فلان ألف درهم وأنا بها كفيل عنــه بأمر. وأنكر الاصيل ذلك كله فان المتر يطالب بالمال ولا يرجع به على أحد اذا أدى وكذلك لو قال رجل لا خر أ كفل لفلان ألف درهم

فمل أو قال احتال عليك فلان بألف درهم فأشهد له الآخر انه قال احتال عليه بألف درهم فالماللازم للكفيل لمباشره سبب الالتزام وهو الكفالة والحوالة وليس على الآسر من ذلك شي؛ لانه أمره بالكذالة عنه وليس من ضرورة أمره اياه بالكنالة والحوالة وجوب أصـــل المال عليـه لان الكذالة والحوالة من الماشر كما نجوز بالمال الذي على الآسر لفلان تجوز بالمال الذي على غيره لفلان محتمل أن بكون الآمر رسول ذلك المطلوب اليه أو فضوليا أمره بذلك ومع الاحمال لآنبت المال عليه وكذلك لوكان الاسرعيدا أو مكابا أوصبيا واذكان المأمور صبيًا ناجرًا لم يجب عليه الضان لانه ليس من أهل الانتزام بالكفالة سواء كان المال على الآس أو غيره وان كان المأمور مربدا فان أسلم فضاله جائز عليه وان قتل على الردة فضاله باطل في قول أبي حذفة رحمه الله كسائر تصرفاله وال لحق بالدار فذلك عنزلة موته فنقول ان رجع مستأمناً أخذناه بالفهان هكذا في بمض النسخ من الاصل والصحيح فان رجع مسلما لان المرتد لا يعطى الامان واذا خرج مستأمنا قتل على الردة ان لم يسلم وكان الفيان باطلاعند أبي حنيفة رحمه الله واذا قال رجل لآخر اضمن لفلان ألف درهم التي له على أو قال أحلت لفلان عليك بألف درهم لع على أو قال اصدن لفلان ألف درهم على أحا لك على أو قال على أبي ضامن لهـمـا أو قال على أن كفيل بها أو قال على أن أوديها اليك أو قال على أد أودبها عنه فضمن له فهو جائز وبرجم به الكذيل على الا مر اذا أداء لان في كلام الآس نصريمًا وجوب المال عليه للطالب فيكون هذا أمرًا منه للمأمور في ذمته بما يؤديه من ماله أو النزاماً له ضمان ما يؤديه الى الطالب وذلك بثبت حق الرجوع له عليه اذا أدى واذا أمر رجل خليطا لهأن يضمن لفـــلان ألف درهم فضمنها له والآسم مقر بأن هوَ عُلَى عَلَيْهِ فَأَدَى الكَفيلِ المُمالُ رجم به على الآمر استحسانًا لان الخلطة بينهما تقوم مقام تصرمحه بالاسر بالكناة عنه فان الخلطة بينهمامقصودة لهذا وهو أن يؤديءنه ماعلم ليرجع به عليه فنزل ذلكمته منزلة قوله اضمن ليملان عنى والخليط عندنا هو الذي بأخذمته وبمطيه وبدايته ويضم للمال عنده وكل من في عاله فهو عنزلة الخليط محواسه السكمير اذا كان في عياله لانه يحفظ ماله في بده ولهذا لو وضع الوديمة عنده لم بكن ضامنا وكذلك ان أُسرَ الان أباء والابن كبير في عيال أبيه أو المرأة زوجها فهومثل فلك كل واحد منهما يحفظ ماله يد صاحبه فذلك عنزلة الخلطة ينهما واذا أحال رجل رجلاعلي رجل بألف درهم كانت للمحيل

وصاحب الاصل في بلد آخر فأقام البينة بذلك عند الفاضي وسأله أن يكتبله به فانه يكتب له علاقة كتب إلى كل بلد بصفة الكفالة وحالها وأداء المال لانه محتاج الىذلك كله فرعاقصد أخدالثلاثة فلا بد من أذيعليه مايكون حجة له عليه الا أنه يكتب الى كل قاض بمـا كـتب به الى القاضي الآخر على سبيل النظر فيه الخصوم لكيلا يلنبس المدعي ويأخــــذ مالاعلى حدة كل كتاب عن كل خصم ولا بد من أزيسمي في كتابه الشهود وآباءهم وقبائلهم لان هذا الكتاب لقل الشهادة فلا بدمن اعلام الشاهد فيه واعلامه بذكر اسد واسم يه وقبيلته فان أعد أحد الكفلا، فقال قد أغدت من الكفيل مي نصف المال أو من الاصيل المال فعليه البينة لان الاصيل لو ادعى ذلك بنفسه كان عليه أن بينه بالبينة فكذلك اذا ادعى ذلك الكفيل وهذا لاز السبب الموجبالرجوع له بنصف المـال على الذي أخذه ظاهر وهو بدعي مانكا أو مسقطا فعليه البانه بالبينة فان لم يكن له بينة حاف الذي ادعى المال وأخذ منه نصفه واذا أدي الكفيل المال وأخذ به كتاب قاض الى قاض فلم بجد صاحب هناك فان القاضى الذي أناه بالكتاب يكتب له الى فاض آخر بما أناه من قاضى كذا لازعلي المكنوب اليه أن ينظرله وتقبضه على ما يتوصل به الى حقه كما هو على الكتاب ولان شهوده قد ثبت في عباس الفاضي المكتوب اليه بالكتاب فهو كما لو ببت أدائهم الشهادة في مجلمه فعليه أن يكتب له الي قامني البـــادة التي فعها خصمه وان رجعالقاضي الذي كتب له أول مرة فقال ا كتب لى كتابا آخر فاني لم أجد خصمي في البلد الذي كتب لي قاضيه لم يكتب له حتى برد اليه كتابه الاول نظرا منه لخصمه لان من الجائز أن يقصد المدعى التابيس ليأخد مالا بكل كتاب واعاحقه في مال واحد وان كتب له قبل أن يرد اليه كتابه فقد أساء في ترك النظر لاىالخصمين وميله الى أحدهما وتمكينه منالتليس وليبين فى كتابه أنه قد كتب له في هذه النسخة الى قاضي كذا وكذا فهذا بندنع بعض الليس ومحصل للقاضي الكاتب النحرذ عن الممكين من الظلم واذا كتب للقاضي عال أداء كفيل عن كفيل فهو جاً أو ويؤخذ بهالكفيل الاول للتانى إذا كان هو الذي أمره به ولا يؤخذ به الذي عليه الاصل ولم يأسره بالكفالة عنه وانما أمره الكفيل الاول والتخليص انمابجب على من أوتمه بأمره اياء بالكفالة فىالورطة فان كان الاصل هو الذي أمرالناني أن يضمن من لم بأمره بشي وأصل المال على الاصيل فلا فرق بين أن أسرهأن يكفل مذلك المال عنه وبين أن يأسره بأن يكفل به عن كفيله واذا

ادعى الكنيل المال وكتبله القاضي بذلك ولم يكتب فى كتابه أنه كفل بأسره فان الذى أناه الكتاب لابرد الكنيل بالمال لازالاصيل لو أتر بكفالته عنه وجعد أن يكون أسره بذلك لم يكن له أن وجع عليه بشى فكذلك اذا ثبت ذلك بالبينة وان جاء الكنيل بكتاب من قاض آخر أنه كفل عنه بأسره فهو مستقيم وبؤخذ له بالمال يمنزلة مالو أثمر الخصم بذلك أو شهد عليه شاهدان والقدتمالي أعلم بالصواب

-ه ﴿ بَابِ الشَّهَادَةُ وَالْمَيْنِ فِي الْحُوالَةُ وَالْكُمَالَةُ ﴾

(قال رحمالة) واذا ادعى رجل على وجل كفالة غسر جل وشهد له شاهدان فاختلفا في الوقت أو في البلد الذي وقمت الكفاة فيـه أو في الاجــل بأن قال أحدهما الى شهر وقال الآخر الى شهرين أو قَالَ أَصْدَاهما حال وقال الآخر الى شهر فالكفالة لازمة فى ذلك كا لانه قول يعاد وبكرر فلا مختاف المشهود به وهو أصل الكفالة باختلافعها فى هذه الاشياء ولو شهدا أن هذا كفل لبذا غس رجل لانبرفه ولكن نعرف وجهه ان جاءه فهوجائز لانهما يشهدان على قول الكفيل وبجمل مائبت من نوله يشهادتهما كالثابت بانراره فيقضى القاضي به ويأسره أن يأتي به على معرفهما ولو قالا لانعرف وجهه أيضًا فا يوخذ بالكفالة بمزلة مالو أفر عند القاضي بأنه كفل تنمس رجل لهذا ثم يقال له أي رجل أنيت بهوفلت هو هذا وحلفت عليه فأنت برى من الكفالة وهذا لان جهالة المفر به لا تمنع صحة الاقرار فالقول في بيانه تول المتر عزلة مالو أقر أنه غصب من فلان شيئا أو شهدالشهود على افرار ومذلك ولو قال أحـــدهما كـفل عنس فلان وقال الآخر كـفل عنس فلان الآخر لم بجز الشهادة لاختلافها فى الشهود به على وجه لاعكن التوفيق فيه ولو ادعى رجل كفالة خمس رجلين فأقام شامدين فأتبتا كفالة أحدهما واختانا فى الآخرفأنيته أحدهما وشك الآخرفيه فانه يؤخذ بالكفالة التي اجتمعا عليها لان الحجة فبها قد نمت وفي الآخر لم نتم الحجة حين شك فيـــه أحدهما والكفالة بأحدهما تنفصل عن الكفالة مالآخر . ولو شهد رجلان على رجل انه كفل لأبهما ولرجل ننفس فلان كانت شهادتهما إطلة لامهما يشهدان بلفظ واحمد وقد يطلت شهادسها في حق أبهما فنبطل في حق الآخر أيضًا اذ الشهود به لفظ وأحمد ولو شسهد رجلان على رجل أنه كفل لقلان بنفس فلان فان لم يواف به غدا فطيه ماعليه وهو ألف درهم

به على المكنول به عندنا وقال زفر رحمه الله لايرجع لابه أفر عند القاضي أنه أمره بالكفالة إ

دفعه اليهعشية بمعضر منه بغير اقرار والمدعى مدميأحدهما أوكلاهما وقال دفمته اليه غدوة

أوعشية لم تجزشهادتهما لاختلافهما في المشهود به فان الفعل الموجود في مكان أو زمان غير الفعل الموجود في مكان أو زمان آخر ولو أتو الكفيل انه لم يدفع الرجل اليه وأن المسال

قدارمه والشهود شهدوا بباطل وقدانفتت شهامهما فالمأل لازمالكفيل لاكدابهالشاهدين

فيا شهـدا به له ولا برجع به اذا أداء على المكنول عنه لانه قد أقر به فازمه ذلك بانراره بمد ماظهرت حجة براءته واقراره ايس محجة على الاصيل واذا كفل رجل غسررجل فان

لم يواف به غدا فيليه المسال فشهد عليه شاهد بذلك سابة وآخر باتراره والكفيل بجحد ذلك ازمه ذلك لان الكفالة ول وصيقة الاترار والانشاء فيه واحدة وفي شله اختلاف الشاهدين

في الاترار والانشاء لا يضر كالبيع وان شهدا على رجل أنه كفل لرجل بألف درهم عن

عنه بشى واتراره حجة عليه ولانه برعمه مظلوم فيا أخذ منه المال وليس للمظلوم أن يظلم غيره ولكنا تقول القاضي أكدبه في اقراره ورعمه حين أثره المال بشهادة الشهود والمقرسي صار مكذبا في اقراره حكما سقط اعتبار اقراره كالمشتري اذا كان أقر بالملك لبائمه فاستحق المبيع من يده بالبينة رجع على بائمه بالنمن ولم يعتبر اقراره بذلك ولو أقر الكفيل بالكمالة بالنمس والممال وقال لم يأسري يذلك فقضى عليه القاضي بذلك ثم جاء الكفيل باليمنة أن المكفول عنه أمره بالكفالة لم تقبل بينته على ذلك لانه مناقض في دعواه حين أقر اله لم يأسره مذلك والمناقض لا تقبل بينته على خصمه ولان القاضى انما تضى عليه بالكفالة بالمال بأمره مذلك والمناقض لا تقبل والاصيل بعما واذا كفل شفسه باسره فان لم واف به غدا عجمة البينة وتدقامت على الكفيل والاصيل جيما واذا كفل شفسه باسره فان لم واف به غدا فليه المال ولوادى الكفيل انه وافي به لم يصدق الا يبينة لانه ادعى مانها أو مسقطا بصد ماظهر سبب وجوب الممال عليه وهو الكفالة فإن أقام البينة على ذلك برئ من الكفالة بالنفس والمال جيما لان النابت بالبينة كانابت بالمانية ويستوى ان شهدا على الموافاة أو مقلم على أقرار الطالب بذلك فإن اختاما في مكان اقراره أو وقت جازت الشهادة لان الاقوار قول يكرر وان شهد أحدهما انه دفعه اليه عدوة محضر منه نفير اقراره وشهد الآخر انه قول يكرر وان شهد أحدهما انه دفعه اليه عدوة محضر منه نفير اقراره وشهد الآخر انه قول يكرر وان شهد أحدهما انه دفعه اليه عدوة محضر منه نفير اقراره وشهد الآخر انه

فهو جائز لان النابت بالبينة كالنابت بالماينة أو افرار الخصم فان اختلفا في الوقت أو المكان أو الاجل فشادتهما جائزة اذا ادعى الطالب أقرب الاجلين فان ادعى أمد الاجلين لنقبل الشهادة لانه قد أكذب الذي شهد باترارهما حين ادعى الابعد واعدا أكدبه فياشهد له به واكذاب المدعى شاهده فيا شهدله بطل شهادته مخلاف الاول فيناك اعا أكدب الشاهد بأمد الاجلين فيما شهد عليــه به وذلك لا يضره وهو عنزلة مالو ادعى ألفًا وشهد له أحد الشاهدين بألف وخسائة لاتقبل ولوادعي ألفا وخسمائة وشهدله أحدالشاهدين بألف قبلت شيادتهما على مقدار الالف لهٰذا المني ولواختلفا في المال فشهدأ حدهم الدراهم والآخر مدانير لم تجز شهادتهما في شي من ذلك اذا ادعى الطالب النصفين وقال لم يشهدلي بالنصف الآخر لانه أكذب أحدهما فياشهداه به فنبطل شهادتهما فيجيم ماشهدا بهوان ادعى النصفين جيما جازت شهادتهما فىالكفالة بالنفس وبطلت فىالمال لانه مآأكذب واحدا منهما فيقضى يشهادتهما فيما أنفقا عليه وشعذر القضاء فيما نفرد به كل واحسد مهما فان أنفقا في المال أنه ألف درهم فقال أحدهما قرض وقال الآخر نمن مبيم وقال لم تشسهد لي على القرض فقــد أكذب الشاهد بالقرض فلا تجوز شهادته له في شئ من ذلك وان ادعى الطالب ألفين ألف قرض وألف تمن مبيع فهو ماأ كذب وأحدا مهما فتجوز شهادتهما له فىالكفالةبالنفسوفى ألف درهم لانقبلها على وجوب الألف واختلافهما في الجرة لا يمنم القضاء بالمال لأسهما اختلفا ولم يختلفا يقلة ولان الجمة غير مطاوبة بسيها واءا المقصود أآسال بخلاف الاول فقد اختفا هنا في جنس المال الذي هو مفصود والكان الشاهدان كفيلين بالمال عنصاحب الاصل لم تجز شهادتهما لانهما بجران بها الى أنفسهما منها فان الطالب اذا أخذ المال من المشهود عليه استفاد البراءة به وكذلك لاتجوز شهادة ولدهما ووالدهما لأنه ينفعهما بشهادته وكذلك لا تجوز شهادة ابن الاصيل على الكفيل بذلك لانه ينعم أباه فان الطالب اذا استوفى المال من الكفيل برئ الاصيل وكذلك نجوز شهادة ان الكفيل اذا أتر مالكفيل وأنكر. الإصيل لانه شهد لأيه في نبوت حق الرجوع على الاصيل عندالاداء وان جعدالكفيل وأتر به الاصيل جازت شهادة ان الكفيل لانه يشهد على أيه لطالب بازام المال واذا ادمى رجل على رجل أنه كفل له نفس رجل وبألف درهم له عليه ان لم نواف منفدا وشهد له يذلك شاهدان وشهدا أن المكنول به أس الكنيل بذلك والكنيل والمكنول به ينكران

, ,

فلان واختلفاف اللفظ فقال أحدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها أو قال أحدهما هي ليوقال الآخرهي على فالشهادة ما ثرة لانفاقهما فياهو المقصو دوهو الكفالة والالفاظ توالبالماني فمندا تفاقهما على المقدالمشهود به لايضرهمااختلاف العبارة كما لوشهدأ حدهما بالهبة والآخر بالنحلة وان قال أحدهما احتال ساعليه وقال الآخر ضمها له على أن ابرأ الاول.أو لم يذكر أ البراءة وادعى الطالب الضان أو الحوالة والبراءة فانه يأخذ المحتل عليه بااللانفاق الشاهدين على الحوالة وأن اختلفا في العبارة أولانفاقهما على النزام المشهود عليه للمال كما اداشهد أحدهما الضان ولم بذكر العراءة وهذا لان في الحوالة ضمانا وزيادة فيقضى عا انعقاعليه والاصيل برى، بانرار الطالب لابشهادة أحد الشاهدين بالحوالة ولو ادعى الطالب الضمان بغير براءة وقال لم أحل عليه فانه بأخذ أمهما شاء بالمال لانفاق الشاهدين على مقدار الالعزام بالضان والطالب ما أكنب الذي شهد له بالحوالة في شهادته له وانمــا أكذبه في شهادته علمــه وهو براءة الاصيل وذلك لايمنع قبول الشهادة كما لو شهدا له بالمال وشهد أحدهما أنه استوفاء أو أنه ابرأ المطلوب منــه قال (ألا ترى) انه لو شــهد شاهدان انه كـفل له بالمــال على أن ابرأ الاول والطالب يقول لم ابرى الاول والكفيل مجحد الكفالة قضيت للطالب الكمالة وارأت الاصيل اذا كان هو بدي شهادمهما على العراءة وبهذا بتين أمهما في الشهادة على البراءة يشهدان على الطالب لاله وكذلك لو شهــدا بالحوالة وقال الطالب أنمــا كفل لى فهو ماأ كذبهما فيما شهدا له من ضاف المال ولو شهد رجلان على رجل أنه كفل بألف درهم لرجل فقال أحدهما الى سنة وقال الآخر حالة وادعى الطالب حالة وجحد الكفيل أوأقر وادعى الأجل فالمسال عليه في الوجهين من قبل أن الطالب لم يكذب شاهده فبما شهد له به وانمــا أكذبه فيما شهد به عليه والشاهد بالاجل للكفيل واحد وقد بهانتميا سبئي أن زفر رحمالة مخالفنا في جميع هذه الفصولوا لهلا نفصل بينالا كذاب فيما شهد به لهأوعليه ولو ادعى رجل قبل رجلين كَمَالة بألف درهم وكل واجد منهما كفيل ضامن بها وشهدله شاهدان فشهد أحدمها بذلك علمما وشهد الآخر علىأحدهما فان الطالب يأخذ الذي اجتمعا عليه بالألف لان كل واحدمهما محكم هذه الكفالة مطالب مجميع المال وقد تمت الحجة على أحدهما ولو شهد شاهد عليهما وشهد آخر على أحدهماوشهد الآخر على الآخركان(لطالبأن بأخذهما جِما بالمال لان الحجة قد تمت في حق كل واحمد مهما في حق أحدهما لشهادة الاولين

وفي حتى الآخر بشهادة الآخر أخذ الاولين مع الثالث وان شهد اثنان على أحدهما أنه كفل له هو وفلان عن فلان بألف درهم على أنَّ يأخذ أيهما شا، وشهد له الآخران على كنيل الآخر عنل ذلك كان له أن يأخذ أبهما شا، بحبيم المال لان الحبة قد عت في حق كلواحد منهما بالنزامه جيع المال ولوشهد له شاهدان بالمال حالا على الاول وشهدله آخران على الآخر بالمال الى أجل على مثل شهادة الاول كان جائزا وأخذ الطالب صاحب الاجل بالمال الى أجله والآخر بالمال حالا اعتبارا للناب بالبينة بالناب بالمائة وكذلك ان اختلف الدريقان في مبلغ المال أخذ الطالب أبهما شاء بما شهد به الشاهدان عليه اعتبارا بمسالو أقر كل واحد مهما بذلك القدر واذا ادعى رجل كفالة ألف درهم له على رجل قدسهاه فشهد شاهدان اه كفل له بألف درهم عن رجل وقالا رأيناه ولم نعرفه أو لم مرمولكن الكفيل أشهدنا على ذلك فخللك لانوم للكفيل لاسهما بشهدان على قوله فهو عنزلة شهاد مهاعلى اتراره والمشهود له معلوم اذا أدى الكفيل المال لم يرجم على المكفول عنه الا أذيشهدله شاهدان أنه أمر. بذلك وان أراد الطالب أن يأخذ الأصيل دون الكفيل لم يكن له ذلك اذاجعد لان البينة الاولى ليست محجة على الاصيل حين لم يعرفهالشهودأولم يروءواذا ادعىالرجل على الرجل ألف درهم أحل بها فلان النائب وأقام البينة فأدى اليه المحتال عليمه رجع بها على المحيل ولم يكاف اعادة البينة عليه لان الممنال عليه النزم بالحوالة بالمال الذي هو على الأصيل وانما يتحول الى ذمته ما كان في ذمة الاصيل على أن يَكُون هو خلفاً عن الاصيل ولهذا لو مات مفلسا عاد المال الى الاصيل فانتصب هو خصما عنه ومن ضرورة الفضاء عليه بالحوالة بالاس القضاء بالمال على المحنال عليه ولو كان الطالب غائبا فأقام المحنال عليه البينة على الاصيل أنه كان لفلاز عليك ألف درهم وأحله جاعلي وأدبها اليه تصيت جا له عليه وهوقضا، على الطالب بالاستينا. لانه ادعى لنفسه المسال على الاصبل ولا يتوصل الى ذلك الاباسات الاداء الى الطالب ولا يتوصل الاصيل إلى دفع ذلك عن نفسه الا بانكار قبض الطالب الاستيفاء فلا بلنفت الى جعوده بمدذلك ادا حضرو الكفالة في هذا نياس الحوالة ولو ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال أو حوالة ولا بينة له استحلف المدعى عليــه فان نكل عن الحبين لرمه ذلك وان حنف برى ورجع المدعى على صاحب الاصبل بالمال وهذا ظاهر في الكفالة فان الكفالة لاتوجب مقوط مطالبة الطالب عن الاصيل وكذلك في الحوالة لان

فأنه لا يحلف ما اشتربت ولا استودعك ولا أعارك ولا استأجرت منه ولكن محلف بانت القبل مالدي به وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال هذا اذا عمض المدي عليه فقال أيها القاضى قد يكفل الانسان ثم يبرأ منه فلا يؤمه ثبى فأما اذا لم يشتغل مهذا التعريض فأنه محلف بالقم ما كفلت لانه انما يستحاف على خلاده وقد جحد الكفالة أصلا فيحلف على ذلك فاذا عرض فقد طلب من القاضى أن ينظر له فعلى القاضى اجابته الى ذلك وان لم يعرض فهوالذي لم ينظر لنفسه فلا ينظر له ولكنه محلفه على جحوده وفي ظاهر الرواية قال هذا التعريض لا يهتدى اليه كل خصم وعلى القاضى أن يصون قضاء فسه عن الجور و فسمه عن المطالب ان القبل هذه الكفالة فاق أرد عليه الين فائه لم يرد عليه اليين لان الشرع جعل اليين على المنكر فقال درت العين على المنكر بشاهديه على توله فقال المطالب ان فاذا رددت العين على المدعى فقد خالت الاثر وقد بينا هدفا في المدعوى ولو جاء الطالب المناهد على توله فقال المطلوب استحله على قلد على النه صلى الله على وسلم جعل البينة على المدعى فاذا جملت عليه مع البينة عينا فقد جدات ما لم يجمله رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل البينة على المدعى فاذا جعلت عليه مع البينة عينا فقد جدات ما لم يجمله رسول الله صلى الله عليه وسلم وطل كن كنت واندة أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ كَفَالَةَ الرَّجَلِينَ عَلَى شَرَطَ لَزُومَ إِلَمَالَ بَتَرَكُ الْمُوافَاةَ ﴾ -

(قال رحمه الله) واذا كفل رجل لرجاين نفس رجل فان لم يواف به ادى ما ادعابه عليه فليه مالمها عليه وسمى لكل انسان مهما الذى له عليه وهر عنك نبو جائز لا به يحز الكفالة بالنفس لكل واحد مهما وعلق الكفالة بالمال بشرط عدم الموافاة اذا دعاء وذلك صحيح في حق كل واحد مهما عند الانفراد في حقها فان دعاء أحده اولم يواف به نرمه ماله عليه لوجود الشرط في حقه وفي يؤمه مال الآخر حتى يدعوه به ومهذا يتين أن هذا في المنى ليس تعليق المكفالة بالمال بالشرط وليك بمنزلة الكفيل بالمال بشرط ابرائه من مال كل واحد مهما عواذا دعاء أحدهما فلم يوافه به فالموجود بعض الشرط واذا دعاء أحدهما فلم يوافه به فالموجود بعض الشرط واذا دعاء أحدهما فلم يوافه به فالموجود بعض الشرط وقال يلزمه المال عرفا اله اما يازمه لان الموافاة كانت مبرئة له ولم توجد ولو بدأ بالمال فضمنه لكل واحد مهما وقال ان وافيتكما نفسه اذا دعو مماني به فالم برعه من المال فضمنه لالاول وتعديم

الاصيل انما يبرأ اذا نبتت الحوالة ولم نثبت حين حلف المحتال عليهولانه حين جعد وحلف قد محقى التوى وذلك يوجب عود المال الى الاصيل كما لو مات المحتال عليه مفلسا فان نكل عن العين وأدى المال رجم على الاصيل ان كان مقرا أو قامت بينة عليه بالامر وجعود المحتال عليه لا يطل تلك الحوالة لانه صار مكذبا في ذلك حين قضى القاضي به عليه ولم بجمل نكوله هنا عنزاة أفراره بلجمله عنزلة البينة لانه مضطر الىهذا النكول وأعالحقته هذه الضرورة في عمل باشره لنيره فهو نظير الوكيل بالبيم إذا نكل عن اليمين في دعوى السيب فرد عليه كان ذلك ردا على الوكل ولو كان قضى بالمال على الكفيل أو المحتال عليه مبينة قامت عليه بذلك وان فلانا أمر. به فأدى المال وصاحبالاصل جاحد للامر فانه برجع عليه بالمال لانه صار مكذبا شرعا بالبينة التي قامت عليه بذلك ولو كان قضي عليه بالمال شكوله عن العمين وأداهفاه أن يستحلف الاصيل بالله ما أمره بذلك لما بينا انه مضطر الى النكول الا أن نكوله ليس بحجة على الاصيل في الأمر فيحلفه على ذلك ولو ادعى قبل رجل كفالة ينفس أو مال فقال الكفيل لم أكفل له بشئ وقد أبرأ بي من هـذه الدعوى فاستحلقه ماأبراني وقال الطالب بل استحلقه ما كفل به لي فاني استحلقه بالله ماله قبله ذلك لإن القاضي أعما يشتغل بالاستحلاف على ما هو المقصود وهو تيام الكفالة ينهما في الحال فيحلف على ذلك فان حلف مرئ وان نكل لزمته الكفالة ولم يستحاف الطالب بالله ماأبرأه لان الكفيل يدعى عليمه البراءة فيحلف عى ذلك لحقه فان ذكل عن اليمين برئ الكفيل من كفالته كما لو أفر ببراءيه وان ادعى الكفيل بالنفس أنه دفعه الى وكيل الطالب حلف الطالب على علمه لانه استحلاف على فعل النير كلاف مااذا ادعىالدفع اليه فأنه استحلافعلى فعل نفسه فيكون على البتات ولو ادعى رجل قبل رجل كفالة فقال أخذك غلاى حتى كفات لي نفلان وجهم الـكميل ذلك فانه

يحلف على ذلك لانه لو أقرأ به لزمه تسليم النفس اليه وانكانت الكفالة له محضرة غلامه دومه

فان أنكر يستحلف عليــه لرجاء النكول واذا طلب مدعي الكفالة بنفس أو مال ان مجلف

الكفيل بالتماكفل لم يحلف كذلك ولكنه يحلف بالله ماله قبلك هذه الكفالة لان الانسان

قد يكفل لنيره ثم يرأ من كفالته بسبب فلو حلفه القاضي ما كفل يضر به لانه لاعكنه أن

محلف وان كان هو محقا في انكاره الكفالة في الحال والقاضي مأمور بالنظر للخضمين فلهذا

محلقه بالله ماله قبلك هذه الكنالة وكذلك هذافي كل دينومال وديمة وعاربة وشراء واجارة



المنام وابة الامام عد الرحمن بن الفاسم المستق

,• > • ১ ই ব

﴿ الجمد لَّهُ وحده ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الاميّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

-عر كتاب الحوالة كا⊸

حﷺ فى الرجل المحتال بموت وعليه دين فيريد الذي أحيل ﷺ ﴿ أن برجم على الذي أحاله بحقه ﴾

﴿ وَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ الحَوالَةُ أَيكُونَ للذِي احتال مُحقّه على رجل ان مات هــذا الحتال عليه فل مجد عنده شيئًا أيكون للذي له الحق أن رجم على الذي أحاله محقه أم لا في

أول مألك (قال) قال الك ان كانت احالة الذي أحالة وله على المحتال عليه دين ولم يغره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه (قال) قال مالك وان كان غره أو لم يكن له عليه شئ فانه برجم عليه إذا أحاله وليس له على الذي أجال عليــه

دين فاتما هي حماله فو ابن وهب كه قال مالك وابن أبي الزياد عن أبي الزياد عن عبد الرحمن من هرمز عن أبي هربرة عن النبي صدلي الله عليه وسسلم قال مطل النبي ظلم

ومن أبع على ملى طلبتم هو ابن وهب ﴾ عن بهد الجار عن ربيمة أنه قال اذا أكمالُ الرجل رجــلا بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فليس له ان أفاس المحتال عليه قال الذي أبياله ثن في هذا نه مد مجمور مد أن من من مدينة أن أربيقا أنه

قبل الذي أحاله شئ ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في وجل أحال على رجل فلم بحل الحق حتى أفلس قال ابن شهاب اذا أحاله فأ برأه فابس

منظ في الرجل محتال بدنه على رجل فيموت الحيل قبل كالله من المحتال دنه فيريد غرماه الحيل ﴾ ﴿ أن تقبض المحتال دنه فيريد غرماه الحيل ﴾ ﴿ أن بدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

﴿ تَلْتَ ﴾ أَوَايْتِ الرَّجِلِ يُحِيلِ الرَّجِلِ على أحد بماله عليه وللرَّجِلِ الذي أحال عليه دن فات الذي أحال وعليه دين من قبل أن يقتضى المحتال دينه أيكون لنرماه

دين فات الذي أحال وعليه دين من قبل أن يقتضى المحتال ديسه أ يكون لنرما الدي أحال في هذا الدين الذي احتال به الدي أحال به أولى من غرما المحيل وان لم يكن قبضه (قال) اذا أحاله على رجل وله على المحتال عليه دين فالحال أولى عا على المحتال عليه لانه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا ترجع المحالة أولى عا على المحتال عليه لانه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا ترجع أولى به من غرما المحتال عليه لانه على المحتال عليه لانه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا ترجع من غرما المحتال عليه لانه قبو أولى به من غرما المحتال عليه لانه لانه لانه لانه المحتال عليه لانه لانه المحتال عليه لانه المحتال على المحتال عليه المحتال على المحتال على المحتال على المحتال عليه المحتال على المحتال على

على الذي كان عليه الاصل مدينه ان توى ما على المحتال عليه فهو أولى به من غرماً المليت لان الذي أحاله حـين أحاله ـقط ماكان له على المحتال عليه من دين وصار ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لعم

حوﷺ فی الرجل محیل الرجل علی الرجل ولیس ﴾ − کے ﴿ له عله دن فیرضی المحتال أن بعر له من الدن ﴾

﴿ له عله دن فيرضى المحتال أن يبر به من الدن ﴾ وقلت ﴾ أوأيت أن أحالتي غريم لى على وجل وليس للغريم على هذا المحتال عليه مال وشرط الذي عليه الاصل أنه برى بدمن المال الذي عليه أو قال الذي المحتال المحتال على أسمع من مالك فيه الاما أخبر لك في الجوالة إذا لم يكن على المحتال عليه لذي أحال عليه دين فأتما هي حالة والحوالة عند مالك تبريه اذا كان له على الذي أحال عليه دين فأرى في مالك أنه اذا علم أنه ليس له عليه دين فأرى في مالك أنه اذا علم أنه ليس له عليه دين فأرى في مالك أنه اذا علم أنه ليس له عليه دين فرضى بأن محتال عليه وأبرأه من ذلك أنه لا يرجع عليه ويؤخذ

هذا بما أقر به وانكان لم بدا فله أن يرجع ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك فى رجل كان له على رجل حق فلزمه فتحمل له رجل من الناس فقال أنا لك عالك فحر ق ذكر الحق عنه واطابنى بما عليه من غير أن يكون تحول عليـه محق كان للفريم حمالة فشق

ه ثمي مفلساً كان أو ملياً

ٳؙڸێؖۑؙٳٳڿٵ<u>ٙؠ</u> ؙٳڸێڽٳٳڿٳڝ

﴿ الْحَدُّ لَذُ وَحَدُهُ ﴾ ﴿ وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيْدُنَا مَحْدُ الذِي الاَّيْ وَعَلَى آلَهُ وَصَحِبُهُ وَسَلَّمُ ﴾

- ﴿ كناب الحوالة ١

حﷺ فى الرجل المحتال بموت وعليه دين فيريد الذي أحيل ﷺ ﴿ أَنْ يرجع على الذي أحاله بحقه ﴾

و قات ﴾ أرأيت الحوالة أيكون للذي احتال تحقه على رجل ان مات هدا المحتال عليه فلم بجد عنده شيئاً أيكون للذي احتال بحقه على رجل ان مات هدا المحتال عليه فلم بجد عنده شيئاً أيكون للذي له الحتى أن يرجع على الذي أحاله بحقه أم لا في ون مالك والله على الحتال عليه من فلس عليه من غربته الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه (قال) قال مالك وان كان غره أو لم يكن له عليه الذي أحاله وليس له على الذي أحال عليه دين فائما هي حمالة فران وهب كه قال مالك وابن أبي الراد عن أبي الزياد عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن الذي صلى الله عليه وسسلم قال مطل الذي ظلم ومن أبي على المي موجل في هريرة عن الذي عد جلهار عن ربيعة أنه قال اذا أحال الرحمل رجدال بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فيل أحال في دجل فوضي أن يحتال عليه فيل أحال في دجل فوضي أن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل أحال على رجل أحال غلي رجل أحال على الحق حتى أفلس قال ابن شهاب إذا أحاله فأبرأ وفليس له نئي مقلماً كان أو ملياً

حمير في الرجل محتال بدنه على رجل فيموت المحيل قبل ك≫~ ﴿ أَن يقبض المحتال دينه فيريد غرماه المحيل ﴾ ﴿ أَن يدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

و للت ﴾ أرأيت الرجل بحيل الرجل على أحد شاله عليه وللرجل الذي أحال عليه دين فات الذي أحال وعله دين من قبل أن يقتضي المحتال دسه أ يكون لغرما.

الذي أحال في هذا الدين الذي على المحتال عايه شيء م يكون الرجل الذي احتال به
أولى من غرما، الحيل وان لم يكن فيضه (قال) اذا أحاله على رجل وله على المحتال عليه دين فالمحال أولى بما على المحتال عليه لا به قد صار يشبه البيع ألا ري أنه لا يرجم
على الذي كان عليه الاصل بديم أحاله سقط ما كان له على المحتال عليه من دين وصار
الميت لان الذي أحاله حيين أحاله سقط ما كان له على المحتال عليه من دين وصار
ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نم

> حِيْرٌ في الرجل بحيل الرجل على الرجل وليس ﷺ − * ﴿ له عليه دن فيرضي الحتال أن يعرُّ به من الدين ﴾

وشرط الذي عليه الاصل أنه بري بس لما الله الذي عليه أو أيت ان أحالى عليه مال الذي عليه أو أيت ان أحالى على وجل وليس للغريم على هذا الحنال عليه وشرط الذي عليه الاصل أنه بري بس المال الذي عليك (قال) لم أسمع من مالك فيه الاما أخبر تك في الجوالة الحالية الحال عليه لذي أحال عليه دين فأدى في مالذي الحوالة عند مالك تبرئه اذا كان له على الذي أحال عليه دين فأرى في مالذك أنه اذا علم أنه ليس له عليه دين فرضى بأن بحتال عليه وأبرأه من ذلك أنه لا يرجع عليه ويؤخذ هذا بما أقر به وان كان لم يعلم فله أن يرجع ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك في رجل كان له على رجل حق فلزمه فنحمل له رجل من الناس فقال أنا لك عالك خرق و ذكر المقاطق عنه واطابني بما عليه من غير أن يكون تحول عايه محق كان للذي عالم عنه وأن يكون تحول عايه محق كان للذي عالم المناس فقال أنا للذي عالم المقالة فشق

مَرْ الحمد لله وحدد كم ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الاميّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

-مع كتاب الحوالة كيخ-

حير في الرجل المحتال يموت وعليه دين فيرمد الذي أحيل کچيه

﴿ أَنْ مُرجِعُ عَلَى الذِّي أَحَالُهُ مُحَمِّهُ ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت الحوالة أ يكون الذي احتال محقه على رجل ان مات هــــذا المحتال عليه فلم يجد عنده شبئًا أيكون للذي له الحق أن برجع على الذي أحاله نحقه أم لا في قول مألك (قال) قال الك ان كانت احالةالذي أحاله وله على المحتال عليه دين ولم يغره

من فاس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا ترجع عليه (قال) قال مالك وال كان غره أو لم يكن له عليه شئ فانه يرجع عليه إذا أحاله وليس له على الذي أحال عليمه

دين فاعما هي حماله ﴿ أَن وهم ﴾ قال مالك وأن أبي الزياد عن أبي الزياد عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هربرة عن النبي صلى الله عليه وسمل قال مطل الغني ظلم

ومن أنبع على مليّ فليتبع ﴿ إِن وهب ﴾ عن ﴿ ! الجبارُ عن رسِّمة أنه قال اذا أَحَالُ الرجل رجملا محق له على رجل فرضي أن محتال عليه فليس له ان أفلس المحتال عليه

قبل الذي أحاله شيءٌ ﴿ انْ وهِ ﴾ عن يونس بن تربد عن ابن شهاب أنه قال في ا رجل أحال على رجل فلم يحل الحق حتى أفلس قال ان شهاب اذا أحاله فأبرأ دفليس

ــه ﴿ فِي الرجلِ مُمَّالُ مدنه على رجل فيموت الحيل قبل كِج∞-﴿ أَن شَبِضَ الْحَتَالُ دَيْنَهُ فَيْرِيدُ غُرِمَاءُ الْحَيْلُ ﴾ ﴿ أَن بدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأت الرجل محيل الرجل على أحد تساله عليه وللرجل الذي أحال عليه ُ دين فات الذي أحال وعليه دين من قبل أن ينتضى المحتال ديـــه أيكون الغرماء الذي أحال في هذا الدين الذي على الحنال عليه شي م يكون الرجل الذي احتال به أولى من غرمًا الحيل وان لم يكن قبضه (قال) اذا أحاله على رجــل وله على الحتال عليه دين فالمحال أولى عا على المحال عليه لانه قد صار يشبه البيم ألا ترى أنه لا يرجم على الذي كان عليــه الاصل بدينه ان توى ما على المحتال عليه فهو أولى به من غرماً. الميت لان الذي أحاله حين أحاله مقط ماكان له على المحتال عليه من دين وصار ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ فَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) نم

حِيْ في الرجل محيل الرجل على الرجل وليس كا

﴿ له عليه دين فيرضي المحتال أن يعرفه من الدين ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت ان أحالني غريم لي على رجل وليس للغريم على هذا الحتال عليه مال

وشرط الذي عليه الاصل أنه بري من المال الذي عليه أو قال الذي له الحق أحلى على فلان وأنت برى من المال الذي عليك (قال) لم أسمع من مالك فيه الاما أخبرتك . في الجوالة اذا لم يكن على المحتال عليه للذي أحال عليــه دين فاند ا هي حمالة والحوالة عند مالك تبريد اذا كان له على الذي أحال عليه دين فأرى في مسألنك أنه اذا علم اه ليس له عليه دين فرضي بأن بحتال عليه وأبرأه من ذلك انه لا يرجع عليه ويؤخذ هذا بما أفر به وان كان لم يعلم فله أن يرجم ﴿ وقال أَن وهب ﴾ عن مالك في رجل كان له على رجل حق فلزمه فنحمل له رجل من الناس فقال أنا لك عالك فحر ق ذكر الحق عنه واطلبني بما عليه من غير أن يكون نحول عليـه بحق كان للغريم حمالة فشق

له ثبيُّ مفلساً كان أو ملناً

﴿ بِالكراء قدار أن بسكن ﴾

صميفته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفا، (قال) يرجع صاحب الحق الى غربمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجلا أن يسلفه وبقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غربمه عنه . ومما يبيناك ذلك أن غرماه المفلس الحيسل لو قانوا للذي تحمل عسه هلم هذا الذي تحمل مه صاحبنا عنك تُقَسمه لم يكن فحم ذلك ولم يكن على هـذا الذي تحمل عنه أن يؤخذ ماله بغير شي أخذه ولا نغى عنه فكل شئ كان من الحالة فهو برجع ولكن ماكان من الحول ا فهو الذي أبت وذلك أن يكون للرجــل على الرجــل ذهب وبكون للذي عليــه الذهب على رجــال مخر ذهب مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليــه الذهب غريمه الذي يطلب على الذي عليــه الحق فيحتال صاحب الحق على غربم صاحبه فيفلس فذلك الذي لا مرجم ﴿ قات ﴾ لا ن القاسم أرأيت ان أحالني على رجل ليس له علي ا ذلك الرجل الذي أحالي عليه دين أيكون لي أن آخذ الذي أحالني عليه بحتى أو آخذ الذي احتلت عليــه (قال) قال مالك كل من أحال على رجــل لبس له على الذي ∼ ﷺ في الرجل يكترني الدار به شرة دنانير وبحيله بها ﷺ ﴿ فَاتَ ﴾ أَوْأَيْتِ أَنْ اسْتَأْجِرِت داراً سَنَة بِمُشرة دَالْيَرِ عَلَى أَنْ أُحِيلُهُ بِهَا عَلَى رَجِلَ ليس لى عليه دين (قال) لا بأس بهذا عنــد مالك لان الحوالة هاهنا أنما هي حالةً

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتِ انْ بَمْتَ عَبْداً لَى عَالَةُ دِينَارُ وَلَّجِلُ عَلَى مَانَةُ دِينَارُ فَأَحَلْتُ الذي

﴿ زَاتٍ ﴾ أوأيت ان استأجرت داواً من وجل سنة بمشرة دانير نقداً ثم أحلته مالكرا، قبل أن أسكن (قال) لا بأس مذلك

حري في الرجام يكتري الدار بمشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ﴾ -﴿ ثُم يحيله مها على رجل له عليه دن ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَيْتِ إِنَّ اكْتَرْتُهَا مِشْرَة دَنَانِيرِ وَلِمْ يَسْتَرَطُ أَنَّهَا شَدْ وأَحْلَتُ مِهَا على رجـــل لى عليه دين (قال) لا خير في ذلك لانه ينسخ ديناً عليــه لم محل في دين قد حل أولم يحـل ولوكان كراؤهم بالنقد وان لم يذكروه كان بمنزلة ما اشـترطوا فيــه

ــه ﴿ فِي الرَّجِلِ يَكْنُرِي الدَّارِ والآجِيرِ عَلَى أَنْ يُحْيِلُهُ بِالْكُمُوا. ﴾≫− ﴿ على رجل له عليه دن ﴾

﴿ فلت ﴾ أرأيت ان تكاريت دارا بدين لي على رجل أيصلح ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل تكارى الاجير يسمل له سنة مدين له على رجل بحيله عليه يكون

ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان بمض أصحابًا أخبرنا عنـه أنه يجيزه وَذَلَكَ اذَا كَانَ الذِّي عَلَيْهِ الْحَقِّ حَاضَراً وَأَحَالُهُ عَلَيْهُ كَانَ الدِّينَ الذِّي عَلى الرجل حالا و أولى أجل اذا شرع في السكني

- معير في الرجل بيع عبده وبحيل غربما له على المشترى ثم يستحق كي⊸ ﴿ العبد قبل أن يفرم المشترى الثمن ﴾

له على الدبن على هذا الذي اشترى الدبد منى فاستحق العبد أيكون على الشــــتـرى

• • • 0 €

أحال عليه دين فاتما هي حمالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة.

﴿ على رجل ليس له عليه دين ﴾

لان كل حوالة لا يكون فيها للمحيل على الحال عليه دين قبــل ذلك فليست بحوالة

وانما هي حيدة حمالة فلا بأس أن يكريه الدارعلي أن يحمل له فلان بالكرا، فهوان

أخذ الكرا. من الذي أكرى منه الدار والا رجع به على الحميل ان أفلس متكارى

الدار ﴿ قَالَتَ ﴾ ولا يكون له أن يرجع على الحميل الا أن يفلس المتكارى أو يموت

ولا يترك شيئًا (قال) نعم ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك (قال) تعم

ـه على في الرجل يكنري الداو من رجل بمشرة دنانير نقداً ثم بحيله كالله ﴿ بالكرا، قبل أن يسكن ﴾ ﴿ زَاتِ ﴾ أوأيت ان استأجرت داراً من رجل سنة بمشرة دانير نقداً ثم أحلته مالكرا، قيار أن أسكن (قال) لا بأس مذلك حري في الرجاح يكتري الدار بشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ﴾ ﴿ ثم محيله مها على رجل له عليه دين ﴾ ه فات ﴾ أرأيت أن اكترتها بمشرة دنانير ولم يشترط أنها نقد وأحلته بهاعلى رجل لي عليه دين (قال) لا خير في ذلك لا به نفسخ ديًّا عليه لم محل في دين قد حل أولم يحــل ولوكان كراؤهم بالنفد وان لم يذكرو كان بخزلة ما اشـــترطوا فيـــه ـــه ﷺ في الرجل يكنري الدار والاجير على أن يحيله بالكرا. ﴾≫⊸ ﴿ على رجل له عليه دن ﴾ ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان تكاريت دارا بدين لي على رجل أيصلح ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل تكارى الاجير يسل له سنة مدين له على رجل محيله عليه يكون ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان بمض أصحابنا أخبرنا عنــه أنه بجيزه وذلك إذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالا ا أولي أجل إذا شرع في السكني -هيزن الرجل بيع عبده وبحيل غربما له على الشترى ثم يستحق كي⊸ ﴿ العبد قبل أن يغرم المشترى الثمن ﴾ ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت ان بمت عبداً لى عائة دينار ولرجل على مائة دينار فأحلت الذي

له على الدين على هذا الذي اشترى الدبد منى فاستحق العبد أيكون على الشستري

صيفته وأشهد عليه وصار يطابه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفا. (قال) يرجع صاحب الحق الى غربمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجد الأأن يسلغه ويقضى عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غريمه عنه . ومما سِبناك ذلك أنَّ غرماً المفلس الحميــل لو قالوا للذي تحمل عنــه هلم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك نُفَسِمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هــذا الذي تحمل عنــه أن يؤخذ ماله بُغير شيءُ أخذه ولا نفي عنه فكل شي كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول إ فهو الذي أنت وذلك أن يكون للرجـل على الرجـل دهب ويكون للذي عليــه الذهب على رجــل آخر ذهر مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليــه الذهب غربمه الذي يطلبه على الذي عليـه الحق فيحتال صاحب الحق على غريم صاحبه فيفلس فذلك الذي لا برجع ﴿ قات ﴾ لابن الناسم أوأيت ان أحالني على رجل لبس له على ذلك الرجل الذي أحالني عليه دين أيكون لي أن آخذ الذي أحالني عليه بحتى أوآخذ الذي احتات عليــه (قال) قال مالك كل من أحال على رجــل ليس له على الذي أحال عليه دين فاتما هي حمالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة. ∼ ﷺ في الرجل يكتري الدار بنشرة دنانير وبحيله بها ﷺ⊸ ﴿ على رجل ليس له عليه دين ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرْأَيْتِ أَنْ استأجرت داراً سنة بعشرة دنانير على أنْ أحيله بها على رجل ليس لى عايه دين (قال) لا بأس بهذا عنــد مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حمالة لانكل حوالة لا يكون فها للمحيل على المحال عليه دين قبـــل ذلك فليست بحوالة وانما هي حينة حمالة فلا بأس أن يكريه الدار على أن يحمل له فلان بالكرا، فهوان أخذ الكراء من الذي أكرى منه الدار والا رجع به على الحميل ان أفلس متكاري

الدَّارُ ﴿ قَاتَ﴾ ولا يكون له أن يرجع على الحميل الا أن يفلس المسكاري أو يموت

ولا يترك شيئاً (قال) نعم ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

- على في الرجل يكترى الدار من رجل بعشرة دنانير فقداً ثم بحيله كالله -﴿ بالكراء قبل أن يسكن ﴾ ﴿ ذات ﴾ أوأيت ان اسـناجرت داراً من رجــل سنة بعشرة دنانير نقداً ثم أحانه

بالكراء قبل أن أسكن (قال) لا بأس مذلك

حير في الرجام يكتري الدار بشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ﷺ >-﴿ ثم كيله مها على رجل له عليه دين ﴾

النقد وبجوز ذلك حيير فى الرجل يكتري الدار والاجبر على أن بحيله بالكرا. ك≫⊸ ﴿ على رجل له عليه دين ﴾

﴿ فلت ﴾ أرأيت ان تكاربت دارا بدن لى على رجل أيسلح ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل يحكه عليه يكون ذلك الدين اجاريه (قال) لا بأس به وقد كان بدض أصحابنا أخبرنا عنه أنه بجيزه وذلك اذا كان الذي عليه الحق حاصراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالا أولى أجل اذا شرع في السكني

-عير في الرجل بيع عبده وبحيل غربًا له على المشترى ثم يستحق ﷺ -

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ بَمْتُ عَبِداً لَى مَائَةُ دَيَّارُ وَلَرْجِلُ عَلَىَّ مَائَةً دَيَّارُ فَأَحَلَتُ الذَّى له على الدين على هذا الذي اشترى الديد منى فاستحق الديد أيكون على المُسترى صاحب الحق الى غربمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجداد أن يسلفه ويقفي عنه ومما سبن ال ذلك أن وسفني عنه منه فه و مما سبن الله ذلك أن غرما المغلس الحيسل لو قانوا للذي تحمل عنه هم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك أن مسمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هذا الذي تحمل عنه أن يؤخذ ماله نعبر من أخذه ولا قفى عنه فكن شي كان من الحالة فهو برجع ولكن ما كان من الحول فهو الذي ينبت وذلك أن يكون لا رجل على الرجل ذهب ويكون لذى عليه الذهب على رجل آئي ذهب مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليه الذهب غربه الذي يطلبه على الذي عليه الذهب فيفلل الذي يطلبه على الذي عليه الذهب فيفلل فلك الذي لا برجع هو قات كه لابن القاسم أوايت أن أحالي على رجل ليس له على ذلك الرجل الذي الحالي عليه محق أو آخذ ذلك الرجل الذي أحال عليه محق أو آخذ الذي احتات عليه (قال) قال مالك كل من أحال على رجل ليس له على الذي احتات عليه (قال) قال مالك كل من أحال على رجل ليس له على الذي الذي احتال عليه دين فاتنا على من أال عليه دين فاتنا على حالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة.

صميغته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفاء (وَال) يرجع

مع في الرجل يكترى الدار بعشرة دبانير وعبله ما كيجوب في الرجل يكترى الدار بعشرة دبانير وعبله ما كيجوب في على رجل ليس له عليه دين ﴾
﴿ قات ﴾ أوأيت ان استأجرت داراً سنة بعشرة دبانير على أن أحيله مها على رجل ليس لى عليه دين وقال) لا بأس مهذا عند مالك لان الحوالة هاهنا اتما هي حالة لان كل حوالة لا يكون فيها للمحيل على المحال على الحال عليه دين قبل ذلك فليست بحوالة

وانما هى حيند حماله فلا بأس أن يكريه الدارعلى أن يتحمل له فلان بالكرا، فهوان أخذ الكرا، من الذي أكرى منه الداروالا رجم به على الحميل ان أفلس مسكارى الدار ﴿ فات ﴾ ولا يكون له أن يرجع على الحميل الا أن يفلس الشكارى أو تبوت

ولا يترك شيئًا (قال) نعم ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ مالكرا، قدار أن يسكن ﴾

﴿ أَنَّ ﴾ أُوأيت ان اســـنأجرت داراً من رجـــل سنة بمشرة دنانير نقداً ثم أحلته بالكرا، قبل أن أسكن (قال) لا بأس لذلك

🗝 في الرجل يكنري الدار بشرة دنانير ولا يشترطوا اليقد 🎇 – ﴿ ثُم تحیله سما علی رجل له علیه دن کم

﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان اكترتها بشرة دنانير ولم يشترط أنها قمد وأحلت بها على رجل لي عليه دين (قال) لا خير في ذلك لانه نفسخ ديناً عليـه لم يحل في دين قد حل أولم يحسل ولوكان كراؤهم بالنقد وان لم يذكروه كان بمنزلة ما اشــترطوا فيــه النقد وبجوز ذلك

-ه ﴿ فِي الرجلِ يَكْنُرِي الدارِ والاجبرِ على أن محيله بالكرا، ۗۗڮه⊸ ﴿ على رجل له عليه دن ﴾

﴿ لَلْتَ ﴾ أُرأيت ان تكاريت دارا بدين لي على رجل أيسلح ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل سكاري الاجير بممل له سنة بدن له على رجل محيله عليه يكون ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان يعنس أصحابنا أخبرنا عنــه أنه بجيزه ا وذلك إذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدن الذي على الرجل حالا أو الى أجل اذا شرع في السكني

- ﷺ في الرجل بيع عبده وبحيل غربما له على المشترى ثم يستحق ۗ ۗ ا ﴿ العبد قبل أن يغرم المشترى الثمن ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت أن يمت عبداً لي عائة دينار ولرجل على مائة دينار فأحلت الذي له على الدين على هذا الذي اشترى المبد منى فاستحق العبد أيكون على الشــترى

صحيفته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفا، (قال) برجم أ صاحب الحق الى غرعه الاول لان المتحمل انساهو رجل وعبد رجيلا أن يسلفه وبقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غريمه عنه . ومما يبين. لك ذلك أن أ غرماه المفلس الحميــل لو قالوا للذي تحمل عنــه هلم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك نقسمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هـذا الذي تحمل عنـه أن يؤخذ ماله نفير فمي أخذه ولا فضى عنه فكل شئ كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول إ فهو الذي يثبت وذلك أن يكون للرجـل على الرجـل ذهب وبكون للذي عليــه الذهب على رجــل آخر ذهــ مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليــه الذهب غربته الذي يطلبُ على الذي عليــه الحق فيحتال صاحب الحق على غريم صاحبه فيفلس أ فذلك الذي لا مُرجم ﴿ قات ﴾ لان القاسم أرأيت ان أحالني على رجل ليس له علي ا ذلك الرجل الذي أحالي عليه دين أيكون لي أنآخذ الذي أحالني عليه بحتي أوآخذ الذي احتلت عليــه (قال) قال مالك كل من أحال على رجــل ليس له على الذي أحال عليه ذبن فانما هي حمالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة .

حَجْمٌ في الرجل يكترى الدار بشرة دمانير ويحيله بها ﷺ۔

﴿ على رجل ليس له عليه دين ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان استأجرت داراً سنة بعشرة دنانير على أن أحيله بها على رجل ليس لى عليه دين (قال) لا بأس بهذا عند مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حالة لان كُلُّ حوالة لا يكون فيها للمحيل على الحال عليه دين قِسل ذلك فلبست بحوالة وانما هي حينتذ حمالة فلا بأس أن يكريه الدار على أن يتحمل له فلان بالكرا، فهوان أخذ الكراء من الذي أكرى منه الدار والا رجع به على الحميل ان أفلس متسكاري ا الدار ﴿ قات﴾ ولا يكون له أن يرجع على الحميل الا أن بفلس المسكاري أو يموت ولا يترك شيئاً (قال) نعم ﴿ فات ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

صحيفته وأشهد عليه وصار يطابه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفا، (قال) برجم صاحب الحق الى غربمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجد لا أن يسلفه ويقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غربه عنه ، وتما سين لك ذلك أن غرما المفلس الحيسل لو قالوا للذى تحمل عنه هام هذا الذى تحمل به صاحبنا عنك أخده ولا قضى عنه فكل شى كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول فو الذي يثبت وذلك أن يكون لا رجل على الرجل ذهب ويكون للذى عليه فو الذي يطلبه على رجل آخر ذهب مثل تلك الذهب على رجل الذي عليه الذي يعليه على رجل الذي عليه الذي يعليه الذي عليه الذي يعليه الذي عليه الذي يعليه على رجل الذي القاسم أوأيت أن أحالي على رجل ليس له على ذلك الرجل الذي أحالي عليه بحق أوآخذ ذلك الرجل الذي أحالي عليه حتى أوآخذ الذي أحال عليه دين أيكون لي أن آخذ الذي أحالي عليه بحق أوآخذ الذي احتلت عليه دين فاتما هي حمالة على رجل ليس له على الذي الخال عليه دين فاتما هي حمالة سبيل ما وصفت لك في الحالة

حکی فی الرجل یکتری الدار به شرة دمانیر و یحیله بها کیجید ﴿ علی رجل لیس له علیه دین ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان استأجرت داراً سنة بدشرة دنانير على أن أحيله بها على رجل ليس لى عليه دين (قال) لا بأس بهذا عنسد مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حالة لان كل حوالة لا يكون فيها للمحيل على المحال عليه دين قبسل ذلك فليست بحوالة وانما هي حيندند حالة فلا بأس أن يكربه الدار على أن يتحمل له فلان بالكراء فهوان

أخذ الكرا. من الذي أكرى منه الدار والا رجم به على الحميل ان أفلس منكاري الدار هر فات؛ ولا يكون له أن برجم على الحميل الا أن بفلس الشكاري أو عوت

ولا يترك شيئًا (قال) نعم ﴿ فات ﴾ وهذا نول مالك (قال) نعم

171

◄ ﴿ فَى الرَّجِل بَكْتَرَى الدَّار من رَجِل بَشْرة دَنَانِير فَعَداً ثُم بحيله ﴾
 ﴿ بالكراء قبل أن يسكن ﴾

﴿ قَالَتَ ﴾ أوأيت ان اسـنأجرت داراً من رجــل سنة بعشرة دنانير نقداً ثم أحاته بالكرا، قبل أن أسكن (قال) لا بأس بذلك

حى في خرجل يكتري الدار بشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ﴾ ﴿ ثم محيله مها على رجل له عليه دين ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان اكتريتها بمشرة دانير ولم يشترط أنها نصد وأحلت بها على رجــل لى عليه دين (قال) لا خبر في ذلك لانه يفسخ ديناً عليــه لم يحل في دين قد حل أو لم يحــل ولو كان كراؤهم بالنقد وان لم بذكروه كان بمنزلة ما اشـــترطوا فيــه النقد ويجوز ذلك

حﷺ فى الرجل يكثري الدار والاجير على أن يحيله بالكرا. ﴾ي⊸ ﴿ على رجل له عليه دين ﴾

و نلت ﴾ أرأيت ان تكاريت دارا بدين لى على رجل أيسـلح ذلك (قال) سألت مالكا عن الرحل يتكارى الاجير بعمل له سـنة بدين له على رجل محيله عليه يكون ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان بعض أصحابا أخبرنا عنـه أنه محيزه وذلك اذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالا أو الى أجل اذا شرع في السكني

حير في الرجل بيم عبده ومحيل غربًا له على المشترى ثم يستحق كية⊸ ﴿ العبد قبل أن يغرم المشترى انتمن ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أَرَايَتِ ان بَمَتَ عَبِداً لَى عَانَةُ دِيَارُ وَلَرْجِلُ عَلَى مَانَةُ دِيَّارُ فَأَحَلَتُ الذِي له على الدين على هذا الذي اشترى الديد منى فاستحق الديد أيكون على المُسترى أن يغرم المؤنّة الذي أحلته عليه بها (قال) نم يغرمها ويرجع بها عليك لان العبد قد استحق من يديه ﴿ قات ﴾ ولم جملته يغرمها وقد استحق العبيد من يديه (قال) لانها صارت دينا للطالب حين أحاله عليه المطلوب ﴿ قلت ﴾ وهــذا قول مالك (قال) كذلك بلغني عن مالك

في المكاتب تحيل سيده بكنابته على مكاتب له 🎇 –

و نات به أوأيت لو ان مكاباً لم أحالي على مكاتب له بالكتابة التي لى على مكاتبي أنجوز هذه الحوالة الم والله المالية الله الله المكاتب على مكاتبي ورضى بذلك منه فأله يمتق واز يجز مكاتب مكاتبه رجم مملوكا لسيد المكاتب الأعلى ولم يكن له أن وجع على المسكاتب الأعلى لان الحوالة كالبيع وتحت حرية المكاتب الأعلى وان كان لم بيت عنقه وأنما أحاله مكاتبه على مكاتبه فالحوالة هاهنا باطل

حى﴿ فِي المُكَاتِ بِحِيلِ سيده بكنابته على رجل أجنبي كلي⊸

و فات ﴾ أبحوز لى أن أحتال بكابة مكابى على رجل أجنبي أو أكاب على أن يضمن لى كتابة عنه غيره في قول مالك (قال) قال مالك كل حوالة يحتال بها رجل على رجل وكان للمحيل على الحتال عليه دين فان الموالة بهائزة وهي حوالة وان لم يكن له عليه دين فأحاله فأنما هي حمالة وليست بحوالة وان أفلس هذا الذي أحيال عليه رجم على الدى أحاله بديسه فالمبكاتب اذا أحال سيده على رجمل أجنبي فان كان الحكاتب على ذلك الرجل دين فالحوالة بهائزة وان لم يكن له عليه دين فائما هي حمالة ولا تجوز الحمالة لسيد المبكاتب بكتابة مكابه وهي باطل عند مالك لانه لم يتحمل للسيد بأصل دين له لان كتابة المبكاتب ليست بدين للسيد على المبكاتب ألا ترى أنه لا يضرب بالكتابة مع عرامة المبكاتب في هذا الذي لا يضرب بالكتابة مع عرامة المبكاتب في قان كان المبكات على هدة الذي أمال سيده عليه دين فرضي سيده بالحوالة عليه أيمتق المبكاتب مكانه أم لا (قال) لا تجوز الحوالة اذا كانت الكتاب مكانه أم لا (قال) لا تجوز الحوالة اذا كانت الكتاب المبكانة الم يحوز الحوالة اذا كانت الكتاب الكتابة الم تحد

لان ما على المكاتب ليس مدن ثابت وانما هو كأنه قال لمكاتبه وعليه دنانير اليأجل فمجل له عنقه على دراهم الى أجل أو حالة فكأنه لم يكن له على مكانيه شي وأنما صار عتيقا بالذي أخذ منه ألا ترى لو أن رجلا قال لميده ان جاتني بألف درهم فأنت حر ثم قالله ان حثيني ممائة درهم فأنت حراوقال له انجنتني بمشرة دنانير فأنت حر فان جاء بها كان حراً ولم نقل له فسخت دينا كان لك في أقل منه أو بمت دراهم بدنانسر أعا هذا رجل أعتق عبده عا أخذ منه ﴿ قلت ﴾ لان القاسم فان كانت الكتابة قد حلت فأحاله بذلك على رجل للمكانب عليه دين لم يحل بمد (قال) ذلك جائز وأرى أن يمنق مكانه ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت اذا كان نجر المكانب لم يحسل وللمكانب دين على أجنى قد حل فأحال سيده مذلك لم لا مجوز والكاتب لو عجل كتابته قسل حلول الاجل جاز ذلك (قال) انما بجوز لو اقتضاد فأوفاه السيد فأما اذا أحاله ولم نقيضه فانه لا بجوزلان هذا ذمة بذمة ﴿ قال -حنونَ ﴾ وربايين السيد ومكاتبه ألا ترى لو أن رجلاكان عليه دين لم محل فأحال غرمه على رجل عليه دين قد حل ان ذلك لايجوز فكذلك المكاتب وأما اذا كانت الكتابة قد حات والدين الذي للمكاتب لم يحسل فأحال سيده بذلك فهو جائز فان كان هذا الذي أحال به السيد انما هو نجم من نجوم الكاتب كان المكاتب برى من هذا النجم اذا كان النجم الذي على المكاتب قد حل فانكان النج الذي أحاله مه المكاتب هو آخر نجومه وكان للمكاتب على الذي أحاله عليه دين فالمكاتب حرّ مكانه ﴿ قات ﴾ ولم كرهت للسيد أن محتال بكتابة مكانيه على رجل لامكاتب عليه دن اذا لم تحل الكنامة (قال) لان مالكاكره للسيد أن بيع كتابة مكاتبه من رجل أجنى بعرض أو بفير ذلك الى أجـــل من الآجال وانما ﴿ وسم في هــذا فما بين السيد وبين مكاتبه فلما كره مالك هذا بين سيد المكاتب وبين الأجنى من قبل أنه دين بدين كرهنا الحوالة أيضاً اذا كانت البكتابة لم تحل لانه دين مدين ﴿ وقال غيره ﴾ انماكره من قب ل الربا بين السيد وبين مكانبه لان أِ المكاتب لم يأخذ بذلك في نفسه عنقا تمجله الا ما أراد من الريح في بيع ذمة بما عليه أن يغرم المدّة الذي أحلته عليه بها (قال) لم يغرمها ويرجع بها عليك لان العبد قد استحق من يديه ﴿ فلت ﴾ ولم جملته يغرمها وقد استحق العبيد من يديه (قال) لانها صارت دينا للطالب حين أحاله عليـه المطلوب ﴿ قلت ﴾ وهـذا قول مالك (قال)كذلك بلغني عن مالك

في المكاتب يحيل سيده بكنابته على مكاتب له ﷺ

﴿ نَلْتَ ﴾ أَوَاْيْتُ لُو انْ مَكَابًا لِي أَحَالَتِي عَلَى مَكَابُ لَهُ بِالْكِتَابَةُ التِي لِي عَلَى مَكَابَهِ أَنْجُوزُ هَذَهُ الْحُوالَةُ أَمْ لا (قال) لا أَوَاها حوالة الا أَنْ يَكُونُ السِيدِ بَتَ عَتَى مَكَابَهِ ورضى بذلك منه فأه يُمتِق وازعَز مكاتب مكابه رجع مُلوكا لسيد المُكاتب الأعلى ولم يكن له أَنْ رجع على المُكاتب الأعلى لان الحوالة كالبيع وتَمَت حرية المُكاتب الأعلى وان كان لم يت عنقه وأما أحاله مكابه على مكابه فالحوالة هاهنا باطل

-هنز في المكاتب محيل سيده بكتاته على رجل أجنبي كليه-

و قلت ﴾ أيجوز لى أن أحتال بكابة . كابي على وجدل أجنى أو أكاب على أن يضمن لى كتابته عنه غيره في قول مالك (قال) قال مالك كل حوالة يحتال بها وجل على رجل وكان للمحيل على المحتال على وجل وكان للمحيل على الحتال عليه دين فأ عليه دين فأ عليه وتن فأ الحل مقد على رجل أجنى فان كان لوجع على الذي أحاله بدينه فالمكاتب اذا أحال سيده على رجل أجنى فان كان المكاتب على ذلك الرجل دين فالحوالة جازة وان لم يكن له عليه دين فانما هي حالة للسيد وهي باطل عند مالك لانه لم يحمل للسيد بأصل دين له لان كتابة المكاتب بكتابة مكاتب وهي باطل عند مالك لانه لم يحمل للسيد بأصل دين له لان كتابة المكاتب في سيده بالحوالة عليه في كان كان للمكاتب على هدا الذي الم يضرور الحوالة عليه دين فرضى سيده بالحوالة عليه أبه لا يضر المكاتب على هدا الذي الحوالة عليه دين فرضى سيده بالحوالة عليه أبه بنتى المكاتب مكانه أم لا (قال) لا يجوز الحوالة اذا كانت المكتابة لم محل هو وقال غيره مجه بنتى مكانه ومجوز الحوالة الم

لان ما على المكاتب ليس مدن ثابت وانما هو كأنه قال لمكاتبه وعليه دنانير الى أجل وبجل له عنقه على دراهم الى أجل أو حالة فكأنه لم يكن له على مكانه شي وأنما صار عتمة اللذي أخذ منه ألا ترى لو أن رجلا قال لمده ان جنتي بألف درهم فأنت حر ثم قالله ان جثتني عائة درهم فأنت حرأوقال له انجتني بشرة دنانير فأنت حر فان جاه بها كان حراً ولم نقل له فسخت دينا كان لك في أفل منه أو بمت دراهم بدنانير انما هذا رجل أعنق عبده بما أخذ منه ﴿ فلت ﴾ لا ن القاسم فان كانت الكنامة قد حات فأحاله مذلك على رجل للمكاتب عليه دين لم كن بمد (قال) ذلك جأئز وأري أن يمتق مكانه ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت اذا كان نجم المكاتب لم يحسل وللمكاتب دبن على أجنى قد حل فأحال سده مذلك لم لا محوز والكات لو عجل كتابته قبـل حلول الاجل جاز ذلك (قال) أنما بجوز لو أقتضاه فأوفاه السيد فأما اذا أحاله ولم يقبضه فانه لا بحوزلان هذا ذمة مد.ة ﴿ قال حجون ﴾ وربابين السيد ومكابه ألا ترى لو أن رجلاكان عايه دمن لم محل فأحال غرمه على رجل عليه دين قد حل ان ذلك لابجوز فكذلك المكاتب وأما اذا كانت الكنابة فدحات والدين الذي للمكاتب لم محسل فأحال سيد. مذلك فهو جائز فان كان هذا الذي أحال به السيد انما هو نجم من نجوم المكاتب كان المكاتب برئ من هذا النجم اذا كان النجم الذي على المكاتب قد حل فانكان النجم الذي أحاله به المكاتب هو آخر نجومه وكان للمكاتب على الدي أحاله عليـه دين فالمكانب حر مكانه ﴿ فات ﴾ ولم كرهت السيد أن محتال بكنابة مكانبه على رجل لامكاتب عليه دين اذا لم كل الكنابة (قال) لان مالكاكره السيد أن إ بييم كتابة مكاتبه من رجل أجنيّ بمرض أو بغير ذلك الى أجـــل من الآجال واتما وسَع في هــذا فها بيرة للسيد وبين مكانبه فلماكره مالك هذا بين سيد المكاتب وبين الأجني من قبل أنه دين بدين كرهنا الحوالة أيضاً اذا كانت الكنابة لم تحل لانه دين بدين ﴿ وقال غيره ﴾ انما كره من قبــل الربا بين السيد وبين مكانبه لان المكاتب لم يأخذ بذلك في نفسه عنما تمجله الا ما أراد من الريح في بيع ذمة بما عليه

(188)

مما لم محل عليه (قال) وقال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدن بالدن فهذا انما ترك ذمة مكاتبه على أن جعل دينه في ذمة هذا الاجنبي (قال) وقد أخبرتك أن مالكا كره أن يكاتب الرجل عبده بطعام ثم يبعه من أجنبي من الناس قبل أن يستوفى الطعام فرقال » فقلت الملك أبيعه من المكاتب ويؤخره بالمن بعرض أو ينبر عرض (قال) نع (قال مالك) فيكل ما كان بين المكاتب وسيده من هذا فليس هو دينا بدن وما كان بين السيد وبين أجنبي من سع كتابة مكاتبه تمن لاجنبي وان تعجله من الاجنبي وأو وجه الدن بالدين اذا كان مما مجوز سعه به من الاجنبي وان تعجله من الاجنبي فهو جائز وأما من المكاتب اذا تعجل عققه فلا بأس بما باعه به اند كانت كتابته بطعام في كانت كتابته بطعام في من أو الحل أو كانت كتابته بطعام في من شداً أو الى أجل فلا بأس به في عدل أو بدراهم أو بطعام غيره نقداً أو الى أجل فلا بأس به في سيدنا محمد الله وعونه وبه يتم الجزء الذلت عشر »

﴿ ويليه كتاب الرهن وهو أول الجزء الرابع عشر ﴾

11/4

.

.

. ٧.

.79

قال وهي جائزة بالديون، قال عليه السلام من أحيل على ملي، فليتبع . ولأنه النزام ما يقدر على تسليمه فتصح كالكفالة ، وإنما اختصت بالديون لأنها تنبىء عن النقل والتحويل ، والتحويل في الديون لا في العسين .

وكذا لو أبرأ المحال عليه لا يرتد برده ، ولو وهب يرتد برده كالجواب في الكفيل. ولوكان المحتول إلى المحتال عليه المطالبة والدين جميعاً كان الابراء والهبة في حقب سواء فيرتد برده كما في حق الأصيل. وأو وكل المحتال له المحيل يقبض ما على المحتال عليه لا يصح ، ولو لم يكن عليه الدن صح .

(قال وهي) أي الحوالة (جائزة بالديون) لأنها مأخوذة من التحويل وتحويل الدين من ذمة إلى ذمة بمكن ، فأما الأعيان فألحق المتعلق بها النسليم وذلك لا يكون تحويد إلى غيره ، فلهذا لم تصح الكفالة فيها (لقوله تنتيخه:) أي لقول الذي ترافية (من أحيل على ملي، فليتبع) الحديث رواه أحمد في مسنده عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ترافية مطل الغني ظلم ، ومن أحيل على ملي، فليحتل .

ورواه البخاري ومسلم عن أبي الزناه به بلفظ وإذا اتبع أحدكم على ملي، فليتبع . وبلفظ المسنف رواه الطبراني في معجمه الوسيط مع زيادة في أوله عن محمد بن عجلان عن أبي الزناه عن الأعرج عن أبي هريرة قال ، قسال رسول الله على على مطل النني ظلم ، ومن أحيل على ملي، وكذلك رواه الترمذي ومعناه إذا أحيل أحسدكم على ملي، فليحتل ، كذا فسره الترمذي .

(ولأنه) أي رلان المعتال عليه (التزم ما يقدر على تسليمه) أي على إيفاء ما التزمه (وتفح كالكفالة) لأن كل واحد منهما النزام بما على الأصيل فيصح دفعاً للحاجة (وإنحا اختص) أي عقد الحوالة أو الحوالة باعتبار التحويل (بالديون لأنها) أي لأن الحوالة (تنبىء عن النقل والتحويل ، والتحويل) الشرعي (في الدين لا في الدين) في التحويل في الدين الحيل .

قال وتصح الحوالة برضاء المحيل والمحتال والمحتال عليه. أما الحتال فلان الدين حقه والذي بنتقل بها والذمم متفاوته فلا بد من رضاه ، وأما المحتال عليه فلأنه يلزمه الدين ولا لزوم بدون التزامه . وأما المحيل فالحوالة تصح بدون رضاه ، ذكره في الزيادات لأن التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفعة لأنه لا يرجع عليه

(قال) أي القدوري رحمه الله (وتصع الحوالة برضاء المعيل والمعتال والمعتسال عليه . أما المعتال) وهو الدائن (فلأن الدين حقه وهو الذي ينتقل بها) أي الدين الذي ينتقل الحوالة (والذمم متفاوتة) في المطالبة (فلا بد من رضاه) أي رضى المعتال له . ولا خلاف في اشتراط رضاه لأهل العلم .

ود حدى في استراه رسا ما المحتال عليه (فلانه يلزم الدن ولا لزوم بدون (وأما المحتال عليه) أي وأما رضى المحتال عليه (فلانه يلزم الدن ولا لزوم بدون التزامه) وبه قال الشافعي في وجه . وقبل انه منصوص في الإمام ، وأصحها عنده أنه لا حاجة إلى رضاه إذا كان عليه دين للمحيل ، وبه قال مالك وأحمد ، لأنه محل التصرف فلا يشترط رضاه ، كما لو باع عبداً لا يشترط رضى العبد. وأما إذا لم يكن للمحيل عليه دن فيشترط رضاه ، الإجماع .



تالیف شهاب الدین أحمد بن عبد الوهاب النوبری

۱۷۷ - ۲۲۷ ه

و الن أراد المرتبين أن بَرِل عن الرهن كَتَب خَلْفَ المسطور: أَقَرُ قلان وهو المُقَرِلُه بِالقَينِ باطنة ، افسرارا صحيحا شرعًا بأنّه زل عن رهنية العين المعينة باطنة ، المرتبعة عنده على دَنِيهِ المعين باطنة ، ترولا صحيحا شرعيًا، وأبطَل حقّه في وثيفة الرهن المذكور وهو على صفته الأولى فقسلته منه بندير حادث غيّرة عن صفته ؛ وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بذلك علما وخرة .

اذا أقرَّ ربُّ الدَّين أن الدِّين المُقرَّ له به كان من مال غيره كَنَب : أقرَّ فلان وهو المُقرَّله باطنه، عند شهوده طوع إقرارا صحيحا شرعيّا بأنَّه لَــا دانِ فلانا المُفتِر اللهُ كَرَّ باطنّه بالدَّين المُعينَّ باطنّه — وهو كذا وكذا — كان ذلك من مال فلانِ دون مالِه ، وأنّ آسم المُفتَرَّله باطنّه كان على سبيل النيابة والوَكالة ، وأنّه كان أذن له في معاملة المُقرِّ المذكور باطنّه بالدِّين المذكور على حُكُه ، ومدايّنتِه ؛ وصدّقه المُقرَّله على ذلك تصديقا شرعيًا ؛ و بمقتضى ذلك وجبتُ له مطالّبَــةُ المُقرِّ باطنّه بالدِّين المميَّن فيــه واستخلاصُ حقّه منه ، وقبضُه على الوجه الشرعيّ .

فص____

فان أقرَّ المُقرَّله بأن الدَّين أو ما بنَّ منه صار لغيره كَتَب على ظهر المكتوب: أقرَّ فلان – وهو المُقرَّ له باطنه – إفرارا صحيحا شرعًا بأنّ الدِّين المميَّن باطنه، أو أنّ الذي بنَّ من الدَّين المعيِّن باطنه – وهو كذا وكذا – صار ووجب من وجه صحيح

- (١) في الأصل: «الذكر»؛ والصواب ما أثبتناكا يقتصيه السياق.
- (٢) يريد بالمغتر له هنا : الدائن الأصلى الذي أفترله رب الدين بأن الدين من ماله .

شرعى لاشبهة فيه لفلان ، وصدّفه على ذلك، وقَبِل منه هذا الاقرار لنفسه قَبولا سائنا؛ وبحُكُمُ ذلك وجبتْ له مطالّبةُ المُقِرّ باطنّه بالدّين المميّنِ على الوجه الشرعى.

المحروأ ما الحوالة - فسبيل الكاتب فيا يَكتب فيها أنه اذا كان لرجل دَينَ على آخر وأحال به كتب على ظهر مسطور الدّين ما مشاله : أقرَّ فلان - وهو المُقرَّ له باطنة - عند شهوده إقرارا صبحا شرعيا بأنه أحال فلانا على ذمّة فلان المقرِّ المشروح باطنّه بما له فى ذمّته من الدِّين المعبَّى باطنّه ، وهو كذا وكذا ، على الحُكمُ المشروح باطنّه ، وذلك نظيرُ ما لفلان المُحالِ فى ذمّة فلان المُحيلِ من الدَّين الذي اعترَف به عند شهوده ، وهو نظيرُ المليخ المحال به فى الفدو والحنس والصفة والاستحقاق عوالةً صحيحةً شرعية ، قَلِها منه فبولا سائفا ، ورضى ذمّة المُحال عليه ، تمافَداً على ذلك معافدةً صحيحةً شرعية ، وأنترقاً عن تراض ، وبحُكمُ ذلك بَرْتُ ذمّة المُحيل المُديد بذكره من الدَّين الذي كان فى ذمّته ، براءةً صحيحةً شرعية ، وقبِل كلَّ منهما ذلك من الأَيْر لنفسه قبولا شرعيا ، وبه شُهد عليهما ، و بؤرِّ خ .

(T) <u>فص</u>ف

وأمًا الشَّرِكة - فهى تصع في الذّهب والفضّة؛ وسبيل الكاتب فيها أنّه اذا أَتَفَق آثنان على الشَّرِكة ، فأَحَرج كُلُّ واحد منهما مالًا وخلطاه، وأرادا المكاتَبة بينهما

(۱) المبدأ : من «أبدأت» بالألف ق أزله ، وهي لغة في «بدأت» ؛ يقال : أبدأت بالأمر ،
 أي ابتدأت به .

(۲) لم تجرعادة المؤلف في جميع حسف الكتاب أن يترجم بكلة « فصل » للا يُرواب التي يعدتها بقوله : «رأما كدا» ؛ فلمل هذه الكلمة زيادة من الساح في هذا الموضع ؛ أو لملها مؤمرة عن موضعها الذي كان يغينى أن توضع فيه ؛ فقد كان الأول أن يترجم بها لترجن ، أى قبل قوله السابق في ص ١٤ ١٠٠٠ : « وأن وهن المقرعة المقرله » الح كا ترجم بها للنبان في ص ١٣ ١٠٠٠ ؛ فقال : « فصل وان حضر من يضمن في الذمة به الح .

			>				

مجموع فتي وي سيخ الاسلام أحرب تبمير مدن ملاس الله وحد

Э

٠,

. . ٧ /

• 44

وليس هذا موضع بسط هذه المسائل ، وأنما الغرض التنبيه على جنس قول القائل : هذا نخالف القياس .

فعــــال

وأما « الحوالة » فن قال : نحالف القياس قال : انها بيع دين بدين وذلك لا يجوز ، وهذا غلط من وجهين :

أحدها: أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا اجماع. واتما ورد النهي عن بيع الكالىء بالكالىء، والكالىء هـو المؤخر الذي لم يقبض، وهذا كما لو أسلم شيئاً في شي، في الذمة وكلاها مؤخر، فهذا لا يجوز بالانفاق، وهو بيع كالى، بكالىء. وأما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب كما ذكرناه، وينقسم الى بيع ساقط بساقط، وساقط بواجب. وهذا فيه نراع.

الوجه الثانى: ان الحوالة من جنس ابفاء الحق لا من جنس؟ البيع ، فان صاحب الحق اذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء ، فاذا أعاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي له فى ذمة الحيل ، ولهذا ذكر النبي مسلى الله عليه وسلم

الحوالة فى معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح: « مطل النبي الحوالة فى معرض الوفاء وتهاء ظلم ، وإذا انسع أحدكم على ملى، فليسح » ، فأمر المدين بالوفاء وتهاء . عن المطل ، وبين انه ظالم اذا مطل ، وأمر الغرم بقبول الوفاء اذا أحلل على ملى ، وهذا كقوله تعالى : (فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان) ، أمر المستحق أن يطالب بالمعروف . وأمر المدين أن يؤدي باحسان .

ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب المعاوضة ، وقد ظن بعض الفقهاء ان الوفاء الما يحصل باستيفاء الدين ، بسبب أن الغريم اذا قبض الوفاء صار في ذمته المدين مثله ، يتقاص ما عليه بماله ، وهذا تكلف أنكره جهور الفقهاء ، وقالوا : بل نفس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة أن نقدر في ذمة المستوفي ديناً ، وأولئك قصدوا أن يكون وفاء الدين بدين ، وهذا لا حاجة إليه ، بل الدين من قصدوا أن يكون وفاء الدين بدين ، وهذا لا حاجة إليه ، بل الدين من جنس المطلق الكلي والمعين من جنس المعين ، فمن ثبت في ذمته دين مطلق كلي فالمقصود منه هو الاعيان الموجودة ، وأي معين استوفاء عصل به المقصود من ذلك الدين المطلق .

وليس هذا موضع بسط هذه السائل ، وانمــا الغرض النبيه على جنس قول القائل : هذا يخالف القياس .

وأما « الحوالة » فن قال : نخالف القياس قال : انها بسع دين بدين وذلك لا نجوز ، وهذا غلط من وجهين :

أحدها: أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا اجماع. واتما ورد النهي عن بيع الكالى، بالكالى، والكالى، هـو المؤخر الذي لم يقبض، وهذا كما لو أسلم شيئاً فى شي، فى الذمة وكلاها مؤخر، فهذا لا يجوز بالانفاق، وهو بيع كالى، بكالى، . وأما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب كا ذكرناه، وينقسم الى بيع ساقط بساقط، وساقط بواجب. وهذا فيه نزاع.

الوجه النانى: ان الحوالة من جنس ابفاء الحق لا من جنس البيع ، فان صاحب الحق اذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء ، فاذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي له فى ذمة الحيل ، ولهذا ذكر النبي ملى الله عليه وسلم

الحوالة فى معرض الوفاء فقال في الحدث الصحيح: « مطال الغنى ظلم ، وإذا انسع أحدكم على ملى، فلتسبع » ، فأمر المدين بالوفاء ومهاه . عن المطل ، وبين انه ظالم اذا مطل ، وأمر الغريم بقبول الوفاء اذا أحل على ملى ، وهذا كقوله تعالى : (فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان) ، أمر المستحق أن يطالب بالمعروف ، وأمر المستحد المستح

بؤدي باحسان .

ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب المعاوضة ، وقد ظن بعض الفقهاء ان الوفاء الما يحصل باستيفاء الدين ، بسبب أن الغرم اذا قبض الوفاء صار في ذمته المدين مثله ، يتقاص ما عليه عاله ، وهذا نكلف أنكره حمور الفقهاء ، وقالوا : بل نفس المال الذي قبضه

يحمل به الوفاء ولا حاجة أن نقدر في ذمة المستوفى دبناً ، وأولئك

قصدوا أن يكون وفاء الدين بدين ، وهذا لا حاجة إليه ، بل الدين من

جنس المطلق الكلي والمعين من جنس المعين ، فمن ثبت فى ذمته دين مطلق كلي فالمقصود منه هو الاعيان الموجودة ، وأي معاين استوفاء حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق .

انه تصرف باذن ابيه ، فيلزمه الدين ، وتصح كفالته . وان كان في الباطن قد استدان لأبيه ، ولكن ابوه أمره فالاستدانة للاب ، وإلا فله تحليف الأب أن الاستدانة لم تكن له .

و-ئل أبو العباس

عمن سلم غريمه الى السجان ، ففرط فيه حتى هرب ؟ .

فأجاب : إن السجان ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم ؛ بمنزلة الكفيل للوجه . عليه إحضار الخصم ، فان تعذر إحضاره _ كما لو لم يحضر المكفول _ بضمن ما عليه عندنا ، وعند مالك .

٠ ٠٨

باب الحوالة

سئل رحمه الله

عمن أمال بدين على مداق حال ، ثم أن المحيل قبض الدين من المحال عليه . فهل تصح الحوالة بذلك ؟ وهل يكون هذا القبض صحيحاً مبريا لذمة المحال عليه ؟ وهل للمحال مطالبة المحيل القابض لما

قبضه ويرجع ؟ . فأجاب : الحمد لله . نعم ! تصع الحوالة بشروطها ، وليس للمحيل له

قبض المحال به بعد الحوالة ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه بالاقباض لها ، إلا ان يكون بأمر المحال . وللمحتال ان يطلب كل واحد من المحال عليه ليعاد منه في ذمته

ومن القابض دينه بغير إذنه . وإن كان قبض الغاصب بغير حق ؛ بمنزلة غصب المشاع ، فإن التعيين بالغصب كالقسمة ، فما له إن يطالب الغاصب بالقسمة .

وللمحتال عليه أن يرجع على المحيل بما قبضه منه بغير حق ؛ لكن للخصم تحليف اللقر له ؛ ان باطن هذا الافرار كظاهر. والله أعلم . والله أعلم . ﴿ آخر المجلد الناسع والعشرون ﴾

· · · A & - • • V -



الفتاروكالمنالت

وتعرف بالفت ارى العالم كيرية في مَذْهِ سِبُ الِإِمَامُ الإعظِّ مَا إِلِيَ خَيْفَة

حایف السّلطان اُبی المظفر مجنسی الدُین محِّدا اُورنک زیب بها در عالمکیر بادشا و غازی

7.

كفيل فأخذا لطألب من الكفيل دهناومن الاصيل دهناأ حدهما بعد الآخر وبكل وأحسد من الاعتراق وفامالدن فهان أحساكر دنين عندالمرتهن فال أبو يوسف رحسه انتدنعالي أن هلك الرهن الناني النكر الراهى الناف علم برهن الاتول فأن الناف يهلك غصف المرين وان لم بعد لهذاك به ماك بجميع الدين وذكروا الفادي قالوا لابر جمع كتاب الرهن أن النافق بهلا بسمف الدين ولهذ كرالعا والجهل والصحيح ماذكرف كتاب الرهن كمنالق مدلك في مال المسعدوله أن فناوى قاضيحان وفي كتاب الرهن عبد بين نصراتين كاتباه كتابعوا سندعلي سترف لمرأ - د معال والايل ينفق على المسرمة من ماله فبغويقيت الكنابة وكذالو كان العبدلوأ ومفات وأمرأ حدورته وكنذالو كاتب عديه كتابة واستا كالوصى فى مال الصــغىر ولو وتفل كلّ عن صاحبه فالم للكولي اوأحدهمانظيره كاتبهما اوكاتبا عبد الهماعلى رطب فالقطع اوالدوفين || أدخل لذولى حذعامر ماله القانى القتمة على أحده ما صارما على الأخرقية الذبني وطبالنفرقت الكتابة كذا في الكان و فىالوقف جازوله أدبرجه وكره السفانج وهرقرص استفاده المقرض سقوط خطرالطريق وقدتنبي وسول القصلي الشعليسه وسا فىغلە الوقف ، رىسىل عن قرص جرنفعاً ه وصورته دنع الى تأجرع شرة لدفعها الى صديقه واند لدفع على سدل القرض لاعل ا اشترى أرضا فوقفها ثمجاء المالة المالة المستفيدية مقوط خطرالطريق فالنام تكن المنفعة مشروطة ولا كان فيسة عرف ظاهرتنا مستنعق واستعادها وأجاز بأس به كذا في النكافي في كتاب الموالة مؤوَّال الرسل لغيرا كتب لوسقيمة الحدوض كذاعل أن أعط له البيء بطلالوقف في قول هناآني أماه فلاخوأبه كذافي الدغوزه وليباه بكاب سفتمة الحدر حوامن شربكه أوحليطه ودفعه السه أبى سنفترجه الله تعيالي فقرأه ثم قال كتبهالذ عندى أوفال له الدافع اضمنهالي فقال فدأنهما أندعتدى أوقال كتنهالك عندي ولوضمن المستحق البدائع فهوباطل كذاف الذخيرة انتشاد فع اليه المال وانشاه بدفع ذكر الطعادى اذاقيل المدفوع إليه جازالوةنسف ول مجدره كتآب السنجة وقرأ مانيه لزمه المال والاعتماد على الاقول أنه لاملزمه ألسال مالإيضن أوبقول كتبتهان الله تعالى * رجلاشترى على أو فالـ أنبخ النُّ على كذا في نناوى فاضِّمان و الفَّسَوى على ماتف تم كذا في الدُّخْرِزَهُ وع الشي موضعها وزاده في طريق الامام أبي مكر بحد من القصل رجعاله تعالى رجل أنفذا جراله الى مدينة من المدائل مأ نفذ الى الاحدود المسلن وجعله طريقالهم خود بالأجير من المدينة شيامن (١) (السود زيان) ثم كتب الرجل الى آجير مستقيمة بلهم رجسل ظما وأشبيد على ذلاصع ومسات السقفة الحالاج وقباجه وأذى بعض المسال وبذل الحصاحب السقتيمة خطاما الباقئ تم وددالحا الإجوا ويشترط لذلك مروروايد كتاب من الاستاذة ولا تقبل السنجعة التي كتنتها الدائعا سم فلان وان كنت قبلتها فلا توقعه المال وود من الساس باذنه على قول عليه كتاب الدفيجة فتسلبد الى فدال أمروقد تسدل الأمر فهل الزجيران يمنع عن أدا الداق فال من بشسترط القبض في رحده الله نعالى ان كان المكتوب له وموصاحب السفيمة دفع المال آلى الذي كتب له السفيمة وضم ال الاوقاف وستوى في المكّاب بنن الطريق والمقبرة وسائر ترجمة (١) النفعوالضهر

الرواف والدع لوباً من من و المستفق من من المستفق المرتبة المن المستفق ورى المسن برزياد عن المكتوب المحد من من المتعدد من المدون المدون

وليذكر كمكااذا خلت عن أطها قال الشيخ الامام أو يكر محدرنا الفضل وجهاته تعداليان كالواقف بعطها وقفافي محتمو مبا أمو وقال ويتد فد الفسيعة على مسجد كذا ولم يحتم في مدان المستخدم في المنظمة المددة موضور في الفسائلة المددة كالورثة من ووان معهد والمنافذة المددة محتمو وضرف الضاغة المنافذة كالوقت هجها ورسل وقت أوضاء لمن المنافذة المددة المنافزة المددة المنافزة المددة المنافزة وحجها من وحال والمنافزة والمنافزة المددة المنافزة المددة المنافزة المنافزة والمنافزة والمنافزة

الكتوباليد مصوفه مان الاجروعة ولا يكون الاجران يتناع عن أداء الباق وان لم يكن ما و الكتوب المنطقة والمنافقة والمنكون المنطقة والمنطقة والناسة والمنطقة والمنط

﴿ كَابِ الحوالة ﴾ وهي مشتملة على ترزنه أبواب (الماد ، الادا في نبر منهاه ،كناه ثب الطاعا أحكامها كه

المنافع والماب الاولق تعريقها و كتاوش الطها و كما المرافعة و الحالمها في الماب الاولق تعريقها و كتاوش الطها و المحالمة المنافعة و المحالمة المنافعة و المحالمة المنافعة و المحالمة و المحا

شترط الولاية لنفسي ، أماعلى قول أبي يوسـن رجهالله تعالى التسلم الي المتولى ليس بشرط في أت الولاية للواقف وان لميشترط الولايةلنفء ، ومشايخ بلزرجهم الله تعالى أخذوا بقول أبي وسمف رجه الله تعالى ومشايخ اأخسدوا مقول محسدرجه الله زمالي • ولؤأن رجلا وقف وقفا وأخرجه مزيده وسلمالي المتولىذكرالناطني رحمه الله تعالى ليسله أن بعزل المتولى الاأن يشسترط ان له عزله * فلوأن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرطان ليس السملطان والقماضيء زله فانام تكسن هومأمسونافي ولاية كان الشرط بالملا والثانى أن مسزله وبولى أوصىالى رجل فى ولد، وهو غىرمأمون كانالقاضيأن مقزله وولوأن رحملاحمل

أرضه صدقة موقوفة فليا

311

م بض مرس الموت أوسى الدوس وجعله وسى نفسه وابذ كرمن أمر الوقات بيافات ولا به اوقف تكون الى وصيه و ولوقال الوقف أنت وصى في أمر الوقف الدي يوسف رجه القدتمال هو كافال وقال أوسنيفة رجه القدتمال هووسى في الانساكها ولوان هذا الوقف مل ولاية الوقف الى غيرة مات الواقف بعالت ولا يما التوفي لا ولوفي هورف حه القدتمال لا نوكيله الاأن يقول ولا يما الوقف اليه ف حياته وبعد وقال غينتك المات الواقف لا يما المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع ا في المواقع مواقع المواقع والمواقع المواقع الم سبيع أمر الوقف وورى يوسف بنساله التهىءن أبي حنيفة وحداقه تصالى أنه لا يحودلان الواقف دنى برأيهما وابرض برأى احدهماه ولوان الواقف جعل رجلامتوليا وسرطانه أن مات هذا المتول بس له أن يوسى الى غيره جاد هذا الشرط ه ولوان رجلا بعدل أو ضافه وتفاعل القدراء والمساكرن أوعل فوم سماهم غرمعدهم على الفدرا مم إن الواهب زوع بالعد ما أخرجه الى المنول وقال درعم النفسي وقال كول الوقف درعها الوقف كان المقولة ول الواقف و يكون الزرع له وان - أن أهل الوقف من الفائدي أن يحري الوقف من يدمه لا قال الفائق المصارية وفو كان نعل هذا موفى الوقف فان الفائدي يعرّج الوقف من يسم ذلك وعلى الوا فف والمتولى وهذا أنصان الوقف وليس عليه وأأجر مثل الارض نم بقول الفاهى الوافف أزرعها الوقف فأن لاس الموقف مال أزرع الموقف والالاهل الوقف فأن المناهى بقول الماسندن على الوقف بفن البندر ((٩٦٠) و النفسقة مرجع بذلك في عن الوقف فان قال الوافق الا يكنني ذلا به ول الفاضي لا مل و أمانذى يرجع الحالحة الله (فنه العقل) لان قب ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول (ومت فالوا لاتكننا ذلك بلنض نزرع لانفسنا فاندلا ينبغي

البلوغ) وانغشرها النفاندون الانعقاد في مسقد سياله موقوفا على البازة وكيدة أن كان الثاني أمكر من الأول كذافي البدائع ووجو زفبول الموالة عال البنيم من الآب والوصى على أمسلا من الأول وإن كان للعاضي أن بطلق لهـــم منا في الملاء الخنان وأعلى قولين كذا في العرالوانق باقلاعن الهبط • (ومنة الرضام في لواستال مكره ا ذلك لان الوقف في د الواقف لايصم (ومنه مجلس الخوالة) وموشرط الانعقاد عندأي سنفه ومحدر حياما انعتعالى وعندا في ومن فهو أحمق بالقسام بدالا رحسانه تعالى شرط النفاذ حتى أن المنال الوكان فأثباء فالجلس فيلغه الخبرفا بإزلاية في في مسلمها إ أد كون الوانف محوفا والمصيحة ولهما كذافي البدائع والأأن يقبيل وسل الموافة للغائب مكذاني نتلوى فاضعاب وأمالاني عــلى الونف فيغربـــهم. رجع الى انحتال عليه (فنه العقل) فلا يصحمن المجنون والصي الذي لا يعقل قبول الحوالة أصلا (ومنها يده * رحلوقف ضمه في بأدغ والاشرط الانعقادة يشافلا بصحمن الصي قبول الحوالة أصسلاوان كان عافلاسواه كان محبورا صحته على الفقراء وأخرجها ومأذه فافيا انتجارة وسواء كانت الحوالة بغيرا مرانحيل أو بالمرم وان قبل والمسه عنه لابصم أيضا كذائو أ من يدمالي المتولى ثم قال مدانع (ومن رضاء وقبول الموالة) سواء كان علمه ديناً ولم يكن عبد علما النارجهم المدنعالي كذافي لوصيه عندالموت أعط من منيط ه ولاتشترط حضرمة لعجة الموالة تستى لوأ حاله على رجل عالب من علم الغائب ففسل صحب الموالة إ غلة ملك الضعة لفلان كدا كذافىقتاوى قاضفان . وأمالذي يرجع الى الممثالية (فنمانكون ديثالازما) المزاصح الحوالة وافلان كذاوقال لوصسه مالاعدان الناغة ولامرين غرلازم كمدل الكذابة وماجري مجراء والاصل ان كل دن لا تصح الكذالة بدلا افه ل مارأت من الصواب نصح ألحوالة به كذا في البدائع في وأماأ سكامها (فته إبراء الحيل عن الدين) كذاف عيط السرخسي، فلو فعسله لاولئان باطل لانها أبرأ المتال الميل عن الدين أوو قبعة لا يصع وعكمه الفتوى كذا في الفهدية واذا أحل الراهن المرتهن صارت حقا للفقراء أولاذلا الدبن على غروبسة ردارهن كذافي عبط السرخسي وكذالوأ حالبديسة نرهن لابصم هكذافي الكافي ونشابطال حقهمم الااذا ولوأ -الآلوس المرأة وصدا فهالم تعبس نفسه اهكذاف الصراله أنق وابر بسع المال على الحسيل الأأن كانشرط الواقف أن يصرف وى منه فادآلوى عليه عادالدين الحدمة الحيل والنوى عدد أي منه فعر مدالله مال أحدد الامرين غلتهاالى منشاء ، رجل أماآن يجعدا غنال علمه الموالة وعماف ولاينة المعسل ولاللمعنال له أوعوت مذلسا بأن إيترك مالاعينا ولاديناولا كضلا كذافى التبيين وسواء كاتب الكفناة بأممره أويفيرأمم كذاف وازة المذين ولوأسال الحوبل الطالب على الاصل وعلمه مالنوى كذافي الشارسة وولومات المتال عليه مذلساوعت الحتال ون بالمال لفراغتال عليه وان استعاران تال عليمس آخر عبد الونهاعند انحتال له أورهن رجل عندانحنال ودناللمال تبرعاوجعل المتال علىمسلطاعلي يععاول يجعل بعودالمال فيدمه الهيل كذا في فناوى واضيفان ولوأن صاحب الرهن إما خذارهن بقد مامات المتال عاب مفاسا - ي هلاً فيده

بأن هذا الودى بكونومسيا وقعماعلى أوفاده أبضافي قول أى توسف رجعاته تعمالي لان عنده النسلم إس يشرط فيصد الوقف فرحياة بضر مسلم ، ولو كان هـ فاالوافف عمل الوقف فيما فلما حضرته الوفاد أوسى الدوجل فان هذا الوسي لأبكون فيماعلى أوفانداه في لابكون منوليا و وق صحيح على مسجد بعين وله فتم فات النبم فاجتمع أهرا المسجد وجولار وسلامتوليا يغسيرا مرالقاني فقامهذا المنول بعارة المسعدم غدلات وفسالمحدا خناس الشايخ رحمم اعتماله فد فدالتوارة والاسع أسا لانصع ويتكوينانس الشسم العالفاندي ولابكون هذا المتولى ضامنا لماأنفن في العارض غَدلا تالوف أن كان حدداً التولى أجراؤنف و خدانقل وأننن لاماذا إنه ح التولية بديما مباوالفاصباذا آجرالفصب كان الاجوة . وقف على أو باب معاومين عصى عددهم فنصب الاوابعة وللمن غسر رأى القانسي صوفات منهم إذا كارهذا المتولس أهل العسلاح ولايكون فأسفا ، والاول أن يرفع

بر إن الفاض حتى نصب قعما و قالوا في زماننا الاولى أن لا رفع الامرالي الفاذي لان في زمانيا فله و الفاسدة من الفضاة و الاكون لاهل المصدنص القيم والمتولى وونا مسللا عراق القانسي و رجل في صحدا في منذ ذاحتاج إلى العمارة فنازعه أهل لَيْ والْعَارِة كَانَا لِللَّهِ بِالْعَارِةُ أُولِ مِن أَولِ السَّكَمُ وَلاَيْكُ وَلَنْ السَّالِمَ المَام وين كندنا المدالاذاء د هواللا رجلاوع براهل السكة رجلا آمراط عن عبده السالي فينند لا يكون الساني أولى و وقف الد نَ رَسْرِقَ لا يَكُونُ الشَّرِفَ أَن يِتَصَرِفَ فِي مال الوقف لان ذلك مَقُوضَ الْمَالِمُولَ وَالشَّرِفَ مامور بالحفظ لاغِيْر ورَجَلَ قال في مرضه يراس غلادارى وسلمعلموتى كلشهر بعشر دراهم خزاوقر قواعلى المساكن فالوانصرالدار وقفا كالوفال وقنت دارى بعدموتي رنساكن و المتولى اذا اشترى من غاير المسجد حانونا أودارا أومستغلا آخر جاز (٢٩٧) لان هذا من مصالم المسجد وقادًا أرادالمنسولي أن ييسع

مااشترى وباع اختلفوافيه

السع لان هداصارمن

وقاف المحدوقال بعديهم

شرائط الوقف فسلا مكون

مااشترى من حلة أوقاف

المحد ، مدعد له

سستعلات وأوعاف أراد

المتولى أن شترى من غلة

الوقف للمسجد دهنما أو

مسمراأ وحسساأ وآجرا

أوحصالة, شالمحمدأو

حصى فالوا انوسع الواقف

ذلك للقم وقال تفعل ماتري

. مصلمة المحدكاناه

أن دنترى المسجد ماشاء

م وانالهوسعذلك ولكنه

وقب ليناه المسعد وعمارة

المحدلس لاقعرأن يشترى

ماذكرنالان هذاليس من

العبارة ولامن السناء وانالم

معرف شرط الوافف في ذلك

منظرهذا القهمالى منكان

و والنيس الذي هومضمون به وانسقط الرهن عن المتال عليه عوته مفل أخم اداهلك الرهن بدين ع درمندون ميقار بعدد الدان كان الراهن تعاوع فالرهن لاير جع على أحديث والدرهن بأمر قال بعضم ملا يحورهذا عناءيه واستعارا لحنال عليه شياورهنه انسع صآحب الرهن المحيل بالمان فيأخذ منه وصار ذلك تركة لمهنان عليه فيقضى منهادين غرماته والراهن من جاله غرمائه كذافي المحيط وولومات المحتال عليه وقال يحوزه داالسعوه والصيم مناره مات مفلساوقال المحمل بخلافه فني الشافي القول قول المحتال له مع المعن على العلم وفي المسوط كا والنافي كذافي النهاية ولوظهر لليتمال كاناه كدين له على ملى أووديعة عندرحل أومدفون ولميعلم لان المشتري أبيذ كرشياس ة نبى ، دوم وته حتى قضى يطلان الحوالة ويعود الدين الى المحيل ردالقاضي قضا مبعد ذلك ان لم يكن عناله أخذشامن المحيار ومهديمه في المال الذي ظهر المعتال علمه والكان قدأ خذشه أمن المحيل رد بماخذه ولو كانالقاضي بعلم أنالبت ديناعلى الفلس فعلى قول أف حنيفة رحمالله تعالى لا يقضى ملارا لمواله كذاف اغيط حرجل أحال رجلا بدينله عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لايدرى بيعوله سرته وعجزه فارادا لمحتال أنبر جع لحقه على المحيل لم يكن له أنبر جع بالدين عليه ما لم يشتمونه كنافي تناوى الجواهر وواذا أدى الهيل ولم يقبل الحنالله يجبرعلى القبول كذافي الحلاصة والايكون نبرءا ذالمتبرع من يقصد الاحسان الى الغيرمن غيرأن يقصد دفع التنسر عن نفسه و بهذا الاداء قصد دفع خررعن نذبه محث أسقط عن نفسه المطالبة والحدس حال اعساره كذا في المكافى ﴿ (ومنها) مُبوث ولا يَهُ لهالبة للمعتالة على المحتال عليه بدين في ذمته (ومنها) ثبوت حق الملازمة للمعتال عليه على المحيسل أذا نزمالهتال فكالمالازمه الممتال فالمأن يلازم المحيل أيملصه عن ملازءة المحتال اواداحسمه أن ب اذا كانسا لموالة بأمرانحيل ولم يكن على الحتال على هدين مثله للمعيل وان كانسا لحوالة بغيراً مره وكناله مسل على الحتال عليه دين مثله والوالة مقدة بالدين لم يكن المحسنال عليه أن يلازم المحيل أدالوزم النعب اداحسه كذافي البدائع .

﴿ الباب الثاني في تقسيم الحوالة ﴾

. و نوعان مطلقة ومقيدة و (فألمطلقة) منها أن يرسل الحوالة ولا يقيدها بشي مما عنده من وديعة اوغصب ودبناو يحيله على رجل ليس له عليه شي مماذ كرنا كذافي التبين. فلوأ حال مطاقة لا يتعلق - ق الحمَّال له من الذي للعميل على الممتال عليه ولا بالوديعة ولا بالفصب اللذين عنده بل منعة الممتال عليه ويحسعلمه نادينالمحتاله من مال نفسه وللمعمل أن يقبض دينه ووديعته وغصهمنه ولايطل الحوالة بأخذه

(٣٨ - فتساوى ثالث) فدفان كانواب ترون من أوقاف المسجد النهن والمصروا خشيس والا بروماد كرنا كان للقيم أنبعمل ذلكوالافلاء وقف ومستغل فكرالواقف في كتاب الوقف أن القيريشترى جنارة لايحور للقمرأن بشستري جنازه من غله الوقف و ولوائسترى ورقد الني من غله الوقف بكون ضامنالان مستغل المتحد يكون وقفاعلى مصالح المستعد وشراء الجنبازة اس من مصالح سمده ولواشترى القبرهاد المسحدثو باودفع الىالمساكن لايحوز وكان عليه ضمان مانقد من مال الوف لان شراء النوب وقع التم مسترياقد النمن من مال الوقف كتوب اشتراء لنفسه فسفون وتيم الوقف ادا ملب منه الخراج والجباية وليس في يدون غال الوقف شي قال خفيه الوالقاسم وجها لقدته الى أن كان الواقف أحره والاستدائة كان له أن يستدين وان أي مر وبالاستدائة فاستدان كان دلك في ماله ولا يرم عنه الوقف . وقال النقدة اوالسن وحده الله تعالى اذا استقبله أمر ولم يحدد امن الاستدانة في في أن يستدين بأمر الماكم

.....

• ۸ ۹

طلب التولمة في الاوقاف

فالوالايعطى النوليةوهو

كن طلب القضاء لأمقار

ورجل وقف وقفانى حداته

ولميحمل له فيماحني حضرته

الوفاة فأوسى الىرجل قالوا

ثمرجه فالغد لان للقاضي ولاية الاستداد على الوقف وذكر الناطني رجمانته نصابياذا أرادالقيم أن يستدين ليحمل ذلك فيقرار تم رجع في العبد و نده عن مسدوه في بوسف ود مرسسي وسسست المستوات المستوات المستوات المستوات المستوات المستوات ا الزراعة في أرض أوقف ان فعل ذلك بأمر القانسي كانية : المستوات المستوات المستوات المراتش برئيات و المستوات الم في العدن من عنه الوقف و فأمااذا كان فيدمتي من غلات الوقف فالشرى الوقف شيأة نقد النوس مال نفسه منبعي له المرجم فى الد الوقف وال أبيكن فالد بأمر القادى كالوكيل بالسراءاذا فقد الفن من مال نفسه كان له أن برجع بذلاء على الموكل ولواله المرا المرهن الوقف بدين الإسمالان في ذلك معلى الوقف و كالاسم ذلك من المتولى لا يسم من أهل المسجدة بصارة فأن رهن اللم والالمرز وسكن المرتهن فيها قانوا يجرع عليسه (٢٩٨) أبرالمثل واكانت الدارمة ذا الاستفلال أواد تكن احتماطالا مر الوقتاء وكر فلومات الخبل قسم دسه ووديعنه وغصبه الذي قبل الحسال عليه بين غرماله دون الهسالية كذافي الكرمة (غ الملقة على نوعين الذومؤجلة). و خطالة مَها أن يحيل المدين الطالب على رجل الصدوم فعراً وتكون الانسعلى أغبل حالة والمؤجلة منهار جلله على رجل أنف درهم من عن مسبع الحسة ذاته إ بهاعلى رجل الحسنة فالموالة جائزة وتكون المتال عليه الحسنة وأبذ كرمحد رحية القدتعا في مااذا سيرا

الموالة مهمة هل شبت الأجل في حق الحمال عليه قانواو بنبغي أن ينت كافي الكفالة فأن مان المرز يحل المالوعلى الحيال عليه وأن مان المحتال عليه قبل سلول الآجل والذي عليه الاصل حد سل الملكم نحتال علمه فأن لم يكن له وفاء رجع المحتال له بالمال على الذي عليما لاصل الى أجله كذافي النهامة وواذا كو المال عالاعلى الذي عليمه الاصل من قرض فأحاله بهاعلى رجل الىستمة فهو جائز وأن كأن هذا نأسة فالقرض فأنّ مان اختال على مقبل مضّى الإجل مفلساً عادا لما كالعالم عالا وكذل الوكان المالية. عنى الميل من ثمن مسبع أوغصب فأحاله بهاعلى رجل الحرسنة ومان المتدال عليه قبل مضي الإجرامات وفه بعودالمال الى اغبل حلاكدافي الدخيرة ورجل عليه أأن عالة لرجل المريون له على رجل أتراته

درهم حانخا حل المدنون الاول صاحب ديمه على المدنون الثاني حوالة مقيدة بماعليه صحب الحوالة فارا انحتال أخرانه تال علىمالاستة لانكون للمعسل أنرجع على مدينيه مما كان ادعليه والوزن انحتاله مد الناخرأرأأنح الاعلمدين وبالحوالة كالالمحمل أنبرجع على مديونه يسمدالاكسذاق تنان واضعان • وبحله على آعرالف درهم فأحال عليه غريماله الحاسنة ثما وكالحيل الميال الحالح فلإ السسة فاه الرجوع على الحزال علب مالا كذا في السراجية وإذا احتال وحل بالمال الي أحل ثم الهذر

علىمأساله على آحرا كمأ مولم ذلك أوأفل أوآكثرا بكن له أن يرجع على الاصيسال متى بقبض الطائسا كذافي التنارطانية ، ولواحنال الاب والوسى بدين الصبى الحاجل المجزل كونه ابرا موقنا فيعمر الإبرا الؤ وهذااذا كانديناورتهاك غيروان وحب بعقدهما جازالنا حيل عندأق حنيفة وأف يوسف رجهما الته تعالى كذافي البحرالرائق وليس المعمنال عليه أن يرجع على أغيل فيل أن يؤدي لكنّ ا ذالوزم تذا

أن بلازم واذاحيس كانله أن يحبس الاصيل عنى يخلصه عن ذلك كاني الكفيل كذا في الحيط و وال أذى اغتال المدء الحالحتال الموهبعة أوتصد قريه عليه أومان الحتال فوريه المحتال عليه يرجل ا هُنَّهُ كَامِعَى الْحَبِــلُ وَلُوْأَمِرْ أَاصْنَالُهُ الْحَنَالُ عَلَيْهِ مِنْ وَلَمْهِ مِنْ وَالْآن شعمنال عليه وقدتركنه لل كان للمعنال عليه أن يرجع على الحيل كذا ف مزانة الفتاوي . وطرأ عد مدين رجل فأحال الفالب على رجل ليس المعمل عليمدين فحاه فعول وقضى المال من المنات

المستعباذا أخذمن غلات المتعدومانسن غريان لابكون ضامنا ذكرالناطؤ رحمالة تعالى الامايات تفلب مضه وفعالمون عن تجهيد الافي ثلاث م أحداهاهسدّه والثانية السيلطان اذاخرج الحيالفزروغمواو أودع يعض الغنمية عنديعين الغائميُّ ومَانُّ ولم سَمْنُ عَدْمَنُ أُوعَ لاسْمَان عليه ، والثالثة القاضى اداأ خذمال المَّنْم وأودع عندغبو تم مانَّ والم برعنه من أودع لاضمان علمه - وأحدا انتفاوض إذا كانا لمال عنده ولهمين حال المالةى عند فعارة كرومض الفقها أندلا بندين وأحاداله شركة الاصل ودلتُ علط بل المعجد أند بضمن تصبيح احسه ، ولوأن فاصا تبصر مال الديم و وضعه في يعه فيا القانبي ولهيين ذكرهشام عن محسد رجيما تدتعالى أدينتمن و ولواد انفاضي أحدّمال اليتم وأودع عند غيره وعرف ذلك منه ثمال ولايدريال من دُمُع لايشمن . وَذَكُو ابْرُوسِمْرِ حَمَالَةِ تَعَالَى لُوقَالَ الشَّادَى في حياة ضاع مال النبع عندى أوقال أنفقته على النبيم لانعمان عليه

ومانخل أن شولت اكان شامنا وحشيش المحدادا طرح أيام الربع عن المسعد قانوان لهكن له فه الاباس بطرحه واناطرح رور في أخذه كانه أن يصنع بعماماء وان كان منقو بالابتدور طرحه وإذا طرح فرقعه انسان كان صامناه ولوا خذانسان من حسيس السعد ويناما فناما الدوط كانضامنا وسنازة أونعش لأمتصدف دفياعه أهل المسعد والوالاول أن بكرن البسع بأمرا الناني والعصيم أيتهم لابصد بغبرأ مراانفاندي ولابأس بان بذلا سراج المبعد في المسعد من وقت الغرب الى وفت انعشاء ولا يجوزان بزل في سي إنها الأفي موضع جرت العادة فيد كمسجد ميت المفدس ومسجد والنبي صلى القدعامه وسلم والمطرح فان أراد انسان أن يدرس الكشاب مرح المحدان كان السراج موضوعا في المحد الصلاق ول لا باس به • وان كاموضوع في المسحد لا الصلاة بأن فرغ القوم عن صلاتهم . بدوال سرته بوبق السراح في المسحد فالولاياس بان يدرس ما لى تلت الله (٢٩٩) الانتم الواخروا العسلاة الى تلت التيل

يه تبرعا كان المعتال علسه أن عجالي أغيل كالوادي من مال نفسه وليس علسه دين ولوكان سطلحقه بتعميلهم وفيما نمسل دين على الحال علسه فأحال الطالب على مديويه بذلك المال تميا ونصولي وقضى دين المحتال له زادعلى ثلث الدل ليسلهم عنالهي لالذي عليه أصل المسال كان المعيل أن يرجع بديمه على الحيال عليه ولواختلف المحيل والمحتال تأخيرالصلة فلايكون ينه كل واحدمنهما يدى أن الفضول قضى عنه والفضولي لمسيء عند دالقضا احدهما بعسه يرجم الهـمــمـــقالدرس * قوم وقول الفضولي عن أجهم انصيت فان مات الفضولي قبل السأن أوغاب كان القضاء عن المحتال عليه شوامستعدا وفضلمن مكنافي فناوى فاضحان • ورجع الحتال علمه والمحتال، والالمؤدّى حتى لو كان الحتال، و دواهــــم فشهشي والوايصرف نندالحنال عليه دناندأو بالعكس فتصار واوتراعيا شرائط الصرف وصمت المصارفة فالممتال علمه برجع الفاصل الى شائه ولايصرف بي اغيل بمال الموالة لامالمؤدى وكذا اذاباعه مالدراهم أوالذ بالمبرع ضا يرجع بمال الحوالة لامالمؤدى وكذا الىالده والحصير وهدا أاعطاه زبوفا سكانا لحياد وجوزانحتال ادرجع دلك على المحيل الحياد ولوصالح المحتال المحتال عليه فان اذاسه أسحاب أنغشب مالمه على جنس حقمه وأبرأه عن البساقي رجع على الجميس بالقدر المؤتى لاته ملائد لله القدر من الدين اللشب الحالمول لسيء نبجوبه وانصالمء ليخلاف حسموان صالممن الدراهم على الدناتيراوعلى مال آخريرجع على المحيل المحد وفاوأنمه قطعوا بخراله بن كلداق البدائع ﴿ (والمقيدة على نوعين) ﴿ أحدهما أن بقيدا لمحيل الحوالة بالدين الذي له على النشب فبافضل من حشهم المنال علمه * والناني أن يقد الحوالة بالعين التي في يداله بالعيب أو بالوديعة كذا في النهامة " مكون الهم يفعلون به ماشاؤا مالفيدنالعين فصورتها رجوله عندرجل ألف درهم وديعة أوغصما وعلى صاحب الوديعة أوانعصب . رجل حعمالامن الناس رجل السدرهم ديناأ حال صاحب الوديعة أوالغصب الطالب على المودع والغاصب بألف على أن يعطمه منذقه في سنا السحدوا نفق مزالان التي هي أه عند وديعة أوغصا فلس للمصل أن بأخسد من الحمال علمه بعد الحوالة وان دفعها من تلك الدراهم في حجة المودع الحالحيل صارصام سالهاقات أخسذا لمحسس المالمين المحتال المتعال له أحدماله من المحتال افسه مرددلها فانفقه علمه كان للمدال علمه أن يرجع على الحيل كذا في الدَّحرة * واذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة فقال السعدلاس ممأن يفعل الودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالفص لا خطل الحوالة كذا في الخلاصة التواذافعل انكان بعرف وباستمن لوديعة والغصب بطلت الحوالة كذافي الذخيرة وأماالحوالة المقد تبالدين الذي كان المعمل ماحسالمال ردالضمان غى انتال على وصورتها وحل له ألف درهم أسال المفالب الطالب الالف على وحل للطالوب عليه أنف المه أوسأله لمأذن له مانفاق دوم دساعلى أن بؤد بهامن الالف التي الطاوب علم كذافي النهامة واذا كانت الحوالة مقيدة مالعين التي الضمان فالمحددوات لم هي للعميل في بدائمتال عليه ثمان الممتال وهب للمينال عليه ملكها عليه كذا في مرّانه الفتين. • ولواّ برأ يعيرف ماحب المال يرفع المنال المنال علىممن الدين وقداله ويسممق دا المحدل أن رجع على المنال عليه ولووهب من الامرالي القاضي حتى الهنال لسرالمعيسل أن يرجع على الهنسال عليه والهبة كالاستيفاء ولو ورث المنال عليه من الهنال، وأمرما نفاقذك في المسعد

فالله قسدويل أنابرفع الامرالي القائني فالوازجول في لاحتسانا أن ينفق مال ذلا من ماله في المسعد فيجوذ ويضرب عن الوبال فيهاينه وبيزالله تعمأني وفي الفشام يكون ضامنا أكمون ذلك ديناء ايمالسا حبالمان وهو تطريعان كرفي الاسل الوكيل بفضاء الدين أفاصرف مالالوكل في اجتلفت تمونسي بمال نفسه دين المركل يكون مترعاف قضا دين الموكل . المذكر اداسال الفندر أوخلط والمتفرية المتعمل الأبامره التقر بالسؤال والاعذبكون ضاسنا فالأوى ذائلل ليعدد الدالا النقد بكرن متصد والنفسه من مال نذم ولايح زيخة لشعن أرباب الاموالية وان كافواد فعوااليه بنية الزكاة لاتسفط زكاتهم وان كان الفقيرأ مرءان بساليا فأخذ المال وخلط العص بالعص تهدفع الدائفقيرا يضبى وهوال والذي يقال باي مردادا فام وسأل الاقتبر أوسلط المسال بصف يعص ثم دفع الى الفة بران أبيكن الفقه إهر مغلث تحذه أمنا ولايسقط عن أرباب الأموال فركاتمالهم اذا دفعوا فيبة الزكاة ويسبحي أن يأصره

الوقوقةوسكنها لمنتريخ

انالقاشى عزل هذا المتولى

وجعلغبره متولما فاذي

المتولىالشانيءلى المشترى

واستحق الوقف واستبرته

كان على المشترى أحرمتني

هــده الدر يه قالمولارا

رضى الله عند موهناتي

يخالف ظاهرالرواية وانسا

قال ذلك بعض المشايح

وجهم المتعالى احتماطا

لامراأونف ءأكارتناول

من مال الوقف فصالحـــه

النولىسة علىماادعي و

كانالا كارمة را لاتيك

المتولىأن يحط شامندان

كانالا كارغنيا وان كأن

محتاجاجازذال اذالمبكن

ماء لى الا كارفاحشا

منسولىالوقف اذامرض

مرضااوت وفؤنسأمر

المتولى عنزلة الوسي ولاوسي

أنابوسيالىغىرە ھمتولى

والسافى ملك والمنولي لامراؤوف قال أبوانقام رحسه الله تعالى ان كان الوضاعاة كان لاصحاب الحوانيت المي هي ملاء أن باختواللم استرى ذائه المالط المائل من غاه الوقف وان أبكن لاوقف غاه في يدالة ع رفعوا الامرالي القان بي ليأمر القان بي القيم الاستدانة على الترك في اصلاح الوقف ولهم لنقيم أنه يستدين بغيراً مرالقان في وتفسيرالاستدانة أن لا يكون الوقف غلافيستاج الى القرض والاستدامة وأما لذا كانالموقف غلة فأنفق من مال نفســه لاصلاح الوقف كاناه أن يرج.ع بذلك في غلة الوقف ﴿ حَالَمُ مِن دار بن أحدهما وقف والا تز ملك فالمهدم الحااط فيناه صاحب المذك في حندار الوقف قال أبوالقاسم رجما لله تعالى برفع القيم الامرالي القاضي حي يحبر صاحب المث بَان ينقض الحائط الذي بناه في حد (٣٠٠) دارالوقف ثم يبغيه حيث كان في الفيد بم · ولوأن القيم قال المباني أعطمك فيه زااير لايرجع المحيل على المحتال عليه بدينه وان لم يكن لأعدل من المحتال عليه وين فغي الهيبة والارث مرجع المحتال عليه على المحيه ل كذا في الكافي * المحتال اذا أحدًا لما أمن المحمل بطريق النعاب و قال إن المتال علم أ مفلس والحوالة مقيسدة ملاين الذي للعيل على الممتال عليه الصعيم أنسر حع المحيل على المحتال عليمالين رحسه الله تعالى ليس لاقيم الذى له على انحتال عليه كذا في خزانة المنسب مدولومات المحيل فعينا ذا كأن الدين الذي على المحتال عليه أر بالعبين التي في مدالمحتال عليه وعليه ديون كثيرة ولم مدع ثسأسوى الذين الذي لوعل المحتال عليه وأوالعين التي أن فيذا محتال عليه والمحتال الا تكون أخص بذلك استحسانا عكذا في الدخرة . ويكون أسوالغرما، لحسل هَكُذَا فِي الهِدَامَةِ * وَلُو كَانِتًا ﴿ وَالْهُ مَصْدَةُ تُودِيعَةُ كَانِتُ عِنْدَا نَحْتَالُ عَلَيْهُ ۾ رجلجعل أرضـ موقفا المحسال علمه الوديعة الحافحة الله تممات المحسل وعليه دبون كشرة لايضمن المودع شسأ لغرماه المحلولا على الماكن وقشا صححا المودع الوديعية وأدّى من مال نفسه لم يكن مشيرعا التحساما كدافي اليكاني * رجل علمه ألف درم ا دينا فأحال الطالب بم عاجلي رجه له عليه أاف در «معلى أن يؤدّيها من الالف التي له عليه فلم يؤدّ اغتارْ عليبه ختى مرمض المحيل فأدى المحتال عليسه ثم مات المحسل من مرضه وعليه ديون ولا مال الهسوى للهُ الالف التي على المحتال عليه مسلم الانف للعثال له وليس للفرما. في ذلك حتى كذا في الخلاصــة 🔹 لوا ثم يقسم الباقى على المساكن كات الحوالة مفيدة بمن عبد كان للعيل على المحتال عليه ثما نفسيز سع العيد ينجيار رؤية أوشرط أوعب ۽ فانڪان في الارض قسل القبض أوبعد مقضا واض أوهلك العبد المسع قبل التسام بطل النمن عن الممتال عليه ولاتبطل الحوالة استحسامًا كذا في فناوى قاضيفان ﴿ وَلُواسَّمُ فِي الْعَبِدَ الْمُسْمِ أُواسْتُمْ فِي الدِّينِ الذي قيسَهِ هـ الاكها كأن القديم أن الحوالة من جهدة الغرماء أوظهراً ن العبد المسع كان حرّا تسطل أخوالة بالاجماع كذا في الذخيرة ، إذا يسترى منغاه الوقف فسملا أحال المولى غريما من غرمائه على المكاتب فان أطلق الحوالة لأيحو زلان ضميان العسد ماطل وان قيسة ويغرسه كىلاستطع، وأو الحوالة ببدل الكتابة يجوز بأن يصمغرع المولى وكملاعن المولى والتوكيل بقبض بدل الكتابة بأنم كات قطعة من هذه آلارض ولا يعنق المكاتب قبل الادام وان مات المولى قبل الاداموعليه ديون كثيرة فالحتال المتعاص سائر الغرمة ا سعة لاتنت أنعتاح أفيماعلى المكاتب أرفؤأن الموك أعتق المكانب حتى سقط بدل الكتابة لانسطل الحوالة استعسانا وبه أخذا علماؤنا الشبلانة واذالم سطل الحوالة وأدى المكاتب دل الكثارة الى المتألية رجيعها على المولى هكذاف حتى تنبت كانالاة يمأن يبدأ المحيط وولوكاتب المولى أمموله ومثم أحال غريمه امن غرمانه ببدل الكنامة ثممات المولى تعنق أم الولد ولاسطل من - له غدله الارض في الحوالة استعسانا كذافي فناوى قاضيحان عمكانب أحال سيده ببدل الكنابة على رجسل مطلقة بطلت ذلا وبصالةطمه وان كذافى الكافى . ولايعنن كذاف محيط السرخسي ولوكانا - والدمقيد تبدين أو وديعة أوغصب

الفقر بالوال فصروا عامقام الفقير مأدو بالخلط فسيده عن الدافع وكاماله ، حوانيت مال بعضها الى بغض والاول منارية

وأقرالحائط حنث انست

وأسهم لنفسال مانطا

في حسداً قال أبوالسام

ذال سلىاص صاحب الدار

ل مض ما تطب م سنه في

الموضعالدي كانفي القديم

ولهذكرالعمارة فعمارتهما

تكون في غله الارض مدأ

من الفيلد بالعبارة وعما

يصلمها وبخراحهاوعونها

الموتوفةنخل وخافالقم

الىرفع وجهها واصلاحها

أرادالتم أنسى في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحداظها البجمع فيهاالغلة كانلة أن يفعل ذلك * وكذالو كان الوقف خاما على الذهراء واحتياج الى خادم بكسيم الخلف وية وم تفتي بابه وسدوف الم بعض البيوت الى رجل أجرفه ليقوم يذلك كان اد ذلك . وان أوادقم الوقف أن بيي في الارسَ الموقوف يو ايسَد علها بالاجارة لا يكون له دلك لان استغلال أرض الوقف كون ماز وعه ولو كانت الارض منصسلة يبوت المصريرغب الناس في استعاد بيوتها ويكون غاه ذلك فوق غاد الزرع والفدل كان التيرأن يني فيها بيوتا ويؤاجرهالان الاستغلال بهذاالوجه يكون أنذع للفقراء وروىءن محمد رجهالله تعالى ماهوفوق هذا كال اذات مفت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بأنها أرضاأ خرى هي أنفع للذة راءوأ كثرر يعا كان له أن يسع هذ الارض ويسترى بفنها أرضا أخرى وزرحه الله تعالى استبدال الارض بالارض * جالاف ما أما كان الارض الموقوفة تبه دمن يبوت المسرفان عَدَلا يكون لنتيم أن يبي فيها يبوتا بؤابرها

المنالارغبالناس في استحدارانسوت بأجروتر و منعمتها على منفعة الزراعة ، وعن هشام رجه الله تعدال قال سيمت محدارجه الله مل مرازاداصارالوف بحيث لا متنفع بالساكن لقاضي أن سعه وسترى بمنه غير وليس ذلك الالفاذي . وعن الفقيد أي مذرحب القدنعال فال اذا لم مسترط المؤاقف في وقد الارض دفعها مزارعية أواجارة فما كان انفع للفقراء بفعل فال الااله في الدور المرواة كلمن سنة لان للدُّمَّا ذَا طالت تَصرف السنابر فيها تصرف المات على طول الزمان فدكل من يرام وعم أنه يتصرف بعكم لللَّ وري ذال الطال الوقف فاسافي الارض ان كاستروع كل سنة و مكذاليه وان كاستروع في كل سنتي مرة أوفى كل الدهسسين مر زرع فزرع في كل سنة طائفة منها يسفى أن يشتر ط من المذة القدرالذي يكن المستأجر من ذراعة النكل على سبيل العادة . و فان كأن وأنت مرط أنالا والرأ كترمن منه والناسر لا يرغون في استفارها وكانت أجارتها أسكر (٣٠١) من سنة أنفع الفقر إماليس الفيم اسنو بكون وكبلاللمعنال عليه بادا مذل الكتابة من مال المكانب المنى عندما وعليه واذا صح ولكنه برفع الامرالي القياني - تي يؤاجرها

غواله برئا لمكاتب وعتق فان يوى ماعلى المتال علمية أوعد دوقسل الاداويطلت الحوالة وعاديدل يكامة على المكاتب وبق العتق كذافي الكافي ولؤاحال الطالب غريمه مالمال على الكفيل برأ الكفيل القاضي أكثرمن سنة لان من الفال والطالب أن يطالب المكفول عنب والكفيل أن اخذا لمكفول عنه حتى يخلصه من الخوالة للقاض ولاية النظرعالي تنافي عمله السرخدي ، فاناستوفي اعتال له المال من الكفيل برئ المكفول عنه ولارج وسالدي الفية. إوعلى المت أيضا على الميل والكن رجع على المكفول عند م هكذا في المحيط . وان أدى المكفول عنه المال الى الحيل قبل وان كان الواقف شرط في بودى الكفيل الى الحتال لم إمكن للكفيل على المكنمول عنه سيل الكنديا حذا لمحيل حتى يخلصه من الووند وكنب في صلة الوون خوافة ولابعرأ الكفيل من حوالحتالله وتأذى الكفيل الحالحتاليه بعدداك كانله أن رجع على ا أنلار احرأ كارمن سنة الا غيل دون الاصيل كذا في محيط السرخسي وإذا والطالب غرعه على الاصدل حوالة مقددة وزت اداكان داك انفع لافتراء كأن القهمأن بؤاجرها فنفسه خواة ولاسبيل للعنال ادعلى الكنسل وبرئ الاصبل والكفيلءن مطالبة الخيل فانأرادا لطالب بعد أكثرمن سنة أذارأى ذلك نا أن عبل غريمامن غرما أمعلي الكفيل حواله مقيدة بذلك الدين لا يحوز كذا في اغيط . رجل على رجل أنف درهم وجا كنيل وعلى رساله بن لرحلها أنياد رهم ودين كل واحدمهما أنف درهم أحال رب خبرا ولاعتاج الىالقادي لم أحدغ بمه على الكفيل حوالة مقدة مدالة الدين وأحل غربه الاسولي الاصدل حوالة مقدة . و المانى سائل اجارة مشاله بزدهم فأعلى وجهين اماان حصلت الحوالنان على النعاف والمهاعلى وجهين اماان بدأ بالحوالة الوؤن مدهداواذا احتمع ي الكفيل أويد أبالحوالة على الاصيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صحت الحوالتان فاذا أدى الكفيل م على أرص الوقف فيد بالإيكون أن يطالب المكندول عنه عمااتي ولكن يرجع على الهيل فاوأن الكفيل ابؤتشا ولكن الشرفظهرله وجهمن وجوه السروالوقف محتاح الى أنكالكفول عنم فسمر عالمكفول عنمه الاداء وبرى الكفيل عن دين الكفالة وصارت الحوالة مطف عند علما تناالثلاثه واذاأ دى الكشل المان الحائحتال له لا مكون له أن يطالب المكفول عنه الاسلاح والعارة أسفا وكريطال المحيل وان رأما لحوالة على الاصيل ثم الحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصل صحيحة و مغاني القسم أنه لوصرف وعلى الكفيل باطلة ولو وقعت الحوالتان معاجازنا كذانى النخبرة • رجل عليه دين رجل و مكفيل الغلة الحالرمة يفوه ذلك ونهال كنسل الطالب المال على رجسل وقبل الهنال على مرى الاصيل والكنسل جيعا كنا في نناوى السرفانه منظران لم يكن في وأضفان ﴿ فَانْ وَى المال عَلَى الْمُعَالِّ عَلَمْ مُعَالِّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ الْمُعَالِّ الْمُعَلِّل ناخب أصلاح الارض ومرمنهااليالغلة الشانية وخدالها البأم حماشاء ولوكان الكفيل أحل الطالب بمائه على أن يعزفه منها فالطالب أن مأخيذ التى علمه الاصل وانحتال علمه فان مات الحتال علمه مقلما في هذه الصورة والطالب أن بالحذال كذيل ضرربسن يخاف خواب أبغا و ولوان رجعلا قال للطالب منطوعا احتل على بهذا المال فنعل فالحوالة عن الاصبل والتكفيل الوقف فأله بصرف الفطة

العلنا الروبو والمرمناني الشائدة وان كان فاخرا لومغضر دين فله بصرف الغلة الى المرمة فأن فضرل في يصرفه الي ذلك البره والمرافعين وجه البردهنا وجه فيه تصدقه الغال على فوعم الفقراء نحوفك أسارى المسلمن أواعاته الغازى المنقطع لان هؤلامن أفرالتصدُّن عليهم فارصرف الغلة البهم • فاما عمارة المحدوالرُّ وأوعود للشمال فعل النملان العبور رصرف الغلة المدلات التمدَّق عبارة عن العُلمال فلا تصح الايمن هومن أهل النملة ﴿ وجل وقف ضعة على مواليه وقفنا تصحيرا فعال الفياسي الوق فيدقم وجعل للقم عشر الغلات وقي الوق طاحونه في بدر حل بالقاطعة لا حجة قيها الحالفيم وأصحاب هذه الطاحوية بشيصون غلتها لاعب القبر عشر فأد هذه ألطاح وقالان القبر ما باخذ باخذ بطريق الاجرفلايستوجب الاجريدون أأهل و رجل وقست سيعة وسرطانا إقضا أوبعطى القيم غلنها من شاجا والقيم أنبعه لي الاغتما والفقراء ورجدل جاله المذى وطال آنى أريدان أندر بالى آمته

تعالى أبنى رباطالامسلين أواعتن العبيدة وأرادان يتقرب الى القه تعالى بداره فسأل بيعها وأنصدق بنته اأواشترى بخنها عبد الماعتقدة أجعليا ذارا للسلين أى ذلاند يكون أفضل فالوايقال له ان بنيت دراطا وغيعل لها وفسا ومستغلالهمار تهافالزماط أفضل لاعد أدوم وأعمرتها وأنام تبعل الرباط ستغلاله مبارة فالافضل أن تبيع وتدة تربيمنه على المساكين من فصل في وقضا المشاع وفيها يدخل في الوقعة تعر بدون ذكروفي الشروط في الوقد ما يبدل ومالا يبطل في الما فصل المشاع أرض بين شركة ين وقت أحدهما أصبيه مستاعا وازف قولها أن وسنرجمانه تعالى وبه أخنمشا يخطر رحهم القه تعالى ولايجوزني قولة يحدرجه القه تعالى وبه أخذمشا يحتا وأفتوا به خمزع على وأل أدبوسف رحمالته تعمان فالناوا مهاأقتم بالارض بعدداله ووقعت قطعة في نصيب الواقف تنعين المشالنط مه الوقف ولايحتاج ال اعادة الوقف فيهاوان وفسالمقسوم (٢٠٠) كانا حوط هدذااذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلهالة أووقف نسقها ينبغى أن بيع النصف بعد جمعا ولوقال احتساعلي على أن بيرا الكنسل كانت الحوالة عن الكفيل فلا بعرا الذي علي مالاصل ذ م مسمان فان أيع

كذا في المحيط * رجل أحال الطالب بدينه على رجل وقب ل منه ذلك الرجل ثم ان الطالب أعاد على وسعكن رفع الامرالي رجسل له عليمدين وقبل دلا الرجل التقضت الحوالة الاولى الثانية ولايتي للطالب عليمشي وللنافي أن القائني فأمرالقاني رجلا يطالب مدينه على مقتضى الحوالة كذافي خزانة المذين ، أحال بمال عن رجـ ل على أن يعطيه مرغى أ بالتسمسةمعه جار * ولز داره فسنده الحوالة جائرة ولايحسيرالحتال عليه على سعداره ولاعلى اعطاء ماله حتى يسعداره وإذاباع أ وقفمشاعا ولميحرف قول محمدرجهالله تعالى ورفع الامر الىالقانسي وقضي بحوازالونف جاز لانقضاء القاضى فى المجتهد يرفيح الخـ لاف ، فان طلبوا القسمةمن القانني قالأنو حنفةرجدهالله تعدلي لايقسم القادى ويأمرهم بالمهما بأذء وقال أبويوسف ومجدرجهـما اللهتعمالي يقسم الدائي هذااذا كان بعض الارض ملكا والمعضر وقفا ، فانكانا المكلوقفا عملي أرباب فأراد الارباب قسمة الاراضي ينهم لايقدم القائى ۽ ولو أنقرية بعضمها وقفءلي قولمن يرىوقف المشاع ومعضها الطانى بعنى المداكة

دارهأ حسرتلى أن يعطيه ماله منها ولوأ حال على أن يعطيه ماله من عن دارالحيل بغيراً مره فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخين . ولوأ مرالحيل الماحي حازت لا يحبر انحتال علمه على الاعطاء قبل سم الدار وهدل يحبرعلى السعر ظران كان السع مسروطاني الموالة يحسرعليه ولوباع المتال على وال تفسمه في الاول ودارالحمل في الثاني وأدى آلتن فلاضميان بعد ذلك لأنه التزم الادامس النمن وقدأتي النمن يجاه هكذاني الهيط واذا كانار جل على رجلين الف درهم وكل واحدمتهما كفيسل عن صاحبه فأحاله أحدهماعلى رجل بألف درهم فالمحتالية بالخياران شاء آخذا لمحتال عليسه بجمسع الالف وانشاه أخندمنه خسمالة ومن الذي لم يحله خسمالة وليس له أن يؤاخذ الذي لم يحله بالزيادة على خسمالة ورجع المحتال عليه على المحيل بخمسمالة وان أحدمت الالف كلهار جع على الحمل بحمسع الالف ثم الحمل يرجع على صاحبه منصف ذلك وقال في الحامع رجلة على رجل مائة درهم نهر جمة وللديون على رجل إ مأنة درهم سياد فأحال الذي عليه النهرجة على الذي عليه الجياد بدراهم حيادمكان الدراهم النهرجة على أن اخذهامن الدراهم الحيادالى له عليه بدراهم النهرجة والحتال عليمه عائب فبلغنه الحوالة فأجازها فالحوالة باطله قياساوا ستحسانا وانكان انحتال عليه حاضراوقب لألحوالة جازا ستحسانا كذا في المحمط فان دفع قبل مقارقة المحتال لهمن المحيل جازوا لاهل وتنتقض الحوالة وعادت الدراهم النهرجة كذاني محيط السرخسي وفان افترقائم أذى المحتال علمه احياد صدلان الحوالة وان رطلت بني الامم بالاداءوم ي المحتال عليسه عن دين المحيل للقاصة ويرجع المحيل عني المحتال له بالحياد تقبضه بعسد فسلا الصرف ثمر جع المحتالة على المحيل بدينه وهي النهر جة كذاني الكافي وكذا اذا قضي المحتال علي انحسال لهمن الدراهم الحداد في الحوالة الاولى برى الحسال عليه والمعيل أن يرجع على الحسال في أخسار الحيادو بعطمه النهرجة وانام تكنالمائه على المحتال علمه وباقى المسئلة بحالها فللمعتال علميه أنا يرجع على المحيل المانه الجياد هكذا في المحيط ورجل له على رجل ألف درهم أقد بيت المال وعليه فروف فأحال وسالز يوف على المذى عليب الجياد على أن يعطيه الحياد أوعلى أن يعطيه الزيوف والحياد له بعلت |

ويعشهاملك فأرادوا فسمة بعضهالية منالملك فجعسلوه امقسره كالواان أرادوا فسمقموضع من فسلمالقرمة لايحوزلان القصودمن القسمة تمسيرا وقف من غيره وبهسده القسمة لآيتعين الملاءن الوقف فأن أراد واقسمة كل القرية على مقسدار نصب كل فربق بازت القسمة لان هـ فـ دا لقسمة نفسـ د التمينز بين الوقف وغيره و الوت بين شركة يروف أحدهما نصبه وأراد الواقف أنتبضرب لوحالوتف على بابه فنعده الشريان للسراة أنتبضرب الهو حلان ذلك تصرف في عل مشترك فاندونع الاحم الى القاضي فافنته القائي ذال جارصيان الوقف والطلان و رجل وقت اصف الحام وزعد الكل له عمالا يحتمل الصحة فاروقف كهدة الشاع فعيالا عنمل القسمة وأمرأ أتوقفت داوا في مرضها على ثلاث سائلها وأخرها للفة وأموليس لهاملك غسيرالدار ولاوارث لهاغيرهن قالواشت الدار وقف والنشان لهن بصنعن ماشتن . وهذا أول أبي وسف رجمالة نعالى لان عنده وقسالمناع جاز . وعلى قول محد

ين نسالي لا يجوز ، والفتوى على قول محدرجه التدنعالي ، نم على قول محدلو كانت الارض بين رحلين فنصد قابها صد قدموقونة نساكن أوعلى وجممن وجوه البرالي يحووالوقف عليهاود فعاهاالي قبريقوم عليها كان بالزالان عند مجمدر حمالقه تعمالي الميالع من . . بعرالسوع وقت القبض لاوقت العقد وهينالم وجدالشيوع وقت العقدلانم ماتصد قابالارض جله ولاوقت القبض لانهما ورض جلة ولونصة فكل واحدمنهما بنصف هذه الأرض مشاعاً صدقة موقوقة وحعل كل واحدمنهما لوقفه منولياعلى حدة لايحوز ومواليب عوقت المقدلان كل واحدمتهما بالسرعقدا على حدة ويمكن الشبوع وقت القبض أيضا لان كل واحدمن المتواسن قبص ينتاها فان قال كل واحدمنهما للذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصبي مع نصيب صاحبي جاز، ولوزصد وأحدهما خصف الارض ينتموزونه على المساكين تم تصدّق الا تحر شعفه صدقة مو توفقه على المساكين (٣٠٠٣) وجعلالذاك فيماوا حداجار لانهان

العالكان وسواء كان المحتال عليه حاضرا أوعانبا فقسل قياسا واستحسانا كذافي المحيط وفان أدى يعلى الخيل لاية أدى بامره أوعلى المحتال لاله أدى عليسه بحكم حوالة فاسدة كذافي الكافي واذا يع إغنائه بالنهوجة فالمحل يرجع عليه بالحياد كذافي المحيطة ولوصاخ المحيل المحتال عليه ممن عديل دوف على أن يعيل بهاعلي وصاحب الزبوف صع كذا في الكاني • وبرى الحتال علي معن فالمومارعليه ألف درهم نهرجة للمعتالله فانمات المحتل في هذه العورة وعليه ديون كثيرتسوى دين ينيه يؤخذمن المحتال عليه الالف النهوجة ويقسم بين المحتالية وبينسا ترالغرماء لوكانت الجياد بنالهتال عليه غصباأ ووديعة ودي فاتمة فاحال الميل صاحب النهرجة على المستودع أوعلى الغاصب إخذالهل للمعتال عليه أحلته عليك بالحياد وتعطيهاله بالنهر جة فالحوالة جأثرنا نقبضها انحتاليله قبل يغارقالهيل وكذلك اذاقال المحيل للمعتال له قدأ حلنك بدراهمك النهرجة على فلان ليعطيك جا إلمدحادا عنده فالحوالة جائزة انقبصها المحتال افقبل أن يفارق الحيل وان افسترقاقبل القبض بطلت لمارنة وانالم فقرفاواكن فارقهماالمودع أوالغاص فالموالة بالرةلانه ليس بعاقد كذافي المحيطهاة وروعاب وحياد فاحالوعلى أن بأخذال يف صح وكذالوه الحانحيل المحتال له من الجياد على الزيوف مُ أن عمل بها على فلان جازفان مات الحيال عليه مفاساد جع الريوف الى الحيل * على الحيل دراهـم وبزاغيل دناتير فأحاله على أن يعط عالدنا تبرأوعلى أن يعط عدراهم من الدناتيرالي عليه عطلت الأأت نكرنوديعة أوغصاوهي فاغه كذافي الكافي

والباب النالث فالدعوى في الوالة والشهادة

مالمديناته كانأحال الدائنءني فلانوقيداه وأشكرا لطالب تمسئل للدبون عن البينة على الحوالة ان حرواوانحنال عليه ماضرقبات وبرئ المدنون وانءاب قبلت فيحق التوقيت الى حضورالمحتال عليه منحضروا قريمة فال المدنون برى والاأمر باعادة البينة عليه وان كان الشهدود عابوا ومانوا حاف غنارعليه وانام كمن للدنون بينب وطاب حلفا حلف اللهماا حنال على فسلان بالمثال فأنه كيل برئ خوب كذافي الصرالرائق وغاب الحيل وزءم المتال عليسه ان ماعلى الحيل كان عن خولاً تصع دعوام البرهن على ذلك كافى الكفالة ولودفع المبال المحتال عليهالى المحتال وأراد الرجوع على المحيل فقال تمالمال الهتالية كانتمن خرلايسمع وآن برهن ويقبال للمعيل أدءالى المحتال عليه تم خاصم المحتال إ مبرهن على المحتمال أن ذلك كان تمن خرتفيل تم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال

الوةف غيرمقسوض فيحوز مبقسوم * رحل قال حملت درمالارض صدقة موقوفة أوهد دالارض الأخرى و يعز وحه العسرف كان باطلا لمكان الجهالة • ولو للجعلت نصيبي من هذه الداروقفا وهوثلث جيم الدارفوجدت حصة نصف الدارأ وثلني الداركان جسم ذاك وتفاوكذاك في الوصية والما أوسيت اف الانبلان المال وموالف درهم فوجد المشمالة أربعة آلاف كان الكل الوسى له . ولو كان هـ ذاف البيع كان استرى الندر المسمى و دور بين اثنين أو أراض بين ائنين وقف أحدهما اصبيه على جهة البرنم أراد القسمة فقسم القاضي بهما قمع وت كله في دار واحدة أوأرض واحد مبازق قول دلال وهوقول أب يوسف ومحدر حهدما لله تعالى كالوكان بينهما داران وطلبا أغمه فجمع القاضي نصيب أحدهما فيدار ونصب الاسترفي دار جازؤان فيكذلانه هينا الأأن يمقيع ورسوا كان في مصر واحسداوني مررزوه هنافي المصرالواحد يقسم القاني وفي المصرين لايقسم وعلى قول أي حنفة رحمه الله تعالى القاضي يقسم كلدارعلى

وجدالشيوع وقتالعند المهوحمدوقت القمض بمسي المنولى قبض الارض حلة وهما الامحان وكداك لوحعلاالتولية الىرجلين معا لانهسماصارا كتول واحد ، وكذالواختانت حهسمة الوقف أن وقف أحدهماعل ولدموولدولاه

أمداما تناسلوا فاداا نفرضوا

كانت غلتها على المساكين وجعدل الاسخرنصف الارض وقضاعل اخسونه وأهل سمه فانا اخرضوا كانت غلسه في الجيريحيوف فىكلسنة وسلماها آلى رجل واحمدمازه وكذالوكان الواقف واحدا فعلنصف الارض وقذاعلى الفقراء مشاعا والنصف الاخرعلي أمرآخرفهو جائزوهذا كاءقول محدرجه الله تعالى ي اماعلى قول أى بوسف يحو زالوةف فيجميع هده الوحبوهالان عنسده يجود

منل أجر علد أو زيادة يتغان فيهالناس كان الإبارة للمحدولا بضمن الفهد فع الاجرمن مال الوقف و يحل الوذن أن باستغلاق من برجه اورودوسيس سيد و المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل و المستقبل و ا كاندان أكرمن أجرع المعالاتفان الناس فيه كانت الأجارة للتولى وعلمه الإجراض أله • فَانده فو المستقبل المستقبل و ودن على الوزن أن ما أعد من مال الوقف لا يعل أذال و منول المسجداذ المترى بالغلا التي اجتمت عند من الوق مسترة ونعان الحالوذن المسكن فيده ان علم المؤون ذات كرمة أن بسكن في ذلك البترل لان وسنا المترزون من في المستعدد في أما المترف المستعدد والمستعدد والمستعدد والمستعدد والمترف المترف ال منول المسجد الذادفع الى المؤندة والى الامام ماهومن مستفلات المسجد لا يجوزنك التولى ويكر والامام والمؤندة وسكن في المستخد • متولى المحدليس له أن عمل سراح المحدال منه وله أن يحمل من الست الى المسجد • رجل ادعى ف مسجد أو معرف المستوني القاني لذي بالبينة على بعض أهلها (٢٩٤) كان ذلا فضاء لي حيمهم لان كل واسد نهم خصم عن الباقية كلوارشين المبترو علمواضاعات مالمنترى نم المنترى يرجع على البائع عبادفع الكفيل المدور جل عليد يزار توارد

لايقضىحتى يحضرنائب قيم الوقف واذا اشتري شيا لمرمسة المسعد بدون ادن القياضي فالوا لابر جدم بذلك في مال المسعدوله أنّ يتفق على المسرمة من ماله كالوصى في مال الصفرولو أدخل المتولى حذعاس ماله فى الوقف حازوله أن رجع فىغلة الوقف وربدل اشترى أرضا فوقفها ثمجاء مستحق واستعقها وأحاز السم بطلالوقف في قول أى حنيفةرجه الله تعالى ولوضمن المستصق السائع جازالوةففةول مجدريمة الله تعالى * ر-لى اشترى موضعا وزاد.فيطريق المسلن وجعادطريقالهم وأشبهد على ذلك صم ويشترط لذلك مروروا حد من الساس باذنه على قول من بشــــترط القبض في الاوقاف وسؤى فى السكاب

كفيل فأخذا لطالب من الكفيل رهناومن الاصيل رهناأ حدهما بعد الاخر و وكل واحد من ومن وفامالا بزفهث أحداكره من عندالمرض فال أو يوسف رحمه المدنعالي ان هلا الرفر النافيان كم الراهى النانى علم رهن الاول فان الناف يهلك خصف الدّين وان ل يعسل سلك يهلك بجديع الدين وذكونيا كتاب الرهن أن النافي مهلا منصف الدين ولهذ كرافع إوالحول والصيم ماذكرفي كتاب الرمن كمدنتي فناوى فاستمان وفي كتاب الرهن عبدين نصرانيين كاتباء كنابة واحته على خرفا المأحد معاصاد وي فمةوبقيت انكتابه وكدالو كانالميدلوا حدفمات وأسلأ حدورته وكذالو كاتب عديه كالقوصة وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى اوأحده بمانظيره كاتبهما اوكاتباعد الهماعلى رطب فانه علم اوالموقند القادى الفعة على أحده ماصارما على الآخرقية اذلوبني رطبالتفرّوت الكتابة كيافيالكال وكره السفائم وهوقرض استفاديه المقرض سقوط خطرالطريق وقدنهي وسول انقصلي المتعلس موسل عن قرض جرنفعاه وصورته دفع الى تاجرء شيرة ليدفعها الى صيديقه وانمياد فع على سييل الترض لام كخ سدل الامانة ليستفيد بدحوط خطرالطريق فانال تكن المنفعة مشروطة ولاكان فيسه عرف ظاهرفة بأسء كذاني الكافي في كناب الحوالة ولوقال الرجل لغيره اكتب لي سقيمة الي موضع كذاعلى أن أعنت هنا في أيام فلاخيرنيه كذا في الدخيرة ولوجا وبكاب ضحة الى وجل من شريكه أوخليطه فدفع الب فقرأه تمقال كتبالل عندى أوقال الدافع اضمهالى فقال قدأ نتهالا عندى أوقال كتبهالك مند فهو باطل كذاني الذخيرة بانشا دفع اليه المال وانشاه لمدفع ذكر الطيعاوي اذاقيل المدفوع إلي كتاب السنتجة وقرأمانيه وزمه المال والاعتمادي الاول أنه لا يزمه المال مالإمضن أو يقول كتبتك على أو فالرأ سَمَالتُ على كذاني مَناوي قاضيفان والفنوي على ماتف تم كذا في الذخرة وعن الشي الامام أبي بكرمحد ين الفضل رحما لله تعالى رجل أنفذ أجراله الحمد ينقمن المدائن ثم أنفذالي الإجعوات خرويماللجيرمن المدينة شيامن (١) (السود زيان)ثم كتب الرجل الى أجير سفيحة بالمرجب أيثل وصات السفقة الى الاحدق الهاوأذي ومض المال ومدل الى صاحب السفقية منظاما الباقي ثم وردالي الأسير كتابهن الاستاذ أنلا تقبل السنجعة التي كتيتها الكاسم فلانوان كنت قبلتها فلاوف الملدود عليسه كتاب السفيعة وتسدد الى في ذائداً مروقد تسدل الامر فهل للاحداث يتسع عن أدا الباقي قال ا رحمه الله تعالى أن كان المكتوب له وموصاحب السفيقة دفع المال المالذي كتركم السفيقة وضمرة ترجمة (١) النفعوالضهر

الاو قاف وقال على قول أي حد فقرحها لله تعالى يمكون له الرجوع فيها الافي المسعد ماصة و روى الحسن برزياد عن . أي حسفة رحماتلة الى أنالار جع في القبرة في الموسع الذي دون في مورج فيما موى ذلك لان النيق في ح و و يحكي عن الملا كوالمارون لهرويعانه فالوجدت في النوادرين أوحنيف قرحه القدتمال انه أجاز وقد المسرد والطريق كا أجاز وقد المسجد وكذا الفنطر تعذ هاالرجل المسابن وشفرة ون يها ولا يكون بناؤه امرا الورشه منص بناه القنطرة فيطلان المراث عالواتا وبار ذال اذام يكن موضع التنظرة ملك الياف وهوالمنساد و والتلاهرات الانسان بتحد التنظرة عنى الهرالعام و وهذه المستنان دليل على جواز وقت المنامد و النصل . وذكرف الاصل أن وفف البنائم ون أصل الدارلا بيمو زولا يجوزونف البناء في أرض هي عار يقوا بيارة فان كانت لمكالوات البناه بازعندالبعض ووعن محدر حداقة نعالى افا كانالبنا فيأرض وقت جازعلي المهمة التي تكرن الأرض وففاعا يهاه وفضضه

ويركها اذا خانعن أحلها فال الشيخ الامام أبو بكرمحدين الفضل رحداته تصالى ان كان الواقف جعلها وقفاف صعمه وحيامه وفات ريد ويدر النبية على مسجد كذاولم يردعني هذا وليجعل الوقال بلفظ الصدقة صع وتصرف غاتما لي الفقراء ولم يكن الورقة عن موان بردن المازوبعد الموتأو ومدالمهات انفذا السدوة مع وتصرف أيضاغانها اليالفقرا أموان لهيذ كرنفظة السدوة كأن أوقف صحيحا م بيل وتب أرضا على جهة ولينشرط الولاية الناسه والالغيرة كر هلال والناطق رحما يقد تمالى أن الولاية تمكون المواقف و وذكر محمد ره أقدته لى في السرائه أذا وقف ضيعة وأشر سها الحيالة برلاتكون له الولاية بعد ذلك الأن يشترط الولاية لنفسه به وكذا لوسات الواقف وكهوسي فاولاية تتكون لةتم وون الوصى ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى ما لم يقض القاضي وعي مالم بضر القاني بلزوم الوقف وهذه المسئلة بناء على ان عند مجدرجه الله نعالى ((٩٥) " التسلم الى المتوف شرط العتم الوقف فالربيق ا له ولاية بعدالة سلم الاأن

تكربال صعرضمان الاجسرعنه ولايكون لاجسمأن يدلعن أداءالباقى واناميكن صاحب ثة طالدلاية لنفسسه المنقد نعالما لالكالب لايصح فعمان الاجبرعنه وكان الاجبرأن يتنع عن أداء الباق ولايكون . أماعل قول أي يوسـف لمنست دماده واليه هذااذا كان الأجسر صوالمال الساحب المفقة وأنالم بضمن كان الأجسر و دفع المال صاحب السفحة في الوجه بن قال و بذل الخط بالداتي لا يحسكون ضما المنه الاان يقرّ بلسان أو يكتساننسلان على من المال كيت وكمت ويشهد على ذلك شهودا كذا في فتاوي واضيحان و الولابة للواقف وان لم يشترط فدءويالفضلي أوردس تحتمن آخرالي بعض التجار فوفي علسه منجلة المال بعضه و مقست منه بقشه الدلايةلنفيه ، ومشايخ وزكان للدذي كأب مال قب ل المكتوب السه وكتب الدأن يدفعه الى صاحب المكاب وأقر المكتوب البطر وجهم القه تعمالي أخذوا اب الكاب والالحال دين عليمة أحسر على دفعيه والله يقربه الا محبر والله يكن للذي كت قبل نكتوباليمال لايجرع لي دفعه الاأن كون ضمن المال لداحب الكاب كذا في الذخرة ، والله

وهىمشفلة على نز نهأ نواب ﴿ كَالَ الْمُوالَةِ ﴾

والباب الاول في تعريفها وركنها وشرائطها وأحكامها كه

والتعريف فهونة ل الدين من ذمة الى ذمــــة هو الصحير كذا في انهرالفا نق . وأماركنها فيوالا يجاب وانفبول والايجاب من المحسل والقبول من المحتال علمه والمحتال له حمعا فالايجاب أن يقول المحسل مناب أحلتك على فلان مكذا والقرول من المحتال عليه والمحتالة أن يقول كل واحدمنهما قبلت ورضت إ وغودة عمدلعلي القبول والرضا وهداعد أحما شاهكذا في الدائم فيزأ ماشرا تطها فالواع به صها برجع الحائمة لوبعضها برجع الحالحنال له وبعضها الحائمنال علسه وبعضها الحائحنال به أمالذي برجعالىالمحيل (فنهأن يكون عاقلا) فلانصبرحوالة المجنون والصى الدىلايعقل (و ممأن يكون والمناار ووشرط النفاذة ونالا بعقاد فتنعقد حوالة الصي العاقل موقوقا فاذاذها تلي اجازة وليدوا ماسرية اعل فليست شرط لعمة الموالة حتى تدرحوالة العمد فان كان مأذوبا في النجارة رجم عليسه المحتال عليه في الحال اذا أدى ولم يكن العبد عليه دين مثل و يتعلق برقبته وان كان محمد والرجع عليه بعد العتق وكذاالع ةليست بشرط لعمة أبا والة فنصير من المريض كذافي البدائع و فامارضا من عليب الدين أ وأمره فليس بشرط التعدة الحوالة حتى ان من وال لغيره ان الساعلي فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضي فتتساحب الدين صف الموالة فان أدى المال لا يرجع فالتعلى الذى على الاصل وبيرا كذافي النهامة ه

مرضهم ضالوت أوسى المروج وجعله وسي نفسه ولبذ كرمن أمرالوقت أفان ولاية الوقف تكون الى وصيه و ولؤ فال الواقف أندوري فيأمر الواف شامة قال أبويومف رجها الدفعالي هو كأفال وقال أبوسنيفة رجه انه نعيالي هووسي في الانساء كلهاء ولوأن هذا الوافق جعل ولاية الواف الى غيره ثم مات الواقف يطالت ولاية المتولى في ويوسف رجه الله تعالى لانه وكيله الاأن يقول ولاية الوقف الميه فحاه وبعدوقاه فحننداد امات الواف لاسطل ولاية الشولى لانه وسيه ومدمونه ولوشرط الوافف أن تكون الولايقة ولاولاد وفيوالية أغوا بوعزاهم والاستدال بالوقف وماهومن أنواع الولاية وأخر حدمن بدءالى النول باذفلك ذكره في السبوان أبيشترط لنفسه ولاية على وللشولى فيعده أخرجه الحالمتولى لايكون أدار بعزاه في قول محسد رحه القدتعالى وعلى قول الديوسيف رحمالة ذهال الأنبعزاه • ولوأن الوافق معدل ولانة الوقف الى رجلة بعدمونه ثمان أحدار سلد أوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات باز نصرف الحي منهما في

رجهانيه تعالى التسليرالي

المتولى لدس بشرط فكأنت

بقول أى بوسف رجه الله

تعالى ومشايخ اأخمدوا

وقول محسدر جدالله تعالى . ولوأنرحلا وقفوقفا

وأخرجه منيده وسلمالي

المتولىد كرالناطني رحمه

الله تعالى ليسله أن يعزل

المتولى الاأن يستعرط ان له

عزله . فاوأن الواقف شرط

الولامة لنفسه وشرطان لس

السملطان والقماضي عزاه

فاناميك ن هومأم ونافي

ولابة كان السرط بالحسلا

وللةاضيأن يعسزله وبولى

أوصىالى رجل فى ولد، وهو

غىرمأمون كانالقاضيأن

أرضمه صدقة موقوفة فليا

جدع أمرالوفف ودوى وسنسبز شاشالتبىعن أي حنيفة وحدالته تعدال أنه لايجوذلان الواقف وندى برأيهدا ولم وضربرأى احذهباه ولوان الوافف عمل وجلا متوليا وشرط اله ان مات هذا المتول ليس له أن وصى الى غيره جاز هذا الشرط ولوان وجلا بعمل أرضاله وقفاع الفقراء والمسائمين وعلى فوم سماهم تم بعدهم على الفقراء تمان أواهب رويابعد ماأخر جدالي المتولى و قال زوع النفسي وفال أول الون درعها اوقف كان القول قول الواقف و يكون الزرع الوان أن أهل الوقف من القائدي أن يحرج الوقف من يدم في أن القاني الايحرج ولوكك نعل هذا متولى أؤتك فالاالقافي يحرج الوقف من يدمذال وعلى الوافف والمتولى في هذا نعمال تقصان الوت والس على مأجره أالرمن غربة وكالقاض للواقف ازدعها الوقف فان قال بس الموقف الأزرع الوقف والاهل الوقف فإن القاض بقرل له استدن على الوقت بش البند (٩٩٦) والنفسقة غيرجع بدلا في فله الوقف فان قال الوافسالا يكنني ذلا بقول الفاض لامل وأمالذي يرجع الحالحنالله (فتعالعقل)لان قبوله ركن وغيرالعافل لايكون من أهل الفبول (ومن فالوا لامكننا ذلك بزنين البلوغ) وانعشره النفاددون الانعقاد فسف قداحساله موقوفاعلى اجازة وأسمان كان الذاني أملا من ا نزرع لاتفسنا فالدائبغي الاول كذافي النَّدام ، وبيحو رفبول الموالة علا الينيم من الآب والوصي على أمسلا من الاول وإن كانَّ ا للعاشي أن بطاق لهــــم منا في الملانا في المناوع في قولبَن كذا في العرال الن فافلاعن الهيط ﴿ (وَمِنْ الرَصَا) في لواحدًا مكرها فالثالان الوقف في مدالوا قف لانصح (وسمجلس الموالة)وهوشرط الانعقادعندأى سنقةومحدرج بالشتعالى وعندأ فيوسق فهو أحدق بالقسام بدالا رجه أنه تعالى شرط النفاذه بي أن المتال الوكان عالبها عن الجملس فبلغه المعرفا جازلا ينف في عندهما أن كون الواقف مخوذا والصحيح ولهما كدافي المدانع والاأن يقبل وسالموالة الغالب مكداني فتلوى فاضيعان ووأماالني عملي الونف فيغرجه من برجع الحانة غالما علىه (فنمة العقل) فلا يصيمهمن المجنون والصحى الذى لايعقل قبول الحوالة أصلا (ومنها يده ۽ رجلونف شيعة في أبلوغ اواه شرط الانمقادا يضافلا بصحمن الصي قبول الحوالة أمسلاوان كان عاقلاسوا وكان محبودا فعنهعلى الفقراء وأخرجها أوماذونانى النعارة وسواء كانت الحوالة بغيراهم المحيل أو بأهره وان قبل وليسه عنه لابصع أيضا كذافي من بدوالي المتسولي ثم قال البدائع و(وت وضاه وقبول الحوالة) سوا كان علمه دين أولم يكن عنسد علما أمار - هم الله تعالى كذا في ا لوصمه عندالموت أعط من غوط ولاتشترط حضرته لعمة الموالة حق لوأحاله على رجل عائب عما الغائب فقب ل صحا الموالة غلد ملك الصعدلفلان كدا كذا في نناوى فاضفان ﴿ وَأَمَاالُذَى رَجِعَ الْحَالُوبُ ۚ (فَنَمَانُ بَكُونُ دِينَالَارِمَا) المُرْتُفعِ الْمُوالْةُ وافلان كذاوقال لوصسه الاعدان الناغة ولامدين غيرلازم كمدل الكتابة وماجري مجراء والاصل أن كل دين لاتصع الكفالة بهلا اقعل مارأبت من الصواب نصح الموالة به كذافي المدانع في وأماأ حكامها (فنه إبراء الميل عن الدين) كذاف ميد السرخسي، فأو فعداء لاوائك اطل لانها برأالحتال انحيلءن الدين أووقعه لايصو وعليه الذنوى كذاني الظهير بغه وإذا أحال الراهن المرتهن صارت حقا للفقراء أولاذلا لدبن على غيروب مردالرهن كذافي عبيط السرخة عن وكذالوأ حالبدينية أرهن لا يصير هكذا في المكاني وتدايطال حقه مالااذا ولوأسال ازوح المرأة بصداقها لم عبس نفسها هكذافي اليحراله ائني ولم برجع المنال على المحسل الأأن كانشرط الواقف أن يصرف سوى حقه فأذاوى عليه عادالدين الحدمة الحيل والنوى عندأى حسفة رجة القاته الى أحسدا الامرين

اماأن يجعدالمحال علمه الموالة ويحاف ولاينة العسل ولاللمعتالة أوعوت مذلسا بأن لم يترا مالاعينا

ولاديناولا كفيلا كذاف النتيين وسوا كانت الكفالة بامره أوبغيرامر كذا فيخزانه المذين ولواسال

اخويل الطاآب على الاصل أيعدعليه بالنوى كذافي التنارجانية ولومات المنال عليه مفلساوعت

الختالة رمن اللالغبراغتال عليه واناستعارا غتال عليمين آمر عينا فرهنها عندالحتالية أورهن رجل عندالهتالله ومنابلنال تبرعاوجهل المتال عليه مسلطاعلي سعة أوأبيعمل بعود المال في دمة الحيل كذا ا ولميحمل له فيماحتي حضرته ف نتاوى واستمان وولوان صاحب الرهن لم أخذ الرهن بعد مامات المتال علم مقل احتى هلا . فيد الوفاة فأوسى الىرجل قالوا بأن هذا الوسي يكون ومسيأ وفيماعلي أوفانه أبضافي قول أي يوسمف رجه انه نعماني لان عند التسليم ليس يشرط قيصم الوقف وسيام يفيد تسلم . ولو كانحد الواقف حمل الوقف فيما فلاحت والوفاذ أوسى الحدول فان هذا الوسي لإبكون فيماعلى أو كالعبوني لابكون مذول . وقف صيح على مسجد بعين وله فيم فات النبيم فأجمع أهل المسجد ومعالوا وحسلا مشوليا يغسيرا مرالقاني فقامهذا المتولي هارتالسيمدم غسلات وشسالم حدا شافر الشاغ رحهم القافعالي في هذا التوابية والاستجأم ا لانصع ويتكون أسبالفسم المالقاني ولايكون هذا المنول ضامنا لماأنفن في العمار نس غدلات الوقف ان كان همذا التولى أجرآ وفف وخذالفا وأنشو لاماذا لإندع النولية بسرءامه والغاصباذا آجرالفصب كانالاجرة . وقت على أرباب معادمين يحصى عددهم فنصب الارباب متولياه ن غسر رأى القانق صوفال منهم إذا كار هذا المتولى من أهل انصـ لاح ولايكون فاســـقا . والاول أن يرفع

ر الالقاشي حدى تصبقها . قانواق ما تناالاولى أن لا يرفع الامرائي القادي لان في زماننا ظهراً لاطماع الفاسدة من القضاة بردالهكون لاهل المسعد نسب النهروالة ولهدون استفلاع رأى الفائني و رسل بني مسجد الى سكة فاحتاج الى العراد فنازعه أهل بي إنهارة كانا لباني العارة أولي من أهل السكة ولايكون لاهل السكة سنازعة في ذلك أوكذ للدلوزارعة أهل السكة في فصب الاسام ي كندة المالاناء رهواندا رخلاو عن اهل السكور جلا آمر أصلح عن عينه المباقي في متذلا يكون الباني أولى • وفضا به المنطقة المنظرة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة ا يرامن غلادارى هسدمعه معموتي كلشهر بعشر تدراهم خبزا وفرقواعلى المساكين فالواتصراف أروقها كالوفال وقنت داري معدموتي

ماائترى وماع اختلفوانيه

فالدمضه مالا بحوزهذا

السع لان دراسارمن

أوداف المحدوقال بعضهم

يحوزه ذاالسعوه والصيح

لان المشترى أمذ كرشدا من

شرائط الوقف فسلامكون

مااشترى مرحلة أوقاف

السعد ومسعسدة

....علات وأو ماف أراد

المهولي أن شترى من غلة

الوةف للمستعد دهنما أو

حصمراأ وحسشاأ وآجرا

أوحصالف شالمحدأو

مصى فالوا ان وسع الواقف

ذلك للقم وقال تفعل ماترى

من مصلحة المسعد كاناه

أن شترى المسجد ماشاه

۾ وانلمپوسعندلك ولكنه

وفدلنا والمدعد وعمارة

المسائيس القهرأن يشترى

ماذكر نالان هذالس من

العيارة ولامن البناء وانام

معرف شرط الواقف فيذلك

بنظرهذا القهرالىمنكان

وت كن و النولياذا الترى من غلة المصد الوالوادارا أوسنفلا آخر باز (٢٩٧) لان هذا من مصالح المحد وقادًا ومدانس الذي هومضمون بدوان سقط الرهن عن المتال علمه عود مفلسا ثم اداهلت الرهن بدين مومضعون بينظر بعددلك انكان الراهن تطوع فالرهن لايرجع على أحسديشي وان رهن بأمره عناءليه أواستعارا لحتال عليه شياورهنه اتسع صاحب الرهن المحيل بالمان فيأخذمنه وصاردال تركة لمعنال عليه فيقضى منهادين غرمائه والراهن من جله غرمائه كذافي المحيط ولومات اعتال عليه وقال أ عند مسات مفلساو قال المحمل بخلافه فني الشافي القول قول انحتال له مع العين على العام وفي المسوط كم ويتنافى كذافى النهامة ولوظهر للميت مال كاناله كديراله على ملى أوود يعه عندر حل أومد فور و أبعلم تمنى موم موسعي قضى يطلان الحوالة ومعود الدين اليالحيل رد القاضي قضاء فيعدد للسان لميكن تماله أخنسامن المحارجع دينعق المال الذي ظهرالحسال علمه وان كان ودأ خنسام المحل دد ب ما خذه ولو كان القاضي بعلم أن للبت ديناعلى الفلس فعلى قول أب حييقة رحمه المعالى لا يقضي إ بنزر الموالة كذا في الميط ورجل أحال وحلابدين له عليه فغاب المثال عليه عن البلديجيت لايدري زهوالمسربه وعزه فالرادا لمتال أدبر جع لحقه على الحيل لم يكن له أدبر جع بالدين عليه حالم يشت موته كمان بناوي الحواهر وواذاأدي المحيل ولم يقبل المحتال له يحبرعلي القبول كذافي الخلاصة ولايكون بإعالكالمتبرع من يقصد الاحسان الحالفيرمن غيرأن يقصدونع ألضروعن تفسه وجدا الاداء قصدوفع صررعن فتسمعيث أسقطعن فهسه المطالبة والحبس حال اعساره كذافي الكوفي وومم ا) نسوت ولاية سنتبه المعنالله على المحتال عليه بدين في نعته (ومها) فبوت حق الملازمة المعتال عليه على المحيسل أذا ورماغتالله فكالمالازمه المتالله فلدأن للازم المحيل ليخاصه عن ملازمة انحتال اهوا فاحسب مله أن ب اذا كانسا لموالة بالعمر الحيل ولم يكن على الحتال عليه دين مثله للمعيل والدكانسا الموالة بغيراً عماه وي المصل على الحتال عليه دين مثلاوا لموالة مقيدة بالدين أبيكن للمحتال عليه أن بلازم المحيل الداورم لأن عسه اذاحسه كذافي البدائع

والباب الثاني في تقسيم الموالة كج

ومو نوعان مطلقة ومقدة و (فالمطلقة) منها أن يرسل الحوالة ولاية يدهابشي مما عنده من وديعة اوغصب ونبنأو بحبارعلي وجل ليس له عليه شيمماذ كرنا كذافي النمين والوأحل مطاقة لايتعلق حق الحمالية وبالذى للمعيل على الممتال عليه ولا بالوديعة ولا بالغصب اللذين عنده مل سمة الممتال عليه ويحب عليه والمناله من مال نفسه والعمل أن يقبض ويد يعتم وغصه منه ولا يطل الحوالة بأخذه

 (٣٨ - فشاوى الله) قدادفان كانوائم وونمن أوفاف المحدالدون والمصروا المسمس والاسمروماد كرنا كان لفيم تبغعل ذلك والذوالا فلاء وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القبر شترى جنازة لا يحوز للقيم أن يسترى جنازه من غاه الوقف و ولواسترى ونقد الثن من غلة الوفف يكون ضامنالان مستغل المسجد يكون وقفاعلى مصالح المسعد وشراء المنسازة لدس من مصالح سحدته ولواشترى القيرفان المسحدثو باودنع الي المساكن لايحوز وكان علمه نحمان ما نقنص مال الوقف لان شراء النوب وقع لذتم بسيراندالنين من مال الوقف كنوب اشتراه لنف وفيصون وتيرالون الدامات منه الخواج والحياية وليس في يدمن غانه الوقف عي قال نغنيه أبوالقاسم رحمالقه تصالى الزكان الوافف أحره بالاستدائة كانله أن يستدين والآم بأمر مالاستدائه فاستدان كالذؤلك في حاله ولا بر من المنافق . وقال انفقيه الوالمسترجه الله تعالى اذا استقبله أحرو لم يحديد امن الاستدارة فيندني ان يستدير بأحم الحاكم

غلتهاالی منشاه ، رجل

طلب التولية فيالاوقاف

فالوالابعطىة النوليةوهو

تمني طلب القضاء لايقلد

ء رجل وقف وقفالي حدانه

أَدُنَّ أُولادا لَمَا أَنْ يَكُفرُ * قال ان كان ما هواه الابياء حقافق لنحوذا يكفر لا به شان في صدق الابياء . قال القاؤل على كلفاء ملك الموت ان قاله لكراهة الموتالا يكفروان فال اهانة لملا الموت يكفر واذعى رجل النبؤة فقال رجل هات بالمجزة فيل يكفر وقيل لا وعن الثاني رجمانه اله قال عندا اللمفة كان عليه السلام عب الدبا فقال وجل من الحلساء اللاأحيه فقال الامام النافي وحمانته هائ ابالفطع والسيف قذل الرجل فتركه الامام وهذا بحول (٣٠٨) على انه فاله على سبل الاستخفاف. قال الشعر سدنا عليه السلام أعرال أودروب النهود أوجائهوىر ممونابال بودأو

حدشاان كان متواترا كذر

قال لاسهاى حراقم زاده

وهركه بدين نام است واسمه

اسمالني علمه الصلاة

والسلام لا يكفر ، قال كلا

أكل النبي عليه الصلاة

الاظافرسنة لما قال النبي

علمه السلام فقال لأأفعل

ان كان سنة كفر * ومن

عال جن الذي عليه السلام

كفر ومن قال أغمى لايكذر

* وەن مع حديثه عليه

السلام فقال سمعتاه كثهرا

بطريق الاستخفاف بكفر

. قبل لدهري قال عليه السلام

ما در منبری و روضتی روضه

هذائرى المنبروالقبرولانري

الروضةتكفر والحاصلأله

اذااء تخف بسنة أوحدث

مر أحاديثه عليه السيلام

كر وتحب د ذاالاسل

نروع كثعرةذ كرناهافي النتاوي

والراب على الاعان

والاسلامكي

مسلم دعاءلي غبره فقال

خدای مان وی کافری

هذامااسة أجرفلان فلانااستأجر وسنة كأماد اثنىء شرشهرا متوالية أزلها كذاوآ خرها كذابكذا درهما كادطو سلالظفران قاله اجارة صححة لانسادة بهالسبع صدا الاجرابدا المستأجر مارأى يعسه من جيع أصناف أموال هدا بطريق الاستخفاف كفرورة سستأجرومن العفاد وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز سعها ومايلكه وذالله تأجر فيمدة الإجارة وقبص هذاالآ برجيع هذه الاجرة المسماة فيه يدفع هذا المستأجر جيع ذلك اليه تامار برئ اليد من ذلك كامف أدرك هذاالا جرمن درك الى آخره

﴿ نُوعَ آخر في تُوكيلِ الحاضر الْعَاتُب ﴾ ﴿ هـ ـ ذاما وكل فلان فلامًا وكله بكذا ومذ كرذلاً على النب إلذي كرنافاذا انتهى المموضعاانبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذافلان أ لى الوكيل هـ دا فلان قبول ذلك كاه أذا انتهى خبره البه وسلطه على ذلك كا. وأشهد على نفسه مهذا كله وذلك ومكذا فاذا ولغه الخبروقبله كنب عليه مشهدوا أن فلانابعني الوكيل أقرطا ثعاأنه بلغه بتاريخ كلا والسلام لحس أصابعه فتبال توكل فلان الم يجميع مافي كتاب الوكالة الذي هذه تسمنته و يسم القدار حن الرحيم وينسم الكتاب كذا اس بى ادىستكفر، قىل قالم واله أبالغه توكيل فلأن الماقبل من فلان جيع ذال قبولا جائزا صاربه وكيلا الهلان بصيب ع ماوكاه به كا

﴿ نوع آخرِ فَ عَزِلَ الْوِكُمُلُ ﴾ شهدوا أن فلا نا يعني الموكل أقرطا أها أنه كان وكل فلا نابج صبيع ما نضمته كَأَبِ الْوَكَاةِ الذي هذه نَسخنه * بسم الله الرحن الرحيم فينسخ الكَتَابِ ثُمِّ يَكْتِبِ والله بعدد لك في وم كذا اطبه بعزاه ايأه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر بده عنه بمحصره من فلان وفلان وفلان وهمر لذين أشهدهم على ذلك وأ-مع آدانم وذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكسل معرفة صحيحة بأعمانهما أحمائهما وأنسابهماوك واشهادتهم على جيعماد كرووصف بخطوطهم فىاليوم المسمى فيه فان ايكن لعزل بالشافهة وبعث اليممن يحترم بذلك ويعلمه وكتبت فيسم بعدقولك عزله عنسه وقصر يدمعن ذلك جعلالى فلان وفلان اخبارهذا الوكيل بذلا واعلامه بمسعدلة وأشهد واداباغه ذلك فانعزل كتبت سمتهدوا أن فلانابعتي الموكل جعل الى فلان وفلان بعني المسلفين أن يبلغا فلاناأى الوكيل أن موكاء فلانا أ عزله عن كل ما كان وكله بدلا في كتاب وكالنه الذي هذه نسخته وسيم الله الرحن الرحيرو ينسيخ الكتاب ثم ا من رباس الجنة فقال الدهري كتبوانه كان من فلان وفلان هذين هدا التدليخ والاحبار والاعلام يحضرمن الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك سهما برؤية أعمنهم وسماع آذام وكلامهم العدأن كان هذا الموكل أشهدهم في وم كذاوهو يج العقل والسدن أنه قدحه ل ذلك الى فلان وفلان دنيروا قامهمامقام نفسه في دلك والهم بعرفون أ لاتأألمع ولمعرفة صحيحة وينمواسه وتسبه واندقيل ولافلان اماه كاعزله عنه عساذكريو كبلامه وكتموا هاداتهم بذلاً بخطوطهم آخرهـ ذا الكتاب وذلاً في موم كذا وفي ما بت الوكاه الذي قال له كما عزلتك إ أنت وكبلي به «ل يمكنء زله أم لااختاف المشايخ فيه واختاراك- جزالا مام شيخ الاسلام المايين بن عطاء بزحزة رحه القه تعمالى أنه يمكن بهذه الذفلة فيكتب قائبات وكملي بكذاء لى أنى كلماء زائدك فانت كيلي بهوكانة مستقبلة وقدعزلتك الاتنءن وكالاق كالهاالمالمةة متهاوالمعلقة وأجعوا أنهلوقال لهكلما سرت وكدلى فقد عزلنك عن دلك لم يصد هذا وتعدق الوزل بالشرط باطل فأما الاطلاق فصدر والله تعمال أعملم وعندبعض مشايخ أهمل البصرة لاينعزلءن كالهاجذه اللفظة لكن يقول عزلتك عن الوكالات

مرك الايمان متعققاوم وذائه لمنعطه كفراوقد فالباقه نعالى حاكاعن كاعه علىه السلام واشددعلي فلرجم فلايؤسنوا حتى روالعذاب الالم ومعادم أنالا عان بعد معاينة العذاب لايقيل وقد قصه الله تعالى علىنامن غيرات كارفهل هدا الادعاء بالكذر الحالموت والانسان انمادع عايم ويطل ويرضى وقوعه دل أن الرضا بكفوغره اداستقعال كفر (٣٢٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

> الثابتة ورحعت عن الوكالات المعلقة فسطل ذلك كالمبهذه اللفظة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة أ المعاقة على العزل عن الوكاة الثالثة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة * لإنوع آخرفي وكيل الغريم بيمع داروان لم في دينه على وجه لا يتعزل كؤا قرفلان أن لفلان عليه وفي نمته كَذادرهمامؤجلا الحمدة كذآوأنه ان لم يوفعدا المال عندمح ل هذا الاجل وآخره ثلاثة أيام وليالها فقد وكله يدعداروالني هي في موضع كذاويحد هاجماأ حب من النمن أو بكتب بكداد رهما ممن شا ويقبض غنها قنصآه دينه توكيلا صحيحا على أنه متى عزاه عن هدنده الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبسل براءته عنه فهووكيله بهذا السعوهذا القبض وكالةمستأنفة والقانعال أعل كذافي الحيط .

> ﴿ واداأردت أن تكتب وكانه له وطلب الشفعة ﴾ كتب هذا ماوكل فلان فلا ناسطاب شفعة في داركذا وتعسدها وأخسدها يشفعنه وباثبات كل يجه وينسة له في ذلك وبالقيام بجميع وللتمقامه وبالخصومة والمنازعة فيدو بدفع النمن اليدو بقبضه الدارة مشفعته ولم يجعل اليسه تسليم شفعته فيها ولااقرأ وعليه فى ذلك بشي ولاتعد ماه شاعدا بشمد عليه بشي يطال اف ذلك حقار قبل فلان دلك

چ واذاأردت كابة المضاربة كي كتبت هـ ذا مادفع فلان الى فلان كذا كذا درهـ ما أود ساراو بصف اكنقدو يبالغ فيصفته ويبان مقداره مضاربة صححة آجل فيغاهذا المصارب وبشترى بهاما بداله من السل والامنعية تزييع ملاشتري نقيدا أونسيئة وبتعرفي مال المضاربة مارأي من أنواع التجارات ويوكل أ بن نسترى بمال المصارية وبييع المنسترى بمن شا وأحب هيذا المصادب ويتحرفيه مارأي من أفراع لنحارات وبسافران أجدفى دارآلاسيلام أوفى دارا لحرب وينفق منهاعلى نفسه اذاسا فرجها فعما لايدله ينه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن مار زق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان فحذائهن وضيعة وخسران نهوءلى ربالمال انالم يكن فيعريح وان كان فيعر بمح فهومصروف لحالر بحوقيض هذاالمضارب جيبع مال هذهالمضاربة قبضا صحيحا وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته وعَمامُهُ تَفْرِقُ الاقُوال والابدان وأقر آبدك كله طائعين كذا في الظهيرية *

﴿الفصل الحامس، شرقي الكفالات، هذا ماشهدا لي قولسان فلانا كذل نفس فلان بأمره لخصمه فلأن ليم نفسه اليمدى ماادعاه وطالبه بتسلم نفسه اليه فى أى وفت طلبه من ليل أونها وبحث يكنه مطالئ ويجقه يعرينا أل بينه و بينه بغيره أنع لهمنه وقبل فلان هذه الكفالة مشافية ومواجهة وانشاء الكاتب كتب أفرفلان أنه كفل بنفى فلإن بأصره فلصمه فلان ليسام نفسسه اليه متى ماادّعا مالى آخره وانأرادز بادة النوثيق فيذان كنب على أنه كلمارئ هذاالكفيل الى هذا المكفول الممن هذا المكفول به كان كذيب لاله به على ماله مانتي عليه من من دسه وهوكذا الذي صل مناريخ كذا محضره اذا اقتامه مي ماادعاه الى آخره والله تعالى أعلم كذافي المحيط،

وواذاكان كفيلابالنفس والمال جيعاكي كتبت أفرفلان في ال جوازا قراره أنه كفل بنفس فلان لخصمه فلان ين فلان يسلم نفسه اليسه متى طلب منه تسليم نفسه وان أبسلم نفسه اليه يوم الطلب يعسير ضامناعن هذاالكذول عنه نهذا المكذولة حسع مالهذا المكفولة على هذا المكفول عنه وهوكذا درهماأود بنارا كفالة صحيحة رضي بهاه ذاالمكفول له وأجازذك سفهمه فيمحلس الكفالة اجازه صحيحة

من العبدوالهدا به والنوفيق والاكرام والعطامين الله تعالى والاهتداء والحدوالعزم والقصد (۲۲ - فتاوی سادس) والقبول من العبدف اكان من العبد فهو مخاوق لان العبد مخاوق كل صفاره وما كان من الله تعالى فهوغر محاوة وكل من لم يمز بن صفة الله تعالى وصفة المبدقه وضال فلاكان الاعان عيارة عماذ كرنالم يصيح القول بأنه محاوق ولايج وزأن يقال الاعتلاء علامس القه نعبالى لان العصاء مابكون المعلى له على خبرتى قبوله متمكنا من ردوالايسان البس كدلا فلابكون عطاء وذكرالامام السيدأ يوجماع العاوى فيعده المستلة

استاه اختلفوا قال الدخلي لا مكون كافراو قبل يكفره وفي السيرمسلة تسل على إن الرضا يكفر غيرالس بكفروهي ماأذا أخسد المسلون أسياو خافوا أنسار فسعموا أي ستوافه حنى لايان كلمة الاسلام فقدأ ماؤافيه ولهيقل كفروا دل أن الرضا بكفر غرولس بكفر قال السرحسى ولادلاله فيسه على ما فالوالا عم اعافه الادالم المهم أنه يعلم رالاسلام ولايسلم حقيقة فلا مكون هذارصا بكفرالغيرأ جبعته بأنام كفون باساع الظاهرة الاالقه أعالى ولانقولوا القي الكم السلام استدومنا وفال عليه السلام

·> /* 1 • 1

لم الكركوبة آتياككمة الخلاص بقليه هلاشققت وقليه فالكع طاهر في منع الاعيان الظاهري والههواعيان معتبر في الشرع فيكون الرضا على المحكفر من قسل

استقماح الكفر وقدنص مكر رجمانه أندادادعاعلى ظالم وقال أمانك الله عـ لي لكفرلا لكفرلانه بطلب العالاعان منه حتى ننقمالله مندء على ظلم والذائه الخلق وأما الرضا بكفر فسمة والرضابكفر غيره متديزا أومتحسنا لأكمفركفسهر ويحوزأن مكون كلام المشاجخ الرضا بالكفركفرمج ولاعلى هذا وومن قال بخلق القرآن فهو كافر ومن قال ان الاعمان مخلوق فهو كافه كذافي كثهر من النتاوي وعن الامام أن الاعان غسيرمخلاق وكذاروىءن كنسرمن السلف وقال الامام تحجيد ان الفضل من قال الايمان مخاوق لاتحور الملامحلفه ووقعت هــــذه المسئلة وفرغانة فاق بمعضرمنهاالي بخيارى فانفقواءلي أنه غير مخلوق والقائل بخلقه كافر وأخرج صاحب الحامسع الامام العارى من بخارى بسبه فأل الامام النسي

الاعان فعل العبد بهداية

الربوالتعبر بقسمنالله

تعالىوالمعرفة والنعرف

كالاما كشراستطرفيه واللا ترم النقال لعنت ريو برمه اني ويكفر واللاأدري أنرج من الدنيا مؤمنا أولالكفر ورجل بعصي ويقول مسلماني آسكارا باديكذر وأسلم كانرفأعطى لدسي فقال مسابسه كان كافرا فد لمحي يعطومنيا كفره أسلم لصرافي فمان أبو مفتال لمتني لأسال هذا الوقت يكفرلاه عني ألكة روذا كفره كافرأ الوفقال رجل تراجب وأمداد ين خود يكفر ولوقال روز كاركافري است وروز كارسلماني بست يكذره (٣٣٠) كافرجا الى رجل وقال أعرض على الاسلام فقال الدهب الى فلان يكفرو قال الفسقه

واحدمن هذاالتاريخ مني طلب نه لنفسه المديد ذلك كذافي الظهرية .

فيلذكر القيول على أهان لهواف ه يوم كذا أوحين طالب بنس قسماليه كان كفيلاله بجميعذا المالااذي يدعمه عليه وهوكفا وبحمسع ماثيت علمه من الدين بالحمد لايعتل بعله ولا يحتر يحتص على أن لهذا الطال ومدذلا أن يأخذ كل واحده من فلان الكافيل وفلان المكفول عنه محمسع همذا المال انشاه خذهما ذلك حيعا وإنشاه أخذأ حسدهما ذلك متى شاء وكيف شاء وكلياشاء ولابراء تلهسما ولالواحيد بنهمامن شي من همذا الدين حي بصل المه كله أو نقع البرا ،عن جمعه بوجهمن الوجوم وكان فلك كله بأمر فلان لهمة اللطاوب وأشهدوا على أنف بهمذاك الى آخره واذا شرط النسلم في ملد فسلمه البه في ملد نو رئءندا يحدقة رحدالله تعالى اداكان في موضع منسه وعسد هما لاير أالامالتسلم في لكانالمشروط وكذاافا عيزمجلس القاضي النسلم فيه واذاامتنع الكفول عنسه عن تسلم نفسه الي لكفيل ليسمله الحالكة ولدلة فان أقرأته كفل أمره أحسرعلى تسليم نفسه الى الكفيل ليسله الى الطالب وكذالوكان في ملدآ مرأ مسرعلي الشعوص الى بلد الطالب فان أسكرو حلف ولا بنسبة على فل الم الاسلامة فالالآخرخوارزي

و امغ فقال الرجل مجيبا . ﴿ وَمِوْا لِمِنا الكِفَالةِ اللَّال عَلَى الكَفَالةِ النَّفُسِ كَفَالةَ صَمِيَّةُ مِا رَفِّهُ وَأَحُو فَ حق الكَفْسِل ﴾ أن بكتب الى قوله على أن يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على أنه ان له يدفع البه من طالبه به يوم كذا فعليه جيم بذلك المحوسية فالءبد باله علمه من المال وهوكذا وفائدة ولنامي طالب موم كذا أن الطالب عسى لا بطالب مومندا حسالا الكريمان فالأردت بذاك بعاب المالع الكفيل فظرنا للكفيل مهدنا الشرط فان كفيل حماعة سفس رحل فكرت لك الكفرلكني لمأعنقسده وذكرت على أن بطالهم وبطالب كل واحدمنهم ينفس هسذاالوجل المكفول به وعلى أن كل واحسدمنهم مكفه والمسئلة فحاخامع كفيل إيذا الطالب بنفس أصابه احرأ صحابه حتى بدفعوا فلانا الى فلان ويسلموه المه ويترالكاب إنوع آخرفيا لكفالة المالك كاله داما شهدالي قولنا المضمن لفلان عن فلان المروج علم المعلى فلان خوارري و امع كان في وهوكذاضمانا صيحا فوحب هذا المال لفلان الي فلان الضمان الموصوف فيسه فلفلات أن يأخسذمه أول الامرحين _ وعالناه منه ومتى شاء وكلف شاء وكلما الله وفي الكفيلان يكتب فلفلان عذاأن بأخذه ما هو بماثناه ان خوارزم بلادالمجوسفأما شاة خدهما جيعابدال ويونها أخنعها بمشي كف شاوكم انساءوا حدايعد واحدجها وشي لارامة لمكل واحد منهما بأخذ فلأن أحدهما لدلك دون صاحبه حتى يستوفي حسع ذلك وكل واحسد من فلان أهاهامن المعتزلة فليسافيه مجوسي ولوقال ألست وذلان وكيل صاحبه مام صاحد في خصومة فلان فعما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقبل كل واحد مهماالوكالة فيممن صاحبه شفاعاوقيل فلان منهما جمعاعدا الضمان شفاها وانشرط كفالة كل واحد فقال لا أوقال لامرأته منهماعن صاحبه بكله مكنب وكل واحدمن هذين الكفيلين ضامن الهذاالمكفول له حصه صاحبه مامره يا كافــرة فقال معنينم من هـ داللمال ولدأن بطالهماوكل واحدمهما بحصيع هذاالمال ان أحب فان كان بغير أمره كنيت طلاقدهماا كرهمعنين تمى بانوغي باشمى تكفره ولو

ونع آموى سمان الان بعد موت الاب كا عداما شهدالي قولنا ان الهلان على والدء كذا دره مادينا لازما

لاتكفر ، قال لغره اي مغ اى رسااى جهودلا مكفر عندا كثر العلما فان قال انخاط منوى اوسك لا يكفر وان قال الخاطب يحن كذلك بكفره فاللاحربا كافروقال لابل أت لا يكذره فاللواد ماي مع يحد لا يكفر عدد الاكثره والوقال لجاريه اي كافر خواندوقد نتجت عند الايكفر فاللا توأى بهودي فقال لساؤا وفالجهودكم بكؤر وعلمام أزار دةلتب يزمن زوجها كفر

المعرفال الفقيمان علياوأ مرها الردة بكفروالالا وفال أناعلد يكفره ولوقال النصرائية فيرم البودية كفرلامة وسالحو متلاهو

ومدده فيه خطاما وانكان في الكفالة أحل بكسبه دقوله لحصمه فلان لسلم نفسه المديعد مضىشهر جاللامس فالاقسرار

ضرب عدده أوواده كندا

فقدل لدألست عسلم فقال

لا قيسل بكفراذا فال عدا

وان فال غلطالا يكفر وولو

وال هب أنى لست بمسلم

لامكفر وقبل في قوله لست

عمالا يكفرأ يضافيا ساءلي

هذالان معناه عندالساس

أفعالالس بأفعال أهل

لهمغ ويزعم انه لم يعنقه

وَوُولُهُ فِي أَوْلُ السَّلَّهُ

فالناكرجنيم مرااداذ

﴿ نُوعَ آخُرُ فِي تُعلَقِ ٱلْكُفَالَةُ لِلْمَالِ بِعِدِمِ المُوافَاةِ النَّفِسِ ﴾ يكتب ماذكرنا في كفالت مالنفس ثم يكتب

فيجشرها وعقلانات فجعه القطعي والذكورق كتسبأهل السفأن المجودي أسعد حالا من المعالة الإساسالي ومسالفين فقط وهولاء غالقالاعداد وفيعالبات الخدية للجوس على المعترة القدرية أجيب عنه بأنالنهن هوكونهم خرامن كذامطلقالا كونهم أسعد حالابمعني أقل مكابرة وادنى المناللة مرك اذبيحو زأن بقال كفر يعض أخف مزيعض وعسذاب بعض أدنى من يعض وأهون أوالحالء عني الوصف النصاري أغاظ من كفراليه ودي كذاقيلولابتم وفدقيل المنع من قولهم البهوديت غيرمن النصرا سقباعتباراً أن كفر (٣٣١) لانراء هم في الموات ونزاع النصاري في الالهيات

وقوله تعالى وقالت المود

عز رانالله كلام طائنة

فالمذكاصرح مه فيالنفسعر

وقوله المدرن أشد الناس

عداوة للذين آمنوا الهود

والذين أشركوا ولتعدن

أقربهم وتفالآ تة لاردعلي

بذالان العث في قوة الكفر

وشدته لافي ذؤة العداوة

ضعفهااذا تأملت النصوص

بعلتهاو معاولها وحنشذ

لابعمالاء تراض ودعى الى

الصلم بندى رجل فقال

تراميده كنم وصلي تكنم

الكفر والوقال فلات أزمن

كافرتراست أو فالدل تبك

شدم كهخواستم كافرشدن

كف واداقال اغبرما كافرأو

للرأة اكافرة ولم يقل

لخاطب شدمأ فالفقمه أبو

بكر الاعش السلغي على أنه

افى وقال الفقمة أنوالليث

ومص أغسية الدلاكة

والخنارق مثل هدءالماثل

أنهاذا أراداك ترولا يعنقده

كافرالا كمفروان اعتقده

كأفرا فخاطب على اعتقاده

أنه كافر كفرلانه لما اعتقمه

المملكافرا فقداء تنددين

وحقاوا حياوان والده فلا ناوقي وصارفي بددميرا ثموهو كدامن الدراهم أوضعه كذافعية تني يهذا الدين وزيادة والمدمين لفلانءن والدمجسع هذاالماله وهوكذا غمانا صحابا مراوة بلمنه فلان هذاالضمان شفاها فصارجه مداالمال افلان على فلان الضمان الوصوف فيدلا متناع لفلان من دفع هذا المال المه متي طالبه بحق يدعيه قدارمن منسة أو عمز ولاجهة له في ابطال ماضمن لفلان يوجه من الوجود وأسم ما على أنفسهما بذلا الى آخره وانمآ كنشاأنه صارفي يدوتر كةلان أباحشفة رجه الله تعالى يقول لولم يترك مالا ونعنءنيه انسان لميحز فان احتجرالي هميذا ولم يترك ميرانا كتبت وانه توفي ولم يحلف مالا وأرادهدا الان تدريد جلدته وفراغ دمته فضمن عنسه المال رعاية لحقه وقياما نواجيه وحكم حاكم بالزالح كم فعيا بن السلم بعده در الكفالة واروم هذا الفيمان و سم الكال .

هو ثيقة قرارا اكفول عنه الكفراع أدىعنه كالتب شهدواأن فلانا قرطانه أأنه كان افلان علمه كذادرهماد بالازما وحفاوا حياسب صدوأن فلانا كفل عنه مهذاالدين كيسذا الطالب امره كفاله صحية وأن هذاالكفيل قدأ ذي عنه حسع فسنذا الماروله علمه هذأالدين ولالاامتناع له عن أدائه فسلا دعوى له يوجه من الوجوه يوجب ابطاله عنه ولا سراءته الا وأدا مسعد الثالبه وهو يومند فادرعلي أدائه وصدَّة مهذا الكفيل المقراه بهذا مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط .

فالفصل المادس عشرفي الحوالة

كندهاماتم دعلمالنم ودالمكون آخرهما الكاب شهدوا جعاأن فلاناأ قرأنه كاللفلان على فلان كذادرهماحةا واحباود بنالازمانسي صحيوان فلاناأحال هذاالطالب يحمسع همدا المال على فلان وقبل هوهذه الموالة يجميع هذاالمال برضاهما الطالب مخاطبة فيمجلس هذما لموالة فصار جمع هما المال عليه الهلان هذا الطالب والحوالة الموصوفة فيسه لاامتناع لفلان عن فلان من دفع هدا المال من طالبه بدعق يدعيه قدله في ذلا من سنة أوجين ولاح يمه في ابطال هذا المال المبين فيه يوجه من الرجود وسبب

وولوكانالهمل على الحتال على مال فأحال ذلك مقيداي كندت كان لفلان على فلان كذاولفلان على فلان كذافا حاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع البعدني من المال الذي لا عليه قان كان كفل عنسه بشرط برا الاصل فهي حواله عندناو كتسذلك على أوجه وألحقت به حكم الماكم بعد خصومه صحيحه ولو كانالدين بوصل وله تاريخ ذكرت ديناوا حياسب صحير وقديذ لرله كتاب الافرارينار يح كدا وان كان الدين تمن مبدع أوسمان في أوبسب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضع فان كانت الموالة باجل كتبت وبرى هذاالحيل وسقط عنه هذاالمال ونبت ذلك تجمنال لآجي هذا الموالم على هذا المحتال عليه وأجل هدا المحنالله هداالمحنال علمه كداشهرا من مار يخ هذا الكتاب وأمهلله فيطالبه بعد الول هدذا الاجل كهف شامومتي شاملا برامة له ولااستناع لمءنه وقت أداهدا المال بقامه اليه ولوشرط الرجوع على انحبل عند العجز كنت فان لبصل هذا المال الى هـ داانحنال له وعزين استيفائه من هـ دا الممثال عليه ومه أوغيته أواعدامه أوافلاسه أوافترده أولا كاره عده خواله رجع بعطى هذا اغيل وطالبعه وقبل ذلك السلام كفراوس اعتقد

ديرالاسلام كفرافه وكافر فافدا فاللكافر أولكافرة في أدامي لانكفرلان المسلم فديكون لهأب وأم كافر فال الخال المهااسلام ويلي المبيب عليه الصلاة والسلام بالسالات ولوفال هرساعت مرارك كافرى من كيرولا بكفر بحداث قوامه رزمان كافرسوه وتسكام بكلمة ليست بكذونقال لدرجل كفرت بهذه الكاحة فقار كافرشده كيريكفره وعظ فاسقاو بمهالحالنو بة فقال بعداليوم أضع على رأسى فلسونا لجوس بكفرلان وضع تلك الفلنسوة كشفالز فارعلامة الكفر وسسياني انشاءاله تعالى فاخبرأته يكفر معدحن فزال التصديق

وانصافه بالصيه فاتالتي

لأيقدرعلى الحلق الابغد

وأسمه لان المقرة لاتعطمه

الامذالامه لاتكفروك فا

اذالب لدفع البرد والمختار

أنه يكفرلان دفع البرد

المسترجة العزمو فالتازوجها كافر ودن جراز بالوودن تكفرلان المقام موازوج وص وحث الكفرعلى الفرض وكل مافعلته من أمو رالاسلام أعطت الكفاران فعات كذاوفعل لا مكفر ولا يلزم كفارة عن قالت كافرم كه حنين كارنبي كنم قال أنو بكر عدن الفضل يكفرالعال وقال السفدي الهنعليق ويمن وليس بكفر وقالب ان جفواني كفرت أوقالت ان انسترلي كذا كفرت في الحال (ج سوم) . . وضع فلد و المجوس على رأسه قد للا يكافر لا مهمو حد بلسانه مصدق بجنانه فالسادس في النبسه وقد فال الامام رجمالته كله هذا المحيل وصدة ونعضهم بعضافي ذلا كله مواجهة ومن الزيادة في يوثيق هــ ذا وأطلق له هذا المحمل لايحرج أحد مزالاتمان قبض ذلك والمنازعة والحاكمة الىمن شامن الحيكام وأطلق له التوكيل في ذلك أن شا وعزله من معسد من أ الامن الساسالذي دخسل فه والدخول الاقسرار إنوع آخرى أقرفلان طائعاانه كان اء على فلان كذا حقاوا حداود بالارماوأنه كان أحال غريمه فلانا والتصديق وهمأ فاعمان بهذا المال على هذاالمطاوب وكان هوقبل هذه الحوالة منه ثما حاله هذا المحتال على هدا المحتال له على غريمه وقبل مكفرلانه عسلامة فلان موقيل فلان وندال والذنم غاب وذاالحمال على الشانى عن البلدة الى بلدة كذا فعز هذا الممثالة الكفرولاملى باالامن عن احتيفا محة منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضام ذا المحزر حد على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة أ ألمزم التمعيه والاستدلال فانتوفي فلانهذا المالمن فلانثم انهذاالحمال عليهااثاني لماحضرمن كورة كذاطاليه هذا الحمل بالعلامة والحكم عادلت الاول اداهم ذاالمال الحنال المهسب بطلائها من الوالت ورجوع البعض على البعض فقبض علمه مقر رفي العهقل واستوفي هذا المال بنمامهمن هذا المحتال عليه وأقرالحمل الاول طائعا مهسد أالقبص واستيفاء حسع ذلك والشرعفان الصانسعانيا الفاء عداالحنال على دلائله كاءاليه واستنيفا ثه منه وأبرأ وعن كل الدعاوى والخصومات ابرا مصبحا على العلامة وهي حدوث فاطعاللدعاوى والخصومات ولمهبق لهعلسه ولاءنده شئ الىآخره وضي لهكل درك يلحقسه من فسلان العالمالدالء لي وحسوده وفسلانومنجهة غيرهماضمانا يحتجاوقبل هدذا المقراه هذا الاقرارمنه مشافهة وأشهدا والته تعالى أ

ولو كان أعاله على رجل المعيل عليه مال كي كتبت هذا ماشهد عليه الشهود السعون في آخره أن لفلان وحودتاك الصفات وقد عكى فسلان كذا وافلان على فلان كدا فأحاله علمه مفضل الموافة على أن يدفع المددلا من المال الذي أ جاءالشرع بتقويره حيث علىه الى آخ وكذا في الظهرية ، هج الفصل السامع عشرني المصالحات كي وإذا أردت كابة الصلوعن الدعاوي والحصومات بأسرها كتنت قال ماكا عن شاهدمن أقرفلان بنفلان آلفلاني الى آخره أمصالح فلاناءن حبيع الدعاوى والخصومات التي أدقيله على كداد ينالأ أهلهاان كانقيصهقدمن قىلان كانقىسەقتىن صلماصحا فاطعالا دعاوى وانله ومات وآنه قبل منه قبو لاصحب اونقدله بدل العلم في مجلس الصلم هـ أنا دبرالا مه وانتشدارنار فقصه المالمه فاقتصاصه والمسق اعلمه مدهدا الصارة ويولاخصومة لاقليل ولاكتسرالاقدم ولأحسدت لافيالصامت ولأفي السلطق لافي ألمهوان ولافي الاعبان لافي المنقول ولافي المحسدود ولافي قالالاشـتروشنيانفعل الدراهيم ولافي الدناتيرولافي شي ينطلق عليه اسم المال والمائن وحدمن الوحوه وسيب من الاسباب أقر ذلك لتغليص الاسسسير بذلك كالمأقرارا صححاوصدقه فآبل الصاددا (وعده الصورة أصر في حبيع المصالحات) إواذا كالالصاعن دعوى كانت الصفرعلي أجنى كاف فان كان المصالح والدر صفع بكت أقرف لان لابكفر ولودخه لالتصارة ابن فلانأ فه صالح فلاناعن كل خصومة كانت لولده الصفيراء مه كذا ولاولد له بهدنا الاسم سواء على كذا كفر ونسل فى سىئلة القلنسوة ان وضعه على

درهما بعدماعلم قمناأن هذا الصلوخبرلهذا الصغيرمن التمادي في الخصومة اذالم يكن للواد الصغيرهمة منسةعادلة يقمهاعلى إنسات هذاالحق للصغيروكان المدعى علىهمنكرا أوكان للدعى علىمدفع صعيم وقبل فلان هدا الصامنه فبولا صححاوقه عرالصالح هذاهذا الدل ليذاالصغيرقيضا صححافي مجاس المصلح وانكان المصالخ أجنبيا وقدأ ذن إالقاضي في الصلي كتبت أقرف لان من فلان وهوا لأدون إفى هدده

(١) قوله ومحيله أبضا بهذا البجزال آخر. هكذا وجد في الاصول المنقول عنها فاستأمل أه عكن مالله بي معدالتمزيق فلا ضر ورة على ليسماعلى تنذ الهيئة ، لف على وسطه حيلاو قال هذا زنار لا يكفروا كرهم على أنه يكفرلانه

تصر عمال كفر بخلاف الاول . ولووضع على رأسه مسدة للنسوة المحوس من العمامة المختار عدم الكفر وقدد كرما أن السراغوج وتعليق البابزة ليس مكفرأ مالوقال فيظ طقب مسراغوج مندموطن انه كفريكفر وكذالبس السواد والسراغوج على هسة المطاعوقال يخنى آمديكة ربهنما الفظة لا اللس وكذا اذالس فلسوة المعوللانه علامتملكية لاتعلق فالدين ومرجداة النصارى وهم بشرون

انغر بالمفرب فقال دسبابدعيان بستن و باليشان بويندونساراخوش كذاشتن انفقواعلى أنه يكفرفان فذكور في الذخيرة ومعلم صبيان قال البودخيرمن المسلمن كذبر يعطون مقوق معلى صبائهم يكفره جرى ويزالرجاين كارمققال أحسده مااصاحب الكفرخير ماأتت تذهل فال الفقية الوالليث ان أواد نقسيم معاملته دون تحدين الكفر لا يكفروقيل بكفروا لخناره والاوال ولوقال كافرى كردن به أزخيات يكفر ، الخروج الى يروزالهوس والموانقة مهيمة أما يفعارية في ذالتَّاليوم (٣٣٣) كفروأ كترما ينعل ذالتَّس كان أ-لم تهم [فضرح في دلك السوم وموافق

المصالحة الصفعرفلا نعن حية القاضي فلان والان عده المصالحة وقيض مال الصل أقرق على حواز معهم فيصمر بذلك كافرا اقراره في الوجود كلهاط العاأنه صالح فسلانا وهوالمدعى علمه عن كلخصومة كانت لوسد الصعر علمه ولانشعر بهجاجتمع المجوس باذن القاضي المذكورفيه اذا إمكن لهذا الصفهرومي لامن جهة أيهولامن جهة أخرى على كذادر والم يوم النبروز فقال مسلم خوب سرت نهاوند بكفر وكدلو صلماصح العدماعلم فسنأن هذاالصل خبراهذا الصغيرالذ كورفيه على الوحه المبن فمهم بتم الكاب الد ألء مساحه توناين ال والصلوعن الدعوىءلي الصغبروللدى سنةكج أقرفلان تنفلانأته كان يدعى على الصغيرالمسمى فسلان كفروانخذ محوسىدوو ابن فلآن بحضرة والده أو بقول بحضرة وصيه في وجهه أن جسع كذاملكه وحقه بسب صعيم وفيده مذا مذاه رأس ولده ودعااله س الابأوهم داالوصي بغبرحق وكان بطالبه بقصر يدءعها وتسامهااليه وكان دواليدهذا بكردعوا مفنه السهفضر بعض السلن منها فاللاام الملك هذا الصغيروسقه في يدأ سه درذا أووسيه هذا يحق وايس عليه قصريده عنها ونسليها دء به وأهدى السعيا

السموكان لهداللدي شهوده مروفون أأمداله وجوازا اشهادة وكانت الصاطة على المال المدكورفي

عذا الكاب خبراللصغيرون مادى في الخصومة بالاالى العلم واصطلحامن هذه الدعوى على أن يعطى

لايكذ وفد كانت واقعمة

سربلوه وانواحدا

ن مجوس سر ال التعدد عوة

لحلق رأس وإده وكان كثهر

وينفقءلي مساحدالاال

عالها الى شيز الاسلام

السغدى فكتسانه لاكزر

فهـ وإن إجابة الدعوة ولو

لأعل الذمة سنة ومجازاة

الحين بالاحسان سنة ومن

ماب المروءة والكرم أيضا

وحلق الرأس ايس من شعار

أعل الضلالة لكن الاولى

للملزأنالا وافقوا أغل

الذمة على مثل هذه الاحوال

لاظهارالف رح والمسرة

فيكره للسلمأن يهدى اليهم

فيمثل ملذهالدعوة لكن

هذا الاب من مال هذا الدخرالية اللدى كذا دره ما فصاحه على ذلا وقبل منه دلا منافهة وقبض منه بدل هدا الصليما بفادلك من مال هذا الصعرول بيق العلى هذا الصعرد عوى شي في ذلك كالدف عمنه المالحسن التعهد للسلم ولافي تمذه ولافي فعمته ولافي عقلته ولافي حق لاقديم ولاحد مشوصد قعفى هذا الاقرار من له حق التصديق منافهة مواجهة و يتم الكاب بعدما يلق به حكم الحاكم كامر كذافي الذخيرة * واداأردت كالمصلي حرى بينام أذو بناورته زوجها كالمتسهد الماسم دعلب الشمود السمون الخ فدعاالملن فأجابوه فكنب أن فلان بن فلان كآن زوج دندالمرأة فلانة نت فلان نسكاح صحيح وأنه مات وخلف من الورثة زوجةً له ومن البنين كذاويسمى عددالورثة وخاف من ائتركة في أيديهم والضياع كذاويين حدودهاومن الدوروالسيوت كذا كذاومن الحوانيت كذاو بين حدودها ومن الغلمان كذاو يسمى ويحلى ويين جنسهاوسها ومنالشاك كداو سنء عدها وحنسها وصفتها ومن الدواب من اخمل كداومن البغال كداومن الجبركذا فيصف كلمال صفة يعلمها وكان لهاالفن من دال بعدة مقالميروانها وعت عليهم حقهامن النمن وبقيقا للهروهو كذا وانهم لم يقرواولم يستكرواو كان الصلح في الهم ديناود سافصالحتهم بعسدمعودتها جمع ذال سيافسياعلى وقياوصدافها والمكن شي مهاديناعلى أحسدهن الناس وامتكن مشغولة أيضابدين على هذاالمت ولاوصةغبردينها أوكتت وقدكان تعينما كان ديناعلى الناس ووقع

الفضاملن كاناله على هذا المستدين برضاحيه مالورثه وادمهم صالحتهم عن حقها في النمن والمهرعلي كذأ

صلحاجا ترانا فدالاشرط فيه ولامذو به ولافساد ولاخيار وقبضت منهم حسع ماوقع علسه الصلح بدقعهم

ذنك الهاوسات اعم جسع ماوقع عندالصل فارغاعسا يشغله عن القبض والتسليم فعمع ماسمي ووصف

في داالكاب بحدوده وحقوق وجدع مناع انغلمان والموادى (١) وكساهم وسروج الخيسل وجها

77 - 77

وجمع مناعها ومايعرف بهامن أكف البغال والجسير وغسينظ وعبارالكر وم والسائيز والارضس لايكنريه بخالاف إهداء (١) قوله وكساهم جمع كسوة اء كذا وجدق نسيخ الخط ومثله في كنب اللغة اه السهالي انحوس نوم النبو ووحست بكذروما بهدى انجوس وبالترووس أطهمتم الحيالا شراف ومن كان الهم موفة لايحل أخذذنك على وجه الموافقة معهم وأت أخذ ملاعلى ذلك الوسّمة لأباس به والاستمرازة ما أسمالهم إذا أحدى بومالنير وزال مسام آخر مباوم برده تعظيم فلك الدوم وكسكر جوى على مااء تاديده ص الناس لا يكذر لكن لا ينبي لدان بنعل ذالله و يندلون لبأور بعده كى لا يكون تشديدا بأوال والواقدة في العدادة فى الاوقات الثلاثة اذا كرهت فساطنتك فمسالس بعيانة وعن الامام أي حفص لوأن رجلاعه دربه خسير سنة ثم جاموم النهروز وأهدى



• • • • • • •

• 1.1

(الجهالة)(١) في ثمنه .

* الائتان على قسمين *

(احدهما):

ائتان المالك يوجب تصديق المؤتمن ولهذا لو إختلف المالك وعامل القراض وجب عليه تصديقه وكذلك " الوكيل بالجعل والمودع لائتانه إياه وكذا المستأجر اذا ادعى الرد .

(الثاني):

اثنتان بالشرع كامين الأيتام °° والعهال والأوصياء فاثنتان الحاكم لهم ليس كائتان المالك حتى يجب عليه تصديقهم بل حكمه حكم الامانات الشرعية تحتاج إلى البينة فيما يدعونه .

والأحسن في الضبط (" أن يقال:أيدي الأمناء ثلاثة (" : يدتحفظ العين للما لك وله الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بلا مُعل والمودّع فالقول قوله في الرد بيمينه قطعا . ويد تحفظ العين لنفسه ، وليس للمالك (١) الانتزاع من يده كالمستأجر والمرتهن ع ** فإذا إختلفا في الرد فالقول قول المالك عند القاضي وقال

القفال القول قولهم لأن الأصل هو الأمانة . ويد تحفظ العين لنفس، وللمالك الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بالجُعل والمدعى الشركة (١٠ وعامل القراض وفيه وجهان . ذكر هذا الضابط القاضي الحسين في باب الوكالة من تعليقه قال الأصحاب وكل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فانها مضمونة عليه.

فقولنا:(٢٠من أخذ العين٬يتناول يدالسوم والعارية والوديعة والمقارض والوكيل وقولنا لمنفعة نفسه ، احتراز " عن المودع فإنه " أخذها لمنفعة المالك.وقولنا.من غير استحقاق يخرج الاجارة، فانه اخذها لمنفعة نفسه لكن باستحقاق.ومن كان أمينا بائتان المالك كالمودُّع (* أو بائتان الشرع كالملتقط للحفظ لا يضمن بالتلف .

ومنه (٢) لو أودعه صبى أو مجنون ما لا لم يقبله فلو خاف ضياعه منه فأخذه حسبة (٢٠ ففي (١٠ الضهان وجهان أصحهما المنع . وكذا لو أخذ المحرم صيدا من جارحه لينقذه (١) فعلى قولين والأصح لا يضمن لأنه يجوز (١٠) له استنقاذه ولهذا يأثم بالترك فلا يجب الضمان قال الموعشي وما تلف في يد الأمين من غير تعد فلا ضمان عليه إلا في مسألة وهي أن يستسلف الساعي زكاة رجل "" قبل

⁽١) في (د) (الجملة).

⁽٢) في (ب) و (د) (الائتان قسمان). (٣) في (د) (وكذا).

⁽٤) هكذا في (ب) و (د) (وفي الأصل (أيتام).

⁽٥) في (د) (بحتاج). (٦) هكذا في (ب،د) وفي الأصل (الضابط)

⁽٧) في (ب) (ثلثه)

⁽٨) هكذا في (بـ ، د) وفي الأصل (وللمالك) (٩) في (ب، د) (كالمرتهن والمستأجر).

⁽١) هكذا في (ب) وفي الأصل (يودعي الشرك) وفي (د) (والمدعى الشرك)

⁽٢) في (د) (بقولنا).

⁽٣) في (ب، د) (احتراز)

⁽٤) في (د) (فان)

⁽۵) في (د) (كالمودوع)

⁽٦) في (د) (منه)

⁽٧) في (ب) (فأخذه منه خشية)

⁽٨) في (د) (نفي) (٩) في (د) (خارجه ليتعهده)

⁽١٠) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (لأنه لا يجوز)

⁽١١) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (وحل).

(الجهالة)(ا في ثمنه .

* الائتان على قسمين *

(احدمها):

اثنان المالك يوجب تصديق المؤتمن ولهذا لو إختلف المالك وعامل القراض وجب عليه تصديقه وكذلك (١٠ الوكيل بالجعمل والمودع لائنانه إياه وكذا المستأجر اذا ادعى الرد .

(الثاني):

اثنان بالشرع كامين الأيتام " والعمال والأوصياء فاثنان الحاكم لهم ليس كاثنان المالك حتى بجب عليه تصديقهم بل حكمه حكم الامانات الشرعية تحتاج إلى البينة فيا يدعونه .

والأحسن في الضبط "أن يقال:أيدي الأمناء ثلاثة ": يد تحفظ العين للهالك روله الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بلا جُعل والمودّع فالقول قوله في الرد بيمينه قطعا . ويد تحفظ العين لنفسه ، وليس للهالك " الانتزاع من يده كالمستأجر والمرتهن ، " فإذا إختلفا في الرد فالقول قول المالك عند القاضي وقال

- 7.4 -

فقولنا: ''من أخذ العين يتناول يد السوم والعارية والوديعة والمقارض والوكيل وقولنا لمنفعة نفسه . احتراز '' عن المودع فإنه '' أخذها لمنفعة المالك وقولنا في المستحقاق يخرج الاجارة، فانه اخذها لمنفعة نفسه لكن باستحقاق ومن كان أمينا بائنان المالك كالموذع '' أو بائنان الشرع كالملتقط للحفظ لا يضمن بالتلف .

القفال القول قولهم لأن الأصل هو الأمانة . ويد تحفظ العين لنفس، وللمالك

الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بالجُعل والمدعي الشركة (أ) وعامل القراض وفيه وجهان . ذكر هذا الضابط القاضي الحسين في باب الوكالة من تعليقه قال

الاصحاب وكل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فأنها مضمونة عليه.

ومنه (" لو أودعه صبي أو مجنون ما لا لم يقبله فلو خاف ضياعه منه فأخذه حسبة (" ففي (" الضهان وجهان أصحها المنع . وكذا لو أخذ المحرم صيدا من جارحه لينقذه (" فعلى قولين والأصح لا يضمن الأنه يجوز (" له استنقاذه و فذا يأثم بالترك فلا يجب الضهان قال المرعشي: وما تلف في يد الأمين من غير تعد فلا ضهان عليه إلا في مسألة وهي أن يستسلف الساعي زكاة رجل (" قبل

- 4.4-

. 111

⁽١) في (د) (الجملة).

 ⁽٢) في (ب) و (د) (الاثنان قسمان).

⁽٣) في (د) (وكذا).

⁽٤) هكذا في (ب) و (د) (وفي الأصل (أينام).

 ⁽٥) في (د) (يحتاج).
 (٦) هكذا في (ب.د) وفي الأصل (الضابط)

⁽۷) في (ب) (ثلثه) (۷) في (ب) (ثلثه)

⁽٨) مكذا في (بد ، د) وفي الأصل (وللمالك)

⁽١) هكذا في (ب) وفي الأصل (يودعي الشرك) وفي (د) (والمدعي الشرك)

⁽٢) في (د) (بقولنا). (٣) م (. (. . . .

⁽٣) في (ب، دٍ) (احتراز)

⁽٤) في (د) (فات)

⁽٥) في (د) (كالمودوع)

⁽٦) في (د) (منه) (۷) في (ب) (فاخذ، منه خشية)

⁽۷) ق (ب) (فاعدة ته حسبه (۱) في (ب)

⁽٨) في (د) (نفي)

⁽٩) في (د) (حارجه ليعهده)

⁽١٠) مكذا في (ب، د) وفي الأصل (لأنه لا يجوز)

⁽١١) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (وحل).

(الجهالة)(١) في ثمنه .

* الائتان على قسمين *

(احدهم):

ائتان المالك يوجب تصديق المؤتمن ولهذا لو إختلف المالك وعامل القراض وجب عليه تصديقه وكذلك " الـوكيل بالجعــل والمودع لائتانــه إياه وكذا الستأجر اذا ادعى الرد .

(الثاني):

اثنان بالشرع كامين الأيتام " والعمال والأوصياء فاثنان الحاكم لهم ليس كاثنان المالك حتى بجب عليه تصديقهم بل حكمه حكم الامانسات الشرعية تحتاج إلى البينة فيما يدعونه .

والأحسن في الضبط (" أن يقال:أيدي الأمنــاء ثلاثــة (") : يد تحفـظ العين للمالك روله الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بلا جُعل والمودّع فالقول قوله في الرد بيمينه قطعا . ويد تحفظ العين لنفسه ، وليس للمالك " الانتنزاع من يده كالمستأجر والمرتهن. ٢٠٠ فإذا إختلفا في الرد فالقول قول المالك عند القاضي وقال

> (١) في (د) (الجملة). (٢) في (ب) و (د) (الاثنان قسمان). (٣) في (د) (وكذا). (٤) هكذا في (ب) و (د) (وفي الأصل (أيتام). (ه) في (د) (بحتاج). (٦) مُكذًا في (ب، د) وفي الأصل (الضابط) (٧) في (ب) (ثلثه) (٨) مكذا في (بـ ، د) وفي الأصل (وللمالك)

(٩) في (ب، د) (كالمرتهن والمستأجر).

القفال القول قولهم لأن الأصل هو الأمانة . ويد تحفظ العين لنفسه، وللمالك الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بالجُعل والمدعى الشركة (" وعامل القراض وفيه وجهان . ذكر هذا الضابط القاضي الحسين في باب الوكالـة من تعليقـه قال الأصحاب وكل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فانها مضمونة عليه.

فقولنا: (٢) من أخذ العين يتناول يد السوم والعارية والوديعة والمقارض والوكيل وقولنا لمنفعة نفسه ، احتراز ° عن المودع فإنه ° أخذها لمنفعة المالك وقوليًا من غير استحقاق بخرج الاجارة، فانه اخذها لمنفعة نفسه لكن باستحقاق.ومن كان أمينا بائتان المالك كالمودّع (*) أو بائتان الشرع كالملتقط للحفظ لا يضمن بالتلف.

ومنه (الو أودعه صبى أو مجنون ما لا لم يقبله فلو حاف ضياعه منه فأخذه حسبة ٧٠٠ ففي ١١٠ الضمان وجهان أصحهما المنع . وكذا لو أخذ المحرم صيدا من جارحه لينقذه (١) فعلى قولين والأصح لا يضمن لأنه بجوز (١٠) له استنقاذه ولهذا يأثم بالترك فلا يجب الضهان قال المرعشي:وما تلف في يد الأمين من غير تعد فلا ضمان عليه إلا في مسألة وهي أن يستسلف الساعي زكاة رجل ""قبل

⁽١) هكذا في (ب) وفي الأصل (يودعي الشرك) وفي (د) (والمدعي الشرك)

⁽٢) في (د) (بقولنا).

⁽٣) في (ب، د) (احتراز)

⁽٤) في (د) (فاذ)

⁽۵) في (د) (كالمودوع)

⁽٦) في (د) (منه)

⁽٧) في (ب) (فأخذه منه خشية)

⁽٨) في (د) (نقي)

⁽٩) في (د) (خارجه ليتعهده)

⁽١٠) مكذا في (ب، د) وفي الأصل (لأنه لا يجوز)

⁽١١) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (وحل).

^{- 4.4-}

(الجهالة)(١) في ثمنه .

* الائتان على قسمين *

(احدمها):

اثنان المالك يوجب تصديق المؤتمن ولهذا لو إختلف المالك وعامل القراض وجب عليه تصديقه وكذلك " الموكيل بالجعمل والمودع لاثنانه إياه وكذا ◄ المستأجر اذا ادعى الرد .

(الثاني) :

اثنان بالشرع كامين الأينام " والعمال والأوصياء فاثنان الحاكم لهم ليس كاثنان المالك حتى يجب عليه تصديقهم بل حكمه حكم الامانسات الشرعية تحتاج إلى البينة فيما يدعونه .

والأحسن في الضبط (" أن يقال:أيدي الأمناء ثلاثة ("): يد تحفظ العين للما لك روله الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بلا جُعل والمودّع فالقول قوله في الرد بيمينه قطعا . ويد تحفظ العين لنفسه ، وليس للهالك نه الانتزاع من يده كالمستأجر والمرتهن ٢٠٠٠ فإذا إختلفا في الرد فالقول قول المالك عند القاضي وقال

(٩) في (ب، د) (كالمرتهن والمستأجر).

القفال القول قولهم لأن الأصل هو الأمانة . ويد تحفظ العين لنفسم، وللمالك الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بالجُعل والمدعى الشركة (١) وعامل القراض وفيه وجهان . ذكر هذا الضابط القاضي الحسين في باب الوكالـة من تعليقــه قال الأصحاب وكل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فانها مضمونة عليه.

فقولنا: "أمن أخذ العين ميتناول يدالسوم والعارية والوديعة والمقارض والوكيل وقولنا لمنفعة نفسه ، احتراز " عن المودع فإنه " أخذها لمنفعة المالك.وقولنا.من غير استحقاق يخرج الاجارة، فإنه اخذها لمنفعة نفسه لكن باستحقاق ومن كان أمينا بائتان المالك كالمودّع ^(٠) أو باثتان الشرع كالملتقط للحفظ لا يضمن بالتلف .

ومنه(١) لو أودعه صبي أو مجنون ما لا لم يقبله فلو خاف ضياعه منه فأخذه حسبة 🤲 ففي 🕪 الضيان وجهان أصحهما المنع . وكذا لو أخذ المحرم صيدا من جارحه لينقذه (١) فعلى قولين والأصح لا يضمن لأنه يجوز (١٠) له استنقاذه ولهذا يأثم بالترك فلا يجب الضهان قال المرعشي:وما تلف في يد الأمين من غير تعد فلا ضيان عليه الا في مسألة وهي أن يستسلف الساعي زكاة رجل ""قبل

- 7.9-

⁽١) في (د) (الجملة). (٢) في (ب) و (د) (الاثنان قسمان). (٣) في (د) (وكذا). (1) هكذا في (ب) و (د) (وفي الأصل (أيتام). (٥) في (د) (بحتاج). (٦) مكذا في (ب، د) وفي الأصل (الضابط) (٧) في (ب) (ثلثه) (٨) مكذا في (بد ، د) وفي الأصل (وللمالك)

⁽١) هكذا في (ب) وفي الأصل (يودعي الشرك) وفي (د) (والمدعي الشرك)

⁽٢) في (د) (بقولنا).

⁽٣) في (ب، د) (احتراز)

⁽٤) في (د) (فات)

⁽٥) في (د) (كالمودوع)

⁽٦) في (د) (منه)

⁽٧) في (ب) (فأخذه منه خشية)

⁽٨) في (د) (نفي)

⁽٩) في (د) (خارجه ليتعهده)

⁽١٠) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (لأنه لا يجوز)

⁽١١) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (وحل).

(الجهالة)(ا) في ثمنه .

* الائتان على قسمين *()

(احدمها):

ائتان المالك يوجب تصديق المؤتمن ولهذا لو إختلف المالك وعامل القراض وجب عليه تصديقه وكذلك للا الوكيل بالجعـل والمودع لائتانـه إياه وكذا آلستأجر اذا ادعى الود .

(الثاني):

اثنان بالشرع كامين الأيتام & والعهال والأوصياء فاثنان الحاكم لهم ليس كاثنان المالك حتى بجب عليه تصديقهم بل حكمه حكم الامانسات الشرعية تحتاج الى البينة فيما يدعونه .

والأحسن في الضبط ٣٠ أن يقال:أيدي الأمنــاء ثلاث. ٧ : يد تحفـظ العين للم المكروله الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بلا جُعل والمودّع فالقول قوله في الرد بيمينه قطعا . ويد تحفظ العين لنفسه / وليس للمالك 🎢 الانتـزاع من يده كالمستأجر والمرتهن ٤ % فإذا إختلفا في الرد فالقول قول المالك عند القاضي وقال

(١) في (د) (الجملة).

(٢) في (ب) و (د) (الاثنان قسيان).

(٣) في (د) (وكذا).

(٤) هكذا في (ب) و (د) (وفي الأصل (أيتام).

(٥) في (د) (بحتاج). (٦) مكذا في (ب، د) وفي الأصل (الضابط)

(٧) في (ب) (ثلثه)

(٨) هكذا في (بـ ، د) وفي الأصل (وللمالك)

(٩) في (ب، د) (كالمرتهن والمستأجر)

القفال القول قولهم لأن الأصل هو الأمانة . ويد تحفظ العين لنفسه، وللمالك الانتزاع من يده متى شاء كالوكيل بالجُعل والمدعى الشركة (١) وعامل القراض وفيه وجهان . ذكر هذا الضابط القاضي الحسين في باب الوكالـة من تعليقــه قال الأصحاب وكل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فانها مضمونة عليه.

فقولنا: (٢) من أخذ العين بيتناول يدالسوم والعارية والوديعة والمقارض والوكيل وقولنا لمنفعة نفسه ، احتراز " عن المودع فإنه " أخذها لمنفعة المالك.وقولنا من غير استحقاق يخرج الاجارة، فانه اخذها لمنفعة نفسه لكن باستحقاق.ومن كان أمينا بائتان المالك كالمودّع °° أو بائتان الشرع كالملتقط للحفظ لا يضمن بالتلف .

ومنه (١) لو أودعه صبى أو مجنون ما لا لم يقبله فلو حاف ضياعه منه فأخذه حسبة " ففي " الضهان وجهان أصحهما المنع . وكذا لو أخذ المحرم صيدا من جارحه لينقذه (" فعلى قولين والأصح لا يضمن لأنه يجوز (١٠٠ له استنقاذه ولهذا يأثم بالترك فلا يجب الضمان قال المرعشي:وما تلف في يد الأمين من غير تعد فلا ضمان عليه /إلا في مسألة وهي أن يستسلف الساعي زكاة رجل (١١) قبل

- 4.4-

25.11%

⁽١) هكذا في (ب) وفي الأصل (يودعي الشرك) وفي (د) (والمدعي الشرك) (٢) في (د) (بقولنا).

⁽٣) في (ب، د) (احتراز)

⁽٤) في (د) (فان)

⁽a) في (د) (كالمودوع)

⁽٦) في (د) (منه)

⁽٧) في (ب) (فأخذ، منه خشية)

⁽٨) في (د) (نفي)

⁽٩) في (د) (خارجه ليتعهده)

⁽١٠) مكذا في (ب، د) وفي الأصل (لأنه لا يجوز)

⁽١١) هكذا في (ب، د) وفي الأصل (وحل).

حولها فتلف في يده فات يضمـن للمساكين مشـل ما تلف ان كان له مشــل أو (قيمته) (١) إنَّ لم يكن له مثل قاله الشافعي (رحمه الله) نصا (١)

أن يؤ ثر غيره بالشيء مع حاجته اليه وعكسه الأثرة وهي إستثناره عن أخيه بما هو محتاج إليه ، ومنه قوله صلَّى الله عليه وسلم (ستلقون بعدي أثرة) " . والايثار

(الأول):

أن يكون فيا للنفس فيه حظ فهو مطلوب كالمضطر يؤثر بطعامه غيره إذا كان ذلك الغير مسلمًا لقوله تعالى (ويُؤثِّرون على أنفسِهم ولوكان بهم خَصاصةٌ) ('' كذا جزم به الرافعي تبعا للبوغي والامام والشيخ أبي محمد في الفروق وغيرهم . لكن كلام المتولي يقتضي المنع فانه قال في كتاب (البغاة) في كلامه على دفع الصائل إنه لوكان مضطرا وولد، مضطر لا يجوز له ۳۰ بذل الطعام له انتهى . . .

وغير الولد أولى بالمنسع لكنــه قال في زكاة الفطــر ولأنــه لوكان هو وأهــــه مضطرين ومعه طعام قليل كان هو أولى بالطعام وكذا (٥) القول في سالك و٥٠

إذا جامع امرأته ومعه ماء قليل يكفي غسل أحدهما كان هو أولى (به)(4)

(وقال)" الامام في باب صول الفحل:لا خلاف في إستحباب الايثار وان ادي إلى هلاك المؤثر وهو من ٣٠ شيم الصالحين فاذا اضطر وانتهى الى المخمصة ومعه ما يسد جوعته وفي رفقته مضطر فَأثره بالطعام فهوحسن ، وكذا ﴿ القول في سائر الايثارات (* التي يتدارك بها المهج (*)، قال:ولا خلاف انه لا يحل إينار البهيمة،وكيف يظن هذا ويجب قتل البهيمة لاستبقاء المهجة.وقال والده في باب التيمم من الفروق اللضطر ان أراد الايثار بما معه لاستحياء مهجة أخرى كان له الايثار وان خاف فوات مهجته ومن دخل عليه وقت الصلاة ومعه ما يكفيه لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الايثار والفـرق بينهما ان الحـق في الطهـارة حق " لله فلا يسوغ فيه الايثار، والحق في حال المخمصة حقه في نفسه وقد علم أن المهجتين على شرف التلف الا واحدة تستدرك ٧٠٠ بذلك الطعام فحسن إيثار غيره على نفسه.قال.ويقوى هذا الفرق مسألة المدافعة وهي أن الرجل اذا قصد قتل غيره ظلما والمقصود يقدر على الدفع غير أنه يعلم أن الاشتغال بالدفع ربما يقتــل القاصد كان للمقصود الاستسلام وقد اختلف نص الشافعي (رحمه الله)(١) في

⁽٢) حكذا في (ب) وفي (2) لم تذكر هذه الجملة الدعائية وذكرت كلمة نصا وفي الأصل لم تذكر الجملة الدعائية ولا كلمة (نصا).

 ⁽٣) في النهاية لابن الأثير جـ ١ ص ٢٢ جاء هذا الحديث على النحو التالي (الكم سنلقون بعدي أثرة فاصبروا) والاثرة بفتح الهمزة والثاء الاسم من أثره يؤثر إيثارا إذا أعطى اراد أن يستنشر عليكم فيفضل غيركم في نصيه من الفيء والاستثنار الانفراد بالشيء وفي مسند الامام أحمد جـ ١ ص ٤٣٣ عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم (انكم سترون بعدي أثرة) . . . الحديث.

⁽٤) سورة الحشر الأية رقم ٩

⁽٥) هذه الكلمة ساقطة من (٤).

⁽٩) في (ب، د) (وكذلك).

⁽٧) هذه الكليات الثلاثة ذكرت في الأصل وسقطت من ب،د.

⁽١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، ب وذكرت في (د).

⁽٢) هكذا في (ب) و (د) وفي الأصل (قال).

⁽٣) هذه الكلمة ذكرت في (ب) وسقطت من الأصل، (د) . (٤) في (ب، د) (وكذلك).

⁽ه) هكذا في (ب) وفي الأصل، د (الايثار).

 ⁽٦) فن (د) (النهج). (٧) هذه الكلمة ذكرت في (ب ود) وسقطت من الأصل .

⁽۸) في (د) (يستدرك) .

⁽٩) هذه الجملة الدعائية ذكرت في (ب).

^{. . 17.}





الملامة الفقيه علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاسساني الحنني المترفى عام ١٨٥ه ه

. . 177

المال ، فأما إذا كفاكل واحد منهما كفالة ، تفرقة بحديم المال عن المطلوب . ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بدا عليه فا أدى أسدهما شيئاً يرجم بكل المؤدى على الا صيب ال ان شاء وان شاء يرجع بصفه على شريكه ، لان حق المطالبة بحميم المال لزم كل واحد منهما من وجهين : الكفالة عن نفسه والكفالة عن صاحبه على السواء فيقع المؤدى نصفه عن فسه و نصفه عن صاحبه لتساويهما في الكفالين بالمؤدى ، وإذا وقع نصف المؤدى عن صاحبه فيرجع عليه ليساويه في الاثاراء كما ساواه في الكفالة بالمؤدى بخلاف الفصل الأولى ، لان هناك كل واحد منهما أصيل في نصف المال بالكفالة عن نفسه كفيل عن صاحبه بالكفالة عن مفسه كفيل عن صاحبه بالكفالة عن نفسه كفيل عن صاحبه بالكفالة عنه فيمكون مؤديا عن نفسه الى النصف و همنا بخلافه لما مر .

ه(نصل)

وأما بيان ما يرجع به الكفيل فنقول وبالله النوفيق: إن الكفيل يرجع بما كفل لا بما أداه حتى لو كفل عن رجل بدراهم صحاح جياد فأعطاه مكسرة أو زيوفا وتجوز به المطالبة يرجع عليه بالصحاح الجياد لا نه بالا داء ملك ماف ذمة الا صيل فيرجع بالمؤدى وهو الصحاح الجياد ولبس هدا كالمأمور بأداء الدين له أن يرجع بالمؤدى لا بالدين ، لا نه بالا داء ما ملك الدين بل أقرض المؤدى من الآمر فيرجع عليه بما أقرضه .

وكذلك لو أعطى بالدراهم دنانير أو شيئا من المكيل أو الموزون فأنه رجع عليه بما كفل لا بما أدى لما ذكرنا ، مخيلاف ما اذا صالح من الا ألف على خسابة أنه يرجع بالخسابة لا بالالف لانه بأداء الخسابة ما ملك ما فى ذمة الاصيل وهو الا لف ، لا نه لا يمكن ايقاع الصلح تعليكا هما لانه يؤدى الى الرصيل وهو الا لف ، لا نه لا يمكن ايقاع الصلح تعليكا هما لانه يؤدى الى الرصيل وهو الا لف ، لا نه لا يوكن المحتمل الرجوع به .

وعن محمد فيمن كفل خسة دنانير فصالح الطالب الكفيل على ثلاثة ولم يقل أصالحك على أن تبرننى فالصلح واقع عن الاصيل والكفيل جميما وبرنا جميما ويرجع الكفيل على الاصيل بثلاثة دنانير .

ولو قال أصالحك على ثلاثة على أن تبرانى ، فهذا براءة عن الكفيل خاصة ويرجع الطالب على المطلوب بدينارين ، لان في انفصل الأول إيقاع الصلح على ثلاثة دنانير تصرف في نفس الحق بإسقاط بعضه فكان الصلح واقداً عنهما جمعاً فيرآن جمعاً ويرجع الكفيل على الأصيل بثلاثة دنانير لانه ملك هذا القدد بالاداء فيرجع به عليه .

بالادا، فيرجع به عليه . وأما فى الفصل الثانى فإضافة الصلح إلى ثلاثة مقروناً بشرط الابراء المضاف الى الكفيل ابراء المكفيل عرب المطالبة مدينارين ، وإبراء الكفيل لا يوجب إبراء الاصيل فيعرأ المكفيل ويبقى الديناران على الاصيل فيأخذه الطالب منهما وبالله التوفيق .

كناب الحوالة

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع: في بيان ركن الحوالة وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حكم الحوالة وفي بيان مايخرج به المحال عليه عن الحوالة المرابع المرابع

وفى بيان الرجوع بعد الحروج انه من برجع أم لا ؟ أما ركن الحوالة فهو الايجاب ، والقبول الإيجاب من المحيل ، والقبول من المحال عليه والمحال جميعاً ، فالايجاب أن يقول المحيل الطالب أحلتك على فلان هكذا والفبول من المحال عليه وانحال أن يقول كل واحد منهما قبلت أو

رضيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول والرضا ، وهذا عند أصحابنا وقال الشافعي رحمه الله أين لم يكن للحيل على المحال عليه دين فكذلك ، فأما إذا كان له عليه دين فيتم بإنجاب انحيل وقبول المحتال

وجه قوله ان المحيل فى همذه الصورة مستوف محق نفسه بيد الطالب فلا يقف على قبول من عليه الحق : كما إذا وكله بالقبض وابس هو كالمحال ، لأن الحوالة تصرف عليه بنقل حقه من ذمة الى ذمة مع اختلاف الذمه ، فلا يصح

من غير رضا صاحب الحق ولنا أن الحوالة تصرف على انحال عليه بنقل الحق الى ذمته فلا بتم الا إلا بقبوله ورضاه ، بخلاف النوكيل بقبض الدين لا مه ليس تصرفاً عليه بنقل الواجب الله ابتداء . بل هو تصرف بأداء الواجب فلا يشترط قبوله ورضاه ولا أن الناس في اقتضاء الديون والمطالبه بها على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء وبعضهم أصعب فلا بد من قبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافاً إلى التزامه .

(فصل) وأما الشرائط فأنواع بعضها يرجع الى انحيل وبعضهـــا يرجع الى المحال وبعضها يرجع الى المحال عليه وبعضها يرجع الى المحال به

أما الذي يرجع الى المحبل فأنواع ، منها أن يكون عاقلا فلا تصح حوالة المجنون والصبي الذي لا يعقل ، لان العقل من شرائط أهلية النصر قات كابا ، المجنون والصبي الذي لا يعقل ، لان النفاذ دون الانعقاد فنتعقد حوالة الصبي العاقل موقوقا نفاذه على إجازة وليه لان الحوالة ابرا . بحالها وفيها معنى الماوضة بالها خصوصاً اذا كانت مقيدة فنتعقد من الصبي كالبيع ونحوه ، فأما حربة الحبل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبدد مأذونا كان في النجارة

أو محجوراً لا نها لبست بتعرع بالترام شي. كالكفالة فيملكها العبد، غيرانه

ان كان مأذونا فى النجارة رجع عليه المحال عليه للحال اذا أدى ولم يمن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته ، وان كان محجوراً يرجع عليه بعد العنق ، وكذا الصحة للست بشرط لصحة الحوالة ، لا نها من قبل المحيل ليست بشع فتصح من المريض .

م - - - ومنها رضا المحيل حتى لو كان مكرها على الحوالة لا تصح ، لان الحوالة الرمنا المحيال المحيال المحالة فيها معنى التمليك فنفسد بالاكراء كسائر التمليكات وأما الذي يرجع الى المحال فانواع ، منها العقل لما ذكرنا ، ولان قبوله

ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول ومنها البلوغ وانه شرط النفاذ لا شرط الانعقاد فينعقد الحنياله موفوفا على اجازة وليه ان كان الناني أملاً من الاول ، وكذا الوصى اذا احتال بعال البتم لا تصح الا بهذه الشريطة لانه منهى عن قربان ماله إلا على وجه الاحدن

الآية الشريفة فيه (ولا تقربوا مال البتم الا بالتي هي أحسن) ومنها الرضاعلي واحتال مكرها لا تصح لما ذكرنا، ومنها مجلس الحوالة وهو شرط الانعقاد عند أبي حنية ومحمد، وعند أبي يوسف شرط النفاذ. حتى ان المحتال لوكان غانباعن المجلس فبلغه الحبر فأجاز لا ينفذ عندها، وعند أبي يوسف ينفذ والصحيح قولهما لان قبوله من أحد الاركان الثلاثة فكان كلامهما بدون شرط

العقد فلا يقف على غائب عن المجلسكا فى البيع وأما الذى يرجع الى المحال عليه فأنواع أيضا ، منها العقل فلا يصح من انجنزن والصبى الذى لايعقل قبول الحوالة أصلا لما ذكرنا ، ومنها البلوغ وانه شرط الافعقاد أيضا ، فلا يصح من النسى قبول الحوالة أصلا لما ذكرنا وان كان عاقلا ، سوا ، كان محجوراً عليه أو ماذوناً فى التجارة ، وسوا ، كانت

الحرالة بغير أمر المحيل أو بأمر، أما اذا كانت بغير أمر، فظاهر الذانه لا يملك الرجوع على المحيل فكان تبرعاً بابندائه وانتهائه. وكذلك اذا كانت بأمر، لانه تبرع بابتدائه فلا يملكه الصبي، محجوراً كان أو مأذونا في الجارة كالكفالة، وارب قبل عنه وليه لا يصح أيضا لانه من النصرفات الضارة فلا يملكم الولى؛ ومنها الرضاحتي لو أكره على قبول الجوالة لا يصح، ومنها المجلس وانه شرط الانعقاد عندهما

لما ذكرنا في جانب المحيل

وأما الذي يرجع الى المحال به فنوعان ، أحدهما أن يكون دينا فلا تصح الحوالة بالاعبان القائمة لا نها نقل ما في الذمة ولم فيؤجد أوالناني أن يكون لازما فلا تصح الحواله بدين غير لازم : كبدل الكتابة وما يجرى بجراه ، لا ن نتل دين تسمية لا حقيقه ، اذ المرلى لا يجب له على عهده دين ، والاصل أن كل

نين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به وأما وجوب الدين على المحالة فليس بشرط لصحة وأما وجوب الدين على المحال عليه المحيل قبل الحوالة فليس بشرط لصحة تحوالة حتى تصح الحوالة ، سوا. كان للمحيل على المحال عليه دين أو لم يكن ، وسوا. كانت الحوالة مطاقة أو مقيدة

مورده معمده او سید. ا

والجلة فيه أن الحواله نوعان ، مطلقة ومقيدة ، فالطلقة أن بحيل بالديز عا فلان ولا يقيده بالدين الذي عليه ، والمقيدة أن يقيده بذلك ، والحوالة بكل واحدة من النوعين جائزة لقوله عليه الصلاة والسلام . من أحيل على ملى. فلبُّ من غير فصل (١٧٤٧) ، الا أن الحرالة المطلقة تخالف المحرالة المقيدة في أحكم منها اذا أطلق الحور ولم يكن له على الحال عليه دين فإن المحال يطلب المحال عابه بدين الحواله لا غير ، وأن كان له عليه دين فإن المحال عليه يطالب بدينين دير الحواله ودين المحبل فيطالبه المحال بدين الحواله ويطالبه المحبل بالدين الذي له عليه ولا ينقطع حتى المطالبه للحيل بدينه بسبب الحواله لا أن الحوالة لم تتقيد بالدن الذي للمحال عليه لا نها وجدت مطلقة عن هـذه الشريطه فيتعلق دين الحوالة بنعته ودين المحيل بتي على حاله ، وإذا قيدها بالدين الذي عليه ينقطع حق مطالـ: المحيل لا نه قيد الحواله بهذا الدين فينقيد به ، ويكون ذلك الدين بمنزلة الرهن عنده وان لم يكن رهنا على الحقيقة

ومنها أنه لو ظهرت براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحواله بأن حَّه ثبت على المحال عليه ولا بمو د الى المحيل ، ولكن القاضي بأخذ من غرما. كان الدين ثمن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحواله ، ولو سقط عنه الدين لمهى عارض بأن هلك المبيع عند البائع قبل التسليم بعد الحواله حتى سقط النُّن عنه لا تبطل الحواله عنه ، لكن إذا أدى الدين بعد سقوط الثمن يرجع بما أدى على المحيل لائه قضى دينه بأمره ، ولو ظهر ذلك في الحواله المطلقة لا يبطل . لاً نه لما قيد الحواله به فقد تعلق الدين به ، فإذا ظهر أنه لا دين فقد ظهر أنه لا حوالة ، لا ن الحوالة بالدين وقد تبين أنه لا دين فتبين أنه لا حوالة ضرورة وهذا لا يوجد في الحواله المطالمة ، لا أن تعلق الدين به يوجب تقبيــد الحواله ولم يوجد فلا يتعلق به الدين فيتعلق بالذمه فلا يظهر أن الحواله كانت بأطة . وكذلك لو قيد الحراله بألف وديعه عند رجل فهلكت الالف عند المردع بطلت الحواله ، ولو كانت الا لف على المحال عليه مضمونه لا تبطل العر^{ال} بالهلاك لا ته بجب علمه مثلما

ومنها انه اذا مات المحيل في الحواله المقيدة قبل أن يؤدى المحال عليه الدبخ

الى المحال وعلى المحيل ديون سوى دين المحال وليس له مال سرى هـــذا الدين لا يكون المحال أحق به من بين ســـائر الغرما. دند أصحابنا الثلاثة ، وعند زفر بكون أحق به من بين سائر الغرما. كالرهن

ولنا الفرق بين الحوالة والرهن ، وهو أن المرتهي اختص بفرم الرهن من بين سائر الغرماء . ألا ترى انه لو هلك يسقط دينه خاصة ، ولما اختص بغرمه اختص بغنمه . لأن الحراج بالضان · فأما المحال في الحوالة المقيدة فلم يختص بغرم ذلك المال. ألا ترى آنه لو توى لا يستقط دينه على المحيل والتوى على انحيل دونه ، فلما لم مختص بفرمه لم مختص بغنمه أيضاً ، بل يكون هو وغرما. المحيل أسوة في ذلك ، وإذا أراد المحيل أن يأخذ المحال عليه بيقية دينه فليس له زلك لأن المال الذي قبدت به الحرالة استحق من المحال عليه فبطلت الحرالة . ولوكانت الحوالة مطلقة والمسئلة بحالها يؤخذ من المحال عليه جميع الدين ألذى عليه ويقسم بين غرماء الحيل ولا يدخل المحال في دلك ، وانما يُؤخذ من المحال عليه لان الحوالة لم تتعلق به فذلك ملك المحيل ولا يشاركهم المحال في ذلك لأن

المحيل كفيلا لأنه ثبت الرجوع اليهم لأحد رجلين أما المحال اذا توى ما على الآخر ، وأما المحال عليه اذا أدى الدين فالقاضى نصب ناظراً لأمور المسلمين فيحتاط في ذلك بأخذ الكفيل

لما أحكام ، منها براءة المحيل وهذا عند أصحابنا الثلاثة

وقال زفر الحواله لا توجب براءة المحبل والحق فى ذمته بعد الحواله على ماكان عليه قبلما كالكفالة سواء

وجه قواه ان الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة، وليس من الوثيقـة بِأَمَّةُ الْأُولُ بِلِ الوَثْبَيَّةِ فِي مَطَالِبَةِ النَّانِي مَعِ بِقَاءَ الدِنِ عَلَى حَالَهُ فِي ذَمَةَ الأُولُ من غير تغييركما في الكفاله سوا.

ولنا أن الحواله مشتقه من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازماً

FEET

وكذلك المحال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحولة لايرجع على المحيل ، وان * فيها والذي. اذا انتقل الى موضع لا يبق في المحل الأول ضرورة ، ومعني الونبنة كانت الحوالة بأمره كما في الكفالة . يحصل بسبولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف، ولو كفل بشرط براءة

راو وهب الدين منه له أن يرجع عليه إذا لم يكن للمحيل عليمه دين كما في

الكمالة ولوكان له عليه دين يلتقيان قصاصا كالكفالة ــــــوا. فدلت هذه

الاحكام علىالنسوية بين الحوالة والكفالة . ثم أن الدين في باب الكفالة ثابت ن زمة الأصيل فكذا في الحوالة .

وأما المعقول فهو أن الحوالة شرعت وثيقة للدين بمنزلة الكفالة وليس

ومنها ثبوت ولاية المطالبة للمحال على المحال عليه بدين في ذمته أو في ذمة نحيل على حسب ماذكرنا من اختلاف المشايخ فيه ، لأن الحوالة أوجبت النقل إلى ذمة المحال عليه بدين فى ذمته إما نقل الدين والمطالبة جيماً وإما نقل المطالبة ﴿ غير وذلك يوجب حق المطالبة المحال على المحال عليه .

ومنها ثبوت حق الملازمة المحمال عليه على المحيل إذا لازمه المحال فكالما كربد المحال فله أن يلازم انحيل لينخلص عن ملازمة المحال وإذا حبسه له أن عِسه إذا كانت الحوالة بأمر المحيل ولم يكن على المحال عليه دين مثله للمحيل ، أنه هو الذي أوقعه في هذه العهدة فعليه تخليصه منها . وانكانت الحوالة بغير أمره أوكانت بأمره ولكن للمحيا على المحال عليه

نن مثله والحوالة مقيدة لم يكن للمحال عليه أن يلازم المحيل إذا لوزم ولا أن صداذا حبس، لا ن الحرالة اذا كانت بغير أمر المحبل كان المحال عليه منبرها وأنكان للمحيل عليه دين مثله وقبد الحوالة به فلو لازَّمه المحـال عليه لكان مُعلِ أَنْ بِلازِمِهِ أَيْضًا فَلا يَفْيِدُ وَاللَّهِ عَزُوجُكُ أَعْلَمُ .

(فصل) وأما يبان ما يخرج به المحال عليه من الحوالة فنقول وبالله النوفيق • بخرج من الحوالة بانتها. حكم الحوالة وحكم الحوالة ينتهى بأشباء .

المتأخرون في كيفية النقل مع إنفاقهم على ثبوت أصله مرجبًا للحوالة ، قار بعضهم انها نقل المعالية والدين تجعا . وقال بعضهم انها نقل المطالبة فحسب. فأما أصل الدين فياق في ذمة المحيل وجه قول الأولين دلالة الاجاع والمعقول . أما دلالة الاجماع فلأنا أجمنا على أنه لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهب الدين منه صحت البراءة والم. .

الاصبل جاز وتكون حوالة ، لانه أنى بمعنى الحوالة ، واختلف مشماعنا

ولو أبرأ المحيل من الدين أو وهب الدين منه لا يصح ، ولولا أن الدين انتذ إلى ذمة المحال عليه وفرغت ذمة المحبل عن الدين لمــاً صح الأول ، لأن الابرا. عن الدين وهمة الدين ولا دين محال ، واصبح الثاني لا أن الإبراء عن دين ثابت وهبته منه صحيح وان تأخرت الطالبة كالآبراء عن الدين المؤجل وأما المعقول فلأن الحوالة توجب النقل لا ُنهـا مشتقة من النحويل وه. النقل فيقتضي نقل ما أضيف اليه ، وقد أضيف الى الدين لا إلى المطالبة ، لا م

إذا قال أحلت بالدين أو أحلت فلانا بدينه فيوجب انتقال الدين الى المحال علب

إلا أنه اذا انتقل أصلالدين اليه تنتقل المطالبة لا نها تابعة ، وجه قول الآخرب

دلالة الاجماء والمعقول . أماً دلالة الاجماع فإن المحيل اذا قضى دين الطالب بعد الحرالة قبل أن يؤدر المحال عليه لا يكون منطوعاً ويجبر على القبول ولو لم يكن عليه دين لكان منط فينمى أن لا مجمر على القبول ، كما إذا تطوع أجنى بقضا. دين إنسان على نجرً وكذلك المحال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد برده ، ولو وهبه ت يرتد برده ، كما إذا أبرأ الطالب الكفيل أو وهب منه ؛ ولو انتقل العبر ال دمة المحال عليه لما اختلف حكم الابرا. والهمية ولا ارتدا جبعاً بالرد، كالوأ.

الإصيل أو وهب منه

منها فسخ الحوالة ، لان فيها معنى معاوضة المال بالمال فكانت بحاملة النسخ ومتى فسخ تعود المطالبة الى الحميل .

ومِنها النوى عند علمائنا . وعند الفسافعي رحمه الله حكم الحوالة لا يتس

بالتوى ولا تعود المطالبة الى المحيل . واحتج بِما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كال : من أحيل مل ملى. فليتبح (١٧٤٨) ولم يفصل عليه الصلاة والسلام ، ولا من الحوالة مبر،

رِلا خلاف وقد عقدت مطلقة عن شريطة السلامة فتفيد البراءة مطلة ا . ولنا ما روى عن سيدنا عثمان رضى الله عنه أنه قال في المحال عليه اذا مات مغلساً عاد الدين الى ذمة المحيل وقال: لا توى على مال امرى. مسلم، وعم

شريح مثل ذلك ذكره محمد في الاصل ولم ينقل عن أحمد من الصحابة خلانه وَكَانَ اجَمَاعًا ، وَلَا نَ الدِينَ كَانَ ثَانِناً فِي ذَمَّةُ الْحَيْلُ قِبُلُ الْحُوالَةُ . والا صل أن الدين لا يسقط الإ بالقضاء . قال النبي عليه الصلاة والسلام

الدين مقضى (١٧٤٩) الا أنه ألحق الابرا. بالقضاء في السقوط والحوالة لبست بقضاً. ولا إبراً. فبتى الدين في ذمته على ما كان قبل الحوالة الا أن بالحرالة انتقلت الطالبة الى المحال عليه الكن الى غاية النرى ، لا ن حياة الدين بالمطالبة فإذا توى لم ثبق وسيله إلى الإحباء فعبادت إلى بحلها الاصلى ولا حجه له في الحديث لا مع عليه الصلاة والسلام علق الحسكم بشريطه- الملاء وقد ذهب

بالا فلاس ثم النوى عند أبي حنيه ، رحم الله بشيشين لا ثالث لهما . (أحدهما) أن يموت الحال عليه مفلسا (والناني) أن بجحد الحوالة وبحلف ولا بينه للمحال ، وقد قال أبو يوسف ومحمد سهما وبثالث وهو أن يفلس المحا-

على حال حياته ويقضى النّاضي بإفلاسه بنا. على أن القـاضي بقضى بالافلا-ر حال حياته عندهما ، وعنده لا يقضى به • ومنها أداء المحال عليه المبال الى المحال فاذا أدى المال خرج عن الحواله ال

لا فائدة في بقائمها بعد انتياء حكمها

ويتبله لأن الهبة والصدقة في معنى الابراء ، ومنها أن يموت المحال فيرثه المحال عبه . ومنها أن يبرئه من المال والله عز وجل أعلم .

ومنها أن يهب الحال المـال للمحال عليه ويقبلُه ، ومنها أن يتصدق به عليه

وأما بيان الرجوع فجملة الكلام في الرجوع في موضمين : في بيان شرائط رَجوع ، وفي بيان ما يرجع به أما شرا تطه فأنواع :

منها أن تكون الحوالة بأمر المحيل ، فإنكانت بغير أمره لا يرجع بأن قال جْلِ للطالب أن لك على فلان كذا وكذا من الدين قاحتل جما على فرضَى بذلك عالب جازت الحوالة إلا أنه إذا أدى لا يرجع على الحيل ، لأن الحوالة إذا كانت بأمر المحيل صار المحال مملكا الدين من المحال عليه بعا أدى اليه من المال

ذكان له أن يرجع بذلك على المحيل ، وإن كانت بغير أمره لا يوجد معنى النمليك 🤫 تنبت ولاية الرجوع . ومنها أدا. مال الحوالة أو ما هو في معنى الأدا. كالهبية والصدقة إذا قبل "مال عليه ، وكذا اذا ورثه المحال عليه ، لأن الارث من أسباب الملك فاذا

برنه فقد ملكه فكان له حق الرجوع . ولو أبرأ المحال المحال عليه من الدين لا يرجع على المحيل ، لا ن الابراء غاط حقيه فلا يعتبر فيه جانب التمليك الا عند آشتغاله بالرد، فإذا لم يوجد ن الحاطا محضاً فلم يماك المحال عليه شيئاً فلا يرجع ومنها أن لا يكون للمحيل على المحال عليه دين منله ، فانكان لا يرجع ،

أن الدينين النقيا قصاصاً ، لا أنه لو رجع على المحيل وجع المحيل عليه أيضا الْ يَفْيِدُ فَيْنَقَاصَا الدَّيْنِينِ فَبِطَلَّ حَقَّ الرَّجُوعِ .

وأما بيان مايرجع به فنقول وباله النوفيق أن المحال عليه يرجع بالمحال به ﴿ لِمُؤْدِى حَتَّى لُوكَانَ الدِّينِ المَحَالُ بِهِ دَرَاهُمْ فَنَقَدَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ دَنَانِيرَ عَنَ الدراهم

كروم من العالم القاسمة المعالم المراد في المستاني المعالمة الموالي القاسمة الماري المعالمة الموالي المعالمة ال

فصــــــل

حنس المال المحال

٢٧٠٩ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة وتعجوز به •
 ٢٧٠٠ واخلف في جنس تال لاتجوز الا فيها له مثل كالاتمار والحبوب ومسلله ٢٧١٠ فينهم من قال لاتجوز الا فيها له مثل كالاتمار والحبوب ومسلله بالحوالة إيصال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا المنها لان المتحدد بالحوالة إيصال الغريم الى حدد فيما سواء •

فصـــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون

قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصـــل

تساوي الحقينم

٢٧١٤ - ولا تجوز الا أن يكون الحقان مساويين في الصفة والحساول والتأجيــل • ٢٧١٥ - فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة لانها ارفاق كالقرض•

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه القوله عليه السلام من احيل على ملى. فليبعه [وقوله فظل النفى ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملى. فليبع] .

۲۷۰۳_ وقال أصحابنا :

٠٠ ٢٧٠٧_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بع في الحقيقة لان المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الافيما يجوز بيمه •

الليت: الحوالة احالتك غريماً ، وتحول ماه من نهر الى نهر ، ابو منصور : يقال : احلت فلانا بعاله على وهو كذا درهما على رجل آخر لى عليه كذا درهما احليه احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) هاذا احيل احدكم على آخر فليحتل ، قال ابو سعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبسل الحوالة حيل وعما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العدوب) .

(٢) من نسخة قليج ٠

- 113 -

فصـــل

حنس المال المحال

نقصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له مثل ، ولا يجوز فيما سواء . • ٢٧١١_ ومنهم من قال : تجوز بكل مانت في الذمة بعقد السلم لانه مسال نهت في الذمة يجوز بعه كذوات الامثال .

__ل

معلومية المال في الحوالة

٢٧١٢_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون

_ حبه • _____ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فمنهم من قال لايجـــور

قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

تساوي الحقين

٢٧١٤ ولا تجوز إلا أن يكون الحقان منساويين في الصفة والحساول التأجيل • التأجيل - ٢٧١٠ فإن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة لانها ارفاق كالقرض •

- 277 -

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى. فليمه [وقوله فظل النفى ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملى. فليتع] .

۲۲۰٦_ وقال أصحابنا :

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء •

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بيع في الحقيقة لأن المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجسوز الافسا يحوز بعه •

الليث: الحوالة احالتك غريها ، وتحول ماء من نهر المنهر ، ابو منصور : يقال : احلت فلانا بماله على وهو كذا درهما على رجل آخر لى عليه كذا درهما على الحله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر فليحتل، ، قال ابو سعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبسسل " الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة . (لسان العرب) .

. (٢) من نسخة قليج ٠

- 113 -

جنس المال المحال

١٩٧٠ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة وتجوز به ٠ ١٩٧٠ فينهم من قال لاتجوز الا فيما له مثل كالانمار والحجوب ومسلم ١٩٧١ فينهم من قال لاتجوز الا فيما له حقه على الوقاء من غير زيادة ولا التبيها لان المقصد بالحوالة إيصال الغريم الى حقه على الوقاء ٥ نقصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له مثل ، ولا يجوز فيما سواء ٥ نقصان ، ولا يمكن ذلك الا تجوز بكل ماتت في الذمة بعقد السلم لانه مال ، بت في الذمة يجوز بعه كذوات الامثال ٥

نصـــــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون احه •

. ٢٧١٣ـ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فعنهم من قال لايجــــود

السلم فيه ٠ قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه ٠ ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به ٠ ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به ٠

فصـــل

تساوي الحقين

٢٧١٤ ولا تجوز إلا أن يكون الحقان مناويين في الصنة والحاول التأجيل .
 لتأجيل .
 ٢٧١٥ فان اختلفا في شي، من ذلك لم تصح الحوالة لانها ارفاق كالقرض.

- 177.

ħŞ.

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى. فلييعه [وقوله فظل النتى ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملى. فليتج] .

٢٧٠٠ وقال أصحابنا:

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبدل المتلف ، فأب مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به .

قال لان الحوالة بيع في الحقيقة لان المحتال بيبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل بيبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الا فيما يجوز بيعه •

الليث: الحوالة احالتك غريما ، وتحول ماء من نهر المانهر ، ابو منصور :
يقال : احلت فلانا بماله على وهو كذا درهما على رجل آخر لى عليه كذا درهما
احيله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) هاذا احيل احدكم على آخر
فليحتل ، قال ابو سعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبسل "
الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة
(لسان العرب)

(٢) من نسخة قليج ٠

- 113 -

فصـــــل

جنس المال المحال

بعصان . ورد يبدس --- ... ٢٧١١ ــ ومنهم من قال : تجوز بكل مانبت في الذمة بعقد السلم لانه مــال روع في الذمة يجوز بيعه كذوات الامثال •

فصــــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون

صحبه ٠ ٢٧١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فمنهم من قال لا يجسود معنا ٠

قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصــــل

تساوى الحقين

٢٧١٤_ ولا تجوز الا أن يكون الحقان منساويين في الصفة والحساول والناجسل •

٢٧١٥_ فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصبح البحوالة لانها ارفاق كالقرض.

- 277 -

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٣٠٠٥ ـ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وإن اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى. فليمه [وقوله فظل النفى ظلم ، وإذا اتبم احدكم على ملى. فليتم] .

۲۷۰۳_ وقال أصحابنا :

ولا تجوز الا بالديون النابتة في الذمم ولا تجوز بالاعيان ، لانها مأخسوذة من التحويل وتحويل ما في ذمة الى اخرى ممكن ، والاعيان يجب تسسسليمها ، والتسليم لايتحول من عين الى اخرى .

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الاعلى كل دين يجوز بيعه كعوض الفرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به .

قال لان الحوالة بع في الحقيقة لان المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الافيما يجوز بعه •

(۱) أحال الغريم رجاء عنه الى آخر والاسم الحوالة اللحياني: يقال للرجل اذا تحول من مكان الى مكان أو تحول على رجل بدراهم حال وهو يحول حولا ، ويقال : احلت فلانا على فلان بدراهم احيله احالة واحالا ، فاذا ذكرت فعسل الرجل قلت : حال حسولا ، واحتال احتيالا اذا تحسول هو من ذات نفسه الرجل المناسبة الرجل المناسبة الرجل المناسبة الرجل المناسبة الرجل المناسبة الرجل المناسبة المناسبة

(٢) من نسخة قليج ٠

- ٤٦٦ -

۱۶

181

فصـــل

جنس المال المحال

٢٧٠٩ واخلف في جس المال الذي يقبل الحوالة وتجوز به •
 ٢٧٠٠ واخلف في جس المال الذي كالاتمار والحبوب ومسلم ٢٧١٠ فتهم من قال الاتجوز الافيما له مثل كالاتمار والحبوب ومسلم المنهما لان المقصد بالحوالة المصال الغريم الى حقه على الوفاء من غيز زيادة والانتها لا يمكن ذلك الافيما له مثل ، والا يجوز فيما سواء •

فصـــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون

. ٢٧١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فمنهم من قال لايجــــود

• قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • والمحيح لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصـــل م تساوی الحقین

١٧٧٤ ولا تجوز الا أن يكون الحقان منساويين في الصفة والحساول والتأجيل .

اجيل . ١٠٠٥- فان اختلفا في شيء من ذلك لم صح الحوالة لانها ارفاق كالقرض.

- £7Y _

كتاب الحوالة

جواز الحوالة(١)

٢٧٠٥ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الحملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى، فليمه [وقوله فظل الغنى ظلم ، وإذا اتبع احدكم على على، فليتم] .

۲۷۰۳_ وقال أصحابنا :

ولا تجوز الا بالديون الثابتة في الذمم ولا تجوز بالاعان ، لانها مأخسوذة من التحويل وتحويل ما في ذمة الى اخرى ممكن ، والاعان يجب تسسسلمها ، والتسلم لايتحول من عين الى اخرى .

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بيع في الحقيقة لان المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الاقسا يحوز بمعه •

(١) أحال الغريم زجاه عنه الى آخر والاسم الحوالة اللحياني: يقال للرجل اذا تحول من مكان الى مكان أو تحدول على رجل بدراهم حال وعو يحول حولا ، ويقال : احلت فلانا على فلان بدراهم احيله احالة واحالا ، فاذا ذكرت فعـــــــــــل الرجل قلت : حال حسولا ، واحتال احتيالا اذا تحــــول عو من ذات نفســـه الرجل قلت : حال حــولا ، واحتال احتيالا اذا تحــول عو من ذات نفســه

الليث : الحوالة احالتك غريها ، وتحول ما من نهو المنهر ، ابو منصور : يقال : احلت فلانا بماله علي وهو كذا درعما على رجل آخر لي عليه كذا مرعما الحيلة احالة فاحنال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر فليعتل» ، قال ابو سعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبسل الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العرب) .

(٢) من نسخة قليج ٠

- 173 -

. . 188

جنس المال المحال

٢٧٠٩_ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة وتجوز به • اشبهها لان المتصد بالحوالة ايصال الغريم الى حقه على الوفاء من غمير زيادة ولا

رنقصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له مثل ، ولا يجوز فيما سواه •

🍑 ۲۲۱۱_ ومنهم من قال : تجوز بكل ماثبت في الذمة بعقد السلم لانه مسال زوت في الذمة يجوز سعه كذوات الامثال •

معلومية المال في الحوالة

٢٧١٢_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون

٣٧١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فمنهم من قال لايجــــور

قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه •

ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

تساوى الحقين

٢٧١٤_ ولا تجوز الا أن يكون الحقان مساويين في الصفة والحــــــاول - كان اختلفا في شيء من ذلك لم صحح الحوالة لانها ارفاق كالقرض والتأجـــل •

- 277 -

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ اعلم أن العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وأن اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملىء فلبيعه [وقوله فظل العنبي ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملي. فليبع] .

۲۷۰٦_ وقال أصحابنا : ولا تجوز الا بالديون الثابتة في الذمم ولا تجوز بالاعيان ، لانها مأخسوذة والتسليم لايتحول من عين الى اخرى •

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأم مالا يحوز بعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بع في الحقيقة لان المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذءً المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يحسوز الأفيما يجوز بعه •

(١) أحال الغريم زجاه عنه الى آخر والاسم الحوالة · اللحياني: يقال للرجل اذا تحول من مكان الى مكان أو تحـول على رجل بدراهم حال وهو يحول حولا ، الرجل قلت : حال حـــولا ، واحتال احتيالا اذا تحــول هو من ذات نفســـه ·

اللبت : الحوالة احالتك غريماً ، وتحول ماء من نهر الينهر ، ابو منصور : يقال : احلت فلانا يماله على وهو كذا درهمــا على رجل آخر لي عليه كذا درهـــا 🌊 احيله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر ِ الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العرب) •

(٢) من نسخة قليج ٠

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وإن اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احلى على ملىء فليمه [وقوله فظل الننى ظلم ، وإذا اتبع احدكم على على، فليتع] .

۲۷۰٦_ وقال أصحابنا :

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بع فى الحقيقة لان المحتال يبع مافى ذمة المحيل بما فى ذ. المحال عليه ، والمحيل يبع مافى ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الافيما يجوز بيعه •

الليث : الحوالة احالتك غريما ، وتحول ما من نهر الى بهر ، ابو منصور :
يقال : احلت فلانا بماله على وهو كذا درهما على رجل آخر لى عليه كذا درهما . أ احيله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر . فليحتل ، قال ابو صعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبــــل الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العبوب) .

(٢) من نسخة قليج ٠

جنس المال المحال

اتبهها لان المقصد بالحوالة إيصال الغريم الى حقه على الوقاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يجوز فيما سواء . نقصان ، ولا يحوز فيما سواء . حسل ٢٧١١ ومنهم من قال : تجوز بكل ماثبت في الذمة بعقد السلم لانه مال : بت في الذمة يجوز بعه كذوات الامثال .

فصـــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون احد •

٢٧١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فعنهم من قال لايجــــور معـــــا •

> فصـــال م

تساوي الحقين

٢٧١٤ ولا تجوز إلا أن يكون الحقان منساويين في الصفة والحسساول التأجيل .
 التأجيل .
 ٢٧١٥ فإن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة لانها ارفاق كالقرض .

- £7V

184

- 173 -

نص___

جنس المال المحال

م ٢٧٠٩_ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة وتجوز به • ٢٧٠٥_ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة والحبوب ومسلم ٢٧١٠_ فعنهم من قال لاتحوز الاقيما له حقه على الوقاء من غير زيادة ولا

اتبهه دن المتصد بالحود المحمد الله شل ، ولا يجوز فيما سواء . تقصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له شل ، ولا يجوز فيما سواء . أو حق ٢٧١١_ ومنهم من قال : تجوز بكل ماثبت في الذمة بعقد السلم لانه مسال أوبت في الذمة يجوز بيمه كذوات الامثال .

فصــــل

معلومية المال في الحوالة

۲۷۱۲_ ولا تحوز الا بمال معلوم لانه لاينجوز الرجوع الى احد منهما دون

ما فالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصــل ،

تساوي الحقين

٢٧١٤ ولا تجوز الا أن يكون الحقان مساويين في الصفة والحساول التأجيل •

- 817 _

110.

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ ـ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى. فليبعه [وقوله فظل الغنى ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملى. فليبع] .

٢٧٠٦_ وقال أصحابنا :

والتسليم لايتحول من عين الى اخرى • ٢٧٠٧_ وسائر الديون سواء •

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض الفرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الجوالة به .

قال لان الحوالة بيع فى الحقيقة لان المحتال بيبع مافى ذمة المحيل بما فى ذ.ة المحال عليه ، والمحيل بيبع مافى ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجسوز الافيما يجوز بعه •

الرجل قلت : حال حسولا ، واحتال احتيالا اذا تحسول هو من ذات نفسه .

الليث : العوالة احالتك غريما ، وتحول ما ، من نهر الى نهر ، ابو منصور :
يقال : احلت فلانا بماله علي وهو كذا درعما على رجل آخر لى عليه كذا درعما .
احيله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر .

فليحتل ، قال ابو سعيد : يقال الذي يحال عليه بالحق حيل والذي يقبسل الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيعان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العسوب) .

(٢) من نسخة قليج ٠

- 177 -

نصــــــل

حنس المال المحال

٣٠٠٩ واخلف في جنس المال الذي يقبل الحوالة وتجوز به • ٢٧١٠ فينهم من قال لاتجوز الا فيما له مثل كالاتماد والحبوب ومسلم ١٣٠١ فينهم لان المقصد بالحوالة إيصال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له مثل ، ولا يجوز فيما سواء • ٢٠١٠ ومنهم من قال : تجوز بكل ماتبت في الذمة بعقد السلم لانه مال زبت في الذمة يجوز بعه كذوات الامثال •

فصـــل

معلومية المال في الحوالة

٢٧١٢_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون احبه • ٢٧١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فعنهم من قال لايجـــور

> بعياً • قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصـــل م تساوی الحقین

٢٧١٤_ ولا تجوز إلا أن يكون الحقان منساويين في الصفة والحسساول والتأجيسل • ٢٧١٥_ فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة لانها ارفاق كالقرض•

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

7700_ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملى. فليمه [وقوله فظل الغنى ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملى. فليتبع] .

۲۷۰٦_ وقال أصحابنا :

۲۷۰۷_ وسائر الديون سواء ٠

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض الفرض وبذل المتلف ، فأم مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به •

قال لان الحوالة بيع في الحقيقة لان المحتال يبيع مافي ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافي ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجسون الافيما يجوز بعه •

(٢) من نسخة قليج ٠

– ደነነ –

101

نصــــل

جنس المال المحال

٩٧٠٩ واخلف في جنس الحال الذي يقبل الحوالة وتجوز به •
 ٢٧١٠ فينهم من قال الانجوز الا فيما له مثل كالانمار والحبوب ومسلم
 ١١٠٤ لنا المقصد بالحوالة اجمال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة والا

اسبهه دن المصد بالمواد المسال من المام المام ولا يجوز فيما سواء • القصان ، ولا يمكن ذلك الا فيما له مثل ، ولا يجوز فيما سواء •

٢٧١١_ ومنهم من قال : تجوز بكل ماثبت في الذمة بعقد السلم لانه يمال ; بت في الذمة يجوز بيعه كذوات الامثال •

فصـــــــل

معلومية المال في الحوالة

٢٧١٢_ ولا تجوز الا بمال معلوم لانه لايجوز الرجوع الى احد منهما دون احه •

- -٣٢١٣_ واختلف اصحاب الشافعي في ابل الدية فمنهم من قال لايجــور م. ا .

قالوا وهو الصحيح لانه مجهول الصفة ولا يجوز السلم فيه • ومنهم من أجازه لانه معلوم العدد والسن فجاز الحوالة به •

فصـــل م تساوي الحقين _

٢٧١٤_ ولا تجوز الا أن يكون الحقان منساويين في الصنة والحسساول والتأجيل •

__. ٢٧١٥_ فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصبح الحوالة لانها ارفاق كالقرض•

- ٤٦٧ -

. 108

كتاب الحوالة

جواز الحوالة^(١)

٢٧٠٥ ـ اعلم ان العلماء اجمعوا على جواز الحوالة في الجملة ، وان اختلفوا في مواضع ذلك وشرائطه لقوله عليه السلام من احيل على ملىء فلييمه [وقوله فظل الغنى ظلم ، واذا اتبع احدكم على على، فليتع] .

٢٧٠٦ ـ وقال أصحابنا :

۲۲۰۷_ وسائر الديون سواء .

۲۷۰۸_ وقال الشافعي :

لاتجوز الا على كل دين يجوز بيعه كعوض القرض وبذل المتلف ، فأب مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به .

قال لان الحوالة بمع فى الحقيقة لان المحتال يبيع مافى ذمة المحيل بما فى ذ.ة المحال عليه ، والمحيل يبيع مافى ذمة المحال عليه بما عليه من الدين فلا يجـــوز الا فيما يجوز بيعه •

(١) أحال الغريم زجاه عنه الى آخر والاسم الحوالة اللحياني: يقال للرجل اذا تعول من مكان الى مكان أو تحدول على رجل بدراهم حال وهو يعول حولا ، ويقال : احلت فلانا على فلان بدراهم احيله احالة وإحالا ، فاذا ذكرت فعسل الرجل قلت : حال حسولا ، واحتال احتيالا اذا تحسول هو من ذات نفسه .

الليث : الحوالة احالتك غربها ، وتعول ما من نهر الينهر ، ابو منصور : يقال : احلت فلانا بعاله على وهو كذا درهما على رجل آخر لى عليه كذا درهما . احله احالة فاحتال بها عليه ، ومنه قول النبي (ص) «اذا احيل احدكم على آخر فليحتل» ، قال ابو سعيد : يقال الذي يعال عليه بالحق حيّل والذي يقبل الحوالة حيل وهما الحيلان كما يقال البيمان واحال عليه بدينه والاسم الحوالة (لسان العموب) .

(٢) من نسخة قليج ٠

- 173 -

119

٢٧١٦ ـ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسمانة وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه الخمسمالة التي عليه فأحال علمهما رجلا لـــه علمه ألف على ان يطال من شاء منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

٢٧١٧ ــ فمنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قـــدر

٢٧١٨_ ومنهم من قال لاهمح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالــــة وذلك لايصح ، ولان الحوالة بيع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعتــك أحد هذين الثوبين ، وينبغي على قول اصحابًا أن يشمرط الخيار كالسع .

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧١٩_ وتجوز الحوالة على من له عليه دين ومن لا دين له عليه كـــــا

٢٧٢٠ ومن أصحاب الشافعي من قال لاتجوز الا على من له عليه دين. لانه بيع مافي الذمة بما في الذمة .

٢٧٧١ وقال بعض اصحابه يطالب بخليصه كما يطالب الصامن المصمون عنه فان قضاء باذنه رجع على المحيل وان قضاد بغير اذنه لم يرجع .

رضا المحتال

٢٧٢٢_ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عنا .

- ٤٦٨ -

فصـــا، , ضا المحال عليه

٢٧٢٣_ وكذلك يعسر رضا المحال عليه •

٢٧٢٤ _ وقال الشافعي انكان لا حق له عليهاعتبر رضاه اذا صححالحوالة، وان كان له عليه حق فرضاء شرط عند المزني والاصطخرى ، قالوا والمســـذهب

لان رضاً المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لانه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسليم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سسيل العوض ، وفي مسألتنا يخلافه •

٣٧٢٦_ وقال الشافعي : قد برئت ذمة المحبل ولا يرجع على المحبل بحال. ٣٧٢٧_ وقال زفر وعافية بن زيد : له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عنا ، ولانه قادر على استيفاء حقه فهو كما لو آجر، عينا بمال عليه •

إفلاس المحال عليه وجحوده

٣٧٢٨ـ واذا احاله على ملجاً فافلس او جحد الحق وحلف أو مات مفلسا فأنه يرجع على المحيل عند أبني يوسف ومجمد في هذه الوجوه الثلاثة أ ٣٧٢٩_ وقال أبو حنيفة لايرجع الااذا جحد وحلف أو مات مفلسا ، فأما اذا فلسه القاضي وحجر فليس له الرجوع •

-۲۷۳۰ وقال الشافعي لايرجع بحال •

٢٧٣١ ـ لانه لم يسلم له ما عاوضه عن حقه فكان له الرجوع ، كسا لـ ياعه عنا فهلكت قبل القيض ، لانه قد تعذر عليه الوصول الى حقه قبل قبضيه فصار كالمبيع اذا هلك في يد البائع رجع المشترى بالثمن عليه ، كذلك هذا .

٢٧٣٢_ واختلف أصحاب الشافعي اذا احاله على رجل بشرط أنه مــا . فيان انه معسم .

۲۷۳۳_ قال المزنبي لا خبار له ٠

٢٧٣٤_ وانكر ابو العاس هذا وقال : له الخار لانه غره بالشرط •

٢٧٣٥_ واذا اشترى رجل سلعة بالف ثم أحل المشترى البائع بألف على رجل ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقال ابو حنيفة وصاحباه وهو اختيار ابي عملي الطبري لاتبطّل الحوالة ، ويطالب البائع المحال عليه بالمال ، ويرجع المشترى على البائع بالنمن لانه قد تصرف في أحد العوضين فلا يبطل بالرد •

٢٧٢٦_ وقال المزنى وابو اسحق نبطل الحوالة •

٢٧٣٧ ــ وهو قول زفر ، لان الحوالة بالثمن ، وقد انفسخ السع فيه فيطلت الحوالة لبطلان ماتر تب علمه •

٢٧٣٨ ـ ولو استحق المسم أو وجد حرا بطلت الحوالة باتفاق لان النصرف وقع باطلا في الابتداء .

المحيل والمحال

٢٧٣٩ قال أصحانا:

وإذا طالب المحال عليه بمثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله ، وكان عليه مثل الدين لأن المحال عليه لما قبل الحوالة وجب لــــه في الظاهر مثلها لما على المحيل ، فاذا ادعى المحيل انه كان له عليه مثله فقد ادعى خلافاالظاهر ، والاصل براءة ذمة المحال عليه فلا يقبلُ قوله عليه بغير بينة

. ٢٧٤ وان طالب المحيل المحال بما أحاله به وقال : انبي أحانك لتقبضه

لي وقال الحال بل احلتني بدين أبي عليك ، فالقــول قــول المحيل لانــه قد يحيله ليستوفي ، ويستوفى لنفسه ، فلا يوجب عليه المال بالشك .

٢٧٤١_ وان أحال رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ، ثم اختلفا :

وكلتك •

فقال المحل :

وقال المحال:

فالقول قول المحيل اذا اختلفا في اللفظ بلا خلاف لانهما اختلفا في اللفـظ

فكان القول قول من يستفاد من جهته الحكم •

٢٧٤٢ وان اتفقا على انظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحل:

وكلنـك • وقال المحال :

بل أحلتني ٠

فينهم من قال : القول قول المحال لانه اللفظ يشهد له بما قال، ، ومنهم من قال القول قول المحتل لانه يدعي بقاء الحق في الذمة ، والمحال يدعـــي انتقال

٢٧٤٣_ وان قال المحل احلتك • - 173 -

كتاب الإجاره وهذا كتاب الإجارة (١)

تعریف

۲۷٤٧ ــ اعلم ان الاجارة عقد على منفعة ببدل • **جوازها**

۲۷۶۸ ــ والقياس كان يقضي ان لا تجوز لأنها عقد على معدوم ، واليه ذهب

(١) جاء في لسان العرب في عادة (أجر) :

لاجر : الجزاء على العمل ، والجمع أجور ، والاجارة من أجر يأجر · وهو ما أعلمت من أحمر في عمسل ·

والاجر الثواب ، وقد اجره الله ياجر ُه وباجر ُه أجرا ، وآجره الله ايجـار وأتبع الرجل تصدق وطلب الاخر ، وفي الحديث الاضــاحي : «كلوا وادخروا واتجرو ، أي تصدقوا طالبين للاجر بذلك ٠٠٠

آجره يؤجره اذا أثابه او اعطاه والاجر والجزاء، وكنلك أجره يا جُره ويا جره والامر منهما : آجرنى واجرنى • وأجر المملوك يأجره اجراً فهو مأجـور ، وآجره يؤجره إيجارا ومؤاجرة ، وكل حسن من كلام العرب •

وآجرت عبدي اوجره ايجارأ فهو مؤجر •

رأجر المرأة : مهرها ، وفي لتنزيل : « يا ايها لنبي انا أحللنا لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن ، •

وآجرت الامة البغية نفسها مؤاجرة أباحث نفسها باجر ، وآجـــر الانســــان رستاجره •

والاجير المستأجر وجمعه اجراء ٠٠ والاسم منه الإجارة ٠

والاجرة : الكراء ، تقول استناجرت الرجل فيهو يأجوني ثمانــــي حجج اى يصير أجرى وا تنجر عليه كذا من الاجرة .

وآجرته الدار اكريتها والعامة تقول : واجرته .

والاجرة والإجارة والأجارة ما اعطيت من أجـر · قــال ابن سيده : وأدى تعلبا حكى فيه الاجارة بالفتح ·

وفي التنزيل العزيز : « على أن تأجرنى ثمانى حجج » قال الفراء يقسول : ان تجمل ثوابى ان ترعى على غنمى ثمانى حجج ، وروى يونس معناها عملى أن تثبيني على الاجارة • وقال المحتال بل وكلتني فهو على الخلاف المتقدم أيضا ، منهم من قسال الصحيح قول المحتال لانه ينفي الضمان ، ولهذا اذا اقاما بينة قبلت بينة المحسسل لانها تثبت القضياء .

.____

السفاتج(١)

٢٧٤٤_ قال أصحابنا :

و كره السناتج لانها قرض استفيد فيه خطر الطريق ، وقد نهى النبسي صلى الله عليه وسلم عن قرض جَر منفة ، ولانها تمليك دراهم بمثلها ، فاذا اشترط الدفع في بلد آخر فقد صار مؤجلا والاجل لا يصح في الاعيان ، وهسذا هو القياس ، اذا لم يشترط الدفع في بلد آخر فاستحسنوا وقالوا لايكسره لان المردود في القرض جعل كالقبوض ابتداء قصار كالاعيان ، وتأجيل العين لا يصح، فلم يكن ذاك تأجيلا فلذلك لم يكن .

فصـــل

٢٧٤٥ واذا قال المحال عليه للمحمل :

وان نكل عن البمين برى. المحال عليه ، وليس له أن يرجع على المحيل في البراءة والنكول لانه قد سقط حقه فلا ينبت له الرجوع .

وليس ذلك كما لو جحد الحوالة وحلف لانه لم يستوف ما وجب له ٠

۲۷٤٦ وهذه اصول هذا الكتاب ، وفيه فروع كثيم ، واذ قد ذكرنا حكم البيوع وما ذكرنا من الحوالة بالثمن والكفالة والرهن وما فدمناد ، وكانت الإجارة في حكم بع المنافع وجب أن نذكرها في هذا الموضع .

(١) السفتجة على البويصة نمى مصطلح قانون التجارة لعراقي المرعي ٠ انظر الهامش (١) في الصحيفة(١٧) من كتابنا المبسوط في الاوراق التجارية - ٧٧٠ -

- 274 -

...17

.- 109

فصل رضا المحال عليه

۲۷۲۳_ وكذلك يعتبر رضا المحال عليه • ۲۷۲۴ _ وقال الشافعي انكان لاحق له عليهاعتبر رضاه اذا صححالحوالة، وانكان له عليه حق فرضاه شرط عند المزني والاصطخرى ، قالوا والمستذهب

انه لايعتبر رضاه ...

لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ،

لانه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسليم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سسيل الموض ، وفي مسألتنا بخلافه ...

الموض ، وفي مسألتنا بخلافه ...

فصـــــل

٣٧٢٥_ واذا صحت الحوالة فليس له أن يطالب المحيل مادام الحق يقسدر استنائه .

٣٧٢٦_ وقال الشافعي: قد برأت ذمة المحلل ولا يرجع على المحل بحال. ٢٧٢٧_ وقال زفر وعلية بن زيد: له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عنا ، ولانه قادر على استفاء حقه فهو كما لو آجر، عنا بمال عليه .

فصـــل إفلاس المحال عليه وجحوده نه

٢٧٢٨_ واذا احاله على ملجأ فافلس أو جعد الحق وحلف أو مات مفلسا فأنه يرجع على المجبل عند أبي يوسف ومحمد في هذه الوجوء الثلاثة • ٢٧٢٨_ وقال أبو حنفة لا يرجع الا اذا جعد وحلف أو مات مفلسا ، فأما اذا فلسه القاضي وحجر فلس له الرجوع •

مسار

۲۷۱۹ ــ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسما له وكل واحد منهما ضامن عن صاحه الخمسمانة الني عليه فأحال عليهما رجلا لــه عليه ألف على ان يطالب من شاه منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

۲۷۱۷ ــ فمنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قـــدر عقــــه •

٣٧١٨ ومنهم من قال لاتصح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالبيسية وذلك لايصح ، ولان الحوالة بع قاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعتــك أحد هذين النوبين ، وينبغي على قول اصحابنا أن يشــرط الخار كالسم .

صــــل

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧٢٠ ـ ومن أصحاب الشافعي من قال لانجوز الا على من له عليه دين لان.
 بيع مافي الذمة بما في الذمة .

۲۷۷۱ وقال بعض اصحابه يطالب تخليصه كما يطالب الضامن المضمون
 عنه فان قضاه باذنه رجع على المحل وان قضاه بغير اذنه لم يرجع .

نصـــل

رضا المحتال

۲۷۲۲_ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عينا .

_ 57.4 -

, ضا المحال عليه

٢٧٢٣_ وكذلك يعتسر رضا المحال عليه •

٢٧٢٤ ــ وقال الشافعي انكان لا حق له عليهاعتبر رضاه اذا صححالحوالة،

لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لانه لا يحب عليه الدفع اليه ولا السليم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سمبيل العوض ، وفي مسألتنا بخلافه •

٣٧٢٦_ وقال الشافعي : قد برأت ذمة المحبل ولا يرجع على المحبل بحال. ٣٧٢٧_ وقال زفر وعافية بن زيد : له المطالبة لكل وأحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عنا ، ولانه قادر على استيفاء حقه فهو كما لو آجره عينا بعال عليه •

إفلاس المحال عليه وجحوده

٣٧٢٨_ وإذا إحاله على ملجأ فأفلس أو جحد الحق وحلف أو مات مفلسا غانه يرجع على المحيل عند أبي بوسف ومحمد في هذه الوجوء الثلاثة · ٣٧٢٩_ وقال أبو حنيفة لايرجع الااذا جحد وحلف أو مات مفلسا ، فأما

اذا فلسه القاضي وحجر فليس له الرجوع •

٢٧٣٠_ وقال الشافعي لايرجع بحال •

٢٧١٦ ــ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسماة وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه الخمسمانة التي عليه فأحال عليهما رحلا لمه عليه ألف على ان يطالب من شاء منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

٢٧١٧ ــ فمنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قــدر

٢٧١٨_ ومنهم من قال لاتصح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالبـــــة وذلك لايصح ، ولان الحوالة بيع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعنــك أحد هذين الثوبين ، وينبغي على قول اصحابنا أن ينسرط الخيار كالبيع .

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧١٩_ وتجوز الحوالة على من له عليه دبن ومن لا دين له علمه كمـــــا تحوز الكفالة •

٢٧٢٠_ ومن أصحاب الشافعي من قال لاتجوز الا على من له علمه دين لانه بيع مافي الذمة بما في الذمة •

٢٧٧١ وقال بعض اصحابه يطالب بتخليصه كما يطالب الضامن المضمون عنه فان قضاه باذنه رجع على المحيل وان قضاد بغير اذنه لم يرجع .

رضا المحتال

٢٧٢٢_ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عنا .

. 178

فصـــل رضا المحال عليه

٢٧٢٣_ وكذلك يعتبر رضا المحال عليه •

۱۲۷۲ و صدیت یعبر را الدافی ان کان لا حق له علیهاعتبر رضاه اذا صححالحواله، ۲۷۲۶ _ وقال الدافیم ان کان لا حق له علیهاعتبر رضاه اذا والمسدهب وان کان له علیه حق فرضاه شرط عند المزنی والاصطخری ، قالوا والمسدهب

وان دق انه لايعتبر رضياه ۰۰

لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لأنه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسليم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سمبيل الموض ، وفي مسألتنا بخلافه .

فصـــــل

٣٧٢٥ واذا صحت الحوالة فليس له أن يطالب المحيل مادام الحق يقسدر ل. استفائه ٠

٧٧٢٦_ وقال الشافعي : قد برئت ذمة المحبل ولا يوجع على المحبل بحال ٠ ٧٧٢٧_ وقال زفر وعافية بن زيد : له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عينا ، ولانه قادر على استيفاء حقه فهو كما لو آجر، عينا بمال عليه ٠

فصـــل إفلاس المحال عليه وجحوده

٢٧٢٨_ واذا احاله على ملجاً فافلس او جعد الحق وحلف أو مات مفلسا فأنه يرجع على المحيل عند أبني بوسف ومجمد في هذه الوجوه الثلاثة • ٢٧٢٩_ وقال أبو حنيفة لايرجع الااذا جعد وحلف أو مات مفلسا ، فأما

اذا فلسه القاضي وحجر فليس له الرجوع •

٢٧٣٠_ وقال الشافعي لايرجع بحال •

- 279 -

فص___ل

۲۷۱۹ ــ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسما نه وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه الخمسمانة الني عليه فأحال عليهما رجلا لـــه عليه ألف على ان يطالب من شاء منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

۲۷۱۷ ــ فعنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قــدر حقـــه •

۲۷۱۸ ومنهم من قال لاتصح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالبسسة وذلك لايصح ، ولان الحوالة بع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعشك أحد هذين النوبين ، وينبغي على قول اصحابنا أن يشترط الخيار كالبيع .

فصــــل

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧٢٠ ومن أصحاب الشافعي من قال لاتجوز الا على من له عليه دين لان.
 بيع مافي الذمة بما في الذمة .

۲۷۷۱ وقال بعض اصحابه يطالب بتخليصه كما يطالب الضامن المضمون
 عنه فان قضاه باذنه رجع على المحل وان قضاه بنير اذنه لم يرجع .

نصــــل

رضا المحتال

۲۷۲۲ـــ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحنال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب البحق كما لو باعه بالدين عينا .

177

· 170 117

. j. j

詹

.

فصل فصل المحال عليه

۲۷۲۳_ وكذلك يعتس رضا المحال عليه •

٢٧٢٤ _ وقال الشافعي ان كان لا حق له علماعتبر رضاه اذا صحح الحوالة، وان كان له علمه حق فرضاه شرط عند المزي والاصطخرى ، قالوا والمستدهب انه لايغتبر رضاه ...

لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يقبض نفس ماعليه لا على سميل لانه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسلم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سميل الموض ، وفي مسألتنا بخلافه .

فصــــــل

۲۷۲۵_ واذا صحت الحوالة فليس له أن يطالب المحيل مادام الحق يقـــدر با اســـننائه ٠

٣٧٧٦ وقال الشافعي : قد برئت ذمة المحبل ولا يوجع على المحبل بحال ٢٧٧٧ وقال زفر وعافية بن زيد : له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عينا ، ولانه قادر على استيفاء حقه فهو كما لو آجرء عينا بمال عليه .

فصـــل إفلاس المحال عليه وجحوده

٧٧٢٨_ واذا احاله على ملجاً فافلس او جحد الحق وحلف أو مان مفلسا فأنه يرجع على المحيل عند أبي بوسف ومحمد في هذه الوجوه الثلاثة • ٧٧٢٩_ وقال أبو حنفة لايرجع الااذا جحد وحلف أو مان مفلسا ، فأما

اذا فلسه القاضي وحجر فليس له الرجوع •

٢٧٣٠ــ وقال الشافعي لايرجع بحال •

- ٤٦٩ -

فص___ل

۲۷۱۹ – وإن كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسماة وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه المخمسمانة الني عليه فأحال عليهما رجلا لــــه عليه ألف على أن يطالب من شاء منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

۲۷۱۷ ــ فعنهم من جوز ذلك ، وقال نصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قــدر حقـــه •

٣٧١٨ - ومنهم من قال لاصح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالبــــة وذلك لايصح ، ولان الحوالة بع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعتــك أحد هذين النوبين ، وينبغى على قول اصحابنا أن يشــرط الخار كالسم .

نصـــــل

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧١٩ وتجوز الحوالة على من له عليه دين ومن لا دين له عليه كسسا
 نجوز الكفالة •

۲۷۲۰ ومن أصحاب الشافعي من قال لانجوز الا على من له عليه دين لار.
 بيع مافي الذمة بما في الذمة .

٢٧٧١ ـ وقال بعض اصحابه يطالب بتخليصه كما يطالب الضامن المضمسون عنه فان قضاه باذنه رجع على المحيل وان قضاد بنير اذنه لم يرجع .

فصـــاً.

رضا المحتال

۲۷۲۲ـــ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرعا فاعتبر رضًا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عينا .

- 271 -

فصـــل رضا المحال عليه

٣٧٢٣_ وكذلك يعتبر رضا المحال عليه ٠ ٢٧٢٤_ وقال الشافعي انكان لا حق له عليهاعتبر رضاه اذا صحيحالحوالة،

۲۷۲۶ _ وقال الشافعي أن كان لا حق له تطلقا و ۲۷۲۶ وان كان له عليه حق فرضاه شرط عند المنزني والاصطخرى ، قالوا والمستذهب انه لايعتسر رضاه ...

لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لانه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسلم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سسبيل الموض ، وفي مسألتنا بخلافه .

فصــــل

٢٧٢٥ واذا صحت الحوالة فلبس له أن يطالب الحيل مادام الحق يقدر السنفائه .

- ٢٧٢٧ وقال الشافعي: قد برئت ذمة المجل ولا يرجع على المجل بحال ٢٧٢٧ وقال زفر وعافية بن ذيد: له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الضمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عينا ، ولانه قادر على استفاء حقه فهو كما لو آجر، عينا بمال عليه ٠

فصـــل إفلاس المحال عليه وجحوده

٢٧٢٨_ واذا احاله على ملجأ فافلس او جحد الحق وحلف أو مان مفلسا فأنه يرجع على المحيل عند أبني يوسف ومحمد في هذه الوجوه التكة • فأنه يرجع على المحيل عند أبني يوسف والمحد وحلف أو مان مفلسا > فأما اذا فلسه القاضي وحجر فليس له الرجوع •

مسة الفاطعي وطابو عيس ٢٧٣٠_ وقال الشافعي لايرجع بحال • 538_ بصــــل

۲۷۱۹ ــ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسما ته وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه الخمسمانة التي عليه فأحال عليهما رجلا لــه عليه ألف على ان يطالب من شاء منهما بألف فقد اختلف في ذلك .

٢٧١٧ ــ فعنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قـــدر

٢٧١٨ ومنهم من فا

الاتصح ٢٠ ومنهم من فا

الاتصح ٢٠ والان الحوالة بع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بمتـك أحد هذين الوبين ٢ وينبغي على قول اصحابنا أن يشـنرط الخيار كالبيع ٠

مـــل

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧٢٠ ومن أصحاب الشافعي من قال لاتجوز الا على من له عليه دين لانه
 بيع مافي الذمة بما في الذمة .

٢٧٧١ ـ وقال بعض اصحابه يطالب بتخليصه كما يطالب الضامن المصمــون عنه فان قضاء باذنه رجع على المحيل وان قضاء بغير اذنه لم يرجع .

نصـــــل

رضا المحتال

۲۷۲۲_ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عينا .

_ 534 _

179

· . · 17.

فصـــل رضا المحال عليه

٢٧٢٣_ وكذاك يعتبر رضا المحال عليه •

۲۷۲۶ _ وقال الشافعي انكان لا حق له عليهاعتبر رضاه اذا صحيحالحوالة، وان كان له عليه حق فرضاه شرط عند المنزي والاصطخرى ، قالوا والمسذهب انه لايغتر رضاه ..

ان ديمبر رست لان رضا المحال شرط فكذلك المحتال عليه ، ولا يشبه الوكيل بالقبض ، لانه لا يجب عليه الدفع اليه ولا التسلم ، وهو يقبض نفس ماعليه لا على سسبيل العوض ، وفي مسألتنا بخلافه •

٢٧٢٥_ واذا صحت الحوالة فليس له أن يطالب المحيل مادام الحق يقيدر على استنائه .

و ٢٧٢٦ وقال الشافعي : قد برأت ذمة المحيل ولا يرجع على المحيل بحال ٢ ٢٧٢٠ وقال زفر وعافية بن زيد : له المطالبة لكل واحد منهما كما نقول في الفيمان لانه نقل الحق الى محل آخر فصار كما لو باعه عنا ، ولانه قادر على استفاء حقه فهو كما لو آجر، عنا بمال عليه ٠

فصـــــل

إفلاس المحال عليه وجحوده

٢٧٢٨_ واذا احاله على ملجاً فافلس او جعد الحق وحلف أو مات مفلسا فأنه يرجع على المحيل عند أبي يوسف ومحمد في هذه الوجوء الثلاثة • ٢٧٢٩_ وقال أبو حنيفة لايرجع الااذا جعد وحلف أو مات مفلسا ، فأما

اذا فلمنه القاضي وحجر فليس له الرجوع • ٢٧٣٠_ وقال الشافعي لايرجع بحال •

- 274 -

فصــــا.

۲۷۱۹ ــ وان كان لرجل على رجلين ألف ، على كل واحد منهما خمسما له وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه الخمسمانة الني عليه فأحال عليهما رجلا لــه عليه ألف على ان يطالب من شاه منهما بألف فقد اختلف فى ذلك .

٢٧١٧ ــ فمنهم من جوز ذلك ، وقال تصح الحوالة لانه لا يأخذ الا قـــدر حقــــه •

۲۷۱۸ ومنهم من قال لاتصح لانه سيستفيد بالحوالة زيادة في المطالبسة وذلك لايصح ، ولان الحوالة بع فاذا خيره بين الرحلين صار كأنه قال : بعتمال أحد هذين التوبين ، وينبغي على قول اصحابنا أن ينشرط المخيار كالمبع .

نصــــــل

الحوالة على من لا دين عليه

٢٧٢٠ـــ ومن أصحاب الشافعي من قال لإنجوز الا على من له عليه دين لان. بيع مافي الذمة بما في الذمة .

٢٧٧١ ـ وقال بعض اصحابه يطالب بتخليصه كما يطالب الضامن المضمون عنه فان قضاه باذنه رجع على المحيل وان قضاد بنير اذنه لم يرجع .

فصـــا،

رضا المحتال

۲۷۲۲ــ ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال لانه نقل من ذمة الى غيرها فاعتبر رضا صاحب الحق كما لو باعه بالدين عينا .

- 173 -

.111

. 111

٢٧٣١ ـ لأنه لم يسلم له ما عاوضه عن حقه فكان له الرجوع ، كما ل باعه عنا فهلكت قبل القبض ، لانه قد تعذر عليه الوصول الى حقه قبل قبضيه فصار كالمبيع اذا هلك في يد البائع رجع المشترى بالثمن علمه ، كذلك هذا .

٢٧٣٢_ واختلف أصحاب الشافعي اذا احاله على رجل بشرط أنه مـــا. فيان انه معسم •

۲۷۳۳_ قال المؤنبي لا خبار له ٠

٢٧٣٤ وانكر ابو الماس هذا وقال :

له الخار لانه غره بالشرط .

٢٧٣٥_ واذا اشترى رجل سلعة بالف ثم أحل المشترى البائع بألف على رجل ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقال ابو حنيفة وصاحباه وهو اختيار ابي عملي الطبري لاتبطل الحوالة ، ويطالب البائع المحال عليه بالمال ، ويرجع المنشري على البائع بالشمن لانه قد تصرف في أحد العوضين فلا يبطل بالرد •

٢٧٢٦ وقال المزنى وابو اسحق تبطل الحوالة .

٢٧٣٧ ــ وهو قول زفر ، لان الحوالة بالثمن ، وقد انفسخ البيع فيه فيطلت الحوالة لمطلان ماتر تب علمه •

٣٧٣٨ ولو استحق المبيع أو وجد حرا بطلت الحوالة باتفاق لان النصر في وقع باطلا في الابتداء ٢

المحيل والمحال

٢٧٣٩ قال أصحابنا:

واذا طالب المحال عليه بمثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لمي علمك لم يقبل قوله ، وكان عليه مثل الدين لان المحال عليه لما قبل الحوالة وجب لــــه في الظاهر مثلها لما على المحيل ، فإذا ادعى المحيل انه كان له عليه مثله فقد ادعى . خلافاالظاهر ، والاصل براءة ذمة المحال عليه فلا يُقبَلَيْ قوله عليه بغير بينة

- ٢٧٤٠ وان طالب المحل المحال بما أحاله به وقال : انبي أحانك لتقبضه لمي وقال المحال بل احلتني بدين لبي عليك ، فالقبول فبول المحيل لاسه قد يحيله ليستوفي ، ويستوفى لنفسه ، فلا يوجب عليه المال بالشك •

٢٧٤١_ وان أحال رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ، ثم اختلفا :

فقال المحيل:

وكلتك •

وقال المحال:

بل أحلنني ٠

فكان القول قول من يستفاد من جهته الحكم •

٢٧٤٢_ وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل :

وقال المحال:

بل أحلتني ٠

فمنهم من قال : القول قول المحال لانه اللفظ يشهد له بما قال، ، ومنهــم من قال القول قول المحتل لانه يدعي بقاء الحق في الدُّمة ، والمحتال يدعـــي انتقال

٢٧٤٣_ وان قال المحل احلتك •

٢٧٣١ ـ لانه ام يسلم له ما عاوضه عن حقه فكان له الرجوع ، كسا لـ باعه عينا فهلكت قبل القبض ، لانه قد تعذر عليه الوصول الى حقه قبل قضــــه فصار كالمبيع اذا هلك في يد البائع رجع المشنري بالثمن عليه ، كذلك هذا .

٢٧٣٢_ واختلف أصحاب الشافعي اذا احاله على رجل بشرط أنه مسليء فان انه مسمر .

۲۷۳۳_ قال المزنبي لا خيار له •

٢٧٣٤_ وانكر ابو العاس هذا وقال :

له الخيار لانه غره بالشرط •

٢٧٣٥_ واذا اشترى رجل سلعة بالف ثم أحل المشترى البائع بألف على رجل ، نم وجد بالمبيع عيبا فرده فقال ابو حنيفة وصاحباه وهو اختيار ابى عــلى الطبري لاتبطل الحوالة ، ويطالب البائع المحال عليه بالمال ، ويرجع المشترى على البائع بالنمن لانه قد تصرف في أحد العوضين فلا يبطل بالرد .

٢٧٢٦_ وقال المزنى وابو اسحق نبطل الحوالة •

٢٧٣٧ ــ وهو قول زفر ، لان الحوالة بالثمن ، وقد انفسخ البيع فيه فيطلت الحوالة لبطلان ماترتب علمه •

٣٧٣٨_ ولو استحق المبيع أو وجد حرا بطلت الحوالة باتفاق لان التصرف وفع باطلا في الابتداء •

المحيل والمحال

٢٧٣٩_ قال أصحانا :

- £Y+ -

وإذا طالب المحال عليه بمثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لمي علمك لم يقبل قوله ، وكان عليه مثل الدين لان المحال عليه لما قبل الحوالة وجب لــــه في الظاهر مثلها لما على المحيل ، فاذا ادعى المحيل انه كان له عليه مثله فقد ادعى خلاف الظاهر ، والاصل براءة ذمة المحال عليه فلا يقبلُ قوله عليه بغير بينة

. ٢٧٤٠ وان طالب المحيل المحال بما أحاله به وقال : انبي أحانك لتقبضه لي وقال المحال بل احلتني بدين لبي عليك ، فالقــول قــول المحيل لانــه قد يحيله ليستوفي ، ويستوفى لنفسه ، فلا الله المال بالشك .

۲۷٤١_ وان أحال رجلا له عليه دين على زجل له عليه دين ، ثم اختلفا :

فقال المحل :

و كلتك •

وقال المحال:

بل أحلتني •

فالقول قول المحيل اذا اختلفا في اللفظ بلا خلاف لانهما اختلفا في اللفـظ

فكان القول قول من يستفاد من جهته الحكم •

٢٧٤٢_ وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل :

وكلنـك •

وقال المحال :

بل أحلتني ٠

فعنهم من قال : القول قول المحال لانه الكفظ يشهد له بما قال، ، ومنهم من قال القوِّمُ قول المحتل لانه يدعي بقاء الحق في الذمة ، والمحال يدعــي انتقال

٢٧٤٣ وان قال المحيل احلتك ٠

- 143 -

٢٧٣١ ـ لانه لم يسلم له ما عاوضه عن حقه فكان له الرجوع ، كمــا لــو باعه عينا فهلكت قبل القبض ، لانه قد تعذر عليه الوصول الى حقه قبل قبضـــه فصار كالمبيع اذا هلك في يد البائع رجع المشترى بالثمن عليه ، كذلك هذا .

٢٧٣٢_ واختلف أصحاب الشافعي اذا احاله على رجل بشرط أنه مـلي. فبان انه معسم ٠

۲۷۳۳_ قال المزنى لا خبار له •

٢٧٣٤_ وانكر ابو العباس هذا وقال : له الخيار لانه غره بالشرط •

٧٧٣٥_ واذا اشترى رجل سلعة بالف ثم أحل المشترى البائع بألف على رجل ، ثم وجد بالمبيع عيا فرده فقال ابو حنيفة وصاحباه وهو اختيار ابي عــلى الطبري لاتبطل الحوالة ، ويطالب البائع المحال عليه بالمال ، ويرجع المشترى على البائع بالشمن لانه قد تصرف في أحد العوضين فلا يبطل بالرد •

٢٧٢٦_ وقال المزنى وابو اسحق نبطل الحوالة • ٢٧٣٧ _ وهو قول زفر ، لان الحوالة بالثمن ، وقد انفسخ البيع فيه فبطلت

الحوالة لبطلان ماترتب عليه • ٢٧٣٨_ ولو استحق المبيع أو وجد حرا بطلت الحوالة بانفاق لان التصرف وقع باطلا في الابتداء .

المحيل والمحال

٢٧٣٩ قال أصحابنا:

وإذا طالب المحال عليه بمثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لبي علمك لم يقبل قوله ، وكان عليه مثل الدين لان المحال عليه لما قبل الحوالة وجب لـــه في الظاهر مثلها لما على المحيل ، فاذا ادعى المحيل انه كان له عليه مثله فقد ادعى خلافالظاهر ، والاصل براءة ذمة المحال عليه فلا يقبل قوله عليه بغير بينة

. ٢٧٤٠ وان طالب المحيل المحال بما أحاله به وقال : انبي أحلنك لنقبضه

لي وقال المحال بل احلتني بدين لي عليك ، فالقــول قــول المحيل لانــه قد يحله ليستوفي ، ويستوفي لنفسه ، فلا في جب عليه المال بالشك .

۲۷۶۱ وان أحال رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ، ثم اختلفا :

فقال المحيل: و كلنك •

وقال المحال:

فالقول قول المحيل اذا اختلفا في اللفظ بلا خلاف لانهما اختلفا في اللفظ بل أحلتني •

فكان القول قول من يستنفاد من جهته الحكم • ٢٧٤٢_ وان اتنقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل :

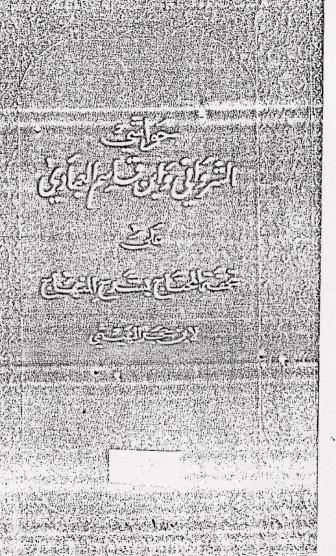
وكلنىك •

وقال المحال :

بل أحلتي ٠ فمنهم من قال : القول قول المحال لانه اللفظ يشهد له بما قال، ، ومنهم من قال القوم قول المحتل لانه يدعي بقاء الحق في الذمة ، والمحتال يديمـــي انتقاً

٢٧٤٣ وان قال المحيل احلتك • - 143 -





. . 1 79

وكذاعلهان فلناسعوهو منعسه لامتناء الاعتماض عنهافي الحل خلافالن حوز حولة الساع على المالك بهلان الجوالة بسعوالساعي المسعمال الركاه وأماالركاة فالمسلاعن التولى امتناع حوالة المالك للساعىما ان الناسع وهومتعه أسا بالذمسةلان تعلقها بالذسة أمر منسعف لالمتغت المعروحو دالعن كنف إوالسنعق ملك حزأمنها وصاو شريكا للمالك مالوحم عدمصة الحوالة جاوعلها اذلك غ ومسف الدن ولم سال بالغامسللانه غسعز الاصم) لنبوته فىالنسّة فيمدة الخيار) بأن عيسل المشترى الباثع على نالث (وعلم) مان تحبل الباثع الساما على الشسترى (في الاصع لآنه آيل الحالزوم فسياذه والاصل فالبيع وصع فيسماذكر وانام بننةل عن ملك المسترى اذا تغمرا أوالبائم لان الحوالة منصنة لاز از أن البائع وانه معهم همافي معالدت الدن فلاسكل الطالهم سع الباثع المتن المسين

عسدم معتبا دن الزكاة

والاسع في النهابة وكذا في المغنى الاقول خلافه الى وأما الركاة (قول مدن الركاة) أي بالدن الذي مدل الزكاة بان يكون النساب العابع دعكنس الاخواج اه عش زاد سم قالف شرح المباب الساع والمستحق وان انحصرانتهي اه عدادة الرسدى أى ان كان النصاب الفاكا بعلم عمالة وسساف أن الركاة أى مع وجودالنصاب كذلك اه (قه ألد لامتناع الاعتباض الني) فضية شرح الرأوض ونعوه كشرح العباب النعليّ بهذا لماقبل كذا أنضا ونصله هنامها يفهم خلاف ذلك أه سم على ج وقد يحاب والفصل بانه أما نقل اقبل كذاعن غديره حارمابه لم يحفر لتو حسمتغسلاف مابعد كذا فلبسي اقتصاره في الناحل الثانب احفراراءنالاولى على أن الفاهر رحو عالتعذيل كل منهما اه عش (قوله لاستناع الاغتياض عنها) أعوالاخذمن غيرانسالذه أمحلى الفسيرفى الاولدوالدفع لفيرالمستحق عماعلى المستحق في الثانية اعتماص اه سم (قوله فيالحسلة : في عال الصورك في الانعاب سم ورشدي عبارة عش قوله في الحله كان عرج عن الله منت اوعك وكان احترز به عمالو كان النماب الداوا وجوس من عرس من الابالز ال النازع فيستاري الميا وانتعلق ق الفسفراء بعسين المال سناءعلى الاصع من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق سركة (قوله وأما الزكان) فسسيمقوله دن الزكاة وصورته هذا أن يكون النصاب اقيا سم وعش ورشدى (قَوْلُه سَعَه أيضًا﴾ أى لتعلُّقهَ بالعين نليست ديناً وشرط الحوالة الدين اله سم (فَوْلِهُ تَنعلق بالنُّمة) أَيُ فقدو جد الشرط من الدينية اه سم (قوله لذلك) أي لقوله والمستحق ملك سراً منها الم اه عش (قوله دنيل ال الخ) فيماعتراضخني على الصنف (توليمواز ومه)عطف سيامن اه ع ثر (تجالة بنفسه)أى يخسلاف نحو الجعسل اهسم (قولهاذهو)أىاللَّزوم اهعشْ (قولهوتُعم) أَعَالَمُواللَّهُ اهسم (قولهُ نيما: كر) أُ أى فى مدالله إلى النَّمَن و عليه (قوله وان لم ينتقل) أى النمن (عن ملك المسترى) أى فليس البائع على المسترى دين تصوالموالة به وعلمه اله عش (قوله أوالمائع) عطف على الضموالمصل فكان الأولى التأكيد، فصل (قوله لان الحواله منضمنة لم) أي فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف مهامة ومغني أ حاصلة أنه يقدولُ ومُ العقدقسِ لما لحواله و به سستقرالدن عن قال سم هذا النطل لايظهر في قوله ﴿ أَجْنِي عَوله (المثلي) كالنقد ودا معاذاتفيرا اذلير الشدتري أحدعافد بدي تتضمن المرتهو بجاب بأنه الباز البائروسمرا خدار | والحدوب وفي للاتصع الا المسترى وحد ومعملتا ابرع له فلا النعن البائع أع أى كأشرا الدالشارح غوله الاتحدوق النائع | بالأنمان خاصة (وكلاً يبى الخ (قوله هـ ا) أي في الحوالة (قوله فلانسكل) أي صنا لحوالة في مسدة الحبار فأن السدة وقد يفرق | المنقوم) بكسر الواد (ف أبضا كماسعي بالمهم فالمواالنفارات أكمة الاستيف فلابشكل المؤثم أيت العريز بشيراليعاه رقوله بالطالع يسع الدانع الى أعادا لموالة بسع اهسم (قواله وفي النائسة الح أى في الموافق علم يبيع الرائش مرى المن و بدنوالزكاة كالمافي شرح العباب لالساع ولالمستحق وإن انتحصر اه وكانه أراديدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاتهي موجودة (ته إله لاستناع الاعتباض عنها الم) قصة شرح الروض ونعوه كشر العباب التعليل جذا المأقبل كذا أيضا وفعله هناعاً يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتباض عنها) أى والاخد من غير المالك عماله على الغبر في الاولى والدفع لغمر المستحق عماعلي المستحق في الثانية اعتماض وقوله فيالجلة كله أشادال نحو أداءغير عندمة مال نفسه ماذنه فان فيه اعتباضا فليراجع تهزأ يتعف شرح العباب عبريدل قوله هنافي الحسار وقوله أيءالسافا ندفع قول الاذرعي فديجو والاعتباض عنهافي صور آه فعنى فيالحله غالبا أوفي بعض الصور (قياله في الحلة) أى في غالب الصور (قوله وهومنجه أيضا) أي [للعلقها بالعين فليست ديناوشرط الحوالة آلدين (قولهم تعلقها بالعين) المقتضى البطلان لان شرطها الدن وقوله تنعلق باللمة أى فقد وحد كنم طمن الدينية (قهله نقسه) غلاف تحوا لمعسل وتوله وتنعج أىآ الوالة وقوله وأنالم ينتقسل أى الشعن وقوله لأن ألموالة متضمه الأجارة اي فتقارن اللك لكن هسة لانظهرفي قوله والمماذ انحيرا اذلبس المشتري أحسدعا فدبهاحي يضمن اجازته ويجاب ادماجازة البائع صع الخياد للمشترى وحده فعصع والشالب على فلن النعن للبائع (قوله النعن العين) هسدا بدل على صدة فيرمن خداره وفي الثانية سفي خدار الشقرى كارجما من المفرى

مرسا فحنشته فاشعن القضائه يحل معسين (والحمال)لان حقى ذمة الحيل فلاينتقل لغير الارساد لتفاوت الذم والحبر

الحفظ فيد داوكان المال على معسرا أوكان بالدين هن أوضامن في عزانتهي اه (قيله مرسل ف دسه) أي ناستف نست غيرم علق بشي عصوصه (غواله والحبر المذكور) أي في أول البار دوّ عربه ما يقال الشيراط رضاالمنال ينافى مادل علسما لحسد يث السابق من وجو بالغبول حث قال فليتسع والام الام ومعتضى لامرالوحو ب (قوله الندب)د معمولات مبال قولها كاعد الادرى أن تكون على ملى وفي وكون ماله لمسالعر بالماطل ومن في ماله مسهنه اله ومع - في أي أن سيام والااله مل وكأن الشهدوية أفل أس (قبله لانه واردالز) أى والوارد معده الذماحة كانى جسع الحيد المعروض وقد على مأن هذه القاعدة علمة على أنه نقل السفى الهندى عن الحدور أنه لا أثر لتقدم الحظر وأن الامرال ارد بعده على مقتضاه من حو بأوند أوغرذاك وعلى أن هذه القاعدة معاوض بقاعد تمايا وبعد النمو حد وتعقيق الكلام في كتاسالا المالينات اه سم ماختصارعبار النهارة والغسني وصرفه والرجو بالقياس على سار العاوضات اه (قَوْلُه بعدالحفار) وهو مسملي الله علىموسلوعن سعالدين الدين أه كردي (قوله أى الاجماع) وخذمه عمقالا جماع في ومنصلي المعلموس اللحرر اه سدع رأى وهو خلاف صريح كلامهم الأن تر مدبالاجاع الخمستنده (قوله وسرطهما الح) أى الحميل والمتذل وكان الأولى تقديمه على قوله والما يعرف ألغ عبارة المفي وطريق الوقوف كي تراضهما المياهو الايجاب والقبول على مامرف السيع وعمركف ردهنا بالرضائنهما على أنه لايحب إلمحة لبالقبول الخراة وقدله وعسروا) الى قوله أوعكب فىالبهاية الافوله الدال الدرتوطنسة (قَعَلْه لولامامر) أىالتعال يُقوِّله لانحقه الخ (قولدرتوطنة) عطف على قوله أشارة الخ (قوليه وشرطُهما الح) عبارة النهامة ومراعتبار وجودالح أه (قوله لا تصع عن لادين عليه) هل تنعقد وكلة اعتبارا بالمعني أولااع ثمد مر عدما لانعقاد اعتبار آباللفظ فأن العبالب مُرَّمُ وَنَّ اعْتِبَارَاللَّهُ فَلَا سَمَ عَلَى مُنْهَاءِ الْمُ عَشَّ أَى الْأَانُ نُوبَامِنَ الْحُوالَةُ لُوكَالَهُ أَحْسَدُامِنَ لنطيل قول المنز (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو تطوع عقضاء من الهسل كان فاصد دين عبر وهو مائر اه عنى (قوله وأراد باللازم الم) قديقال بل أراد الفااهر بدل افراد القول الذكور وتا مله على أن ارادة ماذكر بنافجاقوله الآكي وهوملايدخسله خساوننامله سم وعش (قباله للإنسمال) قدية ل لاعدور في عوام العكس اه مم (قوله لاعدام الم) حسروله ودعوى المزقوله ورعم الم) ردان قال بعدم عنة الدَّعوى المذكو ورود حرى علمة النَّهاية (قوله ولابد) الدُّقولة أوتعد درف النَّها به والغني (قَوْلِهُ وَهُو) أَى الدَّنَّ الدَّرْمُ (قُولُهُ مَنْ كُونِهُ الْمُ) مُعْلَقُ مُؤلِّدُلًا. (قُولُهُ لدين الم) أي مسلمانيه أوراًس ال اه بحيري (قوله أوتحوجعاله)تمثيل لغيراللازم اه رسُدَى (قوله أوخوجعاله) أي فبلالفراغ سم وشرح المنهج (قوله لامالا مطرف الم) عطف على قوله ما يحرزاً لم (قوله الصمال) تعلىل القولة الاستطرق الخ (قولة أو الموت) أو بمعنى الواد كاعبر المفسى مها (قولة ونقل) الى قول المن حو عنوله عقل لقوله أوجعلت مااستعف على فلان النائضا (قدلهلانه وارد بعدا لحظر) أى والوارد بعده الاباسة كافرره في حسم الحواسم وفيره وقد عدال على الاول بان هذه القاعدة كريد لا كلية على الاالدي نعله الصفى الهندى عن الحهو والهلا ولنقدم الخفر وان الامر الوادد معدو على مقتضاه من و- وبأورب وعبرذاك وعلى أنهذه الفاعد فمعارضة مقاعدة ويوهي أنساسار بعد الممروح والناج السير ف ذاك كلام واحد ولنافعه كلام مامس-واشي شرح حم الجوامع الشيخ الاسلام والكال ويحقيف في كاينا الآبان البينان (قوله الهدم الاعتباض) اذليس عليه في يحمله عوضاعن حق المنال شرح الروض (قوله وأواداع) فديقال إرادالظاهر بدليسل افرآدالقول آنذكو رقنامه على أناواد مداتكر ينانها قوله وهومالا بدخله خيارة أله (قوله للاسمر عرفة السد) وديقال الاعدروق ممول العكس (قوله فلا يصم بدين - لم) - أنى لنافي الصِّمان صة صمان دين السَّد لم (قبلة أونعو جعالة) أي قبل الفراع (قبل ا مالايت المتعاومن كونه مستقرا وهومايجو والاستدال عندفلا تصع بدن سلم أونحو جعلة ولاعلم الدلايتطرق اليد

المسذك والتسعب لماقيل للذباحة لآنه واردبعدا لحظر أى إزجاع على اسناع ب الدن بالدين وانما بعيد في وضأهما بالايحار والقول وشرطهسما أعلىةالترع كسائرا اعاملان وعسروا بالرضا هنسأ أشارة اليءدم وحو ب قبولهاالدال، لم طأهر الحسد مثلولامام وتوطئة لقولههم (لّالحال عاسم فالاصم لانهمل الاستنفاء فلردعين استيفاء الحل بنفسه كاأناه أن نوکل (و) شرطهاو دود ألدسنالحاله وعلمذائذ (لاتصم) عن لادن علب ولا (على ولادن عليه) وانرصى لعدم الاعساض مناء على انهاسِع (وقال تصع وضاء) ساء على النسعف انها المتفاء (و تمح بألدن الأزم وعلمه) واناختلفسب وجو بهماككون أحدهم ثمنا والا خراح وأراد باللاوم ماشمسل الآمل للز ومدلسل قدله الآتي وبالتمسن فامسدةانلياد ودعوى انهاغاحذفه أثلا يشهل حوالة السمدعل مكاتب بالنعوم أوعك لاعتاج الهالانهسصرح عكمهما وزعمأنمال الكناء لايلزم محال فاسد الاان أرسعن جهسة المد ولاند معركونه لازماوه

انفساع بتلف أوتعذ ولعسها بالاجوة قبل منى الآة وبالصداق فبل الانتول أوالوث وبالغن فبل قبض المبسع وتفل جمع عن النول وآعفدوم

وكذاعلمان فلناسعوهو منعب لاستناء الاعتماض عنهافي الحاد خلافا لمرحوز حولة الساع على المالك بهلان الحوالة سعوالساى له سعمال الزكاة وأماالزكاة فيقسلاء التولىامتناع حوالة المالك الساعى ما ان ولناسع وهومتعه أنشا وان ازع فسارح بأنها مع تعاقبها بالعسين تتعلق بالنمسة لان تعلقها بالذمة أمر ضعف لالمتغت السعو حودالعن كنف والسنعق مال حزأمنهاوصاو لم كالمالك فالوجم عدمصة الحوالة مهاوعلها الذلك خومسف الدسولم يبال والغامسل لانه غسمز أجنى قوله (الثلم) كالنقد والحبوب وقالاتصع الا مادتمان نامسة أوكذا المنقوم) مكسرالواو (ف الاصم) لثبوته فىالنب المتزى الباثع على الث (وعلمه) مان عيل البائع الما على المسترى (في الاصع لآنه آبل الحالزوم يضياذه والأصل فالبيع وعم نسسماذكر وانكم بننهل عن ملك المسترى اذا عبرا أوالبائع لانالحوالة متضمنة لاجازة من البائع ولتوسعهم هنافي سع الدت بالدس فلاستسكا بأبطالهم بيع الباثع المن المعسين فدرمن خباره وفي الثانية ينف خدار الشيرى كارجدا من المقرى

عددمعتها دنالزكة

والاصع في النهامة وكذا في المغنى الاقول شلاخا الى وأما الزكاة (قيله مدن الزكاة) أى بالدين المذي مدل الزكاة بان يكون النصاب الغابع . وعَكنمن الاخواج اه عش زاد مم فألف شرح الساف لالساع ولالسعق واناعم انتهى اه مدادة الرئسدي أي ان كان النمات بالفا كالعلم بالأقروسية وأن الركاة أي مع وجودالساب كذاك اه (قولة لاسناع الاعساض الم) فضنشر الراوض ونعوه كشرح العباب النعلل بهذالماقبل كذا أيضا وفصلههناج ايفهم للافخلك اه سم على ج رفديجاب والفصل بانه لما علماتيل كذاعن غسره جازمامهم يحتم لتوجهه يحسلاف ابعد كذافليس اقتصاره في التعلل على الثانية احَمَازاَ عَنَ الاولَ عَلَى أَنَّ الظَّاهُرِ رَجُوعَ التَعَلَّ إِلْكُلِيمِهُمَا الْهُ عَنْ (قُولُهُ لاَمتناع الاعتماض عَنْماً) أى والانتذن غيراليالا عمله على العرب في الاولى والله فع لغير المستحق عما على المستحق في النائه اعتماض اه سم (قوله فالحسلة) في غالب الصوركيافي الابعاب سم درسيدي عبارة عش موله في الحلة كان يحرجين الذهب فضة أوعكسه وكانه احتر وبهعسالو كان النصاب باقياد أحوجه من غيرمس حسمة فانه جائز وانتعلق والفسقراء بعسن المال بناءعلى الاصح من أن الزكاة تنعلق بالمال تعلق شركة (قوليه وأما الزكاة) قسسم قوله دين الزكاة وصورته هذا أن يكون النصاب اقدا سم وعش ورشدي (قوله متحه أيضاً أى التعلقه العين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين أهدم (قولة تنعلق بالنسة) أى فقد وحد الشرط من الدينية اله سم (قولِه الذلك) أى لقوله والسنحق باللُّ مُؤالِّم بنالخ اله عش (قولِه وقبل الخ) فيهاعتراض عنى على المصفّ (توله ولز ومه)عطف سباس اه ع ثر (توله بنصه) أي يحسلان يحو الْمِعَــل اهــم (قولِها ذهو) أى الزَّرْم أه عش (قولِه وتنعم) أَى الْمُوالَة أهــم (قولِه نساء كر) أى فى مدالليار بالندن و عليه (قوله وانهم ينتقل) أى الندن (عن ملا المسترى) أى نلس للنائع على المسترى دين اصحال واله به وعليه اله عش (قوله أوالبائع) عطف السعير التصل فكان الأولى التأكيد، غصل (قوله لان الحوالة مضمنة لم) أي فنقع الحوالة مقار بنالما الدود ال كاف م اله ومغنى المسلة أنه يقدر أروم العقد قبيل الموالة وبه يستقر الدين عن قال سم هذا التعليل لانظهر في قوله ودا ساذانخدا اذلبر انسد مرى أحدعاته ماسى تنصمن المزمو يحاب أه بالمز البائع ومدمرا لحمار للمشترى وحده وصعرمالنا البرعله فلا الثعن للنائع أه أي كأشرال الشارح فوله الاستحاوف الشائدة بيق الخ (قولهما) أى في الحوالة (قوله فلانسكل) أي صفا لحوالة في مدالمي المسارقان السدة وقد بغرق أبضا كماسيمي وبانهم ذلبواالنفارك أتبة الاستدفاء فلانشكل المزتم رأيت العزيز بشيراليعاه زقوله بإطالهم بسعالاتماغ) أعوا لموالة بسعاء سع (قوله وفي الناسسة الح أى في الموافة على بين خُدُوالشد فرى | وازومة (و) تصع (بالنمن يدن الزكاة) قال في شرح العباب لالساء ولالمستحق وإن انتحصر اله وكانه أراديدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكافهي موجودة وعالي الاستناع الاعتماض عنهاالم فضة شرح الروض ونحوه كنس العبابالتعليل مذا لما تبل كذا أيضا وفسله هناعيا يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتباض عنها) أى والاخد من غير المالك عماله على الغير في الاولى والدنو لغير المستحق عما على المستحق في الثانية اعتماض وقوله فيالجلة كانه أشارالي نحو أداءغيره عذمن مال نفسه باذنه فان فيها عندا ضافليراجيع ثمرا أيت في سرح ال لعباب يمريدل قوله هنافي الحسلة وقوله أي غالبافا ندفع قول الاذرع قديجو والاعتباض عنهافي صور آهم فعنى فالجله غالبا أوفى بعض الصور (قوله في الحله) أى فى غالب الصور (قوله وهو ضعةً يضا) أى لتعلقها بالعين فليست ديناوشرط الحوالة آلدس (قه المعرقعاتها بالعسن) المقتضى للسطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق اللمعة أي فقدوجد لشرط من الدينية (قوله، في) خلاف بحوا العصل و وله وتصيح أىا الوالة وقوله والمام ينتقسل أي النمن وقوله لانا ألحواله متضمه للأجارة ويتقارب الله لكن هسدا لانظهرة قوله وعلماة أغفرااة لبس المشترى أحسدعا فديهاحني يضعن أجازته ويحاب ارباجاز والباتع صرا لحياد للعشترى وحد وضعر المثا المسيعة فالثالثين للبائع (قوله الثعن المعن) حسد الدل على صة

• } •

الحفافيه فاوكان الحال علىممصرا أوكان بالدين ومن أوضامن لم يحزانه بي اه (قوله مرسل ف دمنه) أي اسف فمنه غيرم علق شي مخصوصه (غواله والخبر الذكور) أي في أول البابد و عداية الا استراط أى إرجاءعلى استاع سع وضااعتال ينافى مادل علسما لحديث السابق من وحو ب القبول حدث قال ذلب مر الام الامر ومقتضى لامراله حو س (قه له للندس)و معتمرلات عسال فيولها كاعتبالاذرع أن تكون على ملي وف وكون ماله اسالعرب الماطل ومن في ماله مسجتم اله ومغدى أى أن سلم مهامال الحمل وكأن الشهدف وأفل ش (قيله لانه واردالم) أى والوارد بعده الزياحة كافي جسع الجوامع وغير ، وقد يحاب بأن هذه القاعدة كسائرا اهاملات وعسر وأ علمة على أنه نقل الصفي الهندى عن الجهو و أنه لا أثر لتقدم الخطر وأن الامر الوارد بعده على مقتضامهن . . مأوند أوعرد لك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة مأسار بعد المنوو مد تعقيق الكلام في كتابناالا مات البينات اه سم ماحتصار عدارة النهارة والفسني وصرفه عن الوحو والقياس على سائر أماوصات اله (قوله بعدالحظر) وهونهمملي الله علىموسلمة ن سعالدين بالدين اله كردي (قوله ى الاحاع) وخذمنه عيدالاجاع فرمنه على الله على وما فلعر راه سدعر أى وهو خلاف صريح كالرمهم الآأن و بديالا جاع الخسسنده (قوله وشرطهما الح) أي الحسل والحدال وكان الاولى تقد عملي وله وانسا بعرف الن عبارة المني وطر بق الوقوف على تراضهما انساه والاعجاب والقبول على مامر ف البسع وعمر كف مردهنا بالرضائسها على أنه لاعد على المنال القبول الم (قوله وعدروا) الى قوله أوعكس في النهامة الاقوله الدال الحد توطشة (قَهْ لُهُ لُولَامامر) أَيَّ النَّقَلْ لِينْقُولُهُ لانْسَعْتُ الخ (قَوْلُهُ وتُوطْنَهُ) عناف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهامة ومراعتبار وحود الخ آه (قولها؛ تصح تمن لادن عليه) هل تنعقدوكلة اعتبارا بالمعنى أولااءتمد حرُّ عدمالانعقاد اعتبارا باللفظ فأنَّ الغيالب لتعليل قول المتن (وقيل تصح الح) وعلى الاول لوتطوع بقضاء من الهيل كأن فاضاد ين غير وهو جائز اه غنى (قولهوأرادباللزرمآلخ) فديقال بلأرادالظآه بدله إفرادالقول لذكورفنا مادعل أنارادة ماذ كرينانهاقوله الا تى وهوملايدخله خسارفنامله سير وعش (قباله لئلايشمل الم) قديمة ل لاعذور في شموله العكس اه سم (قوله لاعتاج الم) خسمة وله ودعوى المراق له وزعم الم) ردان فال بعدم عنة الدعوى المذكو رة وفد حرى علمة النهامة (قوله ولابد) الرقولة أوتعـــذرف النهاية والغني (قَوْلُهُ وَهُو) أَى الدين الدُّوم (قُولِهُ مَن كُونِه المِ) مَعَالَ ، وَلِهُ لاد (قُولُهُ بدين لم) أي مسلمانيه أورأسال اه محمر (قوله أوتحو حمله) عَدْلُ لغيرا الازم اه رسُدَى (قوله أوتحو جمله) أي فبل الغراغ سم وشر المنهج (قوله لامالا ينطرف الم) عطف على فوله ما يحود الخ (قوله لعمنه الخ) تعليل لقوله لامالا يتطرف الخ (قوله أو الوت) أو عدى الواو كاعرا لفسني ما (قولة ونقل) الى قول المن رحو عقوله عقل لقوله أوجعلت ما مخقه على فلان النائضا (قوله لانه واود بعدا لخفر) أى والوارد بعده الرماحة كاقرروني مع الجوامع وفعره وقد يعاب على الاول مان هذه القاعدة أكثر بدلا كالمة على الاالدي عله الصفى الهندى عن الجهو والهلاأ ترلنقدم الخفار وان الأمراله اود بعده على مقتضاه من و- وب ويدب أرغبرذلك وعلى أنهذه القاعد معارضة مقاعدة أخرى وهى أنساءاز بعد المنم وجدوالناج السكرفيذاك كادم واجمع واسافيه كادم بامش حواشي شرع جمع الجوامع الشيع الاسلام والكال وتعقيف في كلينا ﴿ إِنَّ الْبِينَاتُ (عَوْلِهُ لعدم الاعتباض) اذلبس لمني ععلى عوساعن و المنال سر - الروض (قوله وأرادالن فديغال بل أراد الطاهر بدلسل افراد القول الذكورة تأمله على أن اراد ماذكر ينافيها قوله وهومالا يدخله خيارفناً-له (قوله لئلايشمل-واله السدر) قد مقال لامحذور في شمول العكس (قوله فلا يعجبدين - لم) مناقى لنف الضمان صدف مان دين السدار قوله أو نعو جعالة)أى قبل الفراغ (قوله

مرسل في خسة فلرية والقضائه محل معسب في (٢٢٨) (والمحتال) لان حقه في ذمة الحسل فلا ينتقل لغيره الارضاد المفاوت الذم والحير

المسذك والتسعب لاقبل

لماز باحتلآنه واردبعدا لحظر

الدن بالدن واعياء عبرف

وضاهما بالايحار والقول

وشرطيسما أعلىالترع

مالرضا هنا اشارة الىعدم

وجو ب قولهاالدال، لم

طاهر الحسد بشلولامام

وتوطئة لقولههم (لاالحال

علسه فىالاصم)لائه عل

الأستنفاء فلرنعن استنفاء

الحل منفسته كأأناه أن

توکل (و) شرطهاوحود

الدسن الحاليه وعلم فالذ

(لاتصم) بمن لادن علب

ولا (على ولادن عليه)

وانرضى لعدم الاعتباض

بناء على أمهاسع (وقبل

تصع برضاه) بناء عسلي

الضعف أنها التفاء

(و تصمُّ بألدن الأزم

وعلم) واناخلفسب

وجوبهما ككون أحدهما

تمنآ والا خرأحرة وأراد

مالمذزم مايشمسل الآيل

للر ومدلسل قوله الآتي

وبالتمسن فيمسدة الحياد

ودعت الهانماحذفه اللا

يشمل حواله السسدعل

مكاتب بالعوم أوعك

لاعتاج الهالانهسمرح

يحكمهما وزعمأنمال

الكنارة لابلزم محال فاسد

الاان أريس جهدة العبد

ولاند معركونه لازماوهب

مالانتسله خيارمن كونه سنقرا وهومايحو والارتبدال عندفلا تصعيدين سل أونحو بعداة ولاعليه لامالا يتعلر فاليه انفساح بناف أوتعذو لعمنها بالاموة قبل منى المذور الصداق قبل الدخول أوالمور وبالنن قبل قبض المبسم ونقل جمع عن المنولي وآعندوه

AND THE PROPERTY OF THE PARTY O

وكذاعلهان تلنا يعوهو مقب لامتناء الاعتماض عنهاني الحله خلافالمن حوز حولة الساع على المالك ولان الحوالة سعوالساعي له سعمال الركاة وأماالزكاة فاقسلا عن المتولى امتناع حوالة المالك للساعيم ان قلناب ع وهو منعه أرضا وانمارع فيشارح بأنها مع تعاقبها بألعب تتعاق مآلذمة لان تعلقها ماسمة أمر شبعف لايلتنت البسعو جودالعن كنف أوالسنعق ملاحزأمنهارصار شريكا للمالف فالوحيه عدم صعة الحوالة ساوعلما لذلك غروسسف الدن ولم ببال بالفامسللانه غسير أحنى قوله (الثلم) كالنقد والحبوب وقيللاتصم الا مالانممان خامسة (وكذا النقوم) بكسرالواُو (ف الامع) لنبوته فى النب وازومه (و) تصع (بالثمن فيدد الحدار) بأن عسل المنتزى الماثع على الت (وعلمه) مان تحيل البائع انساما على المستعى (ف الاصعر) لآنه آيل الحالزوم ينظ وهوالاس فالسع وتصع فيسماذكر وانآم منتقل عن ملك المشترى اذا تغمرا أوالماثم لاناخوالة ويستنوان أرمن البائع وانرسعهم هنافي سعالدت الدين فلاسكا بابطالهم سع الباثع المن المعسين

فمرمن خياره وفيالثانية يبقى خيار السبرى كارجعا بن المفرى

والاصعرف النهامة وكذاف المغني الاقوله خلافا إلى وأماالز كافإ قوله مدن الزكاة بأى بالدين الذي بدل الزكاة بان يكون النصاب الفايع . وتعكنه من الأخراج اه عش وأد سم فأل في شرح المباب لالساع ولالسعق وان انحصرانهي اد عبارة الرشدي أي ان كان النصاب الفاكر بعلى مالله وسداني أن الزكاة أي مع وحودالصَّاب كذاك اه (قَهِلُه لامتناع الأعساض الم) فضنشر - أل وص دعوه كشر حالمباب التعليل بهذا الماقبل كذا أيضا ونصاره هنام ايقهم خلاف ذلك أه سم على ﴿ وَقَدْعَابِ وَالْفَصَالِ بِاللَّهُ لَمَا نقل ماقبل كذاعن غيبره حازمانه لم يحتم لتوحيه يمتا للاف مابعد كذا فليسي اقتصاره في التعليل ولم الثائمة احترازاءنالاولى على أن الطاهـر رحوع انعا ل كرامهما اهع ش (قولهلامتناع الاعتـاض: عنها) أى والانتدون غيرانسالا جسأله على الغد مرفى الأولى والدفع لغيرا استحق عماعلى المستحق في الثانية اعتساض د سم (قولِه في الحدلة) في السالموركافي الانعاب سم ورسدي عبارة عش قوله في الحلة كان يخرج عن الذهب فضة أوعك وكانه احتر ومه عالو كان النصاب مافداوا وجومن غيره من حنسه فانه ماثر وان تعلق حق الفسقراء بعدين المسال بناء على الاصعم من أن الزكاة تتعلق بالسَّال تعلق شركة (قوله وأماً الزكاة) قسسم قوله دن الزكاة وسورته هذا ان مكون النصاب اقيا سم وعش ورشدى (قَوْلُه مَعْهُ أيضاً أى تعلقها العن تلبست ديناوشر الموالة الدين اه ...م (قُوْلَةُ تَتعلق اللُّمة) أَى تَقْدُوحِدُ الشرط من الدينية اه سم (قوله لذلك) أي لقوله والمستحق ملكُ مُزاَّمَتِها الم أه عش (قوله دقيل الح) فيهاعتراض حنى على المصنف (قوله راز ومه)عطف سياس اه عزر (قوله بنفسه) أي غسلاف نحو [لَّعِسَلُ اهم (قولَه اذهو) أى النُّرْوم أه عَشْ (قوله وتَسْم) أَى الْمُوالَةُ أهمم (قوله فيما: كر) ا أى فى مداا لخيار بالنَّمن و= آيه (قبلة والله مانتقل) أي النَّمن (عن ملك المُسَسِّرى) أي فليس البائع على المسترى دين تصوالموالدية وعلسه اه عش (قهلة أوالبائع) عطف إلى المعمر التصل فكان الأولى التأكيدينقصل (قَوْلُهلان الحوالة منضينة الحر) أَي نَتَقَرا لحوالة مقار نة للملك وذلك كافسم اله ومغني سامساء أنه يقدرل وم العقدقسل الحوالة وبه سستقرالدين عش قال سم هذا التعليل لايظهرف قوله إ ودا معاذاتغيرا اذليس انت قرى أحدعانديهاسي تنضمن المرتمو يجاب أنهاما والباتم مسمرا للبار المشترى وحده فصيرملنا بدعه فالدالثمن للبائع اه أي كأشراله الشاد مرموله الاستحوق الشاسة يبق الخ (قوله ها) أى في الحوالة (قوله فلانسكل) أي صفا لحوالة في مدة الحيارة السدة رفد يغرق أ بضاكم اسعى وانهم شلبوا النفارك وبدالاستفاء فلاشكل الخ تم رأيت العزيز يشير اليعاه زقوله بالمألم أ بسع الباتم الخ) أى والحوالة بسع اله سم (قوله وفي النائسة الح أى في الحوالة على ين خوا الله مرى دن الزكاة) قال في شرح العباب لالساع ولالمستحق وان انتحصر اله وكانه أواديدين الزكاة الزكاة بعد تلف الساب وبالز كانعى موجودة (قوالاستناع الاعتباض عنهاالم) فضيتسر الروض ونعوه كسر العباب التعليل مهذا المأقبل كذا أيضا وفعله هناعاً يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتياض عهر) أى والاحد من غير المالك عمله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماعلي المستحق في الثانية اعتماض وقوله فيالحلة كانه أشارالي تحو أداء غيره عذمن مال نفسه باذنه فان فيه اعتبان افليراجع غمرا يتمف شرح العباب عمر بدل قوله هنافي الحسلة وقوله أي غالبافا ندفع فول الاذرى قد يحور الاعتباض عنهافي صور أه فعنىفالحله غالبا أوفيعضالسور (قوله في الحله) أَصَّف غالب السور (قوله وهومتحه أيضا) أي لنعلقها بالعين فليست ديناوشرط الحواله آلدين (قوله مع تعاقها بالعسين) المقتضى للمطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالنسة أي فقدوحد لشرط من الدينسة (قوله بنفسه) علاف تعوا لمعسل و وله وتصح أىأ الوالة وقوله وانام متنقسل أي الثمن وقولة لانا الحوالة متضممه للأجارة عي فتقارن الله الكن هسدا لانظهرو قوله وعلىماذا تعيرا اذلبس المشترى أحسدعا ندبهاسي تضمن احازته و يحاب باد والجازة البائع بصبرا لحيار للمنترى وحدونه مروال المسعلة الذالنعن للبائع (قوله المعن العين) مسدا مداعلى صد

مرسل في فمنه فلر شه ين الفضائه محل معسن ((والمثال) لان حقه في ذمة المحمل فلاستقل لفرد الابر ضاء النفارت الذم والحمر

الحظ فيه فالاكات المال عليم معسرا أوكان بالدين رهن أوضامن لرعزانته بي اه (قول مرسل في ذمته) أي نابت في ذمته غيرم علق بشي بخصوصه (فوله والحبر المذكور) أي في أول الباب دنسع به ما يقال اشتراط رضالحتال بنافي مادل علب الحسد ث السابق من وجو ب القبول حدث قال فليتسع الإم الأمي ومقتضى الامرالوحو ب (قوله للندب) و معتمر لاستعمال فيولها كم عثمالا درعي أن تكون على ما وفي وكون ماله التغرج الماطل ومن في ماله شهمتم اله ومغيني أي أن سيام منه المال الحيل وكأت الشهدة في الماطل عش (قَوْلُه لانه واردال) أى والوارد بعده الزياحة كافي حسرا لحوام وغير ، وقد عاب أن هذه القاعدة غلمة على أنه نقل السوقي الهندى عن الحيور أنه لاأ ترلنقد م الحظر وأن الامر الوارد بعده على مقتضامهن . بأوندب أوغرذك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة مأياز بعد النوو حي تعقيق الكلام ف تناساالا مات السنات اله سم ماختصار عبارة النهامة والمدين وصر فدعن الوحد ب القياس على سائر العاوضات اد (قوله بعدالحظر) وهوشهمسلي الله عليموسلوعن بسع الدين ال أى الاجاع) يؤخذ منعية الاجاع في رمنه صلى المعدل مول فلعر راه سدعر أى وهو خلاف صريح كالرمهم الآآن و بدبالاجاع الخمستنده (قوله وشرطهما الح) أي الهمل والهمال وكان الاولى تقدعه على توله والمابعرف الخ عبادة أبغى وطر وق الوقوف على تراسهما أنماه والا يجاب والقبول على مامرف البسع وعمر كف مردهنا بالرضا تنبهما على أنه لا يحب على المنذل القبول الم (قوله وعدمروا) الى قوله أو يكسب فالنهامة الاقوله الدال الى و نوطت (قوله لولامامر) أى التعلُّ لِي مُقوله لانحة ـ مَا لم (قوله و نوطت) عطف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهامة ومراعتبار وحود الخ آه (قَوْلُهُ لا تَصْمُ ممن لادين عليه) هل تُنعقدوكالة اعتبارا بالمعنى أولااعتمد مر عدم الانعقاد اعتبارآ باللفظ فان الغــالبّ أخرم ترهمون اعتبارالففظ سمرعلي منهم الدعش أىالاان وبالمن الحوالة لوكاله أخسدامن النعليل قُول المَّن (وقيلَ تصحالح) وعلى الاول لوَّنما وعِيقضاعد من اغيل كَان قاصداد من غير وهو جائز اه مغنى (قوله وأراد الذر مالخ) قديقال بل أراد الظاهر بدل افراد القول الذكور فتا مله على أن ارادة ماذكر بنافهاقوله الآن وهوملايدخه خيارفنامله سير وعش (قوله للاشمل الم) قدية ل لاعدور في شموا العكس اه سم (قوله لاعتاج الح) خسر قوله ودوي الم (قوله وزعم الم) ردان قال بعدم عدة الدعوى المذكو و ووقد وى عليه النهامة (قه له ولاقد) الدقولة أوتعد وفالنهامة والمغنى (قوله وهو) أى الدن الازم (قوله من كونه الم) منعلق وله لابد (قوله بدن سلم) أي مسلمان أدرأس ال اله بحيرى (قوله أرتحو جعاله)عُسُل لغير الازم أله رسُدًى (قوله أو عو جعاله) أي فبل الفراغ سم وشر المنهج (قوله لامالا ينطرق الم) عطف على قوله ما يجود الخ (قوله لعمة الم) نعلىل لفوله لامالا يتعلر قالخ (قولِما أو المون) أو بمعنى الواوكا عمر المفسني م ا (قوله ونقل) الى فول المنت رحو عقوله عقل لقوله أوجعلت المتحقد على فلان الذأنف وقهله لانه واردبعدا لخطر) أي والوارد بعد للزماحسة كأقرره في جسع الجوامع وذيره وقد يجابءلي الأول مان هذه القاعدة أكثر مة لأكامة على إن الذي نقله الصفي الهندىءن الجهو وآنه لاأ ولنقدم الخفار وان الأمر الوادد معده وإمقنضاه من و- وب أوندب أوغيرذاك وعلى آن هذه القاءد تمعارضة بقاعدة أخرى وهي أنعليا وبعد المنع وحسوالناج السكرفيذاك كاذم واجع وانسافيه كازم مامش واشي شرح مرم الجوامع الشيخ الاسلام والكال وتعقيف في كاسا الإ بأن البينات (قوله اعدم الاعتباض) اذليس عليه عن عله عوضاعن من العنال شرح الروض (قوله وأراداخ) قديقًالب لراد الفلاهر بدليسل افراد القول الذكو رفتاً مله على أن اراد ماذكر منافسا قوله وهومالابنخله خيارفتأ-له (قوله لئلايشمل-والغالسيد) فديقاللامحذورق شمول العكس (قوله فلا يسم بدين - لم) مبأى لنانى الصَّمان صة صمان دين السَّم (قولة أونعو جعلة) أى فيل الفرأة (قولة

المسذكورالنسدس لماقعل لازماحة لانه واردىعدا لحظر أىلا حاءعلى استاء الدمزمالدم وانمياء عسرف رضاهما بالاعاد والقول وشرطهما أهلمالترع كسائر العاملان وعسر وأ بالرضا هنسا اشارة اليءدم وحو ب قولهاالدال علم ظاهر الحسد سلولاماس وتوطئة لقوفهم (لاالحال علمه فىالاصم)لانه عل الاستنفاء فإرتعن استنفاء الحل بنفسة كأأناه أن نوکل (و) شرطهاوجود ألدىنى الحالبة وعلسفات (لاتصم) بن لاد من علب ولا (على نلاد تأعلب) وانرضى لعدم الاعتماض بناء على أنهابدع (وقبل تصع وضاه) ساء -ل النسعيف أنها استفاء (و تصع بألدين الذرم وعلمه) واناختلفسس وجوبهما ككون أحدهم تمنآ والا خرأحة وأراد مالازرم ماشمه لاكيل الز ومداسل قوله الآتى و مالئمسن في مسدّ الحسار ودعول انهانماحذوهاللا يشمل حوالة السيدعلي مكاتب بالنعوم أوعك لاعتاج الهلانةسمس بحكمهما وزعمأنمال الكارة لايلزم بحال فاسد الاان أرىدمن حهدة المد ولابد مع كونه لازماوهب

مالأيد تسله تعوادن كونه مستقرا وهوما يعو والاستيدال عندفلا تصبيد بن سأ أوقعو سعة ولاعلميلا لالإنطوق العسم والاصم انفساخ بنائمه أوقعد للصعبا بالاموة تبل مغنى المدّود بالصداق قبل التنول أو المورد بالتم تبل بضما المسيمون فلي جمع من المتولى واحتدوه

وكذاعلهان فلناسع وهو نف لامتناء الاعتماض عهافي الحار خلافالم حوز حرلة الساع على السالك ولان الموالة بسع والساعي له معمال الركافو مااركاة فنقسلا عن المتولى امتناع حوالة المالك الساعى ما ان ألناب عروه ومتعه أنضا وان ازع فيشارح بأنها مع تعاقبها مألعين تتعلق بالنمسة لأن تعلقها ماندمة أمر شعف لالمتفت السعود حودالعين كسف والسنعق ملك حزأمنها وسار شر مكالمالك والوجيه عدمصة الموالة جادعلها لذلك خوصسف المدت وا سال والغامسيل لانه غسمت أحنبي قوله (المثل) كالنقد والحبوب وقبللاتصم الآ ا مادنمان السنة (وكذا أ النقوم) كسرالواو (ف الاصم) لنبوته فى النسة وزومه (و) صع (مالنمن فيهدة السار) مآن مي سل المشترى الباثع على نالث (وعلمه) مان عيل الباثع انسانا على النساقي (في الاصعر) لأنه آبل الحالزوم فيسعاذه والأسل ف البيع وتصع فيسعاذ كروانهم اغاره بمنائلة تماذا تغيرا أوالبائم لان الحوالة مندنة لا عارض البائع ولترسعهم هماني سعالدت الدن فلاسكل بأبطانهم ببع البائع النمن المعسين فمزمن خبار وفالنانية يبنى خدار الشبرى كارجعا بنالغرى

عسدم سنساء ن الزية والاصعرفي انتهامة وكذا في المغنى الاقوله خلافا إلى وأسالز كانز قوله مدن الزكان) أى بالدين المذى بدل الزكاة بان يكون النصاب الغابعد وتسكنس لأخواج اه عش وأدتهم فالقاشر المباب لالساع ولالسفق والناتعمرانهي اه مبادة الرشيدي أي الكان النصاب الغاكم يعلم بما يأتحو سيني أل الركاة أي م وجودالنصاب كذلك اه (قولُالامتناعالاعتباض الخ) فضينشر الروض وعنو تخشر عالمباب النعليل بهذا الماتبل كذا أيضا ونصله هنام ايقهم للاف ذلك اه سم على ج ونديجاب والفصل باله أما نفل وأقبل كذاعن غسيره جازماه المحتم لتوجه بمعسلاف وابعد كذا فليس اقتصاره في الأعلى الثانية احْمَرُواءِنِ الأولَى عَلَى أَنَّ الظَّاهُ رَرْجُوعَ انْعَلَّ لِلْكَلِيمِيمَا اللهُ عَثْنَ (قُولِهُ لأمتناع الاعتباض عَمَّا) أى والانتذار غيرانيا الناجياله على الدُّ مرق الاولى والعنع لغير المستقى عما على المستقى في الناسة اعتماض اه سم (قوله في الحسلة) في غالب المعروكي في الانعاب سم ورشيدي عبارة عن قوله في الجله كان يحرج عن النعب فضة أوعك وكانه احتر وبه علو كان النصاب بالدوائر جمن عرومن حسب فاله ما الر وان تعلق حق الفسقراء بعسب المال ساء على الاصم من أن الزكرة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله وأماً الزكاة) فسسم قوله دينال كأدوسور معناأن يكون النصاب إقيا حم وعش ورشدي (قولِلمحه أيضًا) أَى لَتَعْلَمُهِمُ الدِّنِ فَلْسِتْ دَيْنَاوْسُرِ وَالْمُوالْةَ الَّذِينَ أَهُ مِمْ (قُولُهُ تَعْلَى بِالنَّبَةِ) أَى فَقَدُوجِد الشرط من الدينية أه سم (قوله لذلك) أي له وله والسفق الشرط من الدينية أه عش (قوله دنيل المن فيهاعتراض عني على المُصَفِّ (قوله ولز ومه) عطف مباين أه ع ثر (قوله، هــه) أي عُسَلاف عُو المعسل اهمم (قولها ذهو)أى الروم أه عن (قوله و أما كواله أه سم (قوله نيما: كر) أى فسدة الحيار بالشمن وعليه (قولة والله منقل) أى النمن (عن ملك المسرى) أى فليس البائع على المسترىدين تصم الموالة به وعلمه عش (قوله أوالبائع) عطف على الضعر التصل ف كان الاول التأكيد عنصل (قوله لان المواله منصمنة الم) أي نتقم المواله مقار نظم الدولان كافتم اله ومني المسلداتة بقدراً وم العدوميل الحوالة وبه يستقر الدين عن قال سم هذا النعليل لا يظهر ف قوله ودا ساذاغيرا أذابس انسترى أحدعاقلهادي تنضمن الزموعاب أمه الماز البائع مسمرالليار المسترى وحذوف عيرماننا البرعله فللذالنعن للبائع اعرايكا أشوال الشازع يقوله الاستحوف الثابت ب في الخ (قوله هـ أ) أى في الحوالة (قوله فلانسكل) أي صمّا لحوالة في مسدة الحيار فأر السدة وفد بغرف أبضا كأسجى بالمهم فلمواالنفارك المدانية الاستيفاء فلانشكا الخ مرأ يتالعر مريشيراليها هرقولي باطالهم سعاله العالم أى والحوالة بسم اهسم (قوله وف الناسسة الم أى في الحوالة على سي حُد الكلف مرى بدنالز كان قال في شرح العباب لالساع ولالمستحق وإن انحصر أه وكله أراديد من الزكة الزكاة بعد تلف النصاب بالزكانهي موجودة (توالدسناع الاعتباض عباال) فصنتس الروض ونعوه كنسر العباب التعليل مهذا أمانيل كذا أيضا وفصله هناعما بفهم خلاف ذلك (قول لاستناع الاعتماض عنها) أعوالاخد من غبرالمالاعله على العرق الاولى والدفع لفبرالسفق عاعلى المصق في الثانية اعتباض وقوله في الحلاكانه أشار الينعو أداء غيره عند من مال نفسه الذه فان فيه اعتمادا الليراجع تمر أينعف سرح العباب عمر بدل قوله هنافي الحسلة رقوله أي عالباها لدفع قول الادرع قد يحور لاعتماض عهافي صور آه فعنى فالحاه غالبًا أو في مض الصرر (قوله في الحله) أي في غالب الصور (قوله وهومعه أيضا) أي لنعلقها بالمين فليست ديناوشرط الموالة ألدين (قوله مع تعاقها بالعسين) المقتضى للبطلان لان شرطها الدين وفوله تنعلق بالنمة أي فقد وحد السرطين الدينية (قوله نف) عنان محوا لمعدل ووله وتصح أَى الدوالة وقوله وأنام ونتقدل أى النعن وقوله لان المؤالة منضعة الأجازة "ي يتقارن الله الكن هسدا لانظهرة قوله وداماذانح والدلس المشترى أحسدعاقد بهاستي تضمن أجازته ويحاب باد باجازة البائع وصيرا لخيار للمسترى وحدو فصيره للذالمسع له ذلك النعن البيائع (قوله النعن المعين) هسد الدل على صد

المسذكورالمسدب لأقبل الخط فيه وأوكان المحال على معسرا أوكان بالدين رهن أو خدامن لم بحر انتهبي اه (قوله مرسل ف ذسه) أي لاز ماحة لآنه واردبعدا لحظر ناست في ذمته غير معلق شي بخصوصه (غوله والخبر المذكور) أي في أول الباب دف عبه ما يقال المستراط أىلا حاءعل استاعسم رضاالحتال يذافى مادل علسه الحسديث السآمق من وحو ب القبول حدث قال فليتسع والأم الأمي ومقتضى الدن بالدن واعداء سرف لامرالوحو ب (قوله للندب) و بعترلا - تعمال قبولها كاعشه الأذرعي أن تكون على ملي عوف وكون ماله وضأهما بالامحار والشول طبيالينوج العاطل ومن فيعاله شبهتهما به ومغربي أي أن سباسة إمال الحيل وكانت الشهة فسيه أقل وشرطهما أهلةالترع ش (قاله لانه وارداخ) أى والوارد بعد والزياحة كافي حسوا للوامع وغير ووقد عاب أن هذه القاعدة كسأر العاملات وعسر وا أعلسة على أنه نقل الدفي الهنديءن الحيد أنه لا أثر لتقدم الحظر وأن الأمرالا ارد بعده على مقتضاه من مالرضا هسأ اشارة الىعدم رحو بأولدب أوغيرذك وعلى أنهذه استدة معارضة بقاعدة ملياز بعد المنبووحب وتعقبق الكلام وجوب قبولهاالدال الم ف كنا بناالا آيات الدينات اه سير ماختصار عدارة النهارة والمغسني وصير فدي الوي حد ب العباس على ساثر ظاهم الحسد سناه لامام المعاوضات آه (قوله بعدالحفار) وهونهما مالله على موسلم عن بسَّع الدِّن بالدِّنَّ أه تُكردي(قوله وتوطئة لقولهم (الاالحال أى الإحباع/ وخذمنه عبدة الاحباع في زمنه صلى الله تله وسل فلعبر راه سدع أي وهو خلاف صريح كازمهم الأأن مر بدبالاحزع المستنده (قوله وشرطهما الحز) أي الحسل واغتال وكان الأولى تقديمه على توله وانساس فالخ عبارة الفني وطريق الوقوف لي تراضهما أنساه والأتحاب والقبول على مامرفي ألبيع وعمر كغب وهنا بالرضائسها على أنه لأيحب إغذ ل القبول الخر (قولد وعدروا) الى قوله أو حكسب فىالنهامة الاقولهالدال الدوتوطئة (قولُه لولامامر) أىالنعا لريَّقُولُه لانحقه الخ (قولِه وتوطئة) عناف على قوله أشارة الخ (قوله وشرطهما الج) عبَّارة النهارة ومراءتهار وحودالخ أه (قوله لا تصعُ يم : لادن علمه) هل تنعقدُوكاة اعتبارا ما لمعنى أولااء تهد مر عدم الانعقاد اعتباراً باللفظ فان انضالب غربه توجعون اعتبارالففظ سمر على منهم والهرعش أي الاأن نو بامن الحوالة الوكلة أخسذامن التَّعليلِ قُولُ الْمَنْ (وقَبلَ تَصَعَالُمُ) وعلى الأول وَتُطوع بِنَفضاء دمن الحيل كَان قاضيادٌ من غير وهو جائز اه مغنى (قولهوأراد بالذرم الخ) قديقال بل أراد الظاهر مدلر أفر ادالقول الذكور وتناوله على أن ارادة ماذ كر ينافيهافوله الا تى وهوملايدخــلهخــارفـتامله سير و عش (قوله لـتريشمل الم) قديمة ل الاعدور في شهواه العكس اه سم (قهاله لاعتام الن خسم قوله وده وي الزاقه له وزعم الن ردان قال بعدم حدة الدعوى المذكو وةوقد حرى على النهامة (قوله ولابد) الحرقولة أوتعسذ وفي النهابة والغني (قوله وهو) أىالدىنالذرم(قوله من كونها لم) منعلق فوله لايد (قوله دىن الم) أى مسلمانيه أوراً مرال اله محبري (قوله أرنحو حعالة) تشرّل لغيرا لازم اله رشيديّ (قَوْله أوْنحو حعاله) أي قبل الفراغ سم وشرح النهيم (قوله لامالا يطرق الم) عطف على قوله ما يجود الم (قوله لعمة الم) نعليل لقربة لامالا متطرق الز (قولة أو الوت)أو عيني الواد كإعبرا لمغيني مها (قولة ونقل) الى قول المنن رحو عقوله عقل لقوله أوحعلت ما معقد على فلان الذائمة (قولدلانه وارد بعد الحظر) أي والوارد بعده للا ماسية كاترو وفي جدع الجوامع ودعره وقد عداب على الاول مان هذه القاعدة أكثر مدلا كاسة على إن الذي نقرة كن الهديمة والمهور والهلاأ ولتقدم المطر وان الأمر الوارد بعده على مقتصاه من و- وب أوندب أوغيرذاك وعلى آن هذه القاعد تمعارضة بقاعدة أخرى وهي أنسارا بعد المنم وحسوالناج السبخ فحذاك كازم واجع ولسافيه كازم مامش والتي شرع مدم الجوامع لشبغ الاسلام والكال وعقيف في كلسا الآبات البينات (قولد لعدم الاعتباض) اذليس علمه أي يتعله عوضاعن حو المتنال شرح الروض (قوله وأرادالم) قد يقال بل أراد الظاهر مدليسل افراد القول الذكو رفنا مله على أن اراد ماذكر ينافها قوله وهومالايدخله خيارفنا-له (قوله لئلايشمل-والةالدي وديقال لا محذورف ممول العكس (قوله فلا

علمه فىالاصم الانه عل الاستهاء فإرتعن استفاء الحل سفت كأأناه أن نوکل (و) شرطهاوجود ألدينن الماليه وعليمة اثلا (لاتصم) بمن لادن علي ولا (على نلادن علسه) وانرضى لعدم الاعتماض بناء على الهابدع (وقبل تصع بوضاه) بناء مسلى الصعبف أنها استنفاء (و تصمُّ بألدن الأرم وعلمه) واناحتلفسس وحوبهما كبكون أحدهما تمنآ وألا خرأح وأراد بالذوم ماشميل الأمل الر ومدلسل قوله الآتى وبالتمسن فاستقالحاد ودعوى الهانماحدة اللا شمل حوالة السندعل مكاتب بالنعوم أوعكسه لاعتاج الهالانهسيسرح عكمهما وزعمأنمال الكارة لاملزم محال هاسد الاان أردمن حهدة العبد وعمد بن - لم) منافى للناف الضمان صدف من الدين السدار قوله أو يحو حعالة) أى قبل الفراع (قوله ولايد مع كونه لازماده مالاسخه خدارمن كونه مستقر أوهوما عو والارتد العندفلا تصعر مدن سل أونحو حعلة ولاعلم لامالا يتعلر فالبه

مرسا في فيت فل شعن لفضائه محل معسدن (٢٢٨) (والممثال) لان حقه في ذمة الحيل فلا منتقل لغيره الارضاء لنفاوت الخدم والتليم

انقساخ بناف أوتعذولعهم بالاحوة فبل مضى المذور الصداق قبل الدخول أوالون والنمن قبل فبض المسيع ونقل جمع عن المتول واعتمدوه

وكذاعلهان قلناسع وهو مغيه لامتناع الاعتساض عنهافي الجلة حلافالم حور حرلة الساء على الساقك ولان الحدالة سع وأنساعي له معمال الزكاة ومالزكاة ونسلاءن المتولى استناع حوالة المالك للسائ عا ان ولناسع وهومتعه أيضا وانفازع فيعشار حبأنها مع تعاقبها بالعب تتعلق بالذمسة لان تعلقها ماسمة أمر شعف لاملتغت البسعو جودالعين كنف والمستعق ملاحزأمهاوسار شريكالمالك والوجه عدمصة الحوالة جاوعلها لذلك خومسف ألدن ولم ببال الغامسل لانه غسمز أحنى قوله (المثل) كالنقد والبوب وقبللاتصع الا ا مارنمان خاسة (وكذا [المنقوم) بكسرالواد (ف الاصم) لثبوته في النسبة ا وازده (و) تصع (مالثن ل فيهدة الحيار) مأن عيسل المنترى البائع على نائث (وعله) مان عيل البائع أسانا على المسمى (ف الاصعرالأنه آيل الحالزوم منف ماذه والأسل ف البسع وصع فيسماذكر وانام المارية المائلة عن المائة غيرا أوالباثم لان الحوالة المراز المات البائع وانوعهم هنافي سع الدن الدن فلاشكل مأبطانهم يبع البائع المفسين اصرا لحيار للعشترى وحد وفيصير ولنا للبيع له فالثالثين للبائع (قوله النعن المعن) حسدا المل على صدّ

فمزمن خباره وفيانثانية بيني نمار السيرى كارجعا من المقرى

عدد معنها دن الزكاة

والاصح في النه اية وكذا في المغنى الاتوله شلاعًا إلى وأسالاً كانْ (قولْه بدش الركاة) أي بالدش المذي بدل الركاة بان يكون النصاب الغابع . وعَكن من الاخراج اله عش وأد يم قالف شرح السابي لالساع ولالسفيق واناتحصرانهي اد مارة الرئسدي أي انكان النصاب الفاكيعلم عمالي وسيني ان الزكاة أي م وجودالنصاب كذك اه (قيل لاستناع الاعتساض الم) فنستشرح ألر وصور عود كشرح العباب النعليل بهذا الماقبل كذا أيضا ونسله هنابها يقهم خلاف ذلك أه سم على ج وقد يحب عن انفصل بانه أسأ نقل ماقبل كذاءن غيبره ساز مامه لم يحتر لتو حمه يحسلاف ما يعد كذا قابس اقتصاره في النعلل على الثان احترازا-نالاولى على أن الظاهر رجوع انتقل لكل مهما اله عش (قوله لامتناع لاعتماض عمل أى والاخدد وغيرا أسالات عماله على الفسير في الأولى والدفع لغير المستقى عساعلى المستعرف الناتية اعتماض بحرج والنعب فضة أوعك وكله احترز وعالو كالنالنداب باقد وأخرج من غير من حسمة الهماكر وان تعلق حق الفسقراء بعد بن المال بناء على الاصع من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله وأما الزكاني فسسبم قوله دَيْنِ الرَّكَانِ وموريه هناأن يكون النصاب أنّيا حم وعش ورَسُدَى (قُولُهُ سَعَّهِ أيضاً) أى انعلقه العن فلبست ديناوشر ذا لحوالة الدين اه سم (قوله تعلق بالنعة) أى نقدو حد الشرط من الدينية اله سم (قوله المال) أى تدوله والمستحق المديراً تسمال أله عش (قوله وقبل الح) فيها عمرًا صُعنى على المصفّر (عوالدول ومه) عطف مباين اله ع قر (تواله منفسه) أي عشار في عو المعسل اهسم (قولها ذهو) أي الزوم أه عش (قوله راسم) أي الحوالة أهسم (قوله نسما: كر) أى في مدانا لحيادً بالتَّمَّن وولَدٍ (قُولُهُ وَأَنْهُم بِنَقَلَ) أَيْ ٱلنَّمَن (عن ملنا النَّسَــــــــــــــ أَيُ تُلْسِ البَّاتِع عَلَى المسترىدين تصم الموالة به زوالسه اله عن (قوله أوالدائم) علف على المتمر التصل فكان الأولى النَّا كَيْدِيمَنْفُولَ (قُولِهُ لان أَلْمُوالْهُ مَنْضَمَنَة الْحِي أَيُ وَنَقْعَ الْمُوالْهُ مَقَار نَة الساك وذلك كاف م الله ومغنى ماسلة أنه يقدور وم العقد قبيل الموالة وبه يستقر الدين عش قال سم هذا التعليل لا تطهر في قول وعليسه أفاتغيرا الآليس انشد فرى أحدثا فليهدى تتضمن اليادة ويعشبهانه بإجادة البامع المسهرا للمياد للعشرى وحدوه صعرمات البرعل فالذالثين للباتع احائكا أشواليه الشاوح وكالاستحعى الثابت يبى اخ (قوله د) أى في الحوالة (قوله فلايسكل) أي صنا لحوالة في سدة الحيار فار السدة رفد يشرق أصاكم سعيى وانهم فالمواالنفار لشائبة الاستفاء فلاشكل الخ ثمرا متالعز فريشير العاد وقوله باطالهم بيع الباتم الى) أي والموالة بيع اه سم (قوله وف الناسية الى أى في الموالة عليه بيق مرا السيمي منالز كان قال في سرح العباب لالساع ولا المحقق وإن التعصر اله وكانه أو اديد من الزكة الزكاة بعد تلف النصاب والزكاةهي موجودة (ته إلاستناع الاعتماض عهاال) فضيشر الروض ويحوه كنس العباب التعليل جذا أباتبل كذا أيضا وفعله هناعاً يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتباض عنها) أى والاخد من غير المالك عماله على العرفى الاولى والدفع العرف عاصلي المستعق في الثانية اعتماض وقوله فيالجلة كأنه أشارالي نحوأ داعتبره عدمن مال نفسهاذنه فان فيه اعتباسا فليراجع تمرز أيتمف شرح العباب عريدل قوله هنافي الحسلة رقوله أي غالباها يدفع قول الاذرى قديجوز الاعتباض عهافي سور آه لمعنى الحلمة غالبا أوفي بعض الصور (قوله في الحله) أي في غالب الصور (قوله وهو متعداً يضا) أي لتعلقها بالعين فليست يناوشرط الحوالة ألدن (قوله مرتعاقها بالعسيد) المقتضى للمطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق اللمة أي فقد وحد كنه طمر الدينية (قوله بنفسه) علاف بحوا المعسل و وله وتصح أىا الوالة وقوله والدرنتق لأى الثمن وقوله لالالطوالة متضمه الأعارة عي فتقارف المتالكن هما لايظهرة قوله وعلماذانخيرااذليس المشترى أحسدعانديهاحني يتضمن كازته ويحاب إدراجازة البائع

مرسة فيذمنه فارشة والفضائه محل مدين (٢٢٨) (والحتال) لان حقيق ذمنا الحسل فلا منتقل لغيره الارساء لتفاوت الذم والخير المسذكورالنسد والمقل

لازياحة لانه وارده دالحظر

الله فيه ولوكان المال على معسرا أوكان بالدين هن أوضام المعز انتهى اه (قوله مرسل ف ذمنه) أي نات في ذمته غيره على شيئ يخصوصه (غوله والخرالذكور) أي في أول البابُ دف مه ما يقال المستمراط أىلا جاءعل اساءسع وضاالهتال منافى مادل علب الحدث ألسابق من وحو ب القبول حدث قال فليتبع بلام الأمن ومقتضى الدين بالدين واعبارعت ف الإمرال حو س (قوله الندس)و معترلا متمان قبولها كم عدمالا ذرى أن تكون على مل عوف وكونماله وصأهما بالايحاب والقرول سياليحرج الماطل ومن في ماله شدمه تم اله ومعدى أى ان سيامه المالي العبل وكانت الشهرة فيسه أفل وشرطهما أهلةالبرع ش (قوله لانه وأردالي أي والوارد معدولانها منه كافي جسوا لحوام وعبر وقد عاب مأن هذه القاعدة كسام العاملات وعسروا المبة على أنه نقل الدني الهنديءن الخبوو و ألك الراتيقدم الحفط وأن الامرال إرد بعده على مقتضامين مالوضا هنيا اشادة اليءدم بعبر سأوندب أوغبرذلك وعلى أنهذه القات معارضة مقاعدة مأماز معدالمنعو حسرتيحقيق المكازم وحو ب قولها الدال علم في كتابناالا تمان الدينات الهرسيم بالمتصارعة أرة النهارة والمفيني وصير فيه يرزالو حورب القياس على ساثر طأهر الحسد بثلولاماس العارضات اه (قوله بعدالحفار) وهوضيم لل المعلمة وسلم عن يتعالدين بالدين أه كردي (قوله وتوطيع المالحال أى لازحماع/ بؤخذ منه همة الاجماع في زمنه صلى الله على موسا فلحر و أه سدعر أي وهو خلاف صر يح علسه فىالاصعر)لانه عل كارمهم الأأن أر مد الاحاع الخمستنده (قوله وشرضهم الخ) أي الحمل والحدال وكان الأولى تقد عاعلى الاستنفاءفا يتعن استفاء تواه وانسابعرف الخ عبادة المغي وطريق الوقوف لي تراضهما انساهوالانجاب والعبول على مامرف البسع الحل منفسة كاأناه أن وعمر كف مردهنا بالرضائسها على أنه لا يحب على المنه ل القيل المرز (قوله وعدمروا) الى قوله أو يكسب بوكل (و) شرطهاو -ود في النهامة الافوله الدال الحدوثوطية (قوله لولامامر) أي النعال مُقوله لانحقه الخ (قوله وتوطئة) ألدينن الحالبه وعلمذت عنافء لي قوله اشارة الخ (قولِه وشرطهما الج) عبارة النهامة ومراعتبار وحود الخ آه (قَدَّله لا تصم (لاتصم) بمن لادن علب يمز لادمن علمه) هل تنعقدوكالة اعتبارا بالمعنى أولااعة د حر عدمالانعقاد اعتبارا باللفظ فان الغيالب مهم ترجمون اعتبارالفظ سم على منوسم أه عش أىالاان نو بامرالحواله لوكاله أخسذام. ولا (على نلاد سُعليه) وانررضي لعدم الاعتماض لنعلى قول المّنز (وفيل تصعرالخ) وعلى الاول لوّنطو عنقضاء من الحيل كَان قاصاد من عير وهو حاثر بناء على انهابيـع (وقبل عنى (قوله وأراد بالذرم الخ) قديقال بل أراد الفاحر بدلل افراد القول الذكور وقا اله على أن ارادة تصع وضاه) بناء دسلي ماذ كرينانهاقوله الا آئي وهوملايدخله خدارفناطه سم و عش (قهله للايشمل الز) قديمة ل الضعف انرا المنفاء لا عذور في شموله العكس اه سم (قول لا يعتاج الخ) خسر فوله ودوي الخ (قوله وزعم الخ) ردان روسم ألدن الذرم قال بعدم حية الدعوى المذكو و ووقد حرى عليه النهامة (قوله ولابد) الرقولة أوتعد فرف النهامة والغني وعلم) واناخلفسب (قوله وهو) أى الدن الذرم (قوله من كونه الم) منعلق ، وله لأند (قوله دن سلم) أي مسلمادة وجو برماككون أحدهما أورَأْسِ مال اه بحيرى(قولِهُ أَوْنُعُومِعالهُ عَنْبِلْ لَغَيْرِ الْمَارِالْمَارْمُ أَهُ رَشَدَى (قَوْلِهُ أَوْنُعُو جَالَهُ) أَن تمنا والا خرأحرة وأراد قبل الفراغ سم وشرح المنهيم (قوله لامالايتطرف الح) عطف على قوله ما يحود الم (قوله لحمية الم) ماللازم مايشمسل الآبل نعلىل لقرآه لامالا يتطرف الخ (قوله أو الوت) أو عيني الواو كاعرا المنسني مها (قوله ونقل) الى قول المنت للز ومدلسل قوله الآتي جوع توله عقل لقوله أوجعلت المخف على فلان النائض (قاله لانه وارد بعد الحظر) أي والوار د بعد و مالئين في قده الحمار لا بأحب كأقرره في حسم الجوامع وغيره وقد يحاب على الأول بأن هذه القاعدة أكثر بدلا كلية على النالذي ودعوى الهانماحذفه اللا نغله الده ألله مُدى من آلمه و را أه لا أثر لنقد ما لحفل وان الإمرالو ارد بعده على مقتضاً من وحوب أوندب شيل حراة السيدعل أوغيرذاك وعل أن هذه القاعد فمعارضة بقاعدة أخرى وهي أن ما ليز بعد المنع وحب والناج السبح فحذاك مكاتب بالنعوم أوعك كاذم واجم ولناف كازم وامق مواشي شرح ومراخوام الشيم الاسلام والكالون في مقاسا لاعتام الهلانة سصرح الا من أن البينات (قوله لعدم الاعتباض) اذلبس عليه عنى بعقله عوضاعن - والمنال شرح الروض (قوله عكمهما وزعرأنمال وأرادا لل قد مقال لل أراد الفلاهر مدلسل افراد القول الذكر رفتا مله على أن اراد ماذكر منافيها فوله الكامة لاملزم محال فاسد وهومالا يدخله خيارفنا ملى وقوله لللايشمل حواله السيدى وديقال لامحذورف شمول العكس (قوله فلا الاان أريدمن حهسة المد يسعرد من - . لم) ما أي لذا في الضمان صعة صمر ان دين السد لم (قولة أو تعو حعالة) أي قبل الفراغ (قولة ولايد مع كونه لازمارهــو

مالايد خساه خياومن كونه مستقر اوهومايحو والاربيدال عنه فلاتصح بدين سلم أونعو جعاله ولاعليه لامالا يتطرف البه انفساخ بناف أوتعد والعمها بالاسوة قبل مضى المذة وبالصداق قبل الدخول أوالوث والنمن قبل قبض المسعود فقل مع عن المتولى واعتمدوه

وكذاعلهان فلناسع وهو مغمه لامتناء الاعتماض عنهافي الحلة حآزة المنحوز حدلة السائع على المالك بهلان الحوالة سعوالساى له معمال الزكة وماازكاة فنقسلا عنالتولى امتناع حوالة المالك الساعى ما ان قلناس معتمة الضا وان ارع فيمشارح مأمها مع تعاقبها مالعسن تنعلق بالدسةلان تعلقها بالدمة أمر شعف لالكنفت السعو حودالعن كف والسنعق ملتحزأ مهارسار ثم كالمالك فالوحم عدمصة الحوالة ساوعلما لذلك غروسيف الدس ولم سال بالغامسيا لانه غسعز أحنى قوله (الثلي) كالنقد والحبوب وقبللاتصم الا مالانمان خامسة (وكذا المنعوم) مكسم الواو (ف الاصم) لنبوته فى النسة ول وسه (و) تصعم (مالتمن فهدد الحار) أنعسل المشترى الباثع على الث (رعلمه) بان عبل البائع انسانا على النسترى (ف الاصع الأنه آمل الحالزوم ينفسانه والاصل ف البيع وصع فيسماذكر وانام ينتقل عن ملك المسترى اذا تغيرا أوالباثع لان الحوالة منمنة لاز مراس البائع ولتر معهدها في سع الدين الدن فلاشكل ما يطالهم بسع الباثع المعسين

عسده سنها دن الزكاة

والاصعرف النهامة وكذاف المنع الاقدله خلافاالي وأماال كافر قوله مدن الركاة) أي بالدين الذي مدل الركاة مان يكون النصاب بالفابعد تمكنهمن النواج اه عش وأدسم قالف شرح المباب لالساع ولالمستعق والنائعصرانتهي احتيادة الرشسدي أي الذكال النصاب الغاكالعل بما الخدوسساني ألث الزكاة أي مع وجود النصاب كذال أه (قولُه لاستناء الاعساض الم) فضيشر حال وض وعوه كشرح العباب النعليل بهذا الماقبل كذا أيضا وفساء هناج الفهم خلاف ذلك اه سم على ﴿ وقد يحاب والفصل باله لما بقل ماقبل كذاع نفسره حاذما بمالم يحتمر لنوحه معتملاف مابعد كذا فليسي اقتصاره في التعليل ولم الناسة احترازانان الاولى على أن الظاهر رخوع التعلىل كرامهما اهع ش (قوله لاستناع الاعتماض عنها) أى والانتداد ناعيرا لمالك عماله على العامر في الاولى والهافع لغير المستحق عماعلي المستحق في الناسة اعتماص اه سم (قُولُه فَالحَمَلُ) فَيَعَالَمُ الصَّوْرَكَا فَالانعَابُ سَمَّ ورَسُدَى عَالَوْ عَشَّ قُولُهُ فَالحَلَّمُ كَان عرج عن الذهب فضة أوعك وكانه احتر و مع الو كان النصاب باقداوا وبهن عمر من حسبه فالمائز وانتعلق حق الفسقواء بعسن المال بناعطي الاصع من أن الركة تتعلق المال تعلق شركة (قوله وأما الزكة) تسم توله دُن الزكاة وصر ربعه اأن كلون النصاب اقياسم وعش ورشيدي (قوله مقه أيضاً) أى لتعلَّهُ مَا العَيْنَ فَلَيستَ دَيِّنَا وَشُرِطًا لحَوْلَةُ الدِّنْ الْهُ سَمَ (قُولَةُ تتعلق بالنَّمَةُ) أَيْفَةُ دُوحُدُ ا السرط من الدينية أه سم (قوله لذلك) أي لقوله والمستقى ال سرا من الدينية أه عش (قوله وقبل الح) فيماعتراض شني على المصنف (تهاله راز ومه)عطف سيام أنه عثر (تهاله سف)أى عُسلاف بحو البعسل اهدم (قولِهاذهو) أى الزَّوم أه عَشْ (قولِه رَقُوم) أَى الْحُوالَةُ أهدم (قولِه فيما : كر) ال أى في مدة الخيار بالنَّمن وعلَّه (قولة والله منقل) أي النَّمن (عن مالنا المنسرى) أي فليس البائع على المسترىدين تصم الموالدته وعليه الدعش (قوله أوالبائع) عطف على الضمر التصل فكان الأولى النا كيدينة صل (قوله لأن الحواله متضينة الم) أي نتقم الحوالة مقارنة الملك وذلك كاضمها يه ومنى مامسلة أنه يقدرون وم العقد قسل الحوالة ومه تستقر الدين عمن قال سم هذا التعليل لأنظهر في قول ال وعلى المالة عيرا الأليس الشد مرى أحد عاللم المن تنضمن المازمو يحاب اله المازة البالع ومسعرا لميار المشترى وحده فيصير ملنا أبدعه فإذ النمن البائع اه أي كأشر الدالشار عقوله الأتي وفي النات ا يبق الم (قوله ها) أو في الحوالة (قوله فلانسكم)أي صدالحوالة في دالحياد قال السدء وقد يغرف ا أيضا كأسجىء بالنهم غلبواالنفارك أثبة الاستنفاء فلاشكل المزقر أيت العزفر يشيرالماه زقه أه بالطالهم بعالدانع الخ) أى داخوالة سع اهدم (قوله وفي الناسقال أى في الحوالة على يني خداو السلمى بدن الزكاة / قال في شرح العدال لالساع ولا لمستمق وان انتصر اه وكانه أراديد تن الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالز كانهي موحودة (قواله لاستناء الاعتماض عنهاالن فضنشر والروض ونعوه كنس

العباب التعليل بهذا أمانيل كذا أتضا وفعله هناعا يفهر خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتباض عنها) أى والاخد من غير المالك عمده على الفرق الأولى والدفر لفرالمستق عماعلى المستحق في الثانية اعتماض وقوله في الحلة كله أشار الى تعبد أداء غيره عد من مال نفسه ماذته فان فيه اعتباضا فك بعيع ثمر عنه في شم العباب عبر مدل قوله هنافي المسلة وقيله أي غالبافا ندفع قول الاذرى قديعو والآعة بأص عنها في سوو آه فعنى فالحلة عالباً أوفي بعض الصور (قوله في الحلة) أي في غالب الصور (قوله وهومتحه أيضاً) أي لتعلقها بالعين فليست ديناوشرط الحواكة آلدين (قوله مع تعاقها بالعسين) المقتضى للبطلان لان شرطها الدن وقوله تنعلق النمة في فقد وحد كنم طمن الدينية (قوله نفسه) يخلاف نحوا العسل وتوله وتصح أَىا ﴿ وَالْهُ وَوَلِهُ وَانْ لِمِ يَنْقُدُ لِأَيَّ النَّمِن وَوَلِهُ لاَنْ أَلَّوالُهُ مُنْفَعِهِ الأَخْارة "ى فتقارن اللَّكَ لكن هذا لانظهرو قوله وعليماذا تغيرااذليس المنترى أحد دعاند بهاحني ينضمن أحازته و يحاب ادم باحارة الباثم مصرانف المسترى و دو وضعر الثالمبسع له المثالث البائع (قوله الثمن المين) هسدايدل على صة

فيرمن خياره وفيالنانية يبق خدار الشبرى كارجعا من المفرى

مرسل في خشه فل شعن القضائه محل معين (٢٢٨) (والمحتال)لانخفه في ذمة المحمل فلا منتقل لغيره الابرضاء لتفاوت الذم والحمر

الحفافيه فاوكان المال على معسرا أوكان بالدين وهن أوضامن اعزانتهي اه (قوله مرسل ف دمته) أي ناسنفُ ذمنه غيرم ملق بشي يخصوصه (غوله والحبرالمذكور)أي في أول البابُ دف مهم إية ال السُـــ رضاالمنال ينافى مادل علسما لحسد بث السائق من وحو ب القبول حدث قال فليتسع والام الام ومقدمني الامرالوحوب (قوله الندب)و يعتمرلات عباب فيولها كأعف الأذرى أن تكون على مل مون وكون ماله طساليغرج العاطل ومن في ماله شدجتها مه ومغربي أي أن سياسه إمال الحسل وكانت الشهدة وسيه أفل وش (قهله لانه واردالي) أى والوارد معد ملانا مانة كانى حسراللو المروغير وفد عال ،أن هذه القاعدة أعاسة على أنه نقل الصفي الهندى عن الجيهو ر أنه لا أثر لتقدم الخظر وأن الامرال ارد معده على مقتضامين حو بأوندب أوا يردلك وعلى أن هذه القاعدة معاوضة مقاعدة مأسار معد المنعو حسو تعقيق الكلام ف كتاساالا من البنات اه سم ماختصار عبارة النهارة والمعسني وصرفه عن الوحو والقياس على سام الماوضات اه (قوله بعدالحظر) وهونهم الله على وسرعن سع الدين بالدين اه كردي (قوله أى الاحماع) وخذمنه عيدة الاجماع في رمنه صلى المعلم ورا فلعر واه سدع وأى وهو خلاف صريح كازمهم الأأن ر بديالا جاء المرسنده (قوله وشرطهما الم) أي الحمل والمنال وكان الاولى تقد عمالي تولد والما اعرف الزعبارة الفي وطر اق الوقوف على تراضهما الماهو الاعجاب والقبول على مامر في البسع وعبرتغــبردهنا بالرضائنسها على أنه لايحب على الهـ: ل القبول الخ (قوله وعــبروا) الى قوله أوعكــــ في انْهَامَةُ الْاقُولُهُ الدَّالِ الدُّونُوطُنِيةَ (قَالُهُ لُولَّامِمِ) أَيَّ النَّعْلَ لُرُمُولُهُ لانحقهُ الخ (قَوْلِهُ وتُوطُنَّةً) عداف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عدارة النهامة ومراعتدار وحود الخ آه (قوله لا تصح من لادين عليه) هل تنعقدوكلة اعتبارا بالمعنى أولااء مد مر عدم الانعقاد اعتبارا باللفظ فان الغيال تُنهــمُر≈ون اعتباراللفظ سم على منهج اه عش أىالاان و بامن الحوالة لوكلة أخــــذامن التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول وتطوع تقضاعد بنالهيل كأن قاضياد بن غير وهو جائز اه عَنى (قَوْلِهُ وَأُرادُ بِالْارْمِ الْحُ) قديقال بل أراد الفاهر مدل افراد القول الذكور فتا الدعل أن ارادة ماذ كرينانهاتولهالاك وهوملايدخــلهخــارنتامله سم وعش (قهاله للايشملاك) قدية ل لامدارر في مواه العكس اه سم (قوله لا معاج الم) خسم نوله وديوي الخ (قوله و زعم الح) ردان قال بعدم عدة الدعوى المذكو وة وقد حرى علمة النهامة (قوله ولايد) الدقولة أوتعد ذوف النهاية والمغنى (قَوْلُهُ وَهُو) أَى ٱلدَّمَ الأَرْمَ (قُولُهُ مَن كُونُهُ المُ) مَعْانَ مُولُهُ لأبد (قَوْلُهُ مَن سلمانيهُ أ أُورَأْمُ الله الله عَمْرِي (قُولِهُ أُونُّعُوجِعَالُهُ)عَدْلُ لَعْبِرَالْدَارُمُ الله رَشْدُي (قُولُهُ أُونْعُوجِعَالُهُ) أَي قبل الفراغ سم وشر المنهج (قوله لامالا يطرف الم) عطف على قوله ما يجوز الم (قوله لعمة الم) تعليل لقوله لامالًا يتطرف الخ (قولِها أو الوت) أو بمعنى الوآو كإعمرا لف يم ما (قولة ونقل) الى فول المنن رحوع نوله يحقك لقوله أوجعلت مااستعف على فلان المئائضا (قوله لانه واردبعدا لحظر) أى والواردبعد. الإماحة كأفروه في حسوا لجوامع وغيره وقد يعال على الأول مان هذه القاعدة أكثر مدلا كلية على إن الذي نقله الصفي الهندى عن الجهو واله لاأثر لتقدم الفطر وان الامرالو ارد عده على مقتضاه من و-وب وندب أوغيرذاك وعلى آن هذه القاعد ضعارضة بقاعدة أخرى وهي أنساساذ بعد المنع وحسو التابرالسكي فيذاك كاذم واجم والسافيه كازم مامش حواشي شرح جمع الجوامع لشيخ الاسلام والكال وعقيف في كاسا الآ بأن البينان (قولد لعدم الاعتباض) اذلبس عليه من يحمله عوضاعن من المنال شرح الروض (قوله وأرادالم) قديقال بل أراد الظاهر بدلسل فراد القول آلذكو رفعالمه على أن اراد مداد كرين فها نوله وهومالا يدخله خيارفأ له (قوله لئلايشمل واله السيد) وديقال لايحذور في شمول العكس (قوله ولا يصع بدين -- لم) - بأنى لناف الضعان صحة ضران دين السيلم (قوله أو نعو جعالة) أى قبل الفراغ (قوله

المسذكورالنسدب باقسل لازياحة لأنه وارديم والحفظ أىلا جاءعلى استاء ب الدن بالدن وانساءعي ف وضاهما بالاعار والقول وشرطيسما أهلمالترع كسام العاملان ويسروا المضاهنيا إشارة المءدم وحو ب قولها الدال دلم ظاهر الحسد بشاولامامر وتوطئة لقولهم (لاالحال علسه فيالأصر الانهجل الأستيفاءفل رتعن استيفاء الحل سفسة كأناه أن نوکل (و) شرطهاوجود الدينن الحالبه وعلما فأسا (لاسم) بن لادن علب ولا (على وزلاد ن عليه) وانرضى لعدم الاعساص بناء على المهابسع (وقبل تصع وضاء) ساء عسل الصعف أنها التفاء (و تصعُّ بألدن الذرِّم وعلمه) وأناختلفسس وحو مهماككونأحدهم عمنا والا خر أحرة وأراد بالذرم مايشمل الآبل للز ومدلسل قوله الآتى وبالتمسن فيمسدة الخياد ودعوى الهانما حذفه اللا بثمل حوالة المسدعل مكاتب بالنعوم أدعك لاعتاج المالانهسصرح محكمهما وزعمأنمال الكنامة لاملزم يحال فاسد الاان أرسمن حهدة الدر ولابد معركونه لازمادهب

ملابد خداه عدارمن كونه مستقرا وهوما يحو والاسبدال عنه فلا تصعد بنسلم أونعو جعلة ولاعلمه لامالا مطرق البه انفساخ بالمأ وتعذر لعشابالا موة قبل مفي المذة وبالصداق قبل الدعول أوالور وبالفن قبل قبض المدع ونقل جععن المتولي واعتدوه

وعايه فلوقسع بطلت الحواله هلى مارحه أسار يعارف عوم ماماني ان الحوالة على الثمن لاتبطل الفسخ وله أن و حه استناء هذامان الحوالة هنانسعفة بقوة الخلاف فهاو يتزلزل العقد مع الحمارف إتقو دناعل قاتهامع الفسح (والاصح عة حوالة المكاتب والنحوم)لان الدين لازم من - ها الحنال والحال على مع تشوف الشارع الحالعتق (دون حوالة السدعليه) مالنحوم لاناه اسقاطها متى شاء لحواز السكامة من جهتـ منحیث کونها كأمة غد لاف د ساله الما تصم موالة السدية رعليه للزومسه منحث كونه معاملة وبه يسقط ماقبل هو قادر على امقاط كل منهما بتحيره لنف (و نسترط العسلم) من كل منهما (تما يحالىه وعلمةدراوصفة) وحنسا كإيفهم بالاولىأو أوأدما لصفةما شمله كرهن وحاول وسحاودة وأمدادهالانالجهوللايص بيعه فلاتصع بابل الدية ولآ علمها للعهسل مها ومنتملم يصعرالاعتباض عنها روفي قول تصعرا بلالدية وعلمها) سادعل الضعفانه بحور لاعشاض عنها (وسترط تساد يهما)أى الدن الحال به والدس الممال عليه في تعسر

ان كارًا في الجلس أو كان عباد الشرط لهسما أوالعشترى فقط اه سديم عبادة النباية والمفي وعلى الاول أى الاصع بيطل الخدار الحوالة بالثمن لترامى عاقد بهاوفي الحوالة علسه يبطل فيحق الداع لرضاء بهالاف حق سنتركم برض فأن رضي ما إطل في حقداً بضافي أحدو حهين ر عما را الفرى وهو المعتمد ثم فالعان فسخ المنفرى السعر مطلت انتهى اه (قوله دوله) أي على النقاء الذير عدائ القرى (قوله داونسم) أى لولم وض المشترى بالحوالة وفسح البسع آه عش (قوله ويعاوضه) أى البطالان بالفسع هذا (قوله بالفسع) أي وَمُاهُر مسواء كَان ما خَلِر أَوْغَيرُهُ ﴿ تُولُولُه ﴾ أَى لابنا أَهْرى (قولِ استناء ها الأي السخ الخير مهاية ومعنى (قوله هذا) أى في مدال إل (قوله فلم تذوهنا) أى الموالة في زمن الدار (قوله نالدين) الى قول وبه اسقط في النهاية والمعنى (قوله من جه الفيال) أي السيد و (قوله والهال علمة) أي مدس المكاتب (قولدلانه)أى المكاتب (قوله-واله السديه رعلم) من اصافة الصدر اليمعم له السية الى به والى فاعل بأنسبة الىعلم واقتصرالهاية والخسى على النافى لانه دويحل اللاف فالالسسد عرفاوأ حال السيديدين لمعاملة وعمز نغسه عدا لحوالة فنبغى أن كون كعلر والفلس فتسست مرا لحواله و مطالب الدين عدا نعتق وتعلقه نسبه اه (قوله و به يسقط الح)في سقوط عبدة له نظر ضاهر اله سم عبارة المعسَّى ولا تظراف سة وطءال يحير لان دم المعاملة لا رم في الحلة وسقوطه المباهو وطريق التبعية عصلاف بحوم المكامة اه وَوِلَ الْمَرْ (وَيُشْرَمُ الْعَلِي هِلِ الراديه ما شَمِلِ الاعتقر دوالطّن سم على = والطادراله كذلك البالي من أنه اذا أيله فتبين أن لادين بان بدلان الحوالة اذلوات مرط لعصة الدلما أناف ذلك ادعش ويدلية أيضا قول الشارح الاتني وظن الهيل والمتال (قوله من كل منه ما) أي الهيل والمنال اله معنى (قوله وحسا) لى تول آلز ويبرأ بالحوالة في النهارة الاقوله بناء عسلى الاصع الحزقولة كايفهم الم)ع. ارة الغسنى وسكت من الجنس لانه يستغنى عند الصفة التناولها لدفة اه (فعاله كرهن) هذا يدل على المتراط علوما بالرهلي وان انذان الحوالة كاماني فالعراج ع سم على عج اه رئة سدى عبارة الحل المقدل بالرهر مدكي لما الله أنه اذا أحال مدى المهوثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن و-اول وحدة الم) أمثلة الصَّفَةُ أَهُ رَسِّدَى (قُولُهُ لايصحبيعة)أىوالحوالة بــع(قُولُهُ فَلا تَصَمَّ باللَّالدية) كانتظام يدع، و وقعامكر مدر بدفلا بصعران عرائد عراعلى كربسف الدية الديجيري وف الغيءن الصنف محوه (قعله وطن الحل) اليالمنز حكت عالماني ولعاللاغناه فوله المنزو يشترط العلم الم عندوق العيري هل بغي ءُ أَسْمُوا ﴿ النَّسَارَى اسْمُوا ﴿ العَمْ بِالدَّسْنِ قَدُوا الْجَالْرَادَيهِ مَا يَشْمِلُ عَلَيْهِ لَفَانَ كَنْ عَسْ وَالظَّاهِ رِلا يَعْي عنه لانه لا يلزم من العلم بهما قدوا وصفة تساويهم آلان العلم بذلك توجد مع اختسان قدرهما كان يكون لاحدهماعشرة والاستوخسة اد وفيمنظر لان الاشكال كالي الجل الاعتاءين الساوى فاطن العاقدين والمواب اغمايد فع الاعماد عن الساوى في نفس الامر (قوله وكان وجده اعتباد الم) هل يلام قوله آنفا ولتوسعهم هنا المزيحل تأمل ولووحه الشارح ماتقدم من صحتمو الة الباثوع في الثمن الذي في النما بأنهم غلبوا وماشا الاستفاء فلاشكل استناع ومالثين المعن السامن هده المنافاة غراست كادم العر ومشيرا الى لحوالة مركون الثمن معينام واله حيند لبس ديناوليس مقبوضا وقوله في من خيار أى والحوالة بسع وفي الروض ويبطل الحياد في الموآلة بالنمن وكذاعليه لاف حق مشترلم برض أي بهافان فسع أى المشترى البسع فيرمن حياره بطائبا كالارتفاع الثمن اهوقوله فان فسفر بطلت فتكرفي شرحه الهمزز بادته واله عذاف لعموم ماسائي من ان الحوالة على المن لاتمال بالفسم الآن سنتي من ذلك الفسم باللياد وهو بعيسد اه ومنع شعنا الشهاب الرملي بعده ورزل العقد بالسار (قوله حوالة السيدية) عدل منها ولا يعدك سيأتي مع الفرق (قوله و به يسقط) ف مقوط معاقله اظر ضاهر (قول الصنف و يشترط العلم) هل الرآدم أيشمل الاعتقادة ووالفلز (قولة كرهن) هذا بدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفاذ بالموالة كاسماني فلبراجع (قول المصفر يشترط تساويهما) قسل بمايؤ بداعت ادانساوي في طن الحسل والمنال قول

ماذكرته إله سدعر (قولهدون تحوال عبر) أي فلا شترط فمه العلما لقدر ولاطنه اله جل (قوله كانقرض) عدارة الغني لأن الحوالة معاوضة رتقاقحة وتالعاحة فاعترفها الاتغاق فيماذكر كالقرض اد (قولهادلك) أى لانم امعاوضنا لز (قوله أن على) أى الحال و (قوله من له عليه خسة) أى الشخص الذيلة على الحسل خسة فالموصول مفعم ل عبل وفاعل ضهرالميل المعلوم من المقام في رقع له يخمسة) أي على خسسة فالباء بمعنى على قول المنز (وكذاً - الولاالخ) ولوأ ال عر حل على مثل حلت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل عوت الحبل لعراءته مالحوالة نهامة ومغني أي حل الدين المال بهء. ت الزوالا فالحوالة لا تتصف يحلول ولا أصنف وانشترط العلما الخوضه فطولات العلم بالجنس والقادد والصفتسعتيرأ يضافى الميسع فىالنسمة الذى حو نفايرماهناؤلا يتفرع ءلى اءتباره هناتخصيص الحوالة ماءتبار طن الميكنب أيضافياً مله * (فرع) * في فرّادي الجلالالساوطى مانصب مسسئل فسيرحن بالامانة ويعوقف باذن باطرته عيوصرف ذلك للمستحة ن والعمارة باذنه وفضل له شي ومن الوقف حسام تعر رعلي مستما حرهامن أحرتها ثدي فاسال المناظر الجابء اسه عِـ افضل له فهل تصم الحواله أملا الجواب نعروهي عبارة عن تعين - هذلاد من السقر على الوقف (مسله) ر حلله على آخر دسِّ فيات الدائن وله و رثة فأخذ الاوصيامية · المدين عض ألدين وأساله م عل آخر مالساقي فقيادا الحوالة وضمنوا آخوفيات الحال عليه فهل لهما أرجوعه لي الهيسل أمّ لاالجواب يطالبون الضامن وتركة المحال عليه فان تبين افلاسهمامان فسادا لواله لانه الوتقع على وفق المصلحة لايتام فيرجعون على الهل اه لا قال قوله في السياد الاولى الحوال الم فيه تظر الله في صحا الحوالة من تبوت الدين المال، فى ذمة الحيل وهناليس كذلك لان الناطر لم تشتغل ذمته بشي الهي ويست والوقف لاذم اله الا أن يكون قد تحور بقوله الجواب نعروان كانالفهوم من قوله العرصة الحوالة ويكون المرادأته يصع استفاؤه وكان الناظر أذناه فىأخذ لحقمن المستأحر وأذن للمستأحوان يدفعراه حقه كمخدب سعر مارادة ذلك توله وهي عبارة الخ فلمتأمل ففيه عدشي وهوان مافضل العانيان كان صرفه بغيراذن الناظر فيومتسر عفلاشي له أوباذنه فاذنه فيالصرف يتضمن الافتراض منه وانتراض الناظر اغما يصبع على الصبح ان كان لحآحة وشرط له الوافف أوأذناه القاضي كإسياني ذلك في باب الوقف فان انتفت هدده آلشر وط ووقع الاذن فيومترع بماصرفه النسبة الوقف وهل مرحدمه على الناظران شرطله الرحوع فسه نظر فلستأمل ماماتي في النسمات فاشرح أواه وانآذن بشرط الرجوع المزلانا مقول الداطر عنزلة الولى والوقف عسنزلة شعص مسدون فسكا يحل الولى على مولمه فكذلك الناطر على الوقف ﴿ (فرع) * في الروض ولو أقرضته ما ما أنه أي كالرخسين وتضامنا فاحات بوالرحل على أن ياخذها من أبهما شاءاتي أوأطلقت حاز اه و بين في شرحه أن الترجيم من ريادته وذكر فر وعالذال وفي العباب فرعمن له على النن دن مناصفة وتضامنا فاحاله أحسدهما ، كأه أوأسال به علمه الحارسواء قال لمأخذه المتال تراجه ماشاء أومن كل نصفه وأطلق ويعرأ كل عماضي وان أحالهوعلى أحدهما برئالا سنح ومن علىه دن فأحالهه على النبزله على كل واحد قدره أو أحدهما ضامن له بقدر وعلى آخرال العلى الاصيل والضامن طالب أجهما شاءو يسغى تصو برداك بالاسالة علمهما معااذلوكان مرتبارئ الحوالة الاولى من الدن فلا تصير الثانة وقوله أوأحدهما صامن في مقدوما لم عمارة البغوى أوكان قد ضين أو رحل ألفاعلي السان قاحاله على آلفام والخوراسله النائساناله على آخراً لف وضيفه 1 خوفله أن يحل من له على أل على الضامن والاصل لمأخذ الالعيس أج ما شاء كاملة أومو وعة فتعمل عدادة العباب اليذلك وف فتاوى السوطى خلاف ذلك (قوله وطن الحمل والحنال) لايقال اعتبار طهم الازم لاعتبار العلم ماقدرا وصفة وحسارا عتبارتساو بهمااذلا يتصو رالعلم مماكذ الثمع تساويه سماندون العلرنساو بهما فلاءاحة الحير مادة اعتباره لاناغنع اللز وماذفد يعتقد الحيل اندينه حسبة عشرو عسل عليها مشرة عليه تم يتبيز اندينه عشرة وهذاان كان العل شمل الاء نقاد (قولدون تعوالسم) قديقال ترط فيه التسادى قدراس البيع كبدءالريوى عنسه يشترط فيه أيضا التساوى في طنهما كما يعسلهما

وضاء مهلواغتال وكان وجاعتها فتادون وجاعتها فتادون عواليه المعداة المعوالة المعوالة

وعاء فلوفسع بطلت الحواله

على مارجعه أيضار يعارف

عوم ماماتى ان الحوالة على

الثين لاتبطل الفسخ وله

أن يوحه استشاه هذابان

الحوالة هنانسعفة فوة

اللاف فهاو مزارل العقد

مع الحمار في ل تقو دناعلي

بقائهامع الغسع (والاصع

عة حوالة المكانسده

را أعوم) لان الدن لازم من

مه المنال والمال على مع

(دون حوالة السدعلم)

بالنعوم لاناه استقاطها

متى شاء لوازال كابنس

جهنده مندن كونها

كالمعف الفدن العاملة

نعد مواله السديه وعلمه

للزوم من حث كونه

معاملة وبه سقط ماقبل هو

قادر على اسقاط كل منهما

بتعيزه لنف (و نشرط

العلم) من كل منهما (علا

عاليه وعليه قدراوسفة)

وحاول وعمةوحودة

بناءعلى الضعف الهجوز

لاعتباض عنها (ويشترا

ماذكرنه إله سدتمر (قولهدون تحوالبـم) أى فلايشرة فيه انعابها لقدر ولالحنه أله جل (قوله كالقرض) عبارة الغنى لانيآ لحواله معاوضة وتقاف حو رت العاجة في تتبرفها الاتفاق فعماذ كر كالفرض اد (قولهالك) أىلام امعارضا لخ (قوله أن عبل) أى المراد (قوله من اعليه عنه) أى المنص الذي له على الميل خدة في وصول مفعول يحيل وفاعل صهر المدل المدود من المقام و (قول يحمسة)) أي على تعل جوت الحيل لبراءته بالحوالة مهامة ومفني أي حل الدين الحمالية عرت الخوالافا لحوالة الموالة تصف محال ولا لمصنف ويشترط العلما خوف تظرلان العليا لجنس والقلار والصفت عترأ يضانى المسدع فى النسة الذى هو نظيرما هنافلا متعرع على أعداده هنا تعصيص الحوالة باعتبار طن المكتب أعدادتا لم و(فرع) ، في فنادي الخلاليال وطيما أحسده سسناله فيعن جي الامانة وبع وفق باذن أاغر شرع وصرف فآل للمستحقين والممارة بأذنَّه وتفلل لمني ومن الوقف حمام تحر وعلى مستاح هامن أحزم أنسيَّ فاحال الناطر الجابى على م ع افضاله فهل تصم الحوالة أم لا الحواب نعروهي عبارة عن تعين حهة لدين الستقر على الوقف (مسله) حِلله على آخر دين في الدائن وله ورثة فأخذ الاوسيامين الدين عض الدين وأسالهم على آخر بالساقي فقبالوا الموالة وضنوا آخوف النالحال على فهل لهم الرجوع على نفيس أملا الحواب يعالبون السامن وتركنا لمال عليه فانتبئ افلاسسهما بان فسادا لحواله لامها أرتقع على وفق المسلمة للاسام فيرحعون على الهمل اه لايقال قوله في المسدار الاولى الحواب موقعة المراة من الموت الدين المحالمية فى ذمه الحرل وهناليس كذلك لان الناظر لم تشتغل ذمته بشي أرهى و مسسة والوقف لاذم له أذا أن مكون تلد نجوز بقوله المواب نعروان كان الفهوم من قوله اعرصت الموالة ويكون المرادأته بصع استيفاؤه وكان الناظراذانيه فيأخذ طفنس المستأخر وأذن للمستأجران بدفع لهحقه كأفديث عربارادة ذلك قوله وهي عبادة الخ فليتأمل نفسه علشي وهوان مافضل للعابيان كان صرفه بغيراذن الناظر فيومس برع فلاشي له أوباذنة فاذنه فالصرف يتصمن الافتراض منموانتراض الناطراع ياصيعلى العييم ان كان لحاحة وشرط اله الواف أوأذنه القاصي لخسأت ذلك في بالوقع فان انتفت هدد آلشروط ووقع الاذن فيومتم بماصرفه النسبة للوقف وهل وجعره على الناطران شرطله الرجوع فيه اظرفليتأمل ماباتي في الضمات فشرح أوله والأفن بشرط الرجوع ألخ لا آلعول الناظر عزلة الولي والوقف عسراة تعصمسد بون فسكا يحيل الولى على موليه فكذلك الناطر على الوقف ﴿(فرع)﴿ فَالرُّوصُ رَاوَ أَفْرِضَهُ مَا مَا نَهُ أَكُلا خسب وتضامنا فاحاشبها لر-لءلي أن باخذهامن أبهداشاه أى أوأطلقت ساز اه و مين في سرحه أن الترجيم من ربادته وذكر قر وعائدال وفي العباب فرعمن له على اثنين دين مناصف وتسامنا فاحاله أحسدهما وكأم أوأ مال به عليهم المراسواء فاللما أخذه الهذال من أبهما أه أومن كل تصف أوأ طلق و يعرأ كل عماضين وان أسالهوعلى أحدهما وعالا سنرومن علىمدتن فأساله على النبزله على كل واحدة دروا وأحدهما ضامنه بقدوعلي آخوفا بالعلى الاصيل والضامن طالب أبهماشاء وينبقي تصو موذاك بالاساله علهمامعا اذلوكان مرتبايري بالموالة الاولى من الدين فلا تصع الثانية وقوله أوأحدهما ضابي وسقدوه المج عبارة البغوي أوكان فد صن فه رجل ألفاعلى انسان فاساله على الشامن المزوماسله النائساناله على آخر ألف وصعده آخر فله أن يحيل من له عليه ألب على الضامن والاصل ليأخذ الالعيسن أجمانا الأكلية أومو وعة فتعمس لعدادة العباب على ذلك وفي فناوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحتال) لا يقال اعتبار طهم الازم لاعتبارالعل مماقدراومغنو حساداعتبار تساويهما أذلا يتصورانع فرسما كذلك مع تساويم سمادون العلم تساويهما فلاعاجة الحيز بادناعتباره لاناغنم اللر وماذقد يعتقدا نحيل اندينه خسسة عشرو يحسل علمها مفسرة علمه ثم يقبين اندينه عشر قوهذا انكان العلم شعل الاءتقاد (قولي دون تعو البسع) قديقال إسترط فيه الساوى فعزامن البسع كتبيع الربوى عنس يشترط فيد أيضا التساوى فالمتهدأ كإنعسلم من

ن كازاني الهلب أو كان مدار الشرط لهدما أوالمشترى فقط اه سدهر عبارة النباية والمفي وعلى الاول أى الاصعر مطل الخداد مالحوالة بالثمن لتراصى عاقليه اوفي الحوالة علسه مطل في حق الداعر صاءم الاف حق مشتركم برض فان رصي بم إطل في حقه أيضافي أحدو حه بنر حدا را القرى وهو المعتمد ثم قال فان فسخ المنقرى البسع بعلات النهس الد (قيله وعله) أي على البقاء الذي عدا منالقرى قوله فاونسط) أي لوكم مرض المشترى بالحوالة وفسح البسع أه عش (توله و يعارضه) أى البطلان بالفسم هذا (قوله الفسم) أي وظاهره سواء كان الخيار أو يحرو (عوله وله) أى لا بن القرى (قوله استشاءهد ا) أى العسم بالخدر مهاية ومنى (قوله هذا) أى وسدة الحيار (قوله فلم أوهنا) أى الحوالة في رمن الحيار (قوله تألدين) الى توله ويه سقط في النهاية والمغنى (قوله من حه الحذال) أي السدو (قوله والحال علم) أي مدين المكاتب (قرأدلان اله) أي المكاتب (قوله-والة السيدية رعليه) من اضافة الصدر الي مفعولة والسية الى به والدفاعلة أمانت بالعلم واقتصر النهامة والغدني على الثاني لانه هو محل الخلاف والالسد عبر فلوأ عال السيديدين المعاملة وعر نفسه عدا لحوالة فينبغي أن يكون كطر والفلس فتسستمرا لحوالة وطالب بالدين عدا نعتق وتعلقه ندمت. « ه (قوله و به نسخط الح)في سقوط، عناقله نظر نفاه ر اله سير عبارة المغسني ولانظرالي مة وطاء التجار لان دن المعاملة وفي ألجلة وسقوطه الماهم وطريق التبعية عنسلاف نحوم المكابة اه تشوف الشار عالى العنق قول المتن (ويشد قرط العلم) هل المراديه ما يشمل الاعتقاد والظن سم على جوالظادر أنه كذلك المياتي من أنه اذا أمله فتبين أن لاد من بان يدالان الحوالة اذلوات مرط لعمت الدلم التأتي ذلك اه عش ويدلله أيضافول الشارح الاتناد طن الحيل والحتال (قوله من كله بهدما) أى الحيل والحنال اله معدى (قوله وحنسام الى قول المتزويعرا بالحوالة في النهاية الاقولة بناء عسلي الاصعرالخ (قوله كما يفيم المراع بارة الفسي وكث عن الحند لانه يسه عني عنه بالصفة التناولواله لغة اه (عوله كرهن) هذا مدل عني اشتراط علمه ما الرها والانفال الوالة كاياتى فليراجع سم على ع اه رئد مدى عبارة الحل الفشل الرهر مد كل ألما ماني أنداذا أحال مدن المبدر ثيقة تصح الحوالة ونسقط الوثدة الد (قولد كر هن و حاول وصدالي) أمثلة للصفة اه رشدى (قوله لا يصعر سعة) أى والحوالة سع (قوله فلا تصعر بالل الدمة) كان فطع زيد عرو وتمامكر بدز يُدفلا يصحَّأت بح لَّ زيدع راعلي بكر بنصف الديَّة الدُّ يَعْبَرَى وفي المفيءن الصَّـفُ نحوه (ق له وظن الحيل) لل المتر سكت عنه المعنى ولعله لاغناء قول المتي ويشغرط العلم المزعنه وفي البعيري هل يعني a. اشتراط الساوى اشتراط العلم الدينين قدوا الزااراديه ما يشمل غلبة لظن كن عش والظاهر لا يغي اءنه لانه لايلزم من العلم عما قدر أوصفة تساويهما لان العلم بذلك توجد مع اختسان قدرهما كان يكون لاحدهماعشرة والاستوخسة اه وفيه نفلر لان الاشكال كجافى الحل بالاغتاء عن النساوى في من العامدين وحنسا كابغه بالاولىأو وَالْجُوابِاغَالِدِفُعِالاغْنَاءَ عَنَالَسَاوَى فَيْفُسِالامَ، ﴿ وَهِلَّهُ وَكَانَ وَحِدَاعَتِبَاوَا لَمْ ﴾ هـل يلائم توله آيفًا أوادمالصفةما يشمله كرهن ولاوسعهم هناالخ يحل تأمل ولووجه الشارح ماتقدم من محتموالة البائع على الثن الذي في الذه وأنهم غلوا وأمدادهالان الجهول لانصم فهاشا البقالات قماء فلابشكل باستناع بعدالتمن المعين السلمين هذه المذافاة ثموا يث كادم العز يرمشيرا الى معه فلاتصح مابل الديه ولا الحوالة مع كون الثمن مصنامع انه حينذ ليس ديناوليس مقبوضا وقوله في زمن خداره أي والحوالة بسع وفي علها العوسل بها ومن ثملم الم وص وسطَّل الحياد في الحوالة مالنمن وكذاعله لاف حق مشترلم برص أي بهامان فسع أى المسترى البسع يصعرالاعتباضعنها روفي فيزمن خبآره بطات أمحلار تفاع ألثمن اهوقوله فان فسيز بطلت لأسرقي شرحه انهمزز باديه وانه مخانف قول تصعر مادل الدرة وعلها) لعموم ماسأتى من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ الاأن سنتني من ذلك الفسخ ما تلمار وهو بعيسد اه ومنع شيخناالشهاب الرملي بعده بترلزل العقد بالخسار (قوله-والة السددية) عظرف ضما فه لايدركا سأنيسع الغرق (قوله و به يسقع ا) فسقوط معاقله نظر طاهر (فول الصنف و يشترط العلم) هل الرآديه تساويهما)أىالدن الحال مايسمل آلاءنفادأ ووالفان (قوله كرهن) هذا بدل على اشتراط علمهما الرهن وان انفاز ما خواله كاسساني بهوالد سالمال على في م فليراجع (قول المصنف ويشخرط تساويهما) قيسل بمانة مداعت ادالنساوي في ظن الحسيل والحنال قول

وظن مهلوانحنال وكان وحداعتبار مهماهنادون عوالب الاحتياط العوالة المروجها عسن الصاس (حسا) فلاتصعدراهم على د انبروءكم لانها معاوضة أرفاق كالغرض (وقدرا) فلإيحال نسعة على عشر أو عكم كذاك ويصم أنعدلمن عله خسة تغمسة من عشرة له عسل الحال علب (وكذا حاولاً وأحلا) وقدر الاجل

770

. . 71

على ما : كرانه لايضر التعاوت في غير وفاو كان 4 ألف: إرائنن متضامنن فاحال عاسما لطالم شاء مهمابالالف صعاعند جمع متقددميز وتعالب أيهماساه واختارهالستي وصح أبوالط سندلا فدلاه كان مطألب وأحدد افصاد فغالب انتمن أمالوأحاله لمأخسذ ونكل خسمائة فيصمو سرأ كلمنهماعها صنولا يونرفي صحالواله وحودتوثق وهن أرضامن لاحدالدينين نع ينتقل ال الدين لابصفةالتوثقءلي المنقول العتمد وانماانتقل الوارث سالانه خلفة مورثه في مقوقسمو توانعها مخلاف نمبر. و پوحد نما تقدر وعنجه منقدمين ماصرح به بعضهمان عل الانتقال لابصفة التوثق أن لاينص الحل على الضامن أبضاوالالم مرأما لحوالة فاذا أسال الدائن فالناءلي المدس وضامنه فاله مطالبة أبهما شاء وانالمنصله الحيسل عسل ذلك وفي الطلبان أطلق الحواله ولم يتعرض لنعلق حدمالرهن فسعي أنتصع وجها واحددا و ينغل الرهن كاذا كان له يە ضامن قاسالىءلىمەن له دمن لاشاسنه صحت الحسوالة ويرى الضامن لانهامعاون أواستفاء

تأسل ع من قول الن (وصفوكسرا) طاهر الماع الحرالة بأحسدهما على الا تعواذ المستلف كذاب ا والناستون تمتهما وتقدم في فاعد تسدع ومنسلافه فلبراحم الدسم (قوله وحودة ورداء الم) لا يقال هذا = لمن قوله أولا كرهن وحلول الخلافاة قول ذاك بمان الماقصد عبول العقفة وهدا تفسيل له وتصريم بِانه لابِلْمَنْ تَعْلَقُ العَلِمِ كُلُ وَاحْدَمْهُ آعَلَى الاصْحِ الْمَاعِيْشِ وَنِهُ تُمَلِ وَقُولُهُ فَلُو كَانَا لِحَى ۚ ٱرْوَا يَغْنَى وَلَّوْ ترص معص النيز مالتمثلاتلي كل واحدمهما حسون وتضام فاحالهم أشعصاتل أن ماخذمن أبداشاه لزق أصح الوجويز وقبل لايحورالانه لم كان له الامط لمة واحد فلاستنسد ماله والدر بالمصفة و وحدالة ول ته لاربادة في القدر ولافي الصغة قال الاستوى ولرأ عالى المد دحاضم ليفيل المسرف الي الاصلية أو فورع أورحمالحاوادة الممل فالمرود فأصرفه نسته فيه تقلر وفائدته فكم الردن الذي باحدهما أي مخمسير نَهْ وَالْقِياسُ كَوْلَا تَعِنْنَالُرْجُوعِ الحَارَادَتُهُ ۚ هَ (غُولُهُ مَتَنَامَنِينَ) أَى كُلِ منهمات من عن الا خر كردى وجل (قوله واختاره السبكر الم)عبارة النهاية كم أفق به الوائدوان اختار السسبكي تبعاللة اضي أى اه عش (قوله ولا يؤثر) أَنْ تُولُه و يؤخذ في المني (قوله ولا يؤثر الخ) عطف على لا كانه ألف الخ (قوله منقل السه)أي انحنال (قولدف حقوقه)أي كالدين (وتواعمها)أي كارهن والمسمان (عولهمآصر حبه بعضهمالم) على هذا هلاصم شرط الارقاءالا في أه سم (قدله أبضا) أي كنصه على الاسمال قبله والالم بعراً أع وان نص على العامن لم مرا العامن و (قوله فاذا أسال الم) تعو مرا كدف تنص ص الحل على ألضامن المذكور بقوله والاالخ أه عن (قوله على أنَّد من وصامت) وعلى مصعد والطف لا تصع الحوالة هذا اه سم (قوله على داك) أي مطالبه من شاء اه عش قوله أن أطلق) عاله بل قوله لتعلق حقه) عاصل و (قوله أن سم) أي الحوالة عدارة النهامة أن تعم أه مالتأنيت وهي أحسن و (قوله وحياراحدا) أى قطع الدعش قوله له ما المعمل عقد قول تلميه أي على المال معقد الذي ضامن ولوانتصر على علمه أي حقه آكان أوضع (قوله فلنالرهن) أي رائضا من (قوله فان مرط) أي الهيل اه عش ا (ولي المنال (قوله بقاء الرهن)وسله الصّمان كينه وضّاهر اه سم (قولة رهناالم)أي الي الهـ بل لكون تُعديد المتال وسُاسًا لما أحدل به من الدين اهع ش قوله م يصح) مشى في الروض على الجوادود ابه فهل يصم شرط البقاء الذكور اه سم (توله كار حداد ذرى وغيره) كالاوار لكن مرم ابن المقرى في روسه بالحواد وحله الوالدرحه الته تعالى على اغتراطه على المال علم كرم يحواد شرطه عليه عسرواحد والاؤل على الحسل اذالد من الرهون به أوالمضمون ليس علسموهو كارم صحيح اذ الكلام في كونه ما تراواز بفسديه العقد أوغيره فمفسد لابالنظر لكونه لازماأ ولافسقط القول الهشرط على أحنىء العقداء نهاية قال عش قوله ليسعلمه أى المحيل بعدا لحوالة لعراء دمته وقوله فلا يفسد العقد أى ومع دال فلا يلزم المحال علىه الوفاء به فالوفعل فسنبغى أن يقال ان عسلم أنه لا يلزمه صح الرهن وان طن از ومعام لم يصح اه عش كالمهم فيسع الجزاف فيالية إويجاب إنماعد النسادى منشروط تحوالبسع لابعت برفهم النان (قول الصنف وصحة وكسرا) ظاهره استناع الحوالة باحدهماع إلا تخراذ الختلفا كذلك ولن استوت فتهما ونقدم فى فاعد مدعو وخلاف للبراجع (قولهما صرحبه بعضهم) على هذا هلاصح شرط البقاء الاسمى (قوله، على الدمن وصاممته) وعلى ماصحه أنوالطب لا تصع الحوالة هذا (قوله هذه الرهن) ومداه الضمان كاهوظاهر (قوله إصم) مشى فالروض على الجواز وعلب فهل يصف شرط البعاء الذكور (قوله كار حسه الاذرع وذيره آلم) لكن مرم في الروض ما لموازكم مروحسله سَحْنا الشهراب الرولية إلى إ استراطه على اعال عامة كاخرم عوار شرطه علمه غير واحدوانا واعلى اغسل دالدين الرهون به أوالمضمون ليس علىموهو كالم معيم أذانكلام في كونه بالرافلا بفسيديه العقد ويبره فيفيد لأباليف لكونه لازما

وكل مهماً يقتفي وامة الاسل فسكذا يتنفى فلنالهن فان شرط هغه ازهن فهوشرط فاسد ننفسديه الحوالة ان فارخها ومن تموضرط عاندا لحوافه دهنا أو صنياغ تصو يكز جدالازي ونيرو

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى عذا القول المغنى وفاقالشار حفقال عدأن ساق كلام الشهاب الرملي لذكور ماتصه وهو بفيداذالهال المعالم لامدخل له في العقد فالعمد كالمصاحب الانوار ولا مستفي عقدها خيارشرط لانه لم ين على المعامنة ولاخدار محلس في الاصعروان ثاغا أنهامها وضد قلائم اعلى خدالف القداس وقبل شبت بناء على أمرا استيفاء الم (قوله بناء على الاصحالم) براجيع وجه البناء اله سم أقول قد نفاهر وجهه مامرآ نفاءن الحفي (قوله بالاجاع) راجع الى قول المزو بيرأ الز(قوله وأفهمذكره المر)ف. يحث لانعاية مايدل عليه البراءة المذكو وةخاوذمة المحيل من دين الميتال وهددا سأدق مع كون ذلك تنابيا وستغير محل الدين وانتقاله من ذمة الحسل الى ذمة الحال على معريقا تدهينه فدعوى أنذكر البراءة مدل على أن المتحول هوالطلب لانفس الدمن وأنه بندفع مذلك الاعتراض بمنوعة الاأن يحساب مان ذكر مواءة ذمة الحال على من دين الحدل بشعر مان سب هذه العراءة تعلق الحد لعنافي ذمته وذلك مقتضى أنه استحقيق وسا عمالى ذمة الحرَّل وَمَصْعَدَّكَ أَنَّ الْحَولَ العالم فلينامل أه سم (قوله وحو) عمال ظهر (قوله فلااعتراض على المن أى بان تعبيره بالعول ينافى ظاهرا كونها وعافان البسع يقتضي أن الذي انتقل آلمه عد الذي كاناله والتحول يقتضي أن الدمن الاوّل باف بعينه ولكن تغير عله آه مر (قوله وأفهم) الى قوله مما لخه في النهاية (قوله ددا)أى دول الصنف ويتعول الخ (قوله لانها ليستسن حق الحتال) مقتضي أن الفرج لحق التوثق التعبير بالحق وفي اخواجه ذلك يحث ويظهر أن الخرجاه قوله الحذم المحال علمه فتأمله سم على ب وكان وحه العدمنع اطلاق أن مسغة التوثق لست من حق المتال اذا كان له حق التوثق أيضا كأن كان مدين وهن ظلمة أمل هر رشيدي (قول دولوأ على) الى توله كا قاله في الفوله والعم يكن الى وقوا جموعوله ولايشكل الى أوعلى تركة (قوله ولوأ عال من الدي الم عصم معسل من معولاوعلى ميت معلقا وأعال والفاءل فبمرأ حالبو يسمم جعل من فاء لافعلي ميت وصف لدين الكن الاول أولى لقالة التقدير اه رشيدى أذول والاولى حعل من فاعلا وحعل على مت متعلقاتكا من أحال ومتعلق له أي ثبت على التنازع كإمدل علمه عطف قوله أوعلى تركفا لم على قوله على مت (عماله صحت) ويتعلق الدين الحالية على المت مغركة مان كات والافهو باف بنسته ذان تبرّع به أحد عنه رشك متّه والافلام (فرع) ولونَّذ والحنّال عدم طلب الحمال عليه صحت الحوالة والندر وامتنع عاممها البتمحتي وفرمن تلتاء نفسهمن غيرطلب وطريقه ان أراد الطلب أن بوكل في ذلك وبقي مالوحلف أومدو أن لا مطالبه عاعله والمالله عليه شخص مدس له على الحيل هل له مطالبته لان هد ذا دن جديدة يرالذي كان مو جودا عنداء في والنذرأ ملاف فلر والاقرب الاول العاد المذكورة فان القرينة ظاهرة في أنه لايطالب بالدس الموجودوفي سم على منهيج قال الطبلاوى وحوالة باظر الوقف أحد المستحقين أوغيرهم مناه مال فيجهة الوقفء إمن المدمن لجهة الوقف لاتصعروما وذممن الناطر من السويد فرليس حوالة بل اذن في القبض فله منعمن قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطها أن يكون الحيسل مديناً والناظر وقوله أنالم ادالن فدمعث لان غامة ماندل على العراءة المذكورة خلوذ مقاعد المررد ومن المحتال وهدذا صادق مع كون ذلك الخاكوب ب تغير بحل الدين وانتقاله من ذمة الحسل الى خمة الحال علب تمع بقائد بعيف فدءوى آن ذكر العراءة مدلءلي أن المتحول هو الطلب لانفس الدين وانه منذفع مذلك الانتراض بمنوعة الاأن يحاب بانذكر والمقدمة الحال علمس دمناتح لاشعر مان سيدة البراءة تعلق المتال عافي فستوذلك يقتضى الهاسخيقه عوضاعياني ذمنالحيل وقضة ذلك أن المتحول العالمب فليتأمل (عَوْلُه فلااعتراض على المن كان الاعتراض الشار المهموماذ كره في شرح الروض بقوله وتعبيره بالزوم أولى من تعبيراً مسله بالنحول لانه ينافى لماهرا كونها سعافان البسع يقتضي ان الذى انتقل المهذير الذي كانتاه والتحول بقتضي أنالاول التبعينه لكن تغير محله أه غرا يت السنوى وردهذا الاعتراض بعينه (قوله لانماليست من حق المتال) يقتضي أن الخرج لحق التوثق التعبر ما لحق وفي اخرا حملة الن عدد نظهر أن الخرج له قوله الى

د ن د بن (و سرأ بالحوالة الهمل عن دن الحمال والحال علمه ورن الحمل ويتعول وت المحال الى فعمة المحال علم) الاجماع لانحدا فالدنها وأفهمذكره التحسول بعسدالسراءة الذكورة القنضة لسقوط حق المتالان المراحول. احقدالهماذكر تحول طلمه الى أغامرحة. وهوما ذمة انحال علمه الماتقر وأنها سع فلااعتراض على المتن لانه أومأالى دفعيه مذكره التعول بعسد الراءة الدال علىالمرادكأتقرر وأفهم هـدا مامر الهلاتاة لل البه صدفة التوثق لانما الست منحق المحتال ولو أحالم إله دن عدلي ست معت كافي الماات كالبيان وغيره واعتدهجم

بناء على الاصع انهابيع

(۲۰ - (سروانی واین قاسم) - ساسس)

وان له تكن له مركه على الاوجه وقولهم المت (٢٢٤) الاضعة أي بالنب الذلا المراام الالإزام ولايشكل بان من الحالميد فرجون الفك

الرهن لانذالا فىالرهن الحعل لاالشرع كأهوظاهر لان الغركة الحاحلة؛ هذا مدين المت ظرا اصلحت فأكوالة عاء الاتنف أرعل مركة نسهت أولالم تصوكم قاله كثير ونوان مالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين ل وإرعب ناعي التركة ومن تملُّو كان المتداون فالسزركشي احتمالان أوحههماء دمالسحة انضا لانتقالها لاوا رثوله الوفاء من اليرها أمران أصرف فيالتركة صارت ديناعليه فتعج الحوالة علموفهما اذا العال عالى المتالكل مرائحه إوالحنال اثمان الدين علم أمالاول فلانه م تن الدين في الاصل وأما الثانى فلأنه مدعى مألالفيره منتقلامنه المهفهو كالوارث فهما بدعمه من ملامو رثه فعا صحمااني به بعفهم ان الحمل لومان الاوارث فاذعى الحثال أوواز تعملي الهال علمة أوعلى وارثه بالدين الحاليه فأنكردين الحل ومعمه شاهدوا مد حافهمه الحنالان دس محسله نات في ذمة المأت وتعب تسلهاني وزكز أونات فيذت ولاأعذان محسلي الوأه فبل أن يحيلني ويسمع قول الحال عامدان المدن النقسل لغائب ذبل الجوالة فتعلف لمثالءل نفى العلم الله يقم الحال علمه وينذع الذكره قال النائصلاح ولوط السالح المال علمه

ذمته وينة ولوأحال المستقق على الناظر ععلومه تصوراً مضالعة م الذين يل الحال عليه قال ولوأحال على مال الوقف لم وعرك لوأمال - لي التركة لانشرط الموآلة أن تكون عسلي شخص مدين الي أخرما قاله انتهى أتول توله بل أذن في القيض قضيته أنه ليس اصاحب الوظ فتنخ أصمة الساكر السوغ علمه ولا تسمر دعواء وقوله والناظرة متموية وتخذمنه الالواك ذالناظر ماستحقه السخق فالوقف أي وتسرف فيه كنفه صياب اله عليه سيراه - وأقول لوقيل منزيل ناطر الوفيسنزة ولى المعور فور كلمن حوات والحوالة عليم يبعد (قوله ورَّدُم يكن له ترك)أي و يلزم الحق ذمته اله عش (قوله أي بالنسمة الح) حمر وتولهم المزعدا واللغفي أتعاه وبالاسمة المستقرا أي ارتقرا فسمشأ والافلامة مرهونة بد سامني يقفي اهَ (قَوْلُهُ لالدَّرُّ ام) أَى لالانَ يلزمهاالسَّارِعُ (قَوْلُهُ وَالْسُرِيلُ) تَعَي بِقَاءِ النَّر كَوْمُ هُونَهُ دَينَ الْحَدَالُ وكانعابة أن يذكر وقبل الاشكال اه رشيدي عبارة عش أي تعلقه بفركته الفهومين قوله ولولم الكرية تركفاه (قولهدين) أي أوله أه سم أنول كان شفي الشار مأن فذكره أنضا أو يقتصر المامة ومنشأ الأسكال (قوله مرهن الفلز) عيوالدين على المسمه رهن وهو تركمه أه مر (قوله لان ذَاكُم أي انفكاك الرهن ما كولة (قوله هذا) أي فالشرع (قوله لمعلمة) أي المعلمة دائه كُلُف الرهن اخعلى (قَولُه لاتنفيه) أيلاتنني النعاق اد عش (قوله و جيهماعدم المععة) وذلك لانه الماتسوع المولة على من تسوغ المحمل الدعوى علمه ومعالمة ومن علمه الدين المستلاسو علما أن المسالدعوي علماه سم (قولة نعام) مدوال على عدد مصعدا عواله على التركة (قوله النصرف الم) أي وحدث دن الهال الصرف بعورد بعب والافالتصرف المل كم بعلم علم الفي الفرائض ويحو وأن يكون مراده بالنصرف التصرف تعدما اهر وسدى ويطير أن الدارد إ تعلق التركيد ما الوارث تعدى والاقوله علم) أي الوارث (قوله نصح الحوالة علمه) أي الوارث لانه نسو غمط البته لانه خليفة الورث اه سم أي والمرالة واقعة حنة - لاعل دين (قوله البات الدين) أي حيث أنكر والوارث اله عن (قوله البات الدين بعضهم)وهوالشهاب الرملي سروتهامة (قولهان الحسل لومان بلاوارث قضيته أن المحسل لاعلف معومود الهل أوواو مفلا احداد وشسدى أقول وفعها قوله السابق ايكا من الحدا والهنال اثبات الدي المؤدن الا أنسام العلف أسا فانظاهر أن قوله بلاوارث لامفهوم له (قه لهومعه) أي الحال أووارته (قوله الهنال)أي أووارته أه سم(قولهان دَن بحسله) عارَحُسلُ ورَّنه(تَوله في دمنا المن العله دا اللَّهُ اللّ لقوله أردلي وارثه الدسم أي فني كارمه كفاء أي أوفي نمتسك (قيله ان محدل) أي أومحسل مورثي (قُولُهُ أَنْ عِلْمَيْ) أَيْ أُوعِسِلُ مُورِقُ (قُولُهُ انْنَال) أَيْ عُولُهُ مَثْلًا لَهُ عَشْ (قُولُهُ انْلُم يَعْمَا لَحُ) فأن أَقَامِهَا فَنْسِعَى أَنْ يَحِرِي هَذَا المُعَسِمُ الأَنْ يَمِن الغَرَى أَهُ سِمِ (قُولُهُ: وحدالهُ عَالَ) أي حذور القُولُه فمةالحال عدمانامل وقولدولابشكرالخ إلايقاللااشكال وانكان ذال فيالشرى أصاكا ولمرتكن تركة بالكائ وفائدتم اسقوط الدين والمفل وتعلق بلعة السدوقد شيرع أحدوقا أملانه ليس الأشكال في عرد العبدة بل موبقاء رون التركة (علله ون) أى أوعله (قوله عرد الغل) أى والدن على المست مورهن ودومركنه (قوله أوسههماعدم السعة) وذلك لاه اعبانسوغ الموالة على من نسوغ للمعمل الدوى عليه ومطالبة ومن على الدن المست السو غلال الست الدورى على ولامطالب الألحق له في ذمت فكذف يصعبرأن عرا على ومن هناصح ان عدل على الوارث اذا تعكر في المركة وصارت دساعا لانه بسوغه الدعوى لمومطا لبنه وقدان فاستخمته بالغركة بل الوارث تسوغ الدعوى علمه ومطالب وان م تلزم التركذ ندسه لانه والفقالو وتوافيال تصواطوالة على اذاله تلزم التركة ذه والألط الذافيا تصحابي مدن ودوليس عن سب ذفايتأمل (فواد تنصحاً لمواله عليه) لأنه يسوع ماالت لان خلفة المررث (قوله ما أفق به بعضهم) وهو خاالشه اسالر ملى قوله المتال) أي أو دارت (قوله في دمة المت) العسل هذا بالنظار القوله أوعلى وارثه (توله النابيقمالخ) قدناً فدعا تدبني أن يحرى هذا الخد الأشن

نشالةً وأناله لم قبل الموالة وأقام لمانين تسمعت في وجدالهمتال وانكان (٢٥٥) الهربا المد اله قال الغزي وهذا الصيم في دفع

فقال أوأني الحيل) هل كذلك إذا قال أفرأته لم يكن له على دن حتى يكون المصنال الزجوع اله سم أفول الظاهر مع اذا كان الأقرار قب ل الحوالة (قوله عمد الم) الظاهر أنه مرجع على الحسل لتمين الدين فالواقع أه رئسيدي (قوله مُ الْحَمَّالُم) لمَ يَفْهِر وجه تَقْر والسَّارِ حَلَيْدَ اوْتَمَا الْفَتَعْمَاسِينَ عَنَا فَتَا بعضهم أغلو فاست بينة بأن ألف ليد موق الفيل المراه سدة روباني عن سعمة (قوله الافذات التجرال) | على الهيل الا اذا استمر على أى ولم تقم عليه مينة بالامراء (قوله وفارق) أى الرجوع باقامة السنة على الامراء (قوله منا) أى ف عوالفلس (قوله عنسلافه) أى الذين في الدول أي في الايراء (قوله نسل الموالة) مقول القول (قوله منه) أى المال علية (قوله بانه) أي الاراء (قوله لوأفام) عالمنال رقوله ولسرهذا) أي اقام كل من المنال والمال علم لبينة (قوله ب) أي بالاراء أنطلق (قوله فاسدان) الاولى النائية (قوله أشذا له تال) الىنوله و بهسندا يتبيز في النهاية (قوله طرأ بعد الحوالة) تُدويه لان شكم الفلس الوحود عند الحوالة بالحفافى كلامه عش وسم ا قول المسنن (أوجد) أي العوالة أولدين الهمل كأن شرح الروض و (قولد وحلف) أي على ذلك الديم (قُولُهُ كُونَ) أَى وأَمْنَنا عَمَاشُوكَتِهِ الْدَّمَغَيُّ (قَوْلُهُ لان الْمُوالَةُ عَبْرُلُهُ الْفَبضُ عِبْر فَمَمَالُوانْمَرِينَ ۚ اردَّيْنَ فِيمَا وَأَحَدَّ عُوضاعِنَ دَيْبُ وَمَا لَعَالَهُ ۚ (قَوْلُهُ وَفُولُوا) أَعُولانَ قبول الْحُوالَةُ اه مايترقوله فلاأترانسن اللادس فديشهل مااذا كان النبيز مافر اركاهم بعدم وفي عدم الرجوع منتذ الله ظاهر (قوله المرام) أي المعمد الدو (قوله والمراءة الحال علم) أي قبل الحوالة مدلسل مام (قوله فالونكل) اى الحيل اه عش (قول وبان بطلان الحوالة الم) صريمي الفرق ومن حلف الحدّ ال بعد الكار الحيل فتسطل الحوالة وبين حدائف العلمدين الهدل والخلف على ذلك فلا تبعلل ويفرق بان الملف في الاول عنزاله اعتراف الحسل المسدم الدين اهدم (قول لانه) أى النكول (قوله كردا المرله الاقرار) حسل القرار الردودها ماتضمنه القدول ادسم (قوله ردماأ فق به بعضهم الم) خلافالهماية عبارته ومثل ذلك الوقامة بنات الهال علىموقى الهمل قنعطل الحوالة كأأفي به الوالدرجه أيته تعمالي اذا لتقصير حدثثذ والندليس حامس قبسل الحال وانزعم بعظهم رده اه قال الرشدي توله كيافي به الوالدونساس مامر في دعوى البراء أنه لابلمن اعادةالبينة في وحماله للمادفع اله (قوله ردما في بعضهم) هوشعناالشها بالرملي فعلى هذا الرد لاوحوع المعدال غرانظر الفرق بين عسام عماع السنعناءلي هذا الردو بين عماعها فما تقدم عن إن الصلاح وأى فرق بين قيامها بالامراء وقيامها بالوقاءالاأن يكون وحسه الردهناء دمالته سديقبل الموالة كلينة فيما تقدم في من إن العلام لكن هذالا بناسب وله اذفر فالم اله قوله وفي الهول) أي قبل ون الغزى (قوله فقال أو أني الحسل) هل كذلك إذا فالأفران لم يكن له على دن حي يكون المعمدال الرجوع (قُولُه طرأ بعد الحوالة) وسأق القارن في المنز (فول المسنف أوجمد) أى العوالة أولدن الميل كان سرح الروض فعد أنه مع عد الدين والملف على لأرجو عضلاف ما تقدم في سناة إن الصلاح | (أو عدو حلف وعوهما) فهل ذلك لفرق بين الحاف واقامة بينة أولان النصو وأولفيرذاك للراجع مظهر توجيعه مالرجوع الكوت (اوجع على المحيل) مانه لم يشت عدم الدين لا بالسنولا باعتراف الحدل ولوضمًا (قول الصف وحلف) أي على ذلك (قوله أ لتبين أن لادين انظر اطلاق مذامهما تقدم عن الفرى من أرجوع وبط لان الحوالة واذا تبين أن لادين تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة المر) صريح في الفرق من حاف الممثل بعدانكار المسل فتطل الحوالة ومين يحد المحال المدمن المحل والخاف على ذلك فلا تبطل ويغرق بان الحلف في الاول يمزلة اعتراف الحيل بعدم الدس (قول لانه حد مد كردالمراه الاترار) هل الاقرار الردودهذا مات منه العبول (قوله ردماأوي به بعضهم) هوشيخ الشهاب الرمل فعلى هذا الردلا وجوع المعتال تم انظر الفرق مين عدم مماع البينسة هناعلى هدا الدويين مماعها فماتقدم عن الناسد الاحواق فرق بن قيامها بالاواء وتيامها الوفاء الاأن يكون وجهال وهناء دمال فسدرقسل الحوالة كاردنه فيما تقدم في مسئلة المالملاح ا كن دريذا لاساس توكه اذفر قال اقدار وقاله وفي الحرال العوالة بان صريفة م و (قوله | لانه ستذكرة المتسرك الافراو وجدا ينبينا تضاح دنياتويه عدمر أكالوقات بينهان الصال علسموق الصراطلت الحوافة اذفرق واضع بين البينة وودالاقركو

دين الحمل فلابدمن اعادتها فرجهم ثم النحمان المستال الرحوعديد تكذب الحال علمه اه وفارق مانأتي منعسدم الرحوع نتعو الغلسمان دسه هنانحول غدلانه فى الاول لتبين اطلان الحدالة وقول الزالصلاح فدل الحرالة مم عرفي اله لا تسمع منادعوى الأبراءولا تقبل نه سنته الاان صرح مانه قبا الحوالة يخلاف أو أطلق ومنثمأ فني بعضهم مانه لوأقام سنة بالحوالة فأقام الحال عليه سنةمام اء الحياله لم تسمم بسمالا واء أى وليس هد آمن اعارض السنتنالاتقر راندءوي الابراءااطلسق والبيذة الشأهدة به فاسدان فوحب الغمل مستالح اله لاحالم تعارض (فان تعذر /أخذ المتال منالحال علسه (خلس) طرأ بعدا لموالة إلان الموالة عنزلة القسف إ وندلها منضمن لادعثراف شهر وطها كإنى المطالسقلا أز لنسن أن لادن سرا تحاف الحلاله لانعار وأمة المالءا معلى الاوحدوعله فاوتكا حلمالحتال كأهو طاه ومان طلان الحوالة

العرف مص

الصيمين البال أي ومثل

الضامن والحسل مألسة

والرعب بالمال العطب

والكفيل بالنفس والصبير

يع الكل وأحسله فيسل

الأجاءا لحرالسم الزعم

بارم وانه صل الله عليه وسلم

اعدمل عن رحل عشرة

دنانعرو يؤخسن منسمع

قولهم الهمعر وفالاتي

اله مسنة و سعه ان محله في

فادر عامه مامن غائلتسه

واركان ضمان الذمة عسة

منامه رومضي ن ومضعون

له ومضمون عنه وصنعة

اثم ط الضامن) ليصحر

ضمانه (الرشد) ما اعنى

السابق فيالحرلاالصومف

وفوله أوصدان رشداء كاله

أضمان السكم انسن كالأمهف

والغمي علم والناموان

على ومن نسستى فى حكم

الرشيدو- ذكر حكاضمان

الكاتب قريبا فلامردءل

عبارته شي دلافالمن أو رد

ذلك كينة لمها ثم فال كا ت

و وجعهذا على المسال عليسة ويظهر أثوالغزاع فيعاد كرعنسدا فلاس الحسال عليه * (فرع) * أذى بعشه وفيدن أقرأن مدينة أعله على فَلاَنَ فَاشْكُر المدين الحوالة وحاف على نفَها (٢٤٠) مانه لا يعرأ من الدين لانه أن مسكدت فالدين المحالة وأن كذب نفذ أحال بينه وبين

حقه عصده رحافه ردال

بقنض الندمان ولانظر

كاهو ظاهرلان القرذكر

المقامل في أقسراره فكان

قر منه ظاهره على إنه اعل

ذكر الالف لمأخذمقاط

وهنالم يذكرمقابلا وأنما

حزم بنعول حقد من ذمة

ألحمل المتذمة المحالء لمه

فلمكناه رجوع الممطالب

الحسل لانه حشد ككون

المستحق منه اه سم والظاهر لالفلهو و لغرق من ماهنا وماسيق فليراجع (قوله عندافلاس انحال عليه). أى ونعود (قوله مانه) و (قوله لانه) أى المدَّن (قوله فالدن) أى دن القرآ الذَّكور (قوله أحال بينه) ع الحان الدائناء ترف سراءة أسال المدن من المنال (قوله وذاك) أي الاسالة (قوله مانست الز) وهوماف دمة المال عليه والانست أما المدمن لاناعية افه اغا ما تيما شت ﴿ وَقُولُهُ لِهِ ﴾ أي الْحِيالُ (قولُه ما حُر) أي ما خُوة ثالث (قولُه لاَ يَشِبَ الأرث) أي ظاهرا لعسدم ثبوت صدرف مقالة ماتات العالى بملعدم كون المفرحائز أماني الباطن فيشاوك المقرف حصة فعلية أن يشركه فعها بثلثهاات كان المقر فللان فأدالم ششرجع صادةًا كامان وقوله كلو قال الم) منظهر لي وحدالتسد وليتأمل (قوله وان كان الم) عاية (قوله ظه تفرعه) أى المصل تغر ع الحال علمه (قوله أيضا) أي كأن المعنال تفر عه اه سم (قوله ولارجوعه) أي الى حق وقد نصر في الآم على هداف نظيرمسالنا المعمال عليه (قوله وان فرض أنه بان الم أقد شعل مااذا تصادف الشائر تعطى عدم ألمواله وفي عدم آل جوع منذوقة تطاهرة فنبغى حسله وإخصوص مامر فى الافتاعين الكار للدين الواله وحلف عسلى نفها فقال فسااذا أذرأحسد فلراسم (قول ولانكاره) عطف على قوله لا قرار الحال علمه (قول فلم تقع الاحالة) ود لقول البعض السابق امنست ماخ وكذمه الأسخر وان كذبُ فقدًا عالما لم (قوله وحده) أي بل ومن اله العلم أيضا (عوله لا ناهد مه كاهو ظاهر)عسل لايثت الارث كالو فال تامل مناعطي ماتغر وأن الرجل الحوالة أنها بسع دن بدين فكان معني أحلسني على فلان بالمائة التي لى استرت منك هذه الدار علىنافيغ سنمنانا كماتة التي الاعلمة بالماثة ألتي لي علمانوا لحج بغول الحق الحاذمة الحال علمه مفرع مالف وأنكر البائسم لا شوت الموالة ولم يثبت اله سدعر أفول هذاوسه ويدويل بصر مهما تقدم في شر معدف السعق سخقء السافلانه علممن قوله وحقيقا مواقعوالله أعلى (خاعة) وقال في النهارة المعتال أن عمل وأن عتال من المال علم اعداأ تسهافي مقامله مايشت على مدينه ولوآ حرجندي اقطاعه وأسأل مض الاحو على المستأخر تممان تبين بطالان الاعارة فيما بعدمونه له ولم شت اه وف انظر اما من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصم الإسارة في المسدة التي قبل موت الوصوص الحوالة بقسد وهاولا أؤلا فلانه لانطسر لانكار وحوع للمعال علمه عجاقب المتالمة من ذلك ويعرأ المسل منه ولو أقام بدنة أن ذرعه الدائن أحال عليه فلانا ااسدن واغاالنظر لاقرار ألغاتك سمعت سنته ومقطت مطالبته فانالم يقمر سنة مسدق غر عميست ولا يقفني بالبسة الغاثب بانها الحال علمه وان كان اقراره تستمال لوالة فيحدد إلاعتاج الى اقامة سنتم الذاقد معلى أحدو حهن رعدا تسريح لكن الاوحه لاسمال عسلى الحل فله القضاعها كأهواحمال عندان الصباغو بابع وعلمه صاحب المعرلانه اذاقدم مدعى على الحال على المسل تغر عدأ يضاولارجوعاد ودومقر له فلا علمة المناقلة الله على عود من الماعد الماعدل في مقالة ر وقد المنه في على الحنال بشيروان فرص اله بان الاحسولة أو المقابة تحدمت الأمامل الكسرلة في من الجامكة معوضه السلطان مثلا فطعة ارض ينتفع جامد فمعنة فيمقاله ماتحمدله فهواحارة للارض فلاينفسخ عوته فلوآ حرها لغسيره تمأسال على الاحوة استراسا لموالة لانكاره فلرتقع الآء أنهمن عالها وقوله رمر بمص الاحرة أى أو كلها وقوله من المدة أى ولو كانهم أور عالمستاح بق الى أوان الحيل وحدد وامانانا * (مارالضمان) * ذكر منالام لاشاهدف

(ق له الشامل الكفالة) إلى النسب في النهامة (قوله هو لغة) إلى قوله والاختسار في الفني الأقوله وأنه صلى الله ألى وأركان (قوله على النزام الدين الم) أى الذي هو احد شقى انعقد أى الا يحاب رساني أنه سالق على محوع الاعداب والقبول وهذا نظارمام أول السعرأنه يطلق على السراءوعلى العقد المشتمل علم ماوهذا أولى ما فيائة الشيزاء وشدىعارة بن قوة وعلى العقد المصل الزاي فالضمان طاق على كل س الضمان والانر وهوالحاصل بالصدر اه أتولى عدا أتعبرهم هنا بأعصل دون المشتمل وموافقة هذا الماس آنفا إنى الموالة (قوله الدين) ولومنعة أه عش أي كالعسمل الملزم في النمسة بالامارة أوالمسافاة الوي (قولة والبدن آلم) ألوار على أو اله عش (قوله الا تن الم) أي معدقوله ولامعرفسه في الاصم أنه

رمويت. (قوله فله تغرعه أيضا) أي كم ان للمعنال تغرعه ﴿ إِبَّارٍ الْعَمَانِ)*

و(باسالت مان) * الشامل الكفالة هولغة الالتزام وشرع مطلق على التزام الدين والبدن والعيز الآني كل منهاوعل

كردې (قولەركفىلالخ)ركافلارتىيىلا اھ مغنى(قولەبالمال) ئىءىناكاناردىنا اھ عش (قولە وكفيلاوب عراقال الماوودي مالم الدالعظم) ظاهر وران كان دية اه عش (قوله والصبريع السكل)الانسب وعم المد سيرالسكل قال النهاية ومشله الغبيل اه (قولة ويؤخذمنــــ) أى جبرالتحمل قوّله في الدرها بعالم) مفهومه أنه اذا نعد أحد السرطين لا سن والم عوسام حسد أومكر وونه نظر والاتر بالاول عش وقلوب (قوله غائلته) ومنهاأن لأيكون مآل مسون عنهاذا خبن باذكه في شياسة منها مال الضامن الدعش عبارة الرشيدى قوله يأمن غاللته الفاهرأن الضميرفية الشمان أى مان عدمر بعااذا غرم الطير المرقى الحيراول الحوالة فلمراحم اد (قولة ضم ن الذمة) لمأخر جاامين اهسم عمارة المفي ضمان المال اه وعبارة عش الهاقيد مر بالنمة الموله بعدود شترط في المنسون كونه تأبينا المزوالاف كونها خسة لايتة ديدلك للبجرى في ضمان العيد أيضا لكن هذا اطاهر على ماسلكَ والحرق من أن قوله تابنا الأستى صفعالد بنا الحذوف أماعلى مارا كما الشارح حر أى والتعفاعل أنه حدف د منال مرالثات العن والدن فلا نظهر هذا الجواب الاأن يقال تسمع فار آديسمان الذم ما يشمل ضمان العين تعليماً الد (قوله وصفة) وكالها أو حد من كادمه وبدأ بشرط الصامن فقال شرط الضامن ولختماية ومغني (قوله ليصع صدية) أعمأ تبديه لان الضامن اسم ذانوالشروط لاتنعاق بالذوان واعاتنعلق بالأحكام وحسكر وعسا اعشة كان المعدي و مشغرط الصة الصمان الرَّشد اه عِسْ قول المَرْز (ارشد) كَي دلو حكم أه عش (قوله بالمعنى السابق الح) وهو صلاح الدين والال اهمغني عبارة عش وهوعدم الحر اله (قهاله لاالصوم) وهوعدم تحر بذالكذبسن الصياف عش (قولهوالاختيار) عطف على الردد قوله كالعلم) أى اشتراط الاخت اد (قوله مع صدة ضمان السكران) أعلامًا تعدى (قوله ولايصوضمان محمر رعلما لم تفريس على اشتراط الرسود (قوله ومكرم) تفريس على اشتراط الاختيار (قوله بصياة وجنون الم) في شرح مرو لوادى الناس كونه صيا أو بخنوارت الضمان صدف بمينة ان أسكن الصبارعهدا لحذون غلاف مالوادعي ذلك بعد ترديج أسته أى مثلافالة اصدف الزوج اذالانكعة عناطفها غالباء لاعتاطف العقود فالفاهر وقوعهابشر وطواوسكتو اعالوادي أنه كان مجعوراعليمالسفهوت الضمان والاوحه الحاقمدة وىالصبالنم بي أهُ سموقوله مر ولوادع الى قوله وشكتوا في الغني مثله قال عش قوله أمر فاله بعد فالروج أى وان أمكن الصباوعهد الجنون وتوله مرر اعماز والاختماركا يعلمع عناط الزأى حال الاقدام علم اوقول مر والاوحه الحاقه مدعدى الصحا الاولى أن مول الحاقه مدعوى الجنون لأن عل تصديق السفيد في دءواه أن بعدد له مغه ولا يكفى عردامكانه عظلف الصبا اله ، قوله ومر أول الحرالم) قد يقال أنيا غيسد ذلك في دفع الا يتراض لو كان هذا المارف المتن اهسم (تباله لا يفهم) | الطلاق فلا يصح ضمان بضيالياه وكسرالهاه أيلا يفهم غيره اشارة ولاكامة يخلاف من اشار تعفهمة تمان فهم أشارته كالمدد 📗 محمدوعا. وبصباأ وجنون فصريحة واناختص بفيسمها الفطن فكناية ومها الكنارة فاناحتف وقران أخف بالصريرعيلي أإو صفومكر دولوفنا أكره ماانتضاه كلامهم هناوف تقل : ه عج بالمعني أه عش (قوله والمغمى الح)عطف على أخوس (قوله وأن 📗 مده ومرأ ذل الحرما يعلم من بنوالج) عطف على مايدلم الخ (قوله ومن فسق الح) عطف على من بنوالخ (قوله ف حكم أفر سيد) خيران السنس حكم أخرص لا يفهم (قوله رسد كرالم) أى في عوم نول وضمان عد أه عس (قوله ان أوردد النالم) أفر اللغي عبارته * (تنبه) و ودعلى طردهد والعدارة المكر والمكاتب اذاحين فيراذن مد والاخوس الذي لا تفهد اشارته | من مذر معدر شد ولم يحمر ولاعسن الكتارة والنام فاتهم وشداء ولا يصح ضمائهم وعلى عكسها السكران المنعدى بسكره ومن سعمود قه له و يؤخذ منه مع قولهم) قدة تامل قه له وأركان ضمان الذمة) مأخرج العين (قول الصنف) الرشداى ولوحكما (قوله بصبا وحنون أوسفه) في شرح م ولوادي الضامن كونه صيبا أو يحذونا وفت الضمان صدف

> صمن الدعواء الرشد فلا مدن و ١٠٠٠ من مضها علاف السبا اه (تو أو ومرا ول الحرالم) قد مقال ام) - خامش)

بعمنه ان أمكن الصادعهد الحنون عنوان مالوادي ذلك معد تزويج أستخاله تصدق الزوج وسكتوا عساله ادي

إ أله كان يحور آعله مالسفه وفت الضمان والاوحدا خافهد وي الصيار يحمل أن يق ل اقدامه على الضمان

17.

لكرله تعليفهمناأ بضاولو الحوالة بان صرح مذلك مر اه سير وعش (قوله بذلك) أى الفلس وماذ كرمصه شرط الرجوع عليمذات فأوحه قمل قسم المنزأى فهايأتي فيالسادس الموآلة لاالشرط والذى ينعه بطلائهاهنالانه شرط منافى مقتضاها خرزأت عبر واحد حزميه ويؤيده تولهم لاأحال غسيره مشرطاته ماس العوالة أوان بعطمه الحالء لمدموهنا أوكفلا لم تصمرا أو الة (فسلوكان مغلساعندا اواله وحهله المتال فلار حو عله) لانه مقصر مترك المعت (وقبل إ الرحوعان سرطساره) وردبانه بحرداك مقصر وأفدم التن صحتهامع شرط الدساد وان الشرط مأطل وعلى يفرق بينه وبيناماس آنفا مان مرط الرجوع مذاف صريح فأبطلها غلاف شمط أنسار فعلل وحده (ولوأمال المثري) المائع (بالثمن فردّا اسم يعس) أوافله أوتحالف بعدالقبض للمبسع ولمال الحوالة (بطلت) الحوالة ا (فيالاطهر)لارتفاءالين بانغماخ البيع وانمالم تبطل فبمالوأ فألها بصدافها ثم انعسع النكاح لان الصداق أشتسن غيره واهذا لوزادر بادممتصال وحمرافي اصفه الاوضاها علاف المبدع فيرد الماتع ماة ضه من الحال علمه

(قوله والذي بعيمه) الى قوله ثم الح في النه أنه أنه والمغنى (قوله هذا) أى فشرط الرجوعيد فاكر (قوله خرمه) قد عرميه الروض و بنج الاسلام في شرح المنهج اله شم (قهله ويوسه) أي البطلان (قوله يْسَرِطْ أَنِهِ) أَى اغْسِل (قولِد للعوالة) أَى الدِينَ الْحَالْ عَلْمَ ، (قُولُدانَ يَعِلْمُ) أَى اغتال (قولُدرهُ نا أوكف لالم بصم إلى على ما تقدم اله سم أى قبسل قول المن ومرأ ما لحوالة المرمن مخالفه النهامة سعالوالده الشارح وقد قد مناموا فقة الغني الشارح قول المن وقو كان مقاساً لل ولو بأن الحال على معد الغير الحل لم وسع الحدّ ل أيضا بل يطالبه عدى تقه أوعبداله لم تصور الحوالة وان كأن كسو ماأوما ذوناله وكان السمد فَذَمته دين قبل ملكماه مغنى ومهاله زادسم عن الروض وشرحمانه عولو بان عبد المعمدال أى وفي دّمته دن المعمل فالوحه فساد الحوالة أصالات مك المتاللة عام الموت الدين علسه ما لحوالة المحتال لان الك كم يستفط الدين منع تبونه بعد اح (قوله لانه مقصر مثرك ألحث) فاشتعد الواشترى سأ وهومغون تراية ومغنى (قولدورد) الى تولى المنزولو باعلى النهامة (قولدوعلمه) أى ماأدهمه المن من العقة (قوله بينه) أى شرط البسار (قوله مامر آنفا) أى فى نوله ولوشرط الرَّحوْ عبدُلك الخ (قوله فبطل) أى الشرطُ (قهاله أواقالة أوتحالف) أي أوخد إلى مالاولى وكانه الماحد فعالمنا أني له الاحالة في الشاق الثاني مقوله بشيهما ذ كراوان الردراليارلس من عسل الخلاف الد رسدى (قول وبعدالة من كذاف انهامة هنام قال فيشر موفالاطور وسواء في الحسلاف أكان ودالمسع بعدقيضه أم قبله و بعدقيض المسال الشعن أم فبله اه قال الر يدى قوله مر بعد القبض الخ الاسوب وفعلانه بوهم أنه تقسد لهم الخلاف ولسركذ الدي _مانى في قوله وسواء الخ أه وقال عش قوله بعد القيض الخ ته عرد تصوير الماياني بعد في قوله وسواء في الللاناخ اهوهذا الآشكال ودعلى الشارح بضابلا لدفاع لكوته عماذكر النهاية آخراس النعميم الأأن يحاب مان قول الشاوح الآفى فان لم يقيضه الخ بفده أيضاصارة السدعر قوله أوتحالف بعد القيض سارة شرحال ويس أى والمفي سواء كان الفسم عدقيض المسع ومال اخواله أم قبله اهسم أقول التعميم الذي أشار البحوفي أصل الروضة أيضا فلمتأمل ملحظ الشارس في التفسد أه (قوله لارتفاء) في قول المتن وان كذبهماني المعنى الاتوله فالم يقبضه ألى المتنز (قوله لم انفسخ الذكاح) أعور جدم علمه الزوج السكل أو بنصفه ان طلق قبل الدحول و وض انتهسي سُم عَلَى مُنهم أنه عِشْ (قوله ولوزاد) أي الصداق (عَولُهُ فيردا لباتع النز)وا والباتع الحال عليمن الدين قبل الفسخ كقيضة فيما ذكر فللمشترى طالبت عثل بذلك أى الغلس وماذ كرمعه (قوله والذي يتعه بطلانها) خرم به شيخ الاسلام ف شرح النه-ج اه (قوله مزم به) وَدَخِرِمِه فِي الروض (قَولِه أوكفيلام تصم) أى على مأتقدم (قول المعنف فلوكان مغلسا عنسداً لحوالة فلارجوع الخ) قال في الروض ولو بان الحال على معسر أفلا عبار ولوسر طيساد وكذا أى لاحدادات بان عبدا لغيره أي لغيرانحيل ل يطالب بعد العنق اه قال في شرَحموان مان عبداً إله أي المعمل لم تصع الحوالة وان كان له في دمنه دن قبل ملكمه اسقوط، عنه علكه اله ولو بان عبداً المحمنال أي وفي دمنه دين السحيل الوجه فسادا لحوالة أيعثلان ملك اغزالية عنع ثبوت الذن عليه بأسلوالة للمعتال لان الملك كاستقطالتين عنع ثبوته بعد ولا يحفى المكال قول شار ح الروض السابق لسقوطه عنه تلكمالانه اذا تقدم لو وم الدين للسمة الوقيق على ملكه لرسقها عك والأأن بجاب أن الرادلسقوط وسألطوالة أسب ملكه عمي أن ملكه عندانع من ثبوت ومراسل المتعلب وليس المرادلسقو طالدم الساءق المتال عليه كذائسات معي الفضلاء ولاعبق ماقعه لاندم الحوالة انماريت لمجد اللالعبد لالمالمان كون ملكمانعامن نبوته فلمتأمل (قوله بعدالقبض) عيادته حالروض سواءة كانالفسخ عددتين المسدومال الحوالة أمقيله (فول السنف طلت في

لأظهر] ينبغي أن على مالم بكن البائع قدأ ال آخرة في الهال عليه والافلاط الله العلق الحق حيت ف

التنظيفات (قولية نبردالبانع الرَّيْداخ) قالفَ أَمْرِ عالروض والراء البالع المناهاب من الدين

لحالبه نهاية ومغسى وأسى (قوله للمشترى الخ ,ولا برده الى الحال عليه فان رده الدلم ت المشترى لأن الحق له وقد قبض الباتع باذنه ويتعين وتعاقب الباتع حتى لايحوز الماله ان بقت اه مغنى (عَولَه بني مماذكر) أي من السب والعالف والافالة أما الخيار وفد قد مسلام افسر شدى وسم قول الكرّ (لم بولل الم) سواء أوسير الصال المال الم الم منى (قوله للعلق المقدة المالم الم يوكيد أن الباتع في المسئلة الدول أي فعال أحرَّل المشعري الدائع المؤلواً عالى عن أحداً على م تعلَّل لعلق الحق مثالث وهو الارجنهاية ومفي وسم (تولي بعب) أي أوغو شماس (توليدان بيض ما المثال) على الراؤ كنيف اولالانه البغرم شبأ وابيفت على من علاف نظيره السابق الدسم واستشهر عش الناف أى عدم الرحوع مع الارا موفى كادم المفي دايل على (قوله أي فنا) الى قول المنزوان كذبهما في بعض سعوالتهامة اللَّمِيّ تتباد الرسيدي وقال عن انعانه هوالمهذ اه (قواه حيدن) أيحين السعر قوله عبدت الى ول المن وان كذبه معانى انفي الاما أنب عكم (قوله وأفاح العبد) فال فسرح العباب قال المسلال البلقى لم يذكروا اقرارالعد بالون والفياس يقنضي تعين الله البينة حسينان اقراره بالوسكف بليبته فلانعتها اله ونقلءنالاسنوي مانوانقدوعن السبح والاذرع مايخالف ويومدكلام الجلال والاسنوي المناع المالية المالية والمرساس المسالية المالية المال سم بعدف (قوله وقد تصادق المسانعان) كله أحمارة بالذاذ يتصافاذ يتوقف فاستماع البسع لا سر الدَّحَيْاجِ البِدُونَ ذَالنَّالِرُ وَمِا مَعْ قَالَ الْمُ مَمْ ﴿ وَقِلْهِمْ أَوْا كَانَالُمْ ﴾ صبروعن الله تالغ عبارة | البائع فالنَّون ثم روعكم انفني ويحل أفامة العبد السنت أذأ تصادق النبا يعان بعد يعدلا خرك صورها القاضي أبوالط ب اذلا يتصور افامناها البل بعلاه يمكوم عر يتعنصاد الهما والالمصدق المتال ولات م دعوا ولاسته بمعلمان الوفعة وغيره وسناله شهادة الحسيد لأشها اعام عندا لحاجة ولاساجة قبل البسم أه (قوله قد سعوالم) أي مسلا (قولة أوأحد الثلاثة المراعضة - لي قوله العد عبارة الفي ولا يتصو وأن يقيم البينة بالحرية التنابعان لانه ماكذ باها بالبابعة كذاة لا هذاو فلا في آخر كال الدعوى اله لو باعشاً ثم أدى أنه كان وقفا عليه أوأقه باعه وهو لاعلكه مملكه ان فالحمد باعدوملكم اسمع دعوا ولاستهوان العل ذاك منام كأنص الممقالام قال العراقبون والمعالل وياني من والتخلافها نتهى ويمكن حلى اهناء لي ماهناك اله وفيده ض سع النهاية مالوافقه (قوله دايسر م) يصرر وعالمهد الصاد فرض رجوعه لاحسد الثلاثة

قبل الفسخ كقبضة فيماذكر فالمسترى طالب عثل الحالبه اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) يستنئى الدبالفسغ بالمسادعل ماتقدم عن الروض وشرحه وشعثنا الشسماب الرملي (قولهان قبض سنسه ألهناك كالراو كشفا ولانه المغرمة أواريف على علاف تطبع الباق (والمشهد مس أواقام العبد) قال في شرع العباب فالمالجلال البلقيني لم يذكر القراد العُديا لوق والقياس يقتضي تعين الهماالينة مسبة لاناقراره الروسكذب لينته فلا يعجهاهو اله قال عبر وسيأتي عن السسبكي والاذرى ونالاحساج الماأوأحد أنهلافرق فيشهادة الحسبتوا فأسالعبد البينة مين أن يتقدم سنسه افراد بالرف أملالات العتق سق تعالى النسلانة ولراصر حقبسل مة الكن وانق كادم الحلال تول الإسنوى لا يقيها العب ولانه ان سكت والاقرار بالرف سياليد م صدبلاستوانا قربه نهو مكنب المناصر بحا أه وغلى ذال بغرج ماوقع السوال عد وهو نعص الفاسنها مانه بالوك أفر بالرف لغبره ثمادي أنه أعنقه ثم أنجت بينة أنه والامسال وأقول بؤيد كلام الاستوى والحسلال استاع سماعهامن النبايدن اذاصر ماحن السع باللافان تصريحهما فالك الفارتصر عا كعب د بالوف فلسأ مل (قوله وقد تصادف) كانه احترازع الذالم تصادقا فلا بتوقف قاسهاء لي البسع الاستحرالات اج السامدون وَلِلْهُ الرَّوْمُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ وَالْمُعْرِينَ يَصْعِرْجُوعُهُ العِدُّ السَّاوُونُوضُ رَحْوَعُهُ لاحداللهُ لا تَعْفَعُ والمسالة المرافة والمرافق المرافعة المر

فان لم يفي حده استعراضه فيضه (أو)أحل (البائع) على المنكري (مالثمن موحد الرد) المبدع بشي مماذكر (لرتبط ل) الحوالة (على المذهب لتعلق الحق هنا دال وهوالذى انتقل اليه الثن فلم ببطل حقه بفسخ المتعانسدين كإنو تصرف المسع بعسالا يبطل تصرفه والمنسترى الرحوع عالى الباثعران قبض منه المحتال الاقبلة (ولوماع عبدا)أى ا مناذ كراأوأسي (وأحال بمند) حرول الشفرى أثم اتفق المسابعان والحثال على ريسه) ونتالسع (سنة) شهدت مستأو أفامهاالعد ومحل أفاستها في هدون وقدد تصادق المتماسات إحر يتعمااذا كان قد بسع لا خولان هذا

المشترو تنو والافداه

على الاصع من ثنائض لهداني مواضع (مطلت (٢٦٨) الحوالة) عبان عدم انعقادها لأنه مان أن لا بسع فلاثمن وكذا كل ما عنع صحة السع كمكونه ملو كالنعير كَ فَانْفَانُوه مِم ورشدى عبارة الفي ومحل الجلاف كاعتمال وكشي وغيرماذ الهذكر العائم الورادة ذكره كان قال كنت أعتقته واست واستمعلى بعيره سمعت قطعا كدغايره فهمالو فاللاشي إلى على زيدتم ادعى المشترى ويبقى حقه فيذمة على دينا اله وادالهانة وادعى أنه نسبه أوام لم على على على اله (قوله على الاصمر) وفاقاله منهم عبارته الباثع كم كان (وان كذم ما وأطهداالقن أوأحد النسلانة ولربصر سرقيها أفاستهارته بملوك كأفالاه في الدعاوي والبسنات اذا طلاقهما المتآل)ف الربه (ولاينة منابحول، لم ماذكراه ثم بطلت الحوالة الح وهذا الجل هوالمعتمد الهرعش (قوله أي أسكل منهم اتحليفه) أ. الباتية ونغرض انتفاء ملكه في النمن وأما المشابري فلعرض دفع المسالب أه نهابه (قوله فلن تشخر حلفاه) أى لكل مهدما علف وانام عنمعاءلي نعلفه آلج كخلافا لنهامة والفي تبعالل عاب الرملي لكن نقل سمعن شرح الروس مانوانق الشارح قَ لِهُ لِبِقَاءًا عُوالَهُ } الحالمَة في النهادة وكذا في الغني الاقولة وقال الى أما اذا (قد له غريعسد أخسذ أنسأ أما أر) أ كيكا نؤلا تعلق بالحالف نفسته أنه د سفره لرحو عالمن فرى وإلها والمنافع أخذ المتال حقيد المشترى وعلى فاوار أالحدال المشترى واذاحافه أجدهما فلاآخر رجوع له على الباتع وهو مُلَاهراه عش (قولِه أنه الحق)أى الرجوع عش (قولُه لانه) أى البائع (قولُه ا تعلف على الاوحه أسا وان لهاذَن) عبارة النَّهامة وان أذن ولعل المراد الاول الاذن الصريح وبالنَّاني الاذن الضمني (قوله كُنَّهُ) (عم) بعد حلفه كذاك (ماخذ ى الشعرى (قوله تعليله) أى توله لانه وان لم ياذن المزاقية له لرعلت أى المتال (قوله نعلف أشعرى) قال أكأل من المدنري إلىقاء في شرح الروض وضاهره أن الماتع لاعلف وزور حدمانه لاغرض له والاوحة أنه علف واو -- عما وحديد المواله نم بعدأخذ المال ن الرنعة عند دوراه على المنال من أن الما المارمن له على مدق على قبضه على العيم فعضر وريدي عليه منه لافيل و حرمالت ترى ستعقاق قبضه فعركم والانا لمواله بالحر مدانته ي اه سمرا قه له كالافرار /أمالذا حعلناها كالسنة فلزاد على الباثع كمَّا فَتَضَاُّهُ كَذْمُهِ ﴿ لا الداف التعليف كأمال ابن الرفعة أه معنى وند تامل قرارة أو ولو أذن سدين الحالفرع ف الهاية الاقواد لانه قضى دسمادته الذي وظاهر كازم الى أمااذا (قوله أوأحلتك عالقما لأعلى عروكهذا النصو مرتد حكرعات في أول الباب مأته تضمنت الحوالة فلانظر كايه حدث قال تبعال أف شرح الروض تبعالل لقسنى وغير مان لد مقل الدين في الاولى ف كنابه وحسد فقوله لقوله طلمي المتال عما وكان وحسمنر وجهدا عن قاعدتما كان دمر يحافى بالهلاي إله لان هذا أسس صر محاعد دحى يحتاج ألى أخذسني وقاذا تزالونعة النكاف في خو وجه عن الفاء له وتعم تو وزع أبما في شرح الروض من أنه تخاله الكن هذا الا ينفع الشارح اله الحــقلانهوان لماذن كالاعظى اوافقتمه فيسمعنا أمل اهسم وقدقسد مناعن الهامة والمغي اعضادالتزاع وأنه من الصريح ف لكنه رحم إطراق أى لكل منه ما تعليفه) قال في شرح الروض أماال العولم والمرض بق عملك في النبي وأما المشترى فلفسرض الفانسر وردتعك أن دفعالمطالبة اه فليتامل قوله فلغرص يقاء لمكمة فالشمن مع أنه لانتمن ترعملانه يدع الحرية وماالماتم الكلام فىالرحوع ظلهر من أن يعلل تعليف الدائع الماءع باسبائى عن شرح الروض في توسعه لغب السائع الخاسك المستأل عم ملغي أن ع ئىلرمىدا خاكىلانى شعناالشهاب الرملي أسلم الماشر الروض الذكو وهكذا فالغرض انتفاه ملكمف الثمن اه فلمتأمل الرجوع بالظفر أماأذالم المرادوةد يحمل على ماذكرنا أخذامن وحمداف الباثع الآتى (قاله ظلا مرتعلف على الاوحه) علف مان نكل فعلف هوالاو حدق شرح الروض من مردد مقلد عن الاسندى قالكلان له حقافان حلف قدشا علوالة في حقب اله الشترىءلى الحوية وتبعال لكن الار حدعند شعنا الشهاب الرمل أنه لسر له على لان خصومتهما واحدة أه (قوله فعلف الشرى مناء على الاصعرأت البسس الح) قال في شرح الروض بطاهره أن البائم لأعلف وقد يوجب باله لاغرض له والأوجه أنه تحلف ويوجه ألمر دودة كالاقرار (ولو) والرجعه من الرفعة محدد عوادعلي المنالس أنه احدادم له علمسق على قضه على العديد فعضر ومدعى أدن مدن لدائنه في القيض على التحقاق قرين فيمكم بمطلان الحوالة بالحرية أه (قوله أوأحلنك بما تنشلا على عرد) هذا النصويم من مدينة غ (قال السفق وري على في أول البار مانه كذاره حسب وال تبعالماني شرح الروص تبعالل المبيي وغير وفات معل بالدين عليه) وحوالمدنالا كن فيالاولى أ وهيقول كاحلتك في فلان كذا بالدن الذي للناء لي أه فكنا ية فان قوله أحلتك تمانتها ي لم يمسدوه في الاافي قلت عروكفوله أحلتاعلي فلان مكذاوند حكمان ذال كنامة كالرى فكذاهذا الذلافر وسيهما لوحه كالاعني (وكانسك لتقيض لحوفال وحنند فقوله وكانخر وجدداعن فاعسدهما كاندمر عافى اله لاعل لدلان هدالس صر محاعند احتى السفق) وهوالعان بل يحتاج الى الشكلف في خروجه عن القاعدة تعرفوذ عو سافي شرب الروض من أنه كنامة لكن هسد الامندم الصادرمنانانا أحاتي) فسلوا لحق لي أوقال كالسخق عليه (أردت مقدل كاقد ضيفة و المطلق عما و (الركاف) ساعها.

ماكان صريحانيبابه المنميلة ومن تمولم عنمل مدومة عي الحوالة تعلعا كماني (وقال المستقى بل أودنا لموالة مدني المستقى علم بهين لانالاصل بقاما لمغين على ما كاعلى مسركونه أعرف بنسعو عدامة تسدفع الحوالة (٢٣٩). و بالسكارالا خوالوكة انعزل فعشع فيضه فأن كان ورونس من الداقع فتكاف النهامة في الخروج في على وقد يجاب من الشار حيان كالمعتسليمي المعنوق فقوله ماكان صريحا الله لانه وكسل أوعنال ويلامه تسيليما قبضيه

الح) فان هذا ممر بمرفي الحوالة مع أنه هذا كماية في الوكلة اله سم (عُولُه كما إلى) عَيْ فوله أما ذا فال الح العالف وحقه علمه أفأى شروط الظفر أوالتغنص يتأمل فيه فانالنقاص انمايكون فيدين متوآمة ترجنسا وندرا وصفة وراهنا الاأن توحددفه شروط دن المعنال على الحمل وماقدت المنال من الحال علمه ومند تركونه وكبلاه وعين بملوكة المعسل والعسين الفافسر أوالنقاص كأهو والدين لاتفاص فهماوشرط الفنران معذرا حذا أستحق ماله عند فيره كان يكون سنكر اولامنة وماهنا ظاهمه وانتلف المالق وان كان فيسعد من المعمثال على الحدل الكن الحدل الس مشكراله فلم توحد فعمشروط الفافر ويحكن أن عاب دو بلاتقصر لم بضم علانه عمل ماهناعل ملوتلف المبوض من الحال علمه معمر من الحنال فيضمن بدله والسدل يحو وأن كوت وكمل وعم حصمه وليس ويحن دين المتال وسفته فر مرفعه التقاص ويتقد مرعدم الفه فعوران بتعذر أخذ بن المتال من المل والمطالبة بديدنه استوفاه مان لاكون به ينغة نيسكر أمسل الدن فيجوز للجع الرَّاخذُ بطر يقَّ الفقر اه عَش ٤. ارة المغني و وحب وع موقال البغوى وتبعه تسلمه للعالف ان كان ما قداويدله ان كان بالغاوحقه علمه ماق فان نحشى امتناعا لحما لعسن تسلم حقدله كأن الخوارزي بضمن البوت له في الداطن أحد المال وجد الحالف لانه ظفر عوس حقيق ، ال الحالف وعوط الم اله (قول الا تقصير وكالتماوالو كمل اذاأخذ الم) عيوان تلف معه بتفريط طالبه لانه صارف اساو بطل حقدار بما يشفاءه أه مغي (قُولَة فكان هذا لنفسادنه وطاهر كاذمه وجعقول الروض الح) في حل كارم الروض على هذا الطولان هذا مقتضى ضمانه أند الان سبه أخذه لنفسه اله مع ضماله لاترجع وهومتعقق أبدا فككمف توافقه كالزمال وض مع تفصيله من التلف لاتفريط فلايضمن والناف منفريط وحماتذه كمان هذاهو وحه فيضمن فتأمله اه عبارة السديم قوله فكال هذا الخ أقول مرى علمشار حدو حرى علم المناخرون فيه لاالروض وان ناف من الإمده وهومشكل فان الدي صحمالشعان واقل الرافعي تصعمتن حماعة في مسئلة مااذا كان ماقدا بالهر يطاطاليهو يطلحقه أنه بلزمه تسلم مأقبضه وأن حقدمان كاخرمه في التحفه وللسأمل وليراحدم كلام محل الروضة فلعسل أول أمااذا فالأحانك المائة التعفة وكان الزاشارة وتنسمتني التوقف فعلانه انما يظهرتخر عمتلي مقالة البقوي التي تقر وأنم اهنا الني الناعلى على عروه صدق مرجوحة اه (قيلة تول الروض الم) تقدم عن الغني منَّاه (تُولِه أماآذا قال الم) عَبارة الغني بعَــد قول المستحق بم نمم قطعالانه المنزوق الصورة الثانية وحدويه إلا للفاذا فالأحانات عائمة على فريدوت وذاك أماذا فالالزاقه لاعدن غيرا لمواله وصرو وصور المسلَّة المن يعنى مُسأنني لمَّا نحث يصدق المستمق عليه في الأولِّي مَنْهِ صَافِعًا وفي الثان تعل بَخُلاكُ السلل أربعقاعلى الدن ومرادة أن عل التفصيل من حسال الإف في الذا الفقاعل أصل الدين أمالو أسكر مدع الوكلة أصل الدين كأفاده تعسيره مالسفق فهوالمدق فالمسئلتين قطعا وحيتذ فكان الاصوب أن يؤخرالشارح هذاعن قول الصسنف وفي الصورة علمه والمتعق فاوأنكر النانة وجه ويقول عقب قوله في المنتبع اله رشيدي (قيله اختلفاق أسل اللفظ المز عمل أوله أو مدعى الوكالة الدن صدق فالمرادالم كان الانسدة كرهداف ولوقال المستحق علمه المؤتول المن (صدق الثاني بصنه) في الأولى بمنه في المساء ثالثين (وفي جزمارفي آنتانية في الاصع اله معنى قوله لان الاصل الى الفرع في النمني (قوله وباحد-ما ألخ)فان كان أ الصورة الثانية وحم) اله قدمضافله تملكه بحقه لانهمن حنس حقه وان تلف الانفر بطآم يضمن لانه وكميل وهوأسس أو ينفر بطأ وبدق المستعق بمنهبناء ضيروتفاسا أه مغنى وفي سم عن الروضينه (قولهو ترجيع هذا)هل شرط الرجوع تقدم أخذ على الضعف الهلاتهم

الشارح كالاعنى لموافقته له ومليناً مل (قولهما كان مريح في بابه) فان هذا مريع في الحوالة مع أنه هناك كنامة في الوكاة (قيله في كان هذا هو وجمعول الروض المز) في حل كادم الروض على هدذا الطرلان هذالقنفي شماله أبدالان منه أخدد لف وهومعقق أبدا وكلف بوافقه كالمالووض م تفص له بن أ التلف بلاتفريط فلأبضعن والثلف بتغريط فيضَعن فناتُه (قولُه تنذمع الحوالة) فالق الرَّوض فأن كأن وَوَصْمُونَاكُمُالُ عَلَيْهِ وَلَهُ لَمُعَدِّمُ مُوانَ تَامْ الاتَّهْرِ لِعَالْمُ يَضَمَّن أُودِيْهُم لِعَالْم و وسعدال) هل شرط الرجوع تقدر مأخذ المتحقمة

عانى بهمنه /لان الاصل بقائد حقد في فدمه المستحق غله و محلف المستحق تدوم الحوالة و بالمدحقة من لفط محتمل كافيض أد أ-

ال ___اله للفظ الحوالة

لتنافيهما (وات) اختلفا

في أسل اللفظ الصادر كات

(قال) المستق علم

أحلنانغال المستعق

ل (وكسنى) وف الراد

فعرد المحتال ماأخسذه على

الاوحم على في العلم) حما

.

كسرهااغةالنعيل والانتقال وشرعاعقد يقتضي تعول دن من ذمةالي ذمة

((17)

نفسه وأصلهاقيل الاحماء (قاله هي بفتم الحاه) الى قوله وأركاتها في النهائة الاقولة بتشديد الناء أوسكونه اوقوله ان المطل الى صراحة خعر الشيفن مطسل الغني أقي الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسير أه عش (قوله على هذا الانتقال المر) أى الذي هوأ ترالعقد ظلم واذاأ تسع أحدكمها لمذكور وهذا المعنى الثاني هوالذي ودعلمه الفسخ والانفساخ اه عش (قوله اته ع) سناه المفعول من مل أى الهسمر فليسع الافعال (قوله ويفسره) أي خرالشعن أي الحلة الثانية من (قوله ويختَّف) أي من الحر (قوله ا أى شددالناه أو كونما الانه حعله ظلما) الثان تقول الطلم مطلق التعدى ولسر كل ظلم مفسقا كأسقف به حعلهم كتعراس مظالم العداد من الصفار والعسب طراعات فايس النفسي فعداد ، م كونه ظما ال المصوص كويه عصباأى وتفسرمروانة البهقي واذا أحمل أحمدكم على مليء الفلر الماورد ومعصوصه من الوعد الشديد فلتأمل ومن حث تعني فأن انتهاك المرمة فبمالم بأذن مالكه فلعتسل ويؤخذمنه ان وحه ألمغ منها في وحرف اذن المالك غالبا في أصل وضو البد اهد دعمر (قوله في المدر المع المروم) الطشل كمرة لانه حمله الفائلان قولانتراط تكرده بفيدأن المرفصفيرة فيرجه عالى أن النكر رمن قسل الاصرار على مسفرة طلمافهو كالغمب فيفسق فندقف كدنه فيحكم الكسرة على عدم غلبة الطاعات فلسأتمل بيم أفيدلوه وكأقال وكأن الشعران عجلم منبه عرة منه قاله السنكر مخالفا علب التقاع اهومعاوم من الشهادات اه سدعم ولل أن تمنيع مد مماذكر وهذاو فعما يافي آنفابات كاحسنف فحاشستراطه مرجع ضبير تبكر ردفهما حكاه الشارح عن المصنف تمرجه عن بمرمنه فهما حكاه عن السبكي المطل ععني مطلق تمكرة وونقسلاءن مقتضى الدانه يجازاوا أباشرط المصف تكرره لبقق حقيقة الطل الكبيرة حقيقة ويه ظهرالنا يبدالاتي مذهبنا وأندفير بتفسير أيضا (قه له غلا) عال من صبرا شعراطه (قه له وأبده غيره) منأمل وجه الأيد فان مراداليو وي تبكر رمرات الطلوه فاقدر والدعلى كون الرؤس المطل بعترفها تكروا دانعة فليتأسل اهسد ترعاره عش الارهرى المطلبانه اطالة ومنه أىمن تفسيرالازهري يستفادأن المحكوم عالمة في الحديث بالفلامن اتصف مدالامن أمننع مرة أو الدامعة أي طلرة لانسمي مرتبن وان كان عاصب افلا نفسق بذلك انتهى سير على منهي وعداد فالزيادي فاما بلدافعة مرة وأحدة فلر مطسلا ويخدشده حكاية بخابى الحدث حتى يستدلعه على أنهاف ق وإن كانت عصة اله و رنيغ أن مشبل تكر والمطالب أ المصنف اختلاف البالبكمة الفعل مالودات قرينة على تكرر والطلب من الدائن وهذا كاء في دين المعاملة أمادين لا تلاف فعد وفعب هدل يفدق عردمنه أولا فه والمن غيرطاب وقوله فلا نفسق مذلك مغهومه أنه اذاتك والامتناع ثلاث مرآت فسق وصاله اذالم تغلب فأقاضي الفاقهسم علياله طاعاته على معاصد لان محرد الاستناع صفيرة اعوفوله ومحاله الخرم مافية (على ويخدشه) أي تفسير الأزهري لاسترط في تسميته مطلا اهكردي (قوله على بفسق الخ)أى ف حوايه (أه لا ما قنضي) أي اختلاف المائد الكيمة (قوله في تسميته) أي تڪڪر ره والالم ستأت الدافعة والامتناع (قير إلى وقد يو مدما) أي عدم اشتراط التكر وفي التسمية وقد عنم إنا سد عدمل اختسلافهم وقدار دهدا لنسويف في كالآم القاموس على المالغة في أصل الفعل كاهو الفال في النفعا (في آور به سأما لز) أي تفسير القاموس لهمانه ى منفَ برالقاءوس وقد علت ماف (أوله وصراحة المر) عطف على قوله أن المُطل المروقد يقال ان هـ ذا التسو بغمالان وبهيتأند عاهومانوذمن تفسيرالخبر برواية البهقى لامن نفس آلجبر (قه له وصراحة الخ) قدعنع أخذذ لك اذلاما نع مأقاله السبكي وصراحة أن يتكلم الشارع بالكنامة أو يريد الاتباع بنحو لفظ الجوالة لأ يلفظ الاتباع آه سيم وفسد مة اليان كاله مافى الحديث في الحوالة لانه ن آلاحة الين خلَّاف الإصل والفائح (قَوْلُه ما في الحديث) وهوالاتباع كأن يقول العارف عــ دلول اللفظ ودبغها والاصرانهاسع تَسَعلن على وَلان عِللنَّ عَنَى مَن الدينَ أه عَشَ (تَهِ له والأصمى إلى قوله وقَصْبَه فَي المغنى (قوله -وزللعاجة) دىن بدىنجو رالعاجة لأن ولهذاله يعتمرال قابض في المجلس وان كان الديدان ربو من مغيني وعش (غيله أى العالب علم اذلك) كالد ملك بهامالم علكه قبل فكأن الحسل مأع المتال ماله في ذمنا لحال على عالم للمعتال في دمنه أي الغالب علماداك وقضسة كونها وعا سحمة الادالة فمهاويه

*(ماسالحوالة) * هي بفتح الحاءو يكي

وقد يطلق على هذا الانتقال

اتقدم قبل قول المصنف ولوتناز عاجداراس ترجيع غيرماقاله البغوى وتأويل كلامه *(المالوالة)* قهله في المستراطة تبكروم لقائل أن عول اختراط تبكر ووضد دأن المرة مسعوة فير حسم الى أن لتنكر ومن قبيسل الاصرارعسالي صف يرة فيروف كونه أير حكم التكبيرة على عدم عابة الطاعات فليتامل اقيله ومراحسة الخ) فدعام أخسذذاك اذلاما وأن يشكام الشارع بالكنارة أو مريدالاتماع بتحولفنا إ ا والة لا لفظ الاتباع (قوله أى الفااب علمها) كانه أشارة الى أنه قد بلاحظ فها كونه السدَّها (قوله

كلام الحوازري ورديتمر بحالوانعي ولاالفلسف أشاء تعليل

أفتى الماقوي أحد ذامن

أىالبه م والافالاستيفاء ملموط فيهيأ يضاكم فيالروسية عن الامام عن شخه اه سيدعسر عبارة المسسدى أىأنهاسع دريدن والافهى شناه على الاستفاءأ يضافالالاذرى وقسدالشاف أمحاسا في فيقالموالة هل هي المداة عاد ق أواسقاه معوض أوب عين بعين تقديراأو بسع عين بدين أوب دن من رخصتو حو أصحها آخرهاره والمنصوص واختارا لقامي حدر والامام ووالد والغرالي القطم إنتم الهاعلي المعند في الاستفاء والمعاوضة والما الخلاف في أبهما الغالب انتهى اه (قوله استناعها فها) هسداه والمعتمداة بم (قولُه لحلة الحالما) بعن لاندمن كاف الحطار ومن الاستناد الي حملته لاالي يحويده اه كردى (قالدلبنان) أيلاله الهاه كردي (قاله فيذمنه) أعالول والظاهر أن عاصل الرادمن ذلك أن الولي خالع على عوض في ذمة نفسه وكان الو وحدد من على الزوج فاحالها له على من عوض الحلم قدَّامل أه رَشَّ دَىعدارة عَشَّ أَى فَدْمَا أَمِهَا فَعَمَّلُهُ ۚ ذَا طُرُ بِقَافِهِ الوَّارِ ادولي تحوالصَّبَة اخلاعهاعلى مؤخوصة اقهاحت معناه من ذلك لمافه ممن النفويت علما فالطريق أن يختلعها عملي قدر مالهاءلى الزوج في نست في صيرة الدواحيا المروج على الابودين المرأة بأق عاله فاذا أواد التخلص منه في ل ماذكر فتكون المرأة محتلة عمالها لحالزوج على أسها اله (قوله كبعث موكاك) أي كالاعوز بعث موكاك اله كردى (قولهوشرط في صعة لحواله المر)و سبق أن مجل اشتراط ذلك اذاله كن الزوج يسي عشرتها وتوقف خلاصه المنسمة على العراءة فعل الولى ذلك طريقة لاسقاط دينها على الزوج * (فرع) * يقع الآن كثيرا أن الشفص بصبيرة المعلى ذهر أو بدمالار يحكم الحاكم بدلك وحكمه أنه عنسد الأطلاق عمل إل الحوالة فان أو مدخلاف ذلك أوعلم ارادة خلاف ذلك أراعيم مرسم على جهر دوله عمل على الموالة أي فان كان تمدين ما مناصف الموالة والافسلا اله عش (أَعِلْهُ أَنَّهُ أَصْرَفَ عَلَمُ اللَّمُ السَّالَ مجرد ذلك لامصله ومقابرا حم اه سم (عمله وأوكانها) الى قوله وأراد بالازم ف المني الالفظ سعة وتوله بالدين الذي المائيل وقوله وكذآ الى المستروقوله لانه الى وانعا بعرف وقوله وشرطهما الى وعدر واوكذافي النهاية الاقوله بل قبل الرياحة (من يحمل ومحمال دخل فهما حوالة الوالد على نفسه لولد، وعلى ولده لنفسه وهوصحيم مر سم على سنهج آه عش (قولهو بعثل تذابه) سندأو مر(قوله على الارحه)-الافا النهامة والمغنى وسم حدة والوالا تنعقد لفظ السعولونواها أه (قوله فالنم يقسل بالدين في الاولى) المعةر حينداله صر به وانهم، قسل ماذكره ولانواء مر اه سم (قوله بالدين) أي الخراقولة فكنابه) فالالبلقيني كايوخذ يماري أنه لوفال أردت ولحأحلنا لوكلة صدق بمداء والادحة أنه صريح لكن يقبل الصرف لغير من الصراع التي تعبله مغنى ونها مة (قوله فهم العدها) أى الانقلت حقل الى فالأن كماه و ظاهر لعدم احتياجه لذلا وقنية عوم فع العده الرجوع قوله عقلنالة وأه أوجعل ماأستحقد على ولان النائضا اهمم وظهر الهابة والفي أن قوله عقل قسد الصغة الانسيرة فقط قول المز (وضاالحسل والحنال أي الذالا الدالة والاحتدال فيشمل الولى فيما أذا كان حظ الولى فهماعدادة الوسيدي وله وضا الهيل والممتال فالروالدالشارح مر نقلاعن المرعشي قسديرد عامهمالوكان شخص ولي طفار يزوتت لاحدهماعلى الاستودين فاحال الولى الدين على غسمه وعلى علف له الآخوفانه يحورتم فالدمحله اذا كان استناعها فها هدفاه والمعتمد ، وفي قناري السوطي مسلة رحل أحالد حالم على آخرتم تقايلا احكام الموالة ومان المدر لفادع وارتدوا المدل على المالغ المالية وضفه منسه فعل الرحوع المواب المنقول عن الرافعي أنه حزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كأن البلق في حكر عن الحواردي فها تعلاقا وصح الجواز فعلى ماحزبه الرافع كوت مقصه وارتائه المن المال على محداوا تعامر قعه ولارجوع علمهاء

بامتناعها فها وفضته أنضا أنهلاد مناسن دهالحا لخاطب نظيرمام في البيع وان كانت لمحمو ومشلا كاحدال لذك على ذمتك عاوحب لهاعيلي فعماذا طلقها علىمبلغ فىذسه عفلاف أحلت متلذكذا الى آخره كلمت موكاك وثيرط في ععد الموالة على أسها أوذهرة أن مكون لها مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم منه اله اعبرف علهاء لزمه لهاما لحواله وأركام ابعة محسل ومحتال ومال علمه ودن المعسل على الحال علم والمعتال على الحل واعادوقه ولكاحانك على فلان مكذابالدين الذي ال ور أو نقلت حقل الى فلان أو حوان مااستحف على ولان الدارماك الدين الذي عليه عقيل وكذا اتبعال للعارفيه واعتك كأمه على الاوحدة ان لم يقل بالدين فيالاولى ولاعتقل فيما بعدهانه كأبه (سعرط لها)أى اصما (رضاالحل)

لان الحق

* 111

(قوله الم يصرف علها) قد مق ل عود ذلك لامصل فيسه فلبراح ع (ميلة على الاورم) المعمد عدد مالا مفاد

بافظ البسع مطلقا (قوله فان لم على الدين فالاولى) العند ونذأ فصر عوان لم يقل ماذكر ولانواه مر

(قوله فيما بعدها) أي لا تلت قلنا ألى فلان تجفو فاهر لعدم احتياح الذلارة في سية وم في ما يعدها

. . 111

كسرهالفنا لغول والانتفال وشرعاعقد يقتضي تحولدن من فمقالحفمة

يد (باب الموالة) وهي بفتح الحماء ويحكى

وتد يطلق على هذاالانتقال

نفسه وأصلهاقس الاحماع

خبر الشعفن طسل الغبي

طل واذاأ تسع أحدكم على مل أعلى الهدر فليبع

أى سديدالناه ويكوما

وتفسر مروابة السهق واذا

أحمل أحمدكم على مليء

فلعنسل ويؤخذمنه ان

الطشل كمرة لانه حعله

طلمافهو كالغمب فنفسق

ء ومنه قاله السيكي مخالفا

للمسنف فيانستراطه

تكر رونقسلاءن مقتضى

مذهبنا وأبده فيرسفسير

الارهرى المطل الهاطالة

الدامعة أي فالمرة لاتسمى

مطلا و عدشه حکامة

المهنف انحتلاف الماليكمة

هــل ينسق عردمنه أولا

فاقتضى اتفاقهم علىانه

لاسترط في تسيمته مطلا

تڪوره والالم بتأن

اختسلافهم وقديو دهدا

تفسيرالقاموس لومانه

التسويف بالدن وبه يتأيد

ما قاله السبكي وصراحة

مافى الحديث في الحوالة لانه

رديفها والاصحائهابيع

دين بدين حو زالعاحة لأن

كالزملك جامالم تلكه فبل

فكأن الحسل مأع المتال

ماله في ذمة الحال علمه علما

للمعتال في ذمته أي الغالب

علماذاك وفضسة كونها

وعا حسة الادلة فماويه

ر في الحديث (قوله والانتقال)عمام تفسير أه عش (قوله على هذا الانتقال الم) أى الذي هوأ موالعقد المذكور وهذا المعنى الثاني هوالذي مودعلمه الفسخ والانفساخ اه عش (قوله اتبر مر) سناء المعول من الانعال (قوله و منسره) أي سرال عن أي الحلة الثار منه (قوله و و منسنة) أي من الحمر (قوله

الطا وهد الله والدعلي كون الرفين المطل بعتم فها تمكر والدافعة طلبتاً مل اه سديم عارة عش ومنه أيمن نفسيرالازهري سنفادأن الحكوم عامر في الحديث بالنالم من أتصف مدالامن أمتنع من أو مرتن وان كان عاصد الانفسق بذلك انترى سم على منهم وعداد الزيادي فاما للدافعة مرة واحدة فلم لمنطرفي الحديث عني سندلعه على أنهاف ق وان كالتسعيمة اله و المغير أن مشال تكر والطالب بالفعل مالودلت قرينة على تكررا الطلب من الدائن وهذا كاء في دن المعاملة أمادين لا تلاف فصيد فعت فه والمن غير طلب وقوله فلا بفسق بذلك مفهومة أنه اذاتكر والاستناع ثلاث مرات فسق ومحله اذالم تغلب

اهكر دي (قوله هل منسق الخ) أي ف حوايه (ته أرفاة نضي) أي اختلاف المكمة (قوله في تسمية) أي الدافعة والامتناع (قوله وقد و يدهذا) أيء مدم اشتراط التكر وفي التسمية وقد عنم لنا يسديحمل أي تَفْسِيرالعًا وس وقدَّ علت ماف (توله وصراحة الح) عطف على قوله أن المُطلُ المرَّوقد بقَالُ ان هـ دا اعاهوما عودس تفسيرا لمبر روايه البهق لاس نفس الحبر إقواه وصراحة الم) فدعنع أخذذ الااذلامانع

من الاحتمالين متلاف الاصل والفاهر (قولهما في المديث) وهوالا تباع كان يقول العارف، ولول اللفظ إ أتبعك على ولان بمالك على من الدين اهر عش (توله والأصم) إلى قوله وقضيته في المغني (قوله حوز للعاحة) ولهذا لم يعتبرا القايض في المجلس وان كان الدينان ربو بين مغيني وعش (قيله أي العالب علم اذلك)

ماتقدم قسل قول المصنف ولوتناز عاجدارامن ترجيع غيرماقاله البغوي وتأويل كلامه *(بأساله اله)*

(قاله في السيراطة تكرره) لقائل أن يقول الشراط تبكر ومنهدد أن المرة صفيرة فيرجع الحاأن النكر ومن فبيسل الاصرارع ليصف يروقن وقف كلونه في حكم السكبيرة على عدم عابية الطاعات فلية (قول وصراحة الخ) ودعنع أخدذاك اذلامانع أن يشكام الشارع بالكناية أو ويدالاتباع بحوافظ إ أ كموالة لا لفظ الاتباع (قولة أي الفي المعلم) كانه اشارة الى أنه قد يلاحظ فيها كونه السنيفا (قوله

(((1)

(بابالحوالة) وقوله هي مفتم الحام) الى قوله وأركانها في الهارة الاقولة وتشدد الناء أوسكونه اوقوله ان المطل الى صراحة

لأنه معاد خلكم الذان تتولّ الله إمطاق التعدى وليس كل طرحتُ هذا كا يَعْضَى به جعلهم تعجرا من خطّام العباد من الصفائر والغصب خارضا عن فايس التقسيسيق فيه لعموم كوية خلصال لخصوص كوية غصبات نفله الماورد ومعتصوصه من الوعيد الشديد فلم أمل ومن حيث المعنى فان انتهال الحرمة فهما لم مأذن مالكه وحه ألغرمها فعران حرفه اذن المالك غالبافي أصل وضع الداهسد عر (قولد فاستراطه تكروم) لقائل أن يقول الشراط تكروه يفيد أن المرف عبرة فبرجه على أن التكر ومن قبيل الاصراد على صفيرة ية قف كرنه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فلسأمل سمر أن لوهو كأفال وكأن الشعران علم منه والسما كنفاء عاهومعاوم من الشهادات اه سدعر والثأن غنسر حد مرماذكر وهناو فيما يافيا ففايان مرجع ضبر مكروه فبماحكاه الشاوح والصنف كرجع ضبرمنة فيماحكاه عن السيح انطال عدى مطاق المدافعية الزاواة باشرط المصنف تكرورا يحقق حقيقة الطل الكيرة حقيقة ومه تظهر النأ يبدأالات أنضا قوله نقرى المن صبرانتراطه (قوله وألدة نبره) منامل وحمالنا مددفان مرادالنووي تكررمرات

طاعاً به على معاصد لان بحرد الاستناع صغيرة اهو قوله و محاه الزمر ما فده (قوله و بعد شه) أي تفسير الأرهري

النسو مِفْ في كارْم القاموس على البالغة في أصل الفعل كإهوالغال في النفعل (قولور به مُثَلِّدًا لم) أي أن ستكام الشارع مالكنامة أو وبدالاتهاع بحوافظ الحوالة لا للفظ الاتباع الهسم وقسد بقال النكال

أفثى الماقوني أخد أمن كلام الخوازرى ورديتصر بحالوافعي ولاالفلس في تناه عليل

الرئسدي أي أنهابسع ديندين والانهي شنمة على الاستفاء أيضا فالاذري وقسدا متلف أسحابنا في - منقل الموالة هل هي استفاء - ق أواسقا عمد وص أوب معين بعين تقديرا أو يسع عيندين أوبسع بامتناعها فها واضيته أنضا دن دن رنصة و رواقعها آخرهاوه والنصوص واختارا القامي حدر والامام ووالد والعرالي القطم أنهلاد مناسد دها لله والتجالها على المعند بن الاستداء والمعاوضة والمالخلف في أجم اللغالب نرسي اه (قوله باستناعها فهم) الماطب أطعرما مرفى البيدح هدفاهوالمعنداه مم (قوله لحلة الخاص) معني لامدمن كافي الحطار ومن الاستنادال حلت لاالى تعويده وان كانت له-مو رومثلا اد كردى (ألله البنان) أيلا اله العكر دي (أيله في است) أي الول والطاهر أن عاصل الرادس ولان كاحدال لذان على ذمنان أن الولي الع عوض في ذمة نف، وكان الرُّ وحُندَن على الرُّ وجواء لهامه على من في ذمة الولى من عوض عاوجب لهاعلى فيماذا الخلم فتأمل اله رَشْ دَى عَارة عَشْ أَى فَيَدَمَ أَمِهَا فَعُمْسُلِهِ فَمَا لُمْ يَقَافَعُ الْوَارَادُولَى تَعْوَالْصَبَّة اختلاعها على مؤخرصدا فهاحت متعناه من ذلك لماف من النفويت عليما فالطريق أن يختلعها عسلي قدر طلقها على مبلغ في ذمسه علاف أحل متلاكدا مالهاعلى الزوج في نست وصوداك واحدالزوج على الاسود بن المراة الى عداد الوالتخلص منه وال الى آخره كمات موكاك راذكر فتكون المرأة محتاله عالمها لحمال وجء لي أسها اله (قوله كعتموكك) أي كالابجو زيعت وشم ط في حجمة الحوالة على موكاك الهكردي (قوله وشرط في صفاطوالة المرار وسنقي أن حمل اشتراط ذالنا ذالم كن الزوج يسي أسها أوذهره ان بكون لها عشرتها وتوقف خلاصهامنه معلى العراءة فعل الولى ذلك طرية لاسقاط دينها على الزوج * (فرع) * يقع مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم الاتنكارا أن الشخص يصدرها وعلى خبر لزيد الدر عكرا لما كمدال وحكمه أنه عنسد الأطلاق منه انه اصرفعلها م لزمه عمل على الحوالة فان أو بدخلاف ذلك أو عمل الدف خلاف ذلك أرسم على مهج و تولي عمل على لهابا لحواله وأركام اسبعة الموالة أي فان كان مُدين باطناص الحوالة والافسلا اله عش (غيراً أمانه يصرف علم المراق أقسد يقالُ ا محسل ومحتال ومالءامه عردذال لامصله ذيه فأبراجع اهسم (قوله وأركام ا) الى قوله وأراد بالا زم ف المني الالفظ سعنو وله ودن المعسل على الحال بالدن الذي للنعلى وقوله وكذا الحالمستن وقوله لانه الحدوث العرف وقوله وشرطهما الحد وعسر واوكذاني والمعنال على الحل النهاية الاقولة بل قـل للأباحة (وأدبحت ل ويحتال) دخل فسماحوالة الوالدعلي نفسه لولد وعلى ولده لنفسه وهوصم مر سم على منهم أه عش (قولهو بعنك كنايه) سنداوخبر(قوله على الاوجه)-لافا للنهاية وَالْمُغَنَّى وسم حـث قالوا ولا تَنعَقَد لِفَظَ السَّعِيلُونُواهَا آهِ (قَوْلِهُ فَانْ لَمُ يَقَسَل بالدين في الأولى) المعتمر حيندأته صر بم وان لم تأسل ماذكر ، ولا نواه مر اه سم (قُولُه بالدين) أي الخراقبالة فكنامة) فالاللقيني كإيوخذ بماياني أنه لوقال أودن بقولي أحلنك لوكاة صدق بمينسه والاوحة أنه صريح لكن ية لا الصرف لغيره ون الصرائح التي تقبله مفي وتها به (قوله فيما بعده) أي الانقلت حقل الى نالات كما عو طاهرلعدم اعتماحه أذلك وقضة عرم فيما بعدهار جوع قوله عقال اقوله أو حعلت ماأ ستحق على ولان النَّ أَنْهَا الهُ مِم وَخُلُهِ النَّهَامِ وَالْغَيُّ أَنْ قُولُهُ تَعْقَلُ فَسَدَّالِهِمِنَّةُ الْأَسْسِرِ وَقُطُ قُولِ الْمَرْ (رضا الْحُسل والهذال) أي الذالا الذوالاحدال فيشمل الولى فيماأذا كان حظ المولى فهماعبار الرسيدي فوله رضا الهيل والمنال قال والدالشارح مر تقلاعن المرعشي قسدود علمسمالوكان شغص ولي طفا يروتبت لاحدهماعلى الاستودين فاسآل الولى بالدين على نفسسه أوعلى لمفسله الاقتوان يحورهم فالرمحاله اذاكان

أى الدع والافالاستفاء ملهوط فهاأ ساكف الروسة عن الامام عن شعه اه سيدعس عبارة

اعادوقه ولكاحانك على فلان كذابالدين الذي لك على أو هلت حقلنالي فلان أو معان مااستعقبه على فلان الداوملكة الدن الذى على عقب لوكذا البعال للعارف بهو بعتك كاره على الاوحدمان لم على بالدن فيالاولى ولاعتقال فها بعدهاف کنامهٔ (مشترط الما) أي اصم (رضاالحل) لان الحق

استناءهانهما همناه والمعتمسة * وفي نتاري السيوطي مسلة رجل أطار والابدين له على آخوتم تعايلا

احكام الحوالة ومات الحدة الفادع وارث على الحدال على بالداله العالبه وقيضه منسه فعل له الرحوع الموات

المنقولة والوافعي أنه حرم معدم محفالا فاله في الحوالة والكان المبلقة في حكومن الحواوري فسينسلا فارصح

الموازفعل ماحزبه الزانو بكون مضوارت الهالمن المال علمصحا وانعاموهمه ولارجو ععلماته

(قوله انه نصرف علما) قديمة المجردة لذالا مصلحة فسيه فالراحع (توليه على الاوسه) المعدود مالاتمقاد

بلفظ البسم مطلقا (قيالة فان المقل بالدن ق الاولى) المتمد حد تذاله صريروان المقل ماذكر ولانواء مر

(قاله نما مدها) أى لا تلف قلنانى فلان كموضاه راعدم احساب الذلك وقد سنة وم في مابعدها

أى البدم والافالاستفاء ملحوظ فهما أسناكا في الروسة عن الامام عن شخه اه سيدعسر عبارة

المنسسدي أي أنها بسع ديندين ولانهي شنله على الاستفاء بطاقال الأذري وقسداننا في أسحابنا

ف- مقال والة هل على الدفاء - ق أواحقاط معوض أور معين بعين تقدراأ وسع عيندين أورسع

دن دن وخصو حوه أصحها آخرهاوه والمنصوص واحتارا لقامي حسر والامام ووالد والغرالي القطم

بالناء الهاعلى المعدين الاستفاء والمعاوضة وانحاآ لحلاف في أجمه الغالسانتهي اه (قيله استناعها أنها)

هداه والمعتمداه مم (قيله لحلة الخاطب) معني لامدمن كاف الحطار ومن الاستنادا أرجلته لاالي تحويده

اه كردى (قوله ليندُ) أي لا اله اله كردي (قوله في ذمنه) أي الولى والظاهر أن عاصل الرادس ذلك

أن الول عالم على عوض في ذم تنف وكان المر وحدد من على الروج والعالمة على ما في ذم الولى من عوض

الخلع فَتَأْمَلُ الْهُ رَشَّدَى عَبْارَةً عِشْ أَى فَدْمَا أَمْهَا فَعْجَسُلُهُ ذَهْ لِمُ يَقَالَهُم الوَّأْرادولي تحوالصية

اختلاعها على مؤخرصدا قهاحث منعناه من ذلك لماف من النفو يتعلمها فالطريق أن يختلعها عملي قدر

مالهاعلى الزوجي ومتسه في صيرة للدوا حالم وجعلى الاسودين المرآء الاعتلام أوادا أوادا أتخلص منه وال

ماذكر فتكون المرأة محنالة عمالها للى الزوج على أسها اله (قوله كبات موكماك) أي كما لا يحوز بعث

موكان اهكردى (قولدوشرط في صفة لحوالة الم)وينبغ أن تحل اشتراط ذلك اذالم كن الزوج يسى

عشرتها وتوقف خلاصهامة - ١٤ العراءة فعل الولى ذلك عربية لاسقاط دينها على الزوح * (فرع) * يقع

الات كثيرا أن الشخص يصديرا اله على غير لو يده الاو يحكم الماكم والماكم والمعامدة المعالم الاطلاق

عمل الراطوالة فان أر مندلاف ذلك أو الرادة خلاف ذلك أيدم مرسم على مهم وقوله عمل على الموالة الي فان كان مردن بالمناصح الموالة والافسلا اله عن (فوله أنه يصرف علم الله) فسديقال

عردذلك لامصلية فيه فأبراجع اهدم (قوله وأوكام ا) الى قوله وأراد بالا زم فى الفي ألا افظ سعة ووله

بالدن الذي لاعلى وقوله وكذا الى المستروقوله لاته الى واعما يعرف وقوله وسرطهم الى وعسر واوكذافي

النهارة الاقولة بل قبل الذياحة (ه أنه محمل ومحمال) دخل فهما حوالة الوالد على نفسه لواد، وعلى والده لنفسه

ودوصيم مر سم على منهج آه عش (قولهو بعثان كنابه) مندأو حر (قوله على الارحه) خلافا

النهامة والمغنى وسم حدث قالوا ولا تنعقد لفظ السعر ولونواها أه (قوله قال م قسل الدين في الاولى)

المعتمد عيندأ أنه صريح وان لم وقالم والمناف عن المالم عن (قوله بالدين) أي المراقولة فكنابه

قال البلقيني كإيومد عماماتي أيه لوقال أودت وقولي أحلنك لوكاله صدق بمست والارجه أنه صريح لكن

يقبل الصرف لغير، من الصراغ التي تقبله مغيى ونها يه (قوله فبما بعدها) أي الانقلت حقل الى فلان كماه و

طاهرلعدم احتماحه لذلا وقضة عوم فعما بعدهار حوعوله يحقانا توله أوجعلت ماأستمقه عيلى ولان

النائضا اهمم وطاهر الهامة والغني أن قوله عقل قسد الصغة الانسيرة فقط قول المز (رضا الحسل

والهنال) أي مالك الاحالة والاحتيال فيشمل الولى فيماأذا كان حظ الولى فهماعيارة الرشسدي وله رضا

احكام الحوالة ومات المتآل فادع واردول المتال على الملغ المالية والمتعدث فعلله الرجوع المواب

المنقول من الرافعي أنه وم بعدم صفالا واله في الموالة وان كان البلقي يحكر عن الموارزي قبها تملافا وصع

الموارفعل ماحريه الراقع بكون مقصوار بالح المن المالعلم عداواتعاموقعه ولارجو ععلماه

(عوله انه يصرف علها) قد يقال عردذ للذلام صلحة فيسه فليراسم (على الاوسه) المعتد عدم الانعقاد

بلفظ السيع مطلقا (قيلة ذان لم يقل بالدين في الارلى) العرصية المأنه صريح وان لم يقل ماذكر والانواء مر

(قوله فهما مدها) أى لا غلت قل الى فلان كهو ظاهر لعدم احساحه أذلك وفق سمة وم في ما بعدها

*(المالولة) * هي بفتح الحادو يكي

(((1)

وقد طلق على هداالانتقال نقسه وأصلهاقسل الاحماع خعر الشعنن طلل الغني ظل واذاأ تبع أحدكم على مل أعماله مر فلينبع أى مشدد الناء وسكونها وتفسر مرواية السهق وادا أحل أحمدكم على على فلعنسل ويؤخذمنه ان الطشل كمرة لانه حعله الملمافهو كالغمب فنفسق عرة منهقة السكر مخالفا للمسسنف فياشستراطه تكرّره فسلاءن مقتضى مذهبنا وألده فيرستفسير الازهرى المطل بالهاطالة الدافعة أي فالمرة لاتسمى مطللا ومخدشه حكاية المنف اختلاف البالكية هسل يفسق عردمنه أولا فاقضى العاقهسم علياله لاسترط في تسميته مطلا تڪرره والالم يتأن احتسلافهم وقديو بدهدا تفسيرالقاموس لهبانه التب عدالان وبه شأيد ماقاله السبكي وصراحة مافى الحواله لانه الدريقية والاصمالياسع دن بدنجو رالعاجالان كار ملك سامالم علىكم قبل فكأن اغسل مأع المنال ماله في ذمة أنحال على على للمعتال في ذمنه أي الغالب علبهاداك وقضية كونها وعا حسة لادلة فهاويه

(قوله هي بغنم الحام) الى قوله وأركانها في النهامة الاقولة متشد مدالناء أوسكونها وقيله ان المطل الى صراحة مَاني الحديث (قوله والانتقال)عماف تفسير اله عش وقوله على هذا الانتقال المر) أى الذي هوأ مرافقد المذكر روهداً المعنى الثاني هوالذي مردعات الفسخ والانفساخ اه عش (قوله اتدع) بناه المفعول من بارالانعال (قهله و يفسره) أي خبرالشعن أي الحلة الثانية منه (قهله و يؤخل منه) أي من الحر (قوله لانه حداد طلما) الذأن تقول الطلط مطلق التعدى ولسي كل ظلم خسقا كا نقضى به حعلهم كتعرامن مظالم لدادين الصفائر والغصب طرخاس فلبس النفسي فيدلعموم كونه طلما بالمصوص كويه غصباأي فيتناوردو متغصوصه من الوعيد الشديد فلمتأمل ومن حيث المعنى فان انتهال ألومة فيمالي أذن مالكه وحدة المؤمنهافي يوحدف اذن المالك عاليافي أصل وضع الداهد دعر (قولدف المدار المالك عاليا في المالك المالك عاليا في المالك الم لفائل أن مقول اشتراط تبكروه يفيد أن المرذصغيرة فيرجه عرالي أن التبكر ومن قسل الاصرار على صيفيرة فية وف كه فه في حكم الكسرة على عدم غلية الطاعات فليه أمل سمر أفول وهو كما قال وكا أن الشيخ ان جلم منبه علىسدا كزغاء بماهومعاوم من الشهادات اه سدعر ولل أن غنيه حمد عرماذ كر معناوفهما بالني آنفابان مرجع ضبر تكوره فيماحكاه الشارح عن المصنف كرجع ضبرمنه فيماحكاه عن السيك المطال على مطالق المدافعية بحاذاوا غياشه ط المصنف تبكر روله تحقق حقيقة الطل الكبيرة متنقة ويعونفه النأ مديدالاتني أنضا (قيله نقلا) السن ضبران تراطه (قيله وأبده غيرة) بدأ مل وحدالاً مدوفات مرادالنووي تكرومرات الطل وهذا قدر والدعلي كون الرفين الطل بعترفها تبكر والدافعة فلسا مل اه مدعره اوه عش ومنة أىمن تفسير الازهري بسنفادان المكوم عانه في الحديث بالفالم من اتصف بهدا الامن امتناع من أو مرتن وان كان عاصيسا ولا نفسق مذلك انتهى سم على منهج وعبار والزيادي فاما لمدافعة من واحدة ولم تدخل في الحديث حتى يستدلعه على أنهاف قوان كانت معصة اله و نسغ أن مشمل تكر والمطالب بالفعل مالودلت قوينة على تكررا اطلب من الدائن وهذا كدفى دن المعاداة أمادين الاتلاف فعصد فعب فورامن غيرطاب وقوله فلانفسق مذال مفهومه أنه اداتكم والاستناع ثلاث مرات فسترويح له أذالم تغلب طاعاً به على معاصه لان بحرد الاستناع صغيرة اهو فوله و محاله الزمر ما فيه (قيله و يحدشه) أي تفسير الأزهري اه كردى (قوله على بنسق الم) أي في حواله (أه أنه فا قضي) أي اختلاف المارية المهارية المناسسة) أي الدانعة والاستناء (قوله وقدتو مدهدا) أي عسد ماشتراط التيكر رق التسمية وقد عنع لنا يسديحمل النب من في كارم القاموس على المالغة في أصل الفعل كاهو الغالب في التفعيل قو آمر به يتأيد الخ) أي أى منف برالقاموس وفد علت ماف (توليه وصراحة الح) عطف على فوله أن المطل الروقد يقال ان هسذا اغاهومانو ذمن تفسير الحبرير وايه البهقي لامن نفس الكبر (قوله وصراحة الم) قد متنع أخذذ الما اذلاما أع أن سَكَامِ السَّارِ عِبِالْكُنَايِهُ أَوْ مِيدَالاتِّبَاعِ بِحُولِفَظَ الحوالةُ لأَيلَفظ الاتِّبَاع آه سم وقسدية اليان كالأ من الاحة الين خلاف الاصل والفاهر (قَوْلَهما فَي الحديث) وهوالاتباع كآن يقول العارفء ــ (لول اللفظ أتمعل على ولان بمالك على من الدين اهرع ص (تموله والأصم) الى فوله وقضيته في المغيى (قوله جوز العاجة) ولهذا لم يعتمران تنابض في المحلس وأن كان الدينان ربو ين مغسني وعش (غوله أي الغالب علم اذلك)

ماتقده فسل قول المصنف ولوتناز عاجدارامن وجج غيرمافاله البغوى وتأويل كلامه

* (بأب الحوالة)*

الُّتِكَدُ ومن فيدسل الاصرار على صف مرة فيتو قف كونه في حكم السكيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل (قوله وصراحة الخ) قدعم أخد فذاك الامام أن شكام الشارع مالكنامة أو مر مدالاتماع بحولفظ ألموالة لاللفظ الاتباع (قوله أى الغياب علمها) كانه اشارة إلى أنه قد يلاحظ فيها كونها استيفاه (قوله

كلام الخوازري وردبتصر بحالرافعي ولاالفلس في أثناه عليل

أفتى الباقوي أخد دامن

(مابالموالة)

(قَوْلُهُ فِي اشْدِيرًا الْمُعْتَكُرُ رَهُ) لَقَائِلُ أَنْ يَقُولُ الشَّرَاطُ تَبكُرُ رَهُ يَفْدِ حَدَانُ المرة صَعْدِة فَدِ حَمْعُ الْفَأْن

بامتناعه فسا وأضيته أنضا أنه لايد من است دها لحلة الفاطب اطعرمامرق البسع وان كانت لهـحو رمثلا كاحدل لذك على ذمتك عاوح الهاعل فمااذا طلقها على سلم في ذمسه علاف حل ملاكدا ألى آخره كمت موكاك وشرط في جعة الحوالة على أسها أوغيره ان مكون لها مصلحة في ذلك ومنهاأت بعلم منه اله اعمرف علماء أرمه لهاما لحواله وأركانها سعة محسل ومحتال ومال علمه ودين المعطرة الحال ملم والمعمال على الحل واتحاب وفهول كاحاذك على فلان مكذابالدين الذي لك و أو قلت حقل الى فلات أو بدوات مااستعف على فلان الداوملكة الدن الذي علم عقب للوكذا اتبعال للعارف بهواهتك كاله على الاوحد فان لم قل إلى فيالارق ولاعقال الهيل والمنال فالروالدالشارح مر نقلاعن المرعشي قسدود عامسالوكان شخص ولي مفلسر وتبت لاحدهماءلي الاستودين فاحال الولى بالدين على نفسمه أوعلى طفيله الاقتوفانه يحورتم فالرصحاء اذاكان فيما بعدهاف كارة (سترط لها)أى لعمة ا(رضااله ل) استناعهانها هسداهوالمعتمسد ، وفي قتاري السوطي مسلة رجل أحالر - لابديناه على آخرتم تقايلاً

لان الحق

116



ڪتابي في في النظاري اللي النظام ا

تاليف أجِّنَمَدَّبَن بِحِنِّى بن جَايِبر المعرُوفُ بالبلادُ ري

القسالأول

نشئة وَوَضِعَ مَلائِنة وَفِهارت الدَّكُوْرصِ لِلح الدِّيلِ لمُجْدِ

منتزمة النشد والطنبغ مكتب برالخصصة المصدرية كشب عدل باشاء الستامة

. . . 1 1 1

141

٥١٣ – حدثنى مشايخ من أهل درييل منهم بَرَمَك بن عبد الله قالوا : سرحوا حديب بن مَسْلَمة بمن معه بريد جُرْزان . فلما انهوا إلى ذات اللَّبُ سرحوا بعض دوابهم وجموا لجُمُها . فخرج عليهم قوم من العلوج فأعجوهم عن الإلجام فقاتلوهم ، فكشفهم العلوج وأخذوا تلك اللَّجُم وما قدروا عليه من الدواب . ثم إنهم كرّوا عليهم فقتلوهم وارتجعوا ما أخدوا منهم ، فسُمَى الموضع ذات اللَّجُم . قانوا : وأنى حبيباً رسولُ بَطَريق جُرْزان وأهلها وهو بريدها ، فأدى اليهم :

« أما بعد فإن نقلى رسول مج قدم على وعلى الذين معى من المؤمنين فذكر عند من المؤمنين فذكر عند من المؤمنين فذكر عند من إنا أمة أكرمنا الله وفضّائنا ، وكذلك فيلُ الله وله الحمد كثيراً وصلى الله على محمد نبيه وخيرته من خلقه وعليه السلام . وذكرتم أنتكم أحبتم سلمنا ، وقد قوّمت هديت كم وحسبتها من جزيتكم ، وكتبت لكم أماناً وأشترطت فيه شرطاً، فإن قبلتموه ووفيتم به وإلا فأذنوا بحرب من الله ورسوله والسلام على من اتبع الهدى » .

ثم ورد تُفليس وكتب لأهلما صلحاً :

« بسم الله الرحمن الرحم

هذا كتاب من حبيب بن مسلمة لأهل طَفليس من مَنْجَليس من جُرُ زان القِرْمز بالأمان على أفسهم و بِيمهِم وصوامعهم وصلواتهم ودينهم ، على إقرارٍ بالصّفار والجزية ، على كل أهل بيت دينار ، وليس لسكم أن تجمعوا بين أهل البيوتات تخفيفاً للجزية ولا لنا أن نفرَّق بينهم استكثاراً منها ، ولنا نصيحتكم وضلمكم على أعداء الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ما استطعتم ، وقرى المسلم الحتاج لياة بالمدوف من حلال طعام أهل الكتاب لنا ، وإن انقطع برجل من

المسلمين عندكم فعليكم أداؤه إلى أدنى فئة من (ص ٢٠١) المؤمنين إلا أن يحال دومهم ، وإن أنبتم وأقمتم الصلاة فإخواننا فى الدين ، وإلا فالجزية عليكم ، وإن عرض المسلمين شغل عنكم فقهركم عدو كم فغير مأخوذين بذلك ، ولا هو ناقض عهدكم . هـذا لـكم وهذا عليكم . شهد الله وملائكته وكفى الله شهيدا » .

وكتب الجرَّاح بن عبد الله الحكمي لأهل تفليس كتابًا نسخته:

« بسم الله الرحمن الرحيم .

هذا كتاب من الجرَّاح بن عبد الله لأهل تَفْلِيس من رستاق مَنْجَليس من كورة جُرْزان · انه أنوني بكتاب أمان لهم من حبيب بن مسَّلمة على الإقرار بصفار الجزية ، وأنه صالحهم عن أرضين لهم وكروم وأرحاء يُقال لها أوارى وسابينا من رستاق مَنْجَليس ، وعن طعام ، وديدونا من رستاق تُحُويط من كورة جُرْزان ، على أن يؤدوا عن هذه الأرحاء والكروم في كل سنة مئة درهم بلا ثانية . فأنفذت لهم أمانهم وصاحهم وأممت ألا يُزادَ عليهم ، فن قرى عليه كتابي فلا يتعد دلك فيهم إن شاه الله وكتب » .

۱٤ - قالوا: وفتح حبيب حوارح وكَشْفَر بس (كذا) وكيسال وخنان وتمريخي والجرّدُمان وكستسجى وشَوْشِت و بازليت، صلحاً على حقن دماء أهلها و إقرار مصلّياتهم وحيطانهم، وعلى أن يؤد وا اتاوة عن أرضهم ورؤوسهم. وصالح أهل قَدَرْ جيت وأهل (ص ٢٠٢) تَرْ باليت وخاخيط وخوخيط وأرْطَهَال و باب اللاَّل ، وصالح الصَّنَار بة والدُّودانية على اتاوة .

٨٠١ — وحدثنا عبد الله بن صالح العجلي ، عن ابن يمان ،

عن سفيان قال: أغزى على رضى الله عنه الربيعَ بن خُشَيْمِ النَّوْرَىّ الديلمَ، وعقد له على أربعة آلافٍ من المسلمين .

م ٨٠٠ – وحدثنى بعضُ أهل قروين قال: بقروين مسجد الربيع بن خُشَمُ معروف، وكانت فيه شجرة تتعسَّح بها العامة. ويقال إنه غرس سواكه في الأرض فأورق حتى كانت الشجرة منه ، فقطمها عامل طاهر بن عبد الله (ص ٣٢٣) بن طاهر في خلافة أمير المؤمنين المتوكل على الله خوفاً من أن يفتتن بها الناس.

۸۰۳ – قالوا: وكان موسى الهادى لما صار إلى الرى أنى قَزُوين، فأسم ببناء مدينة بازأتها . وهى تعرف بمدينة موسى . وابتاع أرضاً تدعى رُستُما باذ فوقفها على مصالح المدينة . وكان عمر الرومى مولاء يتولاً ها ، ثم تولاً ها بعده محمد من عمرو .

وكان المبارك التركى بني حصناً يُسمّى مدينة المبارك، وبها قوم من مواليه.

A·E — وحدثنى محمد بن هارون الإصبهانى قال: مرّ الرشيدُ بهمذان وهو يريد خراسان، واعترضه أهلُ قَرْو بن فأخبروه بمكانهم من بلاد العدو وغنائهم في مجاهدته، وسألوه النظرَ لهم وتخفيف ما يلزمهم من عُشر غلاتهم في القَصْبَة. فصير عليهم في كلُّ سنة عشرة آلاف درهم مقاطعةً . وكان القاسم ابن أمير المؤمنين الرشيد وكُلَّ جُرْجَان وطَبرَستان وقَرْو بن ، فألجأ إليه أهل زَنْجان

صياعهم تمرّزاً به ودفعاً لمكروهِ الصعاليك وظلم العال عمهم ، وكـتبوا له علمها الأشرية ، وصاروا مزارعين له . وهي اليوم من الضياع .

وكان القاقزان عُشْرِيًا لأنّ أهله أسلموا عليه وأحيوه بعد الإسلام ،فألجأوه. إلى القاسم أيضاً على أن جعلوا له عشراً ثانياً سوى عشر بيت المال . فصار أيضاً في الضياع .

ولم ترل دستَنبَى على قسمَنها بعضها من الرى و بعضها من همذان ، إلى أن سعى رجل من بقروب ، من بنى تميم ، 'يقال له حَنظَلةَ بن خالد ، 'يكنى أبا مالك ، في أمرها حتى صُيِّرت كما إلى قزوبن . فسمه رجل من أهل بلده يقول : كو رتها وأنا أبو مالك . فقال : بل أفسدتها وأنت أبو هالك .

٨٠٥ – وحدثنى المداننى وغيره أنّ الأكراد عانوا وأفدوا فى أيام خروج عبد الرحن بن محمد بن الأشت . فيعث الحجائم عروب هانى العبسى فى أهل دمشق اليهم فاوقع بهم وقتل منهم خلقاً (ص ٣٣٣). ثم أمره بغزو الدّيلم، فغزاهم فى اثنى عشر ألفاً ، فيهم من بنى عِجل ومواليهم من أهل الكوفة تمانون، منهم : محمد بن سنان العيملى .

٨٠٨ — فحدثني عوف بن أحمد العبدى قال : حدثني أبو حنش العجلي ،

عن أبيه قال : أدركتُ رجلاً من التيميّين الميجليّن الذين وجَهم الحجاج لمرابطة الديلم فحدَّثني قال : رأيتُ من موالى بني عجل رجلاً بزعم أنه صليبه (؟) فقلت : إن أباك كان لا يحب بنسبه في العجم ولاية في العرب بدلاً ، فمن أين زعت أنك صليبه (؟) . فقال : أخبرتني أمى بذلك . فقلت : هي مصدَّقة ، هر أعل مألك .

٨٠٧ – قالوا: وكان محمد بن سنان العجلى نزل قرية من قرى دَسْنَبي ،
 شم صار إلى قَزْوين فبنى داراً فى ربضها . فعذله أهل النفر وقالوا : عرَّضتَ ينفسك للتلف وعرَّضتنا للوهن ، إنْ نالك العدو بسوء . فلم يلتفت إلى قولهم . فأمر ولده وأهل ببته فبنوا معه خارج المدينة ، ثم انتقل الناس بعد فبنوا حتى تتمَّر ربضُ المدينة .

٨٠٨ – قالوا: وكان أبو دلف القاسم بن عيسى غزا الديل فى خلافة المأمون، وهو وال فى خلافة المأمون المحمود وهو وال فى خلافة المقتصم بالله أيام ولاية الأفشين الجبال. فقتح حصوناً منها اقليسم، صالح أهله على اتاوة . ومنها بومج فتحه عَنوة ، ثم صالح أهله على اتاوة . ومنها الابلام ، ومنها المداق ، فى حصون أخر . وأغزى الإفشين غير أبى دلف، فقتح أيضاً من الديل حصوناً .

ولما كانت سنة ٣٥٣ وجّه أمير المؤمنين المعتر بالله موسى بن بغا الكبير مولاه إلى الطالبيين الذين ظهروا بالدّيلم وناحية طبرستان . وكانت الديلمة قد اشتملت على رجل مهم يُعرف بالسكوكبي . فغزا الديلم وأوغل في بلادهم ، وماربوه فأوقع بهم ، وَتُقُلُتُ وطأنهُ عليهم واشتدّت نكايتُه .

٨٠٩ – وأُخبرنى (ص ٣٢٤) رجل من أهل قزوين أن قبور هؤلاء النـــدماء براوند من عمل إصبهان ، وأن الشاعر إنماً قال :

أَلْمُ تَعْلَمَا أَنِي بِرَاوَ نَدْ مُفْرَدُ

٨١٠ – وحدثنى عبد الله بن صالح المجلى قال: بلغنى أن ثلاثة نفر من أهل السكوفة كانوا في جيش الحجاج الذى وجمه إلى الدبلم. فكانوا يتنادمون علائمهم ولا يخالطون غيرهم. فإنهم على ذلك إذ مات أحدُهم فدفنه صاحباه.

وكانا يشربان عند قبره ، فإذا بلفته الكأسُ هرقاها على قبره و بكيا . ثم إنّ الثاني مات ، فدفنه الباقي إلى جانبه . وكان يجلس عند قبريهما فيشربُ ثم يصبُّ على القبر الذي يليه ثم على الآخر و يبكى ، فأنشأ ذات يوم يقول :

خليلي هُباً طال ما قد رقد نما أجد كُما ما نقضيان كرا كما ألم تعلما أنى بقزوين مُفرد ومالى فيها من خليل واشكا مقباً على قبريكُما لست بارحاً طوال الليالى أو يجيب صدا كا سأ بكيكا طول المياة وما الذى يُرد على ذى لوعة أن بكا كما شم لم يلبث أن مات ، فد ون عند صاحبيه ، فقبورهم تعرف بقبور الندماء ..

. . 198

فتح أذَرْ بَيْجَان

٨١١ — حدثنا الحسين بن عمرو الأردبيلي ، عن واقد الأردبيلي ،

عن متعايخ أدركهم أنّ المفيرة بن شُعْبَة قدم السكوفة والياً مِنْ قيل عمر النالخطاب، ومعه كتاب إلى خُدَيْفَة بن البمان بولاية أذَرْ بَيجان. فأنقذه إليه وهو بنها وبد أو بقر بها مرزبائها ، بهاوند أو بقر بها . فسار حتى أنى أردبيل ، وهى مدينة أذر بيجان و بها مرزبائها ، واليه جباية خراجها . وكان المرزبان قد جع إليه المقاتلة من أهل باجروان ومثيمَد (ص ٣٣٥) والنَّرِير وَسراة والشيز والميامج وغيرهم . فقاتلوا المسلمين وتميناً شديداً أياماً ، ثم إن المرزبان صالح خُدَيْفة عن جميم أهل أذر بينجان على عمان منه ألف درهم وزن ثمانية ، على أن لا يقتل مهم أحداً ولا يسبيه ولايهدم بيت نار ، ولا يعرض لأكراد البارسجان وسبكرن وساتر ودان ، ولا يمنع أهل أسير خاصة من الزفن في أعيادهم وإظهار ما كانوا يظهرونه . ثم أنه غزا الشيز خاصة من الزفن في أعيادهم وإظهار ما كانوا يظهرونه . ثم أنه غزا موان وجيلان فأوق بهم وصالحيم على أناوة .

۸۱۲ — قالوا: ثم عزل عر حذيفة وَوَ لَى أَذَ رَبَيْجَانَ عُتْبَةً بَن فَر قَدَالسَّلَمَى. فأتاها من الموصل، ويقال بل أتاها من شَهْرَزُ ور، على السَّلَق الذي يُعرف اليوم بماوية الأودى. فلما دخل أزدَ بيل وجد أهلها على العهد. وانتقضت عليه نواح فغزاها فظفر وغنم، وكان معه عمر بن عُتْبَة الزاهد.

وروى الواقدى فى إسناده أن الغيرة بن شعبة غزا أذر بيجان من الكوفة فى سنة ٢٢ ، حتى انسهى إليها ففتحها عنوة ً ، ووضع عليها الخراج .

وروی ابن الـکلی ،

عن أبي مِخْنَفُ أَنَّ الغيرة عَزِا أَذَرَ بَيْجَانَ سنة ٢٠ ففتحا . ثم إنهم كفروا

فغزاها الأشمث بن قيس الكندى ، ففتح حصن باجَرُوان ، وصالحهم على صلح المغيرة ، ومضى صلح الأشعث إلى اليوم .

وكان أبو محنف لوط بن يحيى يقول: إن عمر ولّى سعداً ثم تَحَاراً ثم الغيرة ، ثم ردّ سعداً وكتب إليه و إلى أمراء الأمصار فى قدوم المدينة فى السنة التى توفى فيها . فلذلك حضر سعد الشورى ، وأوصى القائم بالخلافة أن يردّ ، إلى عمله .

وقال غيره : توفى عمرُ والمغيرة واليه على الكوفة . وأوصى بتولية سعد الكوفة ، وتولية (ص ٣٣٦) أبي موسى البضرة ، فولاً هما عمَّان ثم عزلها .

٨١٣ — وحدثني الذائني ، عن على بن مجاهد ، عن محمد بن إسحاق ،

عن الزُّهْرِيّ قال: لما هزم الله المشركين بَنهاو ُند رجع الناس إلى أمصارهم ، و بقى أهل الكوفة مع حُذيفة ، فغزا اذر بيجان فصالحوه على منة ألف .

٨١٤ -- وحدثني الدائني ، عن على بن مجاهد ، عن عاصم الأحول ،

عن أبى عثمان النهدى قال : عزل عمر حُذيفة عن أذربَيْجَان واستعمل عليها عُتْبَهَ بَن فَرْقَد السُّلُمَى . فبعث إليه بأخبيصة قد أدرجها فى كرابيس . فلما وردت عليه قال : أوَرِقٌ ؟ قالوا : لا . قال : فما نظر إليه قال : ردوها عليه . وكتب إليه : يا ابن أم عتبة ! إنك لتأكل الخبيص من غيركد أبيك .

وقال عُتْبَةَ : قدمتُ من اذر بيجان وافداً على عمر فإذا بين يديه عصلة جزور .

٨١٥ — وحدثني المدائني ، عن عبد الله بن القاسم ،

عن فَرْوَة بن لَقَط: قال لما قام عنمان بن عفاف رضى الله عنه استعمل

جُرْجان وطَبَرِسْتان ونواحيها

۸۳٤ — قالوا: وتى عثمانُ بن عقّان رحمه الله سميدَ بن العاصى بن سميد إبن العاصى بن أمية الكوفة فى سنة تسع وعشرين. فكتب مرزبان طوس إليه وإلى عبد الله بن عامر بن كُرُ يُز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس ، وهو على البصرة ، يدعوهما إلى خراسان ، على أن يملكه عليها أيّهما غلب وظفر.

فخرج ابن عامر يريدها ، وخرج سعيد . فسيقه ابن عامر ، فغزا سعيد طَبرستان ، ومعه في غزاته فيايقال الحسن والحسين أبناء على بن أبي طالب عليهم السلام .

وقيل أيضا إنّ سعيداً غزا طَبرستان بغير كتاب أتاه من أحد ، وقصد إليها من الـكوفة ، والله أعلم .

فقتح سعيد طَمِيسة ونامنة ، وهي قرية . وصالح ملك (ص ٣٣٤) جُرجان على مائتي ألف درهم، ويقال على ثلاث مئة ألف بغلية وافته ، فكان يؤدّيها إلى غُزاة السلمين . وافتتح سعيد سهل طبرستان والرُّويان ودَنْباوند ، وأعطاه أهلُ الجبال مالاً . وكان المسلمون يغزون طبرستان وتواحيها فر بما أعطوا الاتاوة عفواً ور بما أعطوها بعد قتال .

ووتى معاوية بن أبى سفيان مَصْفَلَة بن هُبيرة بن شَبَل – أحدَ بنى ثعلبة مان شبان بن ثعلبة بن شبان بن ثعلبة بن شبان بن ثعلبة بن شبان بن ثعلبة بن عكابة – طبرستان وجميع أهلها حرب . وضم إليه عشرة آلاف ويقال عشر بن ألفاً ، فكاده العدو وأروه الهيبة له ، حتى توغّل بمن معه في البلاد . فلما جاوروا المضابق أخذها العدو عليهم ودهدّهوا الصخور من الجبال على رؤسهم . فهلك ذلك الجيش أجمع ، وهلك مَصْفَلَة ، فضرب الناس به المثل .

شَهْرُزُور والصَّامَغَان ودَراباذ

۸۳۰ — حدثني اسعاني بن سليان الشهرزوري نال : تنا أبي ، عن محمد بن مهوان ، عن السكلي ،
 عن السكلي ،
 عن بعض آل عَزْرَة البجلي أنَّ عَزْرَة بن قيس حاول فتح شهرزور وهو

وال على خُلُوان فى خلافة عمر فلم يقدر عليها . فغزاها ُعتبة بن فرقد ففتحها بعد قتالً على مثل صلح حُلوان . وكانت العقاربُ تصيب الرجل من المسلمين فيموت .

٨٣١ — وحدثني اسعاق ، عنأبيه ،

عن مشايخهم قال: صالح أهلُ الصَّامَعَان ودراباذ عنبةَ على الحرية والخراج، على أن لا يقتلوا ولا يُسبوا ولا يمنموا طريقًا يساكونه.

٨٣٢ — وحدثني أبو رجاء الحلواني ، عن أبيه ،

عن مشايخ شهرزور قالوا : شَهْرزُور والصّامَغَان ودَراباذ من فتوح عُتبة ابن فرقد السُلى . فتحها وقاتل الأكراد فقتل منهم خلقًا ، وكتب إلى عمر : , إنى قد بلغتُ بفتوحى أذر بيجان . فولاً ، إياها . وولى هَرْ ثُمّة بن عَرْ فجة الموصل .

معه — قالوا: ولم نزل شَهرزُور وأعمالُها مضمومةً إلى الموصل حتى فُرِقت فى آخر خلافة الرشيد . فوكَى شهرزور والصامغان ودراباذ رجل مفرد . وكان رزق عامل كل كورة من كور الموصل ماثتى درهم ، فحَطَ لهـــذه الكور ست منة درهم .

والياً . فقال له شُرَيْح بن هانى الحارثى : اتتى الله وقاتل هؤلاء القوم . فإنك إن فعلت ماتريد أن تفعله أو هنت الإسلام بهذا النفر ، وكنت قد فررت من الموت الذى اليه مصيرك . فاقتتلوا ، وحمل شُرَيْح فقتُل . وقاتل الناس فأفلتوا وهم بجهودون ، وسلكوا مفازة بُسْت ، فيلك كثيرٌ من الناس عطشاً وجوعاً . ومات عُبيد الله بن أبى بكرة كداً لما الناس وأصابهم .

ويُقال إنه اشتكى أذنه فمات. واستخلف على الناس ابنَه أبا بردعة .
ثم إنّ عبدَ الرحمن بن محمد بن الأشمث حَلَّعَ وخرج إلى سَجِستان مخالفاً
لمبد الملك بن مروان (ص ٣٩٩) والحجّاج : فيادن رتبيل وصار إليسه .
ثم إنّ رتبيل أسلمه خوفا من الحجّاج . وذلك أنه كتب إليه يتوعّده فالتي

ثم إن رتبيل المله خوفا من الحجاج . وذلك انه كتب إليه بتوعده فالتي نفسه فوق حبل ، ويُقال من فوق سطح ، وسقط معه الذي كان محفظه ، وكان قد سلسل نفسه معه فات . فأتى الحجاج برأسه ، فصالح الحجّاج رتبيل على أن لايغزوه سبع سنين ، ويقال تسع سنين ، على أن يؤدى بعد ذلك في كلّ سنة ألف درهم عروضاً . فلما انقضت السنون ولى الحجاج الأشهب بن يشر الكابي سَجِسْتان ، فعاسر رتبيل في العروض التي أدّاها . فكتب إلى الحجاج يشكوه إليه فعزله الحجاج .

٩٧٧ – قالوا : ثم لما وُلّى قتيبةُ بن مسلم الباهلي خراسان وسَجِسْتان فى أيام الوليد بن عبد الملك ، ولَى أخاء عمرو بن مسلم سَجِسْتان . فطلب الصلحَ من رتبيل دراهم مدرهمة . فذكر أنه لا يمكنه إلاّ ما كان فارق عليه الحجاج

من المروض . فكتب عمرو بذلك إلى قُتيبة . فسار قتيبة إلى سَجِسْتان . فلما بلغ رتبيل قدومَه أرسل إليه : إنّا لم نخلع بداً من الطاعة ، وإنما فارقنمونا

على عروض فلا تظلمونا . فقال قتيبة للجند : اقبلوا منه العروض ، فإنه تنو مشتوم . فرضوابها .

م انصرف قتيبة إلى خراسان بعد أن زرع زرعاً فى أرض زَرَجْ ليباس مم انصرف قتيبة إلى خراسان بعد أن زرع زرعاً فى أرض منعت منه الأفاعى، العدو من انصرافه فيُذعن له . فلما حصد ذلك الزرع منعت منه الأفاعى،

فأمر به فأُخْرِق . واستخدن قتيبة على سَجِسْتان ابنَ عبد الله بن مُحير اللبثي أخى عبد الله ابن عامم لأمة .

ابن عاس لأمه . ثم وُلَى سلمانُ بن عبد الملك وولَّى يزيدَ بن المهلَّب العراق . فولَّى يزيدُ مُذْرِكَ بن المهلّب ، أخاه ، سَجِتْنان . فلم يُعطه رتبيلُ شيئًا .

يه بي مهاويةً ن يزيد فرضخ له · مم وتى معاويةً ن يزيد فرضخ له ·

تم وُلَى يزيد بن عبد الملك فلم يمط رتبيلُ عمالهَ شيئًا . قال : ما فعل قومُ كانوا يأنونا خاصَ البطون سودَ الوجوه من الصلاة (ص ٤٠٠) ، نعالُهم خوص؟ قالوا : انقرضوا . قال : أولئك أوفى منكم عهداً وأشدّ بأساً، وإن كُنتم أحسنَ مهم وجوهاً .

وقيل له : ما بالك كنت تعلى الحجّاجَ الأتاوة ولا تعطيناها ؟ فقال : كان الحجّاج رجلاً لا ينظرُ فيها أنفق إذا ظفر ببغيته ولولم برجع إليه درهم ، وأنتم لا تنفقون درهم ألا إذا طمعتم في أن برجم إليكم مكانه عشرة . ثم لم يعط أحداً من عمال بني أمية ولا عمّال أبي مسلم على سَجِسْتان من تلك الأثارة شنئاً .

٩٧٨ - قالوا : ولما استُخلف النصورُ أمير المؤمنين ولى مَعنَ بن زائدة
 الشيباني سَجستان . فقدمها وو بعث عماله عليها . وكتب إلى رتبيل يأمرُ ، محمل.

خراسان

۹۸۲ – قالوا : وَجّه أبو موسى الأشعرى عبد الله بن بُدَيْل بن ورقاء الحُمْزاعيّ غازياً ، فأنى كرّ مان ومضى حتى بلغ الطبّسين، وهما حصنان يُقال لأحدها طَبَس وللآخر كُرُ بن . وهما حَرَم فيهما نخل ، وهما بابا خراسان . فأصاب مفناً . وأنى قوم من أهل الطّبَسَيْن عمر بن الخطاب فصالحوه على ستين ألفاً ، ويُقال خسة وسيمين ألفاً ، وكتب لهم كتاباً .

ويُقال بل توجّه عبدُ الله بن بُدَيْل من إصبهان من تاقاء نفسه . فلما استُخلف عبمانُ بن عفان وَلَى عبدَ الله بن عامر بن كُرَيْز البصرة فى سنة ثمان وعشرين، ويقال فى سنة تسموعشرين، وهو ابن خس وعشرين سنة ، فافتتح من أرض فارس ما افتتح ، ثم غزا خراسان فى سنة ثلاثين، واستخلف على البصرة زياد ابن أبى سفيان ، و بعث على مقدمته الأحنف بن قيس ، ويُقال عبد الله ابن خارم بن أسماء بن الصّلت بن حبيب السّلَمَى قَافَرَ صلح الصّلَت بن حبيب السّلَمَى قَافَرَ صلح الصّلَتِين.

وقدّم ابنُ عامر الأحنف بن قيس إلى قوهِستان . وذلك أنه سأل عن أقرب مدينة إلى الطَّبَسَيْن فدُلُ عليها . فلقيته الهياطلة - وهم أتراك ، ويقال بل هم قوم من أهل فارس كانوا يلوطون ، فنفاهم فيروز إلى هَرَاة ، فصاروا مع الأتراك ، فكاوا معاونين لأهل قوهستان - فهرمهم وفتح قوهستان عنوة . ويُقال بل ألجأهم إلى حصهم . ثم قدم عليه ابن عامر فطلبوا الصلح فصالحهم على ست مئة ألحاق دره .

٩٨٣ – وقال معمر بن المثنى : كان المتوجِّهُ إلى قوهستان أُمَيْر بن أحمر الله الله على الله بكر بن واثل إلى اليوم .

ثم ولّى معاوية ُ عبدَ الرحمن بن زياد خراسان .وكان شريفاً. ومات معاوية رهو عليها .

ثم ولى يزيد بن معاوية سَلْم بن رياد . فصالحه أهل خارزم على أربع مئة ألف وحلوها اليه . وقطع النهر ومعه امرأته أم محمد بنت عبد الله بن عثمان بن أبي العاصى النقنى . وكانت أول عربية عبربها النهر . وأتى سَمَر قَنْد فأعطاه أهلها ألف دية . وولد له ابن سمآ ه السُّفدى . واستعارت امرأته من امرأة صاحب السفد حليها فكسرته عليها وذهبت به .

ووجّه سَلْم بن زياد وهو بالسفد جيشًا إلى خُجُنْدَة وفيهم أعشى همدان فَهُز موا. فقال الأعشى :

لَيْتَ خَيلَى بِومِ الْحُجَــُندَةَ لَمْ تُهُــزَمْ وَعُودِرَتْ فَى المَــَكَرِّ سَلَيْباً تَعْضِرُ الطَّيْرُ مصرعى وتَرَوَّحْتُ إلى الله فى الدماء خَضِــــيبا ثم رجع سَلْم إلى مَرْو . ثم غزا منها فقطع النهر وقتل بنــدون السُّهدى . وقد كان السفد جمعت له فقاتلها .

ولما مات يزيدُ بن معاوية التاث الناس على سلم وقالوا: بئس ما ظن ابن سُميةً ! إن ظن أنه يتأمر علينا في الجاعة والفتنة . كما قيل لأخيه عبيد الله بالبصرة . فشخص عن خراسان وأتى عبد الله بن الزبير ، فأغرمه أربعة آلاف أن درهم وحبسه .

وكان َ سَلمْ يقول: ليتنى أتيت الشام ولم آنف من خدمة أخى عبيد الله بن زياد (ص٤٠٣) فسكنت أغسل رجله ، ولم آت ابن الزبير .

فلم يزل بمكة حتى حصرابن الزبيرالحجّاجُ بن يوسف . فنقب السجن وصار إلى الحجّاج، ثم إلى عبدالملك . فقال له عبدالملك: أما والله و أقت بمكة ماكان لها وال غيرك، ولاكان بها عليك أمير . وولاً وخراسان . فلما قدم البصرة مات بها •

۹۹۹ - قالوا: وقد كان عبد الله ن خازم السلى تلقى تلم بن زياد منصرفه من خراسان بنيسابور. فكتب له سإعهداً على خراسان ، وأعانه بمثة ألف درهم. فاجتمع جمع كثير من بكر بن واثل وغيرهم فقالوا: على ماياً كل هؤلاء خراسان دوننا ؟ فأغاروا على ثقل ابن خازم فقاتلوه عنه فكفوا .

وأرسل سليمان بن مَرْ ثَد ، أحد بنى سعد بن مالك بن صُبِيَمة بن قيس ابن شلية بن عُكابة من المراثد بن ربيعة ، إلى ابن خازم : إن العهد الذى ممك لو استطاع صاحبه أن يقيم بخراسان لم يخرج عنها و يوجهك . وأقبل سليمان فنزل بمشرعة سليمان ، وابن خازم بمرو ، واتفقا على أن يكتبا إلى ابن الزبير أيها أمّره فهو الأمير . ففملا ، فولى ابن الزبير عبد الله بن خازم خراسان . فقدم إليه يعهده عروة بن قطبة بعد ستة أشهر . فأبى سليمان أن يقبل ذلك وقال : ما ابن الزبير بخراسان في خسة عشر ألفاً . فقتُل سليمان ، قسله قبسُ بن عاصم ستة آلاف ، وسليمان في خسة عشر ألفاً . فقتُل سليمان ، قسله قبسُ بن عاصم الشّائي واحتر رأسه . وأصيب من أصحاب ابن خازم رجال . وكان شعار ابن خازم :

واجتمع فل سلمان إلى عمر بن مَرْ تَدَاالطالقان . فسار إليه ابنُ خارم فقاتله فقتله . واجتمعت ربيعة إلى أوس بن تَمْلَبة بهراة ، فاستخلف ابنُ خارم موسى ابنه ، وسار إليه ، وكانت بين أصحابهما وقائم ، واغتنمت الترك ذلك فكانت تغير حتى بلفت قرب نيسابور . ودس ابنُ خارم إلى (ص ٤١٤) أوس من سمة فرض . واجتمعوا للقتال ، فحض ابنُ خارم أصحابه فقال : اجماوه يومكم ، واطعنوا الخيل من مناخرها ، فإنه لم يطهن فرس قط فى منخره إلا أدبره فاقتتاوا قتالاً شديداً ، وأصابت أوسا جراحة ، وهو عليل ، فات منها بعد أيام ، وولى ابن خارم ابنة محداهماة ، وجمل على شرطته بُه كير بن و شاح ، وصفت له خراسان . فناذ أبوه عمان بن بشر بن الحتفز ثمان بن بشر بن الحتفز

7 • 1

وقَتل مع عبد الله بن خارم بناه عَنْبُسَة و بحيى . وطُون طَهمان مولى ابن خارم ، وهو جد يعقوب بن داود كاتب أمير المؤمنين المهدى بعد أبى عبيد الله.

وأتى بُسكَيْر بن وِشَاح برأسِ ابن حازم فبعث به إلى عبداللك بن مروان فنصبه بدمشق . وقطموا يده البمنى وبعثوا بها إلى ولد عُمَان بن بشر بن المحتفز المزنى .

وكان وكيم جافياً عظيم الخلقة . صلّى يوماً وبين يديه نَبْتُ فجمل يأ كل منه . فقيل له : أتأكلُ وأنت تصلى ؟ فقال : ما كان الله أحرم نبتاً انبته بماء السماء على طين النرى . وكان يشرب الخمر ، فعوتب عليهما فقال : فى الخمر تعاتبونى ؟ وهى تجلو بولى حتى تصرّرة كالفضة !.

۹۹۷ — قالوا: وغضب قوم لابن خازم ، ووقع الاختسالاف ، وصارت طائفة مع بُركَميْر بن و شاح وطائفة مع بُحيْر. فكتب وجوه أهل خراسان وخيار هم إلى عبد اللك يعلمونه أنه لا تصلح خراسان بعد الفتنة إلا برجل من قريش . فونى أميَّـة بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى الهيص بن أمية خراسان . فوتى بُركَيْر بن و شاح طخارستان . ثم ولاّ ه غوّ ماوراء النهر .

ثم عزم أميَّة على غزو بخارا ثم إنيان موسى بن عبدالله بن خارم بالتَّرْمِذ. فانصرف بُكَدِّر إلى مرو ، وأخذ ابن أمية فحب ، ودعا الناس إلى خام أميّة فأجابوه .

و بلغ ذلك أمية فصالح أهل بخاراً على فدية قليلة ، (ص ٤١٦) واتخذ السفن ،

وقد كان بُكَدِّر أحرقها ، ورجع وترك موسى بن عبد الله . فقاتله بُكَدِّر ،

ثم صالحه على أن وليه أى ناحية شاه . ثم بلغ أمية أنه بسمى في خامه بعد ذلك ، ققتله صبراً ، وقتل رجلاً من بنى تميم ، فاجتمع بنو تميم فتناظروا وقالوا : ما نرى معذا يقلع عنا ، فيصير جماعة منا إلى طوس، فإذا خرج اليهم خلعه مَنْ بَرُ ومنا ، فضى بُحِيْرِ بن وفاه الشَّرَ بمى من بنى تميم إلى طوس فى جماعة فدخلوا الحصن ، ثم تحولوا إلى أبر شَهْر وخلعموا ابن خازم . فوجه ابن خازم ثقله مع ابنه محوسى إلى التَّرْمِذ ، ولم بأمن عليه مَن بمرو من بنى تميم . ورد كرتاب عبد الملك بن مهوان على ابن خازم بولا ية خراسان . فأطم وورد كرتاب عبد الملك بن مهوان على ابن خازم بولا ية خراسان . فأطم

الله صلى الله عليه وسلم وبايعتُ ابن طريده . فكتب عبدالملك إلى بُكير بن وشَاح بولايته خراسان . فخاف ابنخازم أن يأتيه في أهل مرو ، وقد كان بُكير خلع ابن خازم وأخذ السلاح و بيت لمال ودعى أهل مرو إلى بيع عبد الملك فبايعوه .

رسوله الكتاب وقال : ماكنب لألقي الله وقد نكثتُ بيمه ابن حوارى رسول

فضى ابن خازم بريد ابنه موسى وهو بالتَّرْمِذ فى عياله وثقله ، فأتبعه بُحَيْر فقائله بقرب مره ، ودعا وكيع بن الدور وقية الفَرْبعى — واسم أبيه تحيّره وألله من سَمَى دورق نسب إليها — بدرعه وسلاحه (ص ٤١٥) فلبسه وخرج ، فحمل على ابن خازم ومعه بحَيْر بن وقاء فطعناه . وقعد وكيع على صدره وقال : يالثارات دويلة! ودويلة أخو وكيع لأمه . وكان مولى لبنى قريع ، قتله ابن خازم فتن وجهه وقال : لعنك الله أتقتل كبش مضر بأخيك ، علج لا يساوى كفاً من نوى .

ذق يابن عَجْلى مثلَ ماقد أَذَفَتَنَى ولا نحسبنَى كنتُ عن ذاك عاقلاً عَجْلى، أمُّ ابنِ خازم ، وكان يُكنى أبا صالح . وكنية وكيم بن الدَّوْرَقِية أبور بيمة .

وكان أهل بادَ غيس وهَرَاة وبوشَنج وبَلْخ على نكثهم . فسار إلى بلخ برَيدَةُ بن الحُصَيْبِ الأسلى أبو عبد الله ، و بمرو تونى فيأيام يزيد بن معاوية . فأخرب َوبَهَارها. وكان الذي تولى ذلك عطاء بن السائب مولى بني الليث ، وكان فيهم أيضاً أبو بَرْزَة الأسلى عبد الله بن نَصْلَة وبها مات . وأسكمهم وهو الخشل . وإنما سمى عطاء الخشل . وأتخذ قناطر على ثلاثة أنهار من بلخ على دون المهر .والربيع أولُ مَنْ أمر الجند بالتناهد . ولما بلغه مقتلُ حُجْر بن عدىً فرسخ ، فقيل قناطر عطاء . ثم إن أهل بلخ سألوا الصلح ومراجعة الطاعة الكندى غمه ذلك ، فدعا بالموت فسقط من يومه ،ومات سنة ثلاث وخمــين. فصالحهم قيس، ثم قدم على ابن عامر فضر به مئة وحبسه . واستخلف عبد الله ابنه ، فقائل أهل آ مُل وهي آمُورَيْه وزمّ . ثم صالحهم ورجم

واستعمل عبد الله بن خارم . فأرسل اليه أهلُ هَرَاة وبوشَاج وبادَغيس فطلبوا الأمان والصلح . فصالحهم وحمل إلى ابن عامر مالاً . ووُكِّي زيادُ من أبي منيان البصرةَ في سنة خس وأر بمين ،فولي أُمَيْر من أحمر

مَرْوَ . وَخُلَيْد بن عبـد الله الحنفي أبرَ شَهْر . وقيس بن الهيثم ، والطالقان ، والفارياب. ونافع بن خالد الطاحي ، من الأرد ، هَراة ، و بادَ غيس ، و بوشَنج ، وقادس، من أنواران . فكان أمير أو ّل من أسكن (ص٤٠٩) المرب مرو . ثم ولَّى زياد الحكم بن عمرو الغفاريُّ ، وكان عفيمًا وله صحبة . وإنما قال لحاجبه فيل : ايتنى بالحكم ، وهو يريد الحكم بن أبى العاصى الثقني . وكانت

أمَّ عبدالله بنت عُمَان بن أبي العاصي عنده ، فأناه بالحسكم بن عمرو ، فلما رآه تَبَّرك به وقال: رجلٌ صالح من أصحاب رسول الله صلى عليــه وسلم . فولاَّه خراسان ، فماتسبها في سنة خمسين . وكان الحسكم أول من صَّلَّى منوراء النهر .

٩٩٤ - وحدثني أبو عبد الرحمن الجعني قال :

سممت عبد الله من المبارك يقول لرجل من أهل الصغانيان ، كان يطلب ممنا الحديث: أندرى مَنْ فتح بلادك؟

قال: لا .

قال : فتحما الحكم بن عمرو الغفارى .

ثم وَلَى زِيادُ بن أبي سفيان الربيعَ بن زياد الحارثي سنة إحدى وخمسين خراسان ، وحوَّل معه من أهل الصرين زهاء خمسين أامَّا بعيالاتهم.وكان فيهم

إلى مَرْو. في كث بها شهرين نم مات. ومات زياد فاستعمل معاويةُ عبيد الله بن زياد على خراسان، وهو ابن خس وعشرين سنة. فقطع المهر في أربعة وعشرين ألفاً ، فأتى بَيْكُنْد . وكانت خاتون بمدينة بخارا ، فأرسلت إلى الترك تستمدهم فجاءها منهم دهم ، فلقيهم

المسلمون فهزموهم وحوواعسكرهم وأقبل المسلمون يخربون ومحرقون ،فبعثت إليهم خاتون تطلب الصلح والأمان ، فصالحها على ألف ألف، ودخل المدينة . وفتح رامدين و بَيْكُنْد ، وبيسهما فرسخان . ورامدين تنسب إلى بيكند. ويُقال أنه فتح الصفانيان . وقدم معه البصرة (ص ٤١٠) بخلق من أهل بخارا ،

نم ولى معاويةُ سعيدَ بن عَمَان بن عَفَان خراسان . فقطع النهر وكان . أول من قطمه مجنده . ف-كان ممه رفيعُ أبو العالية الرياحيُّ ، وهُو مولى لإمرأة من بني رياح. فقال: رفيعاً بو العالية رفعة وعاو .

فلما بلغ خاتون عبوره النهر حملت اليه الصلح ، وأقبل أهل الســفد والترك وأهل كُشَّ ونَسَف وهي تَخْشَب إلى سعيد في مئة ألف وعشر بن ألفًا . فالنقوا ببخارا ، وقد ندمت خاتون على ادآمها الأناوة ونكثت الديد . فحضر عبد لبعض أهل تلك الجوع فانصرف بمن معه ، فانكسر الباقون . فلما رأت خاتون ذلك أعطته الرهن وأعادت الصلح . ودخل سعيد مدينة بخارا .

تم غزا مديد بن عُمَان مَمَرُ قَنْد ، فأعانته خاتون بأهل بخارا . فمزل على

باب بمرقند وحلف أن لايبرح أو يفتحها و يرمى قهندزها.فقاتل أهلها ثلاثة أيام، وكان أشدَّ قتالهم في اليوم الثالث . فَفَقُرِيْت عينه وعينُ المهلَّب بن أبي صفرة . وُبِقَالَ إِنَّ عَيْنَ الْمُهَابِ فَنَيْتُ بِالطَّالَةَانَ . ثم لزم العدو المدينة ، وقد فشت فيهم الجراحُ. وأتياه رجل فدلَّه على قصر فيه أبناء ملوكهم وعظائهم. فسار إليهم وحصرهم. فلما خاف أهل المدينة أن يُعتج القصر عنوةً و يُقتل من فيه طلبوا الصلح . فصالحهم على سبع منة ألف درهم، وعلى أن يعطوه رهناً من أبناء عظائهم، وعلى أن يدخل المذينة ، ومَنْ شاء بخرج من الباب الآخر. فأعطوه خمسة عشرمن أبناء ملوكهم، ويُقال أر بمين ، ويُقال ثمانين. ورمى القهندز فثبت الحجر في كوَّته .

فلما كان بالـتُرْميذ حمات إليه خانون الصلح . وأقام على الـتُرْميذ حتى فتحها صلحا .

ثم لما ُقتل عبدالله بن خازم السلمي أتى موسى ابنه ملك الترمذ فأجارهوأ لجأه وقوماً كانوا معه ، فأخرجه عنها وغلب عليها (ص ٤١١) ، وهو مخالف .

فلما تُقتل صارت في أيدي الولاة . ثم انتقض أهلها ففتحها قتيبة بن مسلم .

وفي سعيد يقول مالك بن الريب: هَبَّتْ شَمَالٌ خَرِيقٌ أَسقطتْ وَرَفاً وأَصْفَرَ بالقاع بعد الْخَضْرَةِ الشَّيخُ ثلجاً بُصَفَّقُه بالتَّزْمِدِ الربحُ فارحل هُديتَ ولا نجعلْ غنيمتَنا فاقْفِيلْ هُدِيتَ وثوبُ الدفْء مطروحُ إن الشتاء عـدو ما نقائله ويقال إن هذه الأبيات لنهار بن تَوْسِعَة في قتيبة وأولها :

فَكُلُّ بَابِ مِن الخَيْرَاتِ مُفْتُوحُ كانت خُرِاسانُ أرضاً إذْ بزيدُ بها

فاستبدلت قَتَبًا جَمْدِ دَا أَنامِلُه كَأَمَّا وَجُهُهُ بِالخَدِلِّ مَنْضُوحُ وكان ُوتَمْ بن العبّاس بن عبد المطلب مع سعيد بن عُمان ، فتوفى بسمرقند .

وُيَقَالَ اسْتَشْهُدْ بِهَا . فقال عبد الله بن العباس حين بلغتُه وفاتُهُ : شُتَّانَ مَا بين مولده ومقبره . فأقبل يصلَّى . فقيل له : ما هذا ؟ فقال : أما سممتم الله يقول ﴿ واستمينوا بالصَّبْرِ والصَّاوةِ و إنَّها لَكَبَيْرَةُ إِلَّا عَلَى الْحَاشَمَيْنَ ﴾ (١)

٩٩٥ — وحدثني عبد الله تن صالح قال : حدثنا شهريك ، عن جابر ،

عن الشعبيُّ قال : قدم ُ وَتَم على سعيد بن عمان بخراسان .فقال له سعيد : أعطيك من المغيم ألف سهم . فقال : لا ، ولسكن أعطني سهماً لي وسهماً لفرسي. قال : ومضى سعيد بالرهن الذين أخذهم من السَّفد حتى ورد بهم المدينة . فدفع ثيابهم ومناطقهم إلى مواليه ، وألبسهم جباب الصوف ، وألزمهم السقى والسواني والعمل . فدخلوا عليه مجلسه ففتكوا به ، ثم قتلوا أنفسهم .

وفى سميد يقول مالك بن الرَّبْب:

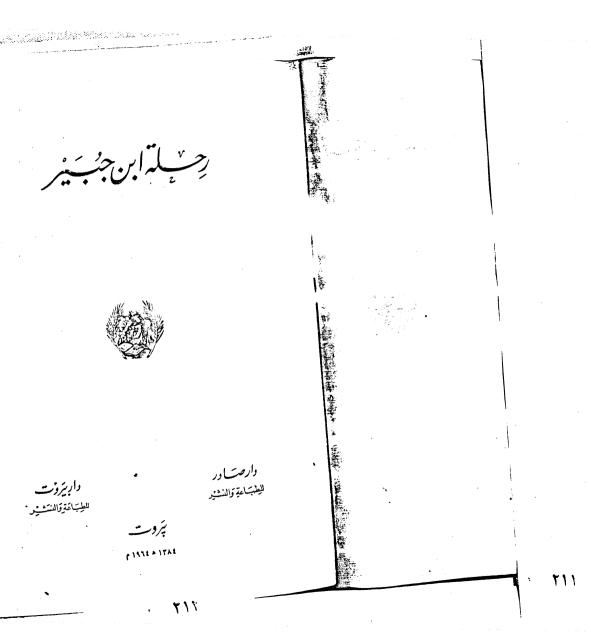
ومازِلْتَ يومَ السُّفدِ مُرْعِدُ وافغاً من الجبنِ حتى خِفْتُ أَن تنتصرا وقال خالد بن عقبة بن أبي مُعَيْط : (ص ٤١٢) أَلاَ إِنَّ خِيرَ النَّاسِ نَفْسًا ووالدَّأَ لَا عَالَ قَتِيـــلُ الأَعاجِمِ

فإن تكن الأيَّام أَرْدَتْ صرونُها صعيداً فمن هـذا من الدَّ هم سالم وكان سميد احتال لشريكه في خراج خراسان . فأخذ منــه مالاً ، فوجَّه معاوية من لقيه محلوان ، فأخذ المال منه . وكان شريكه أسلم بن زُرَّعة ، ويقال اسحاق بن طَلحة بن عبيد الله . وكان معاويه قد خاف سعيداً على خلمه ولذلك

(١) سورة القرة ، الآية ، ٥٤

عاجله بالعزل .





وربّما كان يُستعبّد جميع من فيه من المسلمين ، لأنّ العادة جرت لهم بذلك . وكان وصول هذا الملك لهذه البلاد ، بسبب أسطوله الذي ينشئه ، رحمة لنا ، والحمد لله على ما منّ به علينا من حسن نظره الكفيل بنا ، لا إله سواه .

ذكر مدينة مسينة من جزيرة صقلية ، أعادها الله تعالى

هذه المدينة موسم تجار الكفار ، ومقصد جواري البحر من جميع الأقطار ، كثيرة الأرفاق برخاء الأسعار ، مظلمة الآفاق بالكفر لا يقر فيها لمسلم قرار ، مشحونة بعبدة الصلبان ، تغص بقاطنيها ، وتكاد تضيق ذرعاً بساكنيها ، مشحونة بعبدة أورجاً ، موحشة لا توجد لغريب أنساً ، أسواقها نافقة حقيلة ، معلوءة نشناً ورجاً ، موحشة لا توجد لغريب أنساً ، أسواقها نافقة حقيلة ، كنت غريب الوجه والبد واللسان ، مستندة إلى جال قد انتظمت حضيضها وخنادقها ، والبحرية ، لأن المراكب الكبار تدنو فيه من البر حمى تكاد تمسه مراسي البلاد البحرية ، لأن المراكب الكبار تدنو فيه من البر حمى تكاد تمسه وتنصب منها إلى البر خشبة يشصرف عليها ، فالحمال يصعد بحمله إليها ولا يعتاج لزوارق في وسعها ولا في تفريغها إلا ما كان مرسياً على البعد منها يسيراً ، فتراها مصطفة مع البر كاصطفاف الجياد في مرابطها وإصطبلاتها ، يسيراً ، فتراها مصطفة مع البر كاصطفاف الجياد في مرابطها وإصطبلاتها ، يسيراً ، فتراها مصطفة مع البر كاصطفاف الجياد في مرابطها وإصطبلاتها ، عقدار ثلاثة أميال ، ويقابلها منه بلدة تعرف برية ، وهي عبالة كبيرة ، وهي عمالة كبيرة ، وهي عمالة كبيرة ، وهي عمالة كبيرة ، وهي عمالة كبيرة ، وهي المدينة : مستينة ، رأس جزيرة صقلية ، وهي كثيرة المدن والعمائر والضياع ، وتسميتها نطول .

وتستعيمها تطون . وطول هذه الجزيرة : صقلية ، سبعة أيّام ، وعرضها مسيرة خمسة أيّام ، وبها جبل البركان المذكور ، وهو يأتزر بالسحب لإفراط سعوه ويعمّ بالثلج شتاء وصيفاً دائماً ، وخصبُ هذه الجزيرة أكثر من أن يوصف ، وكفى بأنّها

ابنة الأندلس في سَعَة العمارة ، وكثرة الحصب والرقاهة ، مشحونة بالأرزاق على اختلافها ، معلوءة بأنواع الفواكه وأصنافها ، لكنها معمورة بعبّدة الصلبان ، يمشون في مناكبها ، ويرتعون في أكنافها . والمسلمون معهم على أملاكهم وضياعهم ، قد حسنوا السيرة في استعمالهم واضطناعهم ، وضربوا عليهم إتاوة في فصلين من العام يؤد وبها ، وخالوا بينهم وبين سعة في الأرض كانوا يجدونها ، والله عز وجل يصلح أحوالهم ، ويجعل العُنقبتي الجميلة مآلهم ، بمنة . وجبالها كلها بساتين مثمرة بالتقاح والشاه بلوط والبندق والإجاص وغيرها من الفواكه .

المسلمون في صقلية

وليس في مسينة هذه من المسلمين إلا نفر يسير من ذوي المهمّن ، ولذلك يستوحش بها المسلم الغريب ، وأحسن مذبها قاعدة ملكها ، والمسلمون يعرفونها بالمدينة ، والنصارى يعرفونها ببلازمة، وفيها سُكنى الحَضَريّين من المسلمين ، وفيم فيها المساجد ، والأسواق المختصة بهم في الأرباض كثير . وسائر المسلمين بضياعها وجميع قراها ، وسائر مدنها كسر فُوسة وغيرها . لكن المدينة الكبيرة التي هي مسكن ملكها غليام أكبرها وأحفلها وبعدها مسينة . وبالمدينة إن شاء الله يكون مقامنا ، ومنها نومل سفرنا إلى حيث يقضي الله عز وجل من بلاد المغرب إن شاء الله .

الملك غليام وحسن سيرته

وشأن ملكهم هذا عجيب في حسن السيرة واستعمال المسلمين واتخاذ الفتيان المسجابيب ، وكلتهم أو أكثرهم كاتم إيمانه متمسك بشريعة الإسلام ، وهو المسجابيب ، وكلتهم أو أكثرهم من من من ١١٦٠ إل ١١٨٩ على مقلة .

44V

¥4.

الخراج و عناعة الكتابة مشرح وتعقيق السرح وتعقيق

110

امس جزيرة قبرص

قال الواقدي ، وغيره : غزا معاوية في البحر غزوة قبرص الاولى ولم يركب المسلمون بحر الروم قبلها ، وقد كان معاوية استأذن عمر في غــزو البحر فلم يأذن له ، فلما ولى عثمان كتب اليه يستأذنه في غزو قبرص ويعلمه قربها وسهولة الامر فيهــا فكتب اليه ، قد شهدت مارد عليك عمر حــين استأذنته في غزو البحر ، فلما دخلت سنة سبع عشرة كتب اليه يهون عليه ركوب البحر الى قبرص ، فكتب اليه عثمان : فأن أردت ان أذن لك فليكن معك امرأتك والا فلا • فركب البحر من عكا ومعه مراكب كثيرة وحسل امرأته (فاختة بنت قرظة)(٢٠٤) ، وحمل عبادة بن الصامت الانصاري معــه أيضًا امرأته أم حرام بنت ملحان الانصارية وذلك في سنة ثمان وعشرين ، فلما صار المسلمون الى قبرص فأرقوا الى ساحلها بعث اليهم صاحبها يطلب الصلح واذعن أهلها فصالحهم معاوية على سبعة آلاف ومائتي دينارا يؤدونها في كل سنة وفارقهم الروم على مثل ذلك ، واشترط المسلمون عليهم مع اداء الاتاوة ، النصيحة وانذار المسلمين بسير الروم اليهم ، وقد كانوا نقضوا الشرائط المشترطة عليهم حتى حوربوا مرات ، أولهن في سنة ثلاث وثلاثون • وبعض الرواة يقول : في سنة خمس وثلاثين ، ثم أحدثوا في ولاية عبدالملك بن صالح على الثغور الشامية حوادث أراد بها نقض صلحهم فاستفتى جماعة من الفقهاء ، فأفتى أكثرهم بالابقاء عليهم • ثم آخر ما ظهروا من مخالفة ما شورطوا عليه في سنة احدى وثلثمائة فغزاهم المسلمون المتولى كان للبحر بالثغور الشامية وثغور ميانة وسبوا حتى عادوا الى النجــوع بأمرهم الاول ، فكف عنهم وجرى أمرهم بعد ذلك الى هذا الوقت على صلحهم القديم ٠

(٢٥٤) وهي : فاختة بنت قرضة بن عبد عبوو بن نوفل بن عبد مناف بن قصي

امسر الثفور الشامية

قالوا: كانت نعور المسلمين المعروفة بالنسامية أيام عسر وعشمان وما بعد ذلك ، انطاكية وغيرها من المدن المدعوة بالمواصم ، وكان فيسا المسلمون يغزون ما وراءها كغزوهم اليوم ما وراء طرسوس ، وكان فيسا ين الاسكندرونة وطرسوس حصون ومسالح للروم كالحصون والمسالح التي يمر بها المسلمون اليوم فيما وراء طرسوس ، فربما أخلاها أهلها وهربوا الى بلاد الروم خوف على نفوسهم وربما نقل اليها الروم من المقاتلة من يشعنونها بهم الى ان طال الخوف عليهم ودام المعيماتهم فانتقلوا الى بلد الروم فلما غزا معاوية غزوة عمورية في سنة خمس وعشرين وجد الحصون فيما بين انطاكية وطرسوس خالية فعبس بها جماعة من أهل الشام والجزيرة وأمرهم بالوقوف عندها حتى انصرف من غزاته ، فلما انصرف وجد من كان خلفه قد بنوا مسجدا جامعا من ناحية كفربيا التي عند المصيصة فاتخذ عناك صهريجا وكان اسمه عليه مكتوبا ، ثم جدد المسجد في خلافة المعتصم عناك صهريجا وكان اسمه عليه مكتوبا ، ثم جدد المسجد في خلافة المعتصم ناهية وهو يدعى الان مسجد الحصن ، ثم غزا معاوية سنة احدى وثلاثين من ناحية المعيصية حتى بلغ درولية فلما خرج جعل لا يعر بعصن فيما بينه وبين انطاكية الا عدمة ،

ولما كانت سنة أربع وثمانين ، غيزا على العسائمة عبدالله بن مروان ، فلخل من درب انطاكية وأتى المصيصية فبى حصنها على أساسه القديم ، ووضع بها سكانا من الجند ، فيهم ثلاثنائة رجل ، اتتخبم من ذوي الباس والنجدة ، ولم يكن المملمون سكنوها قبل ذلك ، وبنى فيها مسجدا فوق تل الحصن ثم سار (١٠٥٠) في جيشه حتى غزا حصن سنان ، فقته ووجه يزيد بن حين الطائي الانطاكي فأغار ، ثم انصرف اليه ، فتم بناء أصيصية وشعنها سنة خس وثمانين ، وكانت في

(۲۵۵) في س ، ت : صار .

وكتب الى عثمان ، فكتب ان الغنيسة باردة لاهل النسام وكتب الى سلمان يأمره بغزو أران ، قالوا : ولم تول مدينة قاليقلا مذ فتحت مستعة بعن فيها من أهلها ، حتى خرج الطاغية في سنة ثلاث وثلاثين ومائة ، فحصر أهل ملطية وهدم حائفها ، وأجلى من بها من المسلمين [الى الجزيرة](٢٦٠) ثم نزل مرج الحصى ووجه كوشان الارمني(٢٦١) ، حتى أناخ على قاليتسلا فحصرها ، وأهلها يومنذ قليل ، فنقب أخوان من الارمن من أهل قاليتسلا ردما كان في سورها وخرجا الى كوسان ، فأدخلاه المدينة ، فعلب عليها وقتل وسبى ، وهدمها وساق ما حواه الى الطاغية ، ففسرق السبي على أصحابه ،

فلما كانت سنة تسع وثلاثين ومائة فادى المنصور بسن كان حيا من أسارى قاليقلا ، وعمرها ، ورد من فادى به اليها ، وندب اليها جندا من أهل الجزيرة ، وغيرهم ، وقد كان طاغية السروم خرج (٢٣٢) الى قاليقلا في خلافة المعتصم بانته ، فهدم سورها (٢٣٠) فانقق المعتصم عليها حتى حصنها ، ثم سار حبيب بعد فتحه قاليقلا الى خلاف ، فأناه بطريقها بكتاب عياض بن غنم ، الذي صالحه فيه على ماله وبلاده ، وقاطعه على ما يؤديه من الاتساوة فاضد حبيب ذلك له ، وقاطع صاحب مكس ، وهمي ممن نواحي فاضد حبيب ذلك له ، وقاطع صاحب مكس ، وهمي ممن نواحي البستهر حبان (١٣٦٤) عن بلادة وكتب له كتاب صلح وأمان ووجه الى قرى أرجيش ، وباجنيس ، بمن غلب عليها ، وجبى جزية رؤوس أهلها ، ولم

· - 119

472

يعرض لبحيرة (الطريخ) ولم تزل هذه البحيرة مباحة حتى ولي محمد بن مروان بن الحكم الجزيرة وأرمينية ، فحوى صيدها وكان يستغلها ، شم صارت لمروان بن محمد فقيضت عنه .

قالوا: ثم سار حبيب حتى نزل مرج ديسل فسرب الغيول اليها ، ، ثم زحف حتى نزل على بابها فتحصن أهلها ، ورموه فوضع عليها المنجنيق الى أن طلبوا الامان والصلح ، فأعظاهم أياه وسارت خيله حتى غلب على جميع قرى دبيل ، ووجه الى سراج طير ، وبغروند فأناه بطريقهما فصالحمه على أناوة يؤديها ، وعلى مناصحة المسلمين وقراهم ، ومعاوتهم على أعدائهم .

ثم أتى حبيب النشوى فقتحها على مثل صلح دييل ، وقدم عليه بطريق البسفرجان فصالحه على جميع بلاده على خراج يؤديه في كل سنة • ثم أتى السيسجان فعاربه أهلها فهزهم وغلب على ويص وصالح أهل القسلاع بالسيسجان على خراج يؤدونه ، ثم سار الى جرزان فلقيه رسول بطريقها وأهلها ، فأدى اليه عنهم رسالة يطلبون فيها الامان والصلح ، فكتب لاهل تغليس أمانا وشرط عليهم انه على أهل كل بيت منهم دينار ، وعلى الا يجمعوا بين أهل البيوتان تخفيفا للجزية وليس عليهم أن يفرق بينهم تكثيرا لها على أوعلى أن يؤدوا الاتاوة عن أرضهم •

وفتح حبيب خوارح (٢٢٠) وكسفريس ، وكسال ، وخنان ، وسسفي ، والجردمان ، وكسبجي (٢٢٠) ، وشوشت ، وبازليت صلحا على حقن دما ، أهلها ، واقرار مصلياتهم وحيطانهم وعلى أن يؤدوا أتاوة عن أراضيهم ورؤوسهم ، وصالح أهل قلرجيت وأهل ثرياليت وخاخيط ، وخوخط ، وارطهال ، وباب اللان ، وصالح الصنارية والدودانية (٢٢٧) على أتباوة ،

⁽٣٢٠) ليست في الاصل واضيفت من فتوح البلدان ص ٢٠٢

⁽٣٢١) في س: كوشان الارفي .

⁽٣٢٢) فيأثلاصل : خراج .

⁽٣٢٣) في الاصل: في هدم سورها .

⁽٣٢٤) وتسمى البسرجان ايضا .

⁽٢٢٥) في س : خواخ .

⁽٢٢٦) في س: الجزرمان وكسفسجي .

⁽٣٢٧) في النسخ الثلاث : الداودية .

امر النوية والبجة

لما فتح المسلمون مصر بعث عمرو بن العاص الى النواحي التي حولها الخيل ليطاءهم فكان معن بعث لذلك ، عقبة بن نافع الفهري ، وكان نافع أخما العاص لامه في جماعة من المسلمين فدخلت خيولهم أرض النوبة كما تدخل الصوائف بلد الروم فلقى المسلمون بالنوبة قتالا شديدا ، ورمساة النبل لا يكادون أن يحيطوا فلم يزل المسلمون يغزوهم ويكالبونهم ويأبون صلحهم مدة ولاية عمرو بن العاص ، فلما تولى عبدالله بن سعد بن أبسي سرح ، أجابهم الى الهدنة على ثلثمائة رأس كل سنة ، وعلى أن يهدى الهم طعاما بقدر ذلك .

قال الواقدي : وبالنسوبة ذهبت عسين معساوية بين حديسج الكندي وقال : أبو عبيد القاسم بن سلام من أشياخه يرفعه الى يزيد بن حبيب ليس بيننا وبين الاساود عهد ولا ميئاق انما هي هدنة على ان يعطوا شيئا من قمح ، ويعطونا رقيقا فلا بأس بشراء رقيقهم منهم أو من غيرهم وحكى أبو عبيد عن عبدالله بن صالح عن الليث بن سعد انه ، قال : انما الصلح بيننا وبين النوبة على الا نقائهم ولا يقاتلونا وأن يعطونا رقيقا ونعطيهم بقدر ذلك طعاما فان باعوا نساءهم وأبناءهم ، لم أر بذلك بأسا أن يشترى ، وكان المهدي أمر بالزام النوبة في كل سنة المشائة رأسا وستين وزرافة على أن يعطوا قمحا وخلا وثيابا وفرشا أو قيمة ذلك ، فقد أدعوا أن البقط لا يجب عليهم الا في كل الاث سنين مرة واحدة وليس لذلك (١٤١٠) ثبت ، الا انهم لم يؤدوه منذ سنين كثيرة .

(١٤) في س: بذلك .

707

فأما البُحِتَ : فأر المتوكل على الله كان أمر بتوجيه رجل يقال له ، مصد بن عبدالله القيي واليا على المعدن بسمر ، وولى أيضا القلزم ، وطريق الحجاز وبذرقة ، حاج مصر ، فلما وافي المعدن حمل الميرة في المراكب الى بلاد البجة ، ووافي ساحلا يعرف بعيذاب ، فواقته المراكب هناك ، فاستمان الميرة حتى وصل الى قلعة ملك البجة ، وناهضه في عدة يسيرة وخرج الله البجويي في الدهم على أبل محزمة ، فعسد القيي الى الاجراس فقلدها الخيل ، فلما سمعت الابل أصواتها تقطعت بالبجويين في الاودية ، والجبال وقتل صاحب البجة ، فقام بعده ابن أخيه ، وطلب الهديق، فأبي المتوكل ذلك وتل ساطه ، فقدم سر من وأي وصولح في سنة احدى واربعين ومائين ، على اداء الاناوة ، والبقط ، ورد مع القيي (عاد) ، فأهل البجة على المهد يؤدون ما فورقوا عليه ، ولا يسنعون المسلمين العمل في مصدن الذهب ، وكان ذلك في الشرط عليهم ،

فتسوح السسواد

كان المثنى بن حارثة بن سكات بن صفحه (۱۱۱) السيباني يعدير على السواد في رجال من قومه ، أيام الفرس فاتى أبا بكر الصديق فقال : يا خليفة رسول الله استعملن على من أسلم من قومي أقاتل هذه الاعاجم من فارس فكت (۱۱۱) أبو بكر بذلك عهدا ، وسار حتى نزل خفان ودعا قومه الى الاسلام ، فأسلموا • ثم ان أبا بكر وجه خالد بن الوليد الى العسراق وكتب الى المشنى بن حارثة بالسع والفاعة له • ثم كتب عسر بن الخطاب بعد ذلك اليه مثل ما كان أبو بكر كتب به ، وقد كان مدعور بن عدى العجلي كتب الى أبي بكر في قومه بمثل ما كان المشنى كتب به في قومه ، فكتب

^{﴿(}١٥) فِي سُ : ورد الفَّمِي ، جِ

⁽١٦)؛ في س: المثنى بن حارثة بن مسلمة بن حمصام الشيباني . وسمى المنتى لجد البيه من قبل امه . ابن سعد: الطبقات الكبرى . ج ٧ ص: ١٢٩ .

^{. (}١٧) في س : وكتب .

دستبي قسمين ، بعضها من الري وبعضها من همذان الى أن سعى رجل من أهل قزوين من بني تميم يقال لـه ، حنظلة بن خالد ، ويكني أبا مالك في أمرها حتى صيرت كلها الى قزوين •

وكان أبو دلف القياسم بن عيسى ، غزا الديــلم في خلافة المأمون ، وُغزاها وهو وال في خلافة المعتصم بالله ، أيام ولاية الافشين الجبال ، ففتح حُصُونًا منها اقليسم ، صالح أهله على أتاوة ، ومنها بومج فتحه عنوة ، ثم صَالِح أهله على أتاوة [ومنها الابلام](٢٤٥ ومنها العثماق ، وحصون اخرى وأغزى الأفشين غير أبي دلف ففتح أيضًا من الديلم حصونًا •

[فتع](٢٥) اذربيجان

لما قدم المفيرة بن شعبة الكوفة واليا عليها ، من قبل عمر بن الخطاب. كان معه كتاب الى حذيفة بن اليمان بولايته أذربيجان ، فأنفذه اليه وهو بنهاوند أو بقربها ، فسار حذيفة حتى أتى أردبيل ، وهي مدينة أذربيجبان وبها مرزبانها ، واليه جباية خراجا ، وكـان هذا المرزبان قد جمــم اليــه المقاتلة من أهل باجروان ، وميمنذ ، والزير ، وسراة ، والشيز ، والميانج(٢٦٥) وغيرهم • فقاتلوا المسلمون قتالا شديدا أياما • ثم ان المرزبان صالح حديفة عِن جِسِع أهل أذربيجان على ثمنمائـة ألف درهم ، وزن ثمانية على أنَّ لايقتل منهم أحد ولايسيه (٢٦٥)، ولايهدميت نار ، ولايعرض لاكراد البلاسجان (٢٦٥) وسبلان وساترودان ، ولا يمنع أهل الشير خاصة من الزفن في أعيادهم وأظهار ما كانوا يظهرونـه • ثم انـه غـزا موقان ، وجيــلان ، فأوقع بهــم

وصالحهم على أتــاوة • وقالوا(٢٩٠ : ثم عزل [عـــر](١٤٠ حذيفــة عن أذربيجان ، وولاها عتبة بن فرقد السلمي ، فأتاها من ناحية شهرزور على السلق الذي يعرف بمعاوية الاودى • فلما دخل أردبيل وجد أهلها على العهد، وانتفضت عليه نواح فعزاهم، فظفر وغم وكان معه عمرو بن عتبة ابن فرقد الزاهد ٠

وقد روى الواقدي ، في استناده : ان المفيرة بن شعبة غزا أذربيجــان من الكوفة سنة اثنتين وعشرين حتى انتهى اليها ففتحها عنوة ووضع عليها الخراج • وروى ابن الكلبي ، عن أبي مخنف : ان المفـيرة غزا أذربيجان سنة عشرين ففتحها • ثم انهم كفروا فغزاها الاشعث بن قيس الكندي ، فقتح حصن باجروان(٢٤١٠) ، ، وصالحهم على صلح المعيرة • ومضى صلح الاشعث َ الى السِـوم • ولمـا كان زمن عشان ولي الوليــد بن عقبــة الكوفة ، خرج الوليد فقدم أذربيجان ومعه الاشعث بنُّ قيس • ثم انصرف الوليد وخلفه واليا عليها • فانتفضت عليه فكتب الى الوليد يستمده ، فأمده بجيش عظيم ، من أعل الكوفة ، فتتبع الاشعث موضعا موضعا ، وخانا ، خانًا . والخان في كلام أهل أذربيجان الغير فقتحها على مثل صلح حذيفة وعتبة بن فرقد وأسكنها ناسا من الفرس^(١٢٥) من أهل العطاء ، والديوان ، وأمرهم بدعاء الناس الى الاسلام • ثم ولى سعيد بن العاص فغزا أذربيجان ، وأوقع بأهل موقان وجيلان وجمع له خلق من الارمن ، وأهل أذربيجــان فوجه اليهم جرير بن عبدالله البجلي فهزمهم وأخذ رئيسهم فصلبه على قلعة

⁽٣٤) ليست موجودة في س .

⁽٥٢٥) اضيفت حتى يستقيم لكلام .

⁽٥٢٦) وتسمى ايضا: (ميانة) .

⁽٥٣٧) في س: ولا سبية .

⁽٢٨٥) في س: البلادسجان .

⁽٥٣٩) في س قالوا .

^(.)ه) كلمة يقتضيها سياق الكلام .

⁽١)٥) في النسخ الثلاث : بلحروان .

⁽٢)٥) في س ، ت : من أهل الفرس

⁽٢}ه) في النسخ الثلاث : والخرقان . واثبتنا ما جاء في فتوح البلدان ص ٢٢٤





للشيخ الإمام شِهاب لِدِين أبي عَبد لِنتَديا قوت بعَب لِنتَد الجمَوي الرّوم لبغت بَادِي

> ارصادر بیروت ۲۱۱

خوارزم شاه . وقد فتحت أولاً في أيام عمر بن

الحطاب، رضى الله عنه، وكان عبر قد أَنفذ المُعـيرة بن

'شَعْمَة التَّقْفَى والمَّا على الكوفة ، ومعه كتاب إلى

مُحدَّيْفة بن اليمان ، بولاية أذربيجان ، فورد الكتاب

على حدُّيفة وهو بنهاوند ، فسار منها إلى أذرسحان

في حنث كشف ، حتى أتى أردبيل ، وهي بومثذ

مدينة أذربيجان. وكان مرزبانها قد جمع المقاتلة من

أهل باجروان ، ومبينة ، والبدّ ، وسراو ، وشيز،

والمائج، وغيرها، فقاتلوا المسلمين قتالاً شديــداً

أياماً . ثم إن المرزبان صالح حذيفة على جسع

أَذْرُبُ عَلَى عَلَى غَاغَاتُهُ أَلْفَ دُرهُمْ وَزُنَّ ، عَلَى أَنْ لَا

يقتُلَ منهم أحداً ، ولا يُسبيه ، ولا يهدم بيت نار،

ولا يعرض لأكراد البكاشجان ، وستبكان ، وميان

روذان ، ولا ينع أهـل الشيز خاصة" من الزُّفنن

في أعادهم ، وإظهار مـا كانوا ^يظهرونه . ثم إنه

غزا مُوقان ، وجيلان ، فأوقَـع َ بهم ، وصالحهم على

إناوة . ثم إنَّ عسرَ ، رضي الله عنــه ، عزل حذيفة ،

وولئي تُعنينة بن فتر قد على أدربيجان ،

فأتاها من الموصل ؛ ويقال : بل أتاها من شهرزور

على السُّلَقِ الذي يُعْرَف بماوية الأذري ،

فلما دخيل أردبيل ، وجد أهلها على العهد ، وقيد

انتقضت علم نواح ، فغزاها وظفر وغم ، فكان

معه ابنه عمرو بن عتبة بن فرقد الزاهد؛ وعن الواقدى:

غزا المفيرة بن مُشعبة أذربيجان مسن الكوفة ، سنة

اثنتين وعشرين، ففتحها عنوة، ووضع علمها الحراج.

وروى أبو المنذر هشام بن محمد عن أبي مخنّف ، أن

المفيرة بن تشعبة غزا أدربيجان في سنة عشرين ففتحها،

نم إنهم كفروا ، فغزاهم الأشعث بن قيس الكندي،

ففتع حصن جابْر َوان ، وصالحهم على صلح المفعرة ،

الني بالجزيرة . قال مجمى بن جوير الطبيب التكريني التصراني : في السنة السادمة من موت الإكندر بَسَل سائرة ومن الملك في السنة السادمة عشرة من ملكه مدينة اللاذفية ، وسلوقية ، وأقامية ، وباردوا وهي تطب ، وأذال وهي الرائما ، وكمل بناة انطاكية . ولام: بنا بناة الطاكية . ولام: لنة في يُذبل: جبل في طريق البامة من أدض غيد ، معدود في نواحي البامة ، فيا قبل . *

أَذْ رَبِيعِبَانَ : بالنتع ، ثم السكون ، وفتح الراء ، وكسر الباء الموحدة ، وياء ساكنة ، وجبم ؛ هكذا جاء في شعر الشاخ :

> تذَكَرُنها وهُناً ، وقد حال دونها قُرَى أَذْرَبِيجانَ المسالحُ والجال

وقد فتح قوم الذال ، وسكتنوا الراء؛ ومد آخرون الهنزة مع ذلك . وروي عن المهلب ، ولا أعرف المنتب هذا ، آذر يسجان ، عد الممزة ، وسكون الذَّال ، فيلتقي ساكنيان ، وكسر الواء ، ثم ياء ساكنة ، وباءٌ موحدة مفتوحة، وحيم، وألف، ونون . قال أبو عون اسعاق بن على في زيحه : أُذربيجان في الإقليم الحامس، طولها ثلاث وسبعون درجة، وعرضها أربعون درجة . قال النَّعوبون: النسبة إليه أذَّريٌّ ، بالتعريك، وقبل : أذَّري يسكون الذال ، لأنه عندهم مركب من أدر و بمحمان ، فالنسبة إلى الشطر الأول ، وقبل أذَرْبي ؛ كُلُّ قد جاءَ . وهو اسم اجتمعت فيه خبس موانع من الصرف: العجمة"، والتعريف ، والتأنيث ، والتركيب ، ولحاق الألف والنون، ومع ذلك، فانه إذا زالت عنه إحدى هذه الموانع، وهو الثعريف، مُصرف، لأن هذه الأسباب لا تكون موانع من الصرف، إلا مع العلمية ، فإذا

زالت العلمية بَطل ُحَمَمَ البواقي ، ولولا ذلك ، لكان مثل قائمة ، ومانعة ، ومُطعة ، غير منصرف، لأن فيه التأنيث، والوصف، ولكان مثل الفيريد، والشجام، غبير منصرف لاجـــناع العجبة والوصف فيه ، وكذلك الكنان ، لأن فيه الأَّلْف والنون ، والوصف ، فاعرف ذلك . قال ابن المتفتّع : أذربيجان مساة باذرباذ بن إبران بن الأسود بن سام بن نوح ، عليه السلام ، وقيسل : أذرباذ بن بيوراسف ، وقبل : بل أذر اسم الناد بالفهلوية ، وبايكان معناه الحافظ والحازن ، فكأن معناه بيت الناد ، أو خازن النار ؛ وهذا أشبه بالحقّ وأحرى مه ، لأن بوت الناد في هذه الناحية كانت كثيرة جداً . وحَدُّ أَذْرْبِيجَانَ مِنْ بَرُّ ذُعَة مشرقاً إلى أرزنجان مغرباً ؟ وينتصل حدُّها من جهة الشمال ببلاد الديلم ، والجيل، والطُّنُّوم ، وهو إقليم واسع . ومن مشهور مدائنها : تبريز ، وهي اليوم قصبتها وأكبر 'مد'نها ، وكانت قصبتها قديماً الدّراغة ؛ ومن مدنها 'نُورَيّ ، وسَلْمَاس، وأُرمية، وأرْدُ بُــل ، ومَرَ ند ، وغير ذلك . وهو صُقتْع حلىل ، ومملكة عظيمة ، الغالب عليها الجبال ؛ وفيه قلاع كثيرة ، وخيرات واسعة ، وفواكه جنة ، ما وأيت ناحية أكثر بساتين منهما ، ولا أغزو مباهاً وعوناً ، لا يجتاج السائر بنواحها إلى حسل إناء للباء، لأن الماه جارية تحت أقدامه أبن توجه، وهو ما؛ بارد عـذب صعبع . وأهلها صاح الوجوه مُحَمِّرُهَا ، وقاق البَّشَرَة ، ولهم لغة يقال لها: الأَذُونَة ، لا يَفهـُها غيرهم . وفي أهلها لين وحُــن معاملة ، إلا أن البُخلُ بَغلب على طباعهم . وهي بلاد فتنة وحروب ، ما تخلت قط منها ، فلذلك أكثر 'مد'نها خراب ، وقدُراها بباب. وفي أيامنا هذه ، هي مملكة

ومض 'صلح' الأشعت إلى اليوم . وقال المداني : لما محرم الشركون بنهاوند ، رجع الناس إلى أمصارهم ، وبني أهل الكوفة مع حذيقة ، فقرا بم أذريبجان، فعالجم على قانات ألف درهم ، وطا استعمل عنان بن عنان ، رضي الم عنه ، الوليد بن منتقب على الكوفة، عزل عتبة بن فرقد عن أذريبجان، نتقفوا ، مقدمته عبد الله بن عقبة منة خمس وعشرين ، وعلى موقان ، والنبريز ، والطئيلسان ، فقتم وسيا ، ثم صالع أهل أذريبجان على 'صلح حذيفة .

أَذْرُ وْ وْ : بالنتج ، ثم السكون ، وضم الراء ، والحاء المهلة . وهو جمع ذريح ، وذريحة جمعها الذرائح . وأَذَّرُ م ، إن كان منه فهو على غيير قباس ، لأن أَفْعُلًا حِسِعِ فَعَلَ غَالِباً : وهي هضاب تنبيط على الأرض تُعشَّرُ ، وإن تُجعل تَجشُع الذَّرَح ، وهو شيع تُنخذ منه الرحالة ، نحو زَمَن وأزمُن، فأصل أَفْعُلُ أَنْ رُحِمَعُ عَلَى أَفْعَالُ ، فَيَكُونَ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قَيَاسٍ ، فأَمَا أَزْمُنُ فَيَحْبُولُ عَلَى تَدَهُرُ وَأَدُّهُرُ ، لأَنْ معناهما واحد : وهو اسم بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ثم من نواحي البلقاء . وعَسَّان مجاورة لأرض الحجاز. قال ابن الوضّاح : هي من فلسطين . وهو غلط منه ، وإنما هي في قبلي فلسطين من ناحية ـ الشراة . وفي كتاب مسلم بن الحجاج : بين أَذَّرُ حَ والعَرْبَاء ثلاثة أيام . وحـدثني الأمـير شرف الدين يعقوب بن الحسن الهذَّ باني ، قبيل من الأكراد ينزلون في نواحي الموصل ؟ قال : رأيتُ أَذْرُ مَ والجراة غير مرة ، وبينهما ميل واحد وأقل ، لأن الواقف في هذه ، ينظر هذه ، واستدعى رحلًا من أهل تلك الناحية ونحن بدمشق ، واستشهده على صحة ذلك ، فشهد به . ثم اقبت أنا غير واحد من أهــل تلك

على عمله ? فقال: استخلف خالد من أسد على الكوفة

وسَيْرَة من تحنَّدَت على النصرة ، فقال له معاوية :

لو استعملك أبوك لاستعملتك ، فقال له : أنشدك الله

أن لا يقولها أحد بعدك ، لو ولأك أبوك أو عسُـك

لوائنشُك ؛ فعهد إلىه ووكأه ثغر خراسان ،

وقيل : إن الذي ولي خراسان بعيد موت

زياد من ولد. عــد الرحمن ؛ قــال الـــــلاذُرى :

لما مات زماد استعمل معاومة عسد الله بن زياد

على خراسان ، وهو ان خبس وعشرن سنة ، فقطع

النهر في أربعة وعشرن ألفاً ، وكان مملك مخارى

قد أفاضَى ومنذ إلى الرأة يستونيا خاتون ، فأنى

عبيد الله سكنيَّد ، وكانت خاتون عدينة مخارى

فأرسلت إلى النُّر ل تستبدُّهم ، فجاءَها منهم كهم "

فَلَقْتُهُمُ الْسَلُّمُونُ فَهُزُمُومٌ وَحَوَّوْا عَسَكُومٌ ،

وأقسل المسلمون مخرّبون ويجرقون فبُعثَت إليهم

خاتون تطلب منهم الصلح والأمان ، فصالحها عـلى

ألف ألف ودخل المدينة وفتح زامين وبيكند،

وبنهما فرسخان ؛ وزامين تُنتَسَب إلى بيكند

وبقيال : إنه فتح الصغانيان وعياد إلى النصرة في

ألفين من سي مخادي كلتهم جتد الرمي

بالنُّنَّابِ ففرض لهم العطاء ؟ ثم استعمل معاوية

على خراسان سعيد بن عثان بن عقان سنة ٥٥ ،

فقطع النهر ، وقبل : إنه أول مَن قطعه بجنده ،

وكان معه رفيع أبو العالمة الرياحي ، وهو مولتي

سعيد في مائنة ألف وعشرين ألفاً فالتقوا ببخاري

نخارى

العدل أبو الفتع أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر الحكمي حدثنا أو اللم إملاة حدثنا أو بعنوب وسف بن منصور الساري الحافظ إملاءً وذكر إسنادم رفعه إلى تُحدَّنُهُ مَ البانَ ، قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم:ستُفتُح مدينة بخُراسان خلف نهر بقال له حبحون تسمى بخارى، محفوفة بالرحبة ملفوفة بالملائكة منصور أهلُها الناثم فمها على الفراش كالشاهر تستفه في سبيل الله ، وخلفها مدينة يتال لها سير قند، فها عين من عنون الجنة وقنار من قنور الأنساء وروضة من رياض الجنة 'تحشر موتاها يوم القيامة مع الشهداء، من خلفها تربة بقال لهما قبطرَوان ، يُبِعَث منها سِعون ألف شهد تَشْفَع كل شهد في سبعين أَلفاً من أهل بنته وعاترته ؛ قال فقال حذَ نفة: لوَ ددت أَن أُوافِينَ ذلك الزمان فكان أحب إلى " من أن أوافق للة القدر في أحد المسحدين مسحد الرسول أو المسجد الحرام . وكانت 'معاملة' أهـل بخارى فى أيام السامانية بالدراهم ولا يتعاملون بالدنانير فيا بينهم، فكان الذهب كالسُّلُّ والعُرُوض، وكان لهم دراهم يسمونها الفطريفة من حديد وصفر وآنك وغير ذلك من جواهر مختلفة ، وقــد ركـت فلا تجوز هـذه الدرام إلا في بخارى ونواحبها وحدها ، وكانت بحثها تصاوير ، وهي من ضوب الإسلام ، وكانت لهم دراهم أخسر تستى المُستَسة والمعبدية جسعها من ضرب الإسلام. ومسع ما وَصَغَنَّا من فضل هذه المدينة فقد كذمتها الشعراة ووصغوها بالقذارة وظهور النَّجْس في أَرْقتها لأنهم لا كُنف لهم، فقال لهم أنو الطتب طاهر ف محمد ف عبيد الله ف طاهر الطاهري :

> 'بخَاری من خرا لا تشك فه ، يَعز برَبْعها الثيءُ النظف ُ

فإن قلت الأمعر با مقم ، فذا من فَخْر 'مَفْتَخِ ضَعَف' إذا كان الأمير' خراً فثار في ! أُليس الحُرة موضعه الكنيف'? و قال آخہ : أَقَـمُنَا في مخاري كارعـنا ،

ونَخْرُجُ إِنْ خَرِجِنَا طَائْعَتْ ا فأخرجنا إلة الناس منها ، فإن عدنا فإنا ظلونا وقال محمود بن داود المخاري وقيد تَكَ من بالسرجين :

> باء بخارى ، فاعلت ، زائد. والألف ُ الوُسطى بلا فائده فهی خرا محض ، وسکانها كالطير في أفنفاصها راكد. وقال أيضاً :

> ما بلدة مبنية من خوا، وأهلها في وسطها دودُ تلك 'بخارى من 'بخار الحرا، يَضِيع فيها النَّدُ والعُودُ ا وقال أبو أحمد بن أبي بكر الكانب : فَقَحَةُ الدُّنيا 'بخاري ، ولنا فيها اقتصام لنها تغيرُ نا الآ ن ، فقد طال المام

وأما حديث فتحها : فإنه لما مات زياد ابن أبيه ، في سنة ثلاث وخمسين، في أيام معاوية فوفد عبيداته بن وَيَادَ عَلَى مَعَاوِبَةَ ، فَقَالَ لَهُ مَعَاوِبَةً: مَنَ اسْتَخَلَفُ أَخِي

فانكُسرَ الباقون ، فلما رأت خاتون ذلك أعطت الرُّمْنَ وأعادت الصلح ، ودخل سعيد مدينة بخارى ثم غزا سيرقند كما نذكره في سيرقند . ثم لم يبلغني من خيرها شيء إلى سنة ٨٧ في ولاية 'قتيبة بن 'مسلم خ اسان ، فإنه عبر النهو إلى مخارى فعاصرها فاجتمعت الصغد وفَرْغَانَة والشاش وبخارى فأحدقوا به أربعة أشهرتم هزمهم وقتلهم فنلأ ذريعاً وسبى منهم خسين ألف وأس ، وفتحها فأصاب بها قند ورآ يُضعَد إليها بالسلاليم، ثم مضى منها إلى سيرقند ؛ وهي غزوت الأولى ، وصفت مخارى للسلين ، وينسب إلى بخارى خلق كثير من أنَّة المسلمين في فنون شتَّى ، منهم: إمام أهل الحديث أبوعيد الله محمد بن إسباعيل ان اراهم ن مغیره بن بَر دزبه ، وبردزبه محوسی أسلم على يد يمان البخاري والي مخارى ، ويمان هــذا هو أبو جد عبد الله بن محمد المُستَدي الجُعْفي ، ولذلك قبل للبخاري : الجُنعُفي نسبة إلى ولائهم ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، رحل في طلب العلم إلى محدثي الأمصار وكتب بخراسان والعراق والشَّام والحجاز ومصر ، ومولده سنة ١٩٤ ، ومات للة عبد الفطر سنة ٢٥٦ ، وامتُحنُ وتُعُصُّبَ عليه حتى أُخْرِجَ من بخارى إلى خَرْتَنَكُ فمات يها ؛ ومنهم : أبو زكرياة عبد الرحيم بن أحمد بن نصر بن إسحاق بن عبرو بن مُواحم بن غباث التسمى البغاري الحافظ ، سمع بما وراء النهر والعراق والشام ومصر وإفريقية والأندلس ، ثم حكن مصر وحدث لامرأة من بني رياح، فقال رفسع وأبو العالمة رفشعة " عن عند الغني بن سعيد الحافظ وتمام بن محمد الرازي وعُلُونًا، فلما بلغ خانون عبور و تحملت إليه الصلح، وعمن يطول ذكر هم ؛ وحكى عنه النقيه أبو الغنج وأقبل أهل الصفد والترك وأهل كش ونسف إلى نصر بن إبراهيم المتدسى أنه قال : لي ببخارى أربعة عشر ألف جزء أديد أن أمضى وأجيء بها ، وقال فندمَتْ خاتون على أدائها الإتاوة ونقضَت العَمُّدُ ، أن عبد الله محمد بن أحبد الحَطَّابِ : سمع أبو فعضر عبد لبعض أهل تلك الجيئوع فانصرف بمن معه

زَوَزَانُ : بفتح أوَّله وثانيه ثم َّ زاي أخرى ، وآخره نون : كورة حسنة بين جبال أرمينية وبين أخلاط وأذربيجان وديار بكر والموصل ، وأهلها أرمن وفيها طوائف من الأكراد ؛ قال صاحب الفتوح : لما فتح عياض بن غنم الجزيرة وانتهى إلى قرّدي وبازَبْدَى أَنَاه بطريق الزُّوزَان فصالحه عن أرضه على إتاوة ، وذلك في سنة ١٩ للهجرة ؛ وقال ابن الأثير : الزُّوزَان ناحية واسعة في شرقي دجلة من جزيرة ابن عمر ، وأوّل حدوده من نحو يومين من الموصل إلى أوَّل حدود خلاط وينتهي حدَّها إلى أذربيجان إلى أوَّل عنل سلماس ، وفيها قلاع كثيرة حصينة ، وكلُّها للأكراد البَّشنوية والبُّختية ، فمن قلاع البشنوية قلعة برقة وقلعة بَشير ، وللبختية قلعة جُرُّذَ قبل ، وهي أجل قلعة لهم ، وهي كرسي ملكهم . وآتيل وعلَّوس ، وبإزاء الحرَّاء لأصحاب الموصل ألثقى وأروخ وبالحكوخه وبترخحو وكمنكور ونيروه وخوشب .

زُوزَنُ ؛ بضم أوله وقد يفتح ، وسكون ثانيه ، وزاي أخرى . ونون : كورة واسعة بين نيسابور وهراة ، ونحب بالبصرة وخسونها في أعمال نيسابور ، كانت تعرف بالبصرة الصغرى لكثرة من أخرجت من الفضلاء والأدباء وأهل العلم ، وقال أبو الحسن البيهتي: زوزن رستاق وقسبته زوزن هذه ، وقبل لها زوزن لأن الثار التي كانت المجوس تعبدها حكملت من أذربيجان إلى سجستان وغيرها على جمل فلما وصل إلى موضع زوزن برك عنده فلم يبرح ، فقال بعضهم : زوزن بأنعي أيت النار هناك ، وتشتمل على مائة وأربع بنعي بيت النار هناك ، وتشتمل على مائة وأربع وعشرين قرية ، والمنسوب إليها كثير ، وهذا الذي وخره البيهتي يدل على هم أولها ، وأكمر أهل الأثر

والنقل على الفتح ، والله أعلم؛ وينسب إليها أبو حنيفة عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الزوزني ، قال شيرُوَيَّهُ : قدم علينا حاجًّا في سنة ٥٥٥ ، روى عن أبي ُبكر الحيري وأبي سعد الحبروذي وأبي سعد عُلْيَل وغيرهم ، وما أدركتُه ، وكان صدوقاً يكتب المصاحف ، سمعت بعض المثايخ يقول : كتب أبو حنيفة أربعمائة جامع للقرآن ، باع كل جامع منها بخمسين ديناراً ؛ والوليد بن أحمد بن محمد بن الوليد أبو العباس الزوزني ، رحل وسمع وحدث عن خيثمة ابن سليمان ومحمد بن الحسن ، وقيل: محمد بن إبراهيم ابن شيبة المصري ، وأبي حامد بن الشرقي وأبي محمد بن أبي حاتم وأبي عبد الله المحاملي ومحمد بن الحسين بن صالح السُّبيعي نزيل حلب ، روى عنه الحاكم أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السُّلُّمي وأبو نُعيم الحافظ، وكان سمع بنيسابور وبغداد والشام والحجاز ، وكان من علماء الصوفية وعُبَّادهم ، وتوفي سنة ٣٧٦ ؛ وممن ينسب إليها أبو نصر أحمد بن على بن أبي بكر الزوزني القائل :

ولا أقبلُ الدُّنيا جَسِيعاً بـمـنـة ، ولا أشتري عزّ المراتب بالذلُ وأعشنُنُ كَحَملاء المدامع خلفتَهُ لئلا تُمرّى في عينها مـنـةُ الكُـط

الاً هل من فتى يهب الهُويَـنا لـُوثرها ويمتَـف السهُوبا فيُـبُلغ ، والأمورُ إلى متجاز برُوزَن ، ذلك الشيخ الأدبيا بأن يد الردى هصرت بارض ال مراق من ابنه غضاً وطيا

زُوشُ : بغم أوّله ، وسكون ثانيه ، وآخره شبن معجمة: من قرى ُبخارى بقرب النَّور ؛ عن أبي سعد. وُولابُ : بغم أوّله، وسكون ثانيه ، وآخره باه موحدة: " موضع بخراسان يُنسب إليه ؛ عن الحازمي .

موضع بخراسان ينسب إليه ؛ عن الحازمي .

زُولاه : يضم أوله ، وسكون ثاليه : قرية بينها وبين
مرو ثلاثة فراسخ ؛ وقد نُسب إليها بعض الطماء ،
الزولاهي المعروف بالكرّاعي أبو منصور ، ويقال
اسمه أحمد وهو ابن بنت أبي غانم أحمد بن علي بن
اخسين الكرّاعي ، شيخ صالح من بيت اخديث ،
عن جده أبي غانم ، سبع منه أبو سعد ، ومولده في
عن جده أبي غانم ، سبع منه أبو سعد ، ومولده في
زولاه إما في أواخر سنة ٢٣٤ بحرو ، ومات بقرية
زولاه إما في أواخر سنة ٢٤٤ بحرو ، ومات بقرية
زولاه إما في كاب العشرات لأبي عمر الزاهد :

الزوّلُ الشدة ، والزول العنجب ، والزول الصقر ، والزول الطريف ، والزول النجاع ، والزول النجاع ، والزول النجاع ، والزول الزوّلانُ ، والزول النجاء المحرمات ، وبعده قال ابن خالسَرَيه : الزول اسم مكان بالبمن وُجد بخط عبد المطلب بن هاشم ، وبائم م وصلوا إلى زول صنعاء ، قال : وكان على بن عبى يتعجب من هذا ويقول : ما عرفنا أن عبد المطلب كان يكتب إلا من هذا الحديث .

زُومٌ : بضم أوّله ، وسكون ثانيه : من نواحي أرمينية مما بلي الموصل ، ولعل الجنّبن الزومي إليه ينسب ؛ قال نصر : وزُوم أيضاً موضع حجازيّ ، قلت : إن صحّ فهو علم مرتجل ، وقبل : الجنب الزوماني ، وقبل : الزومي ينسب إلى زُومان ، وهم طائفة من الأكراد لمم ولاية .

زُونَ : بضم أوّله ، وآخره نون : موضع تجمع فيه الأصنام وتُنْصب ؛ قال رؤبة :

وهمنانة كالزُّون يُجلَّى صنعُهُ

هذا عن النبث؛ وقال غيره: كلّ ما عبد من دون الله فهو زُونٌ ورُوان ، وعن نصر : زُونٌ صمّ كان بالأبكّة، وقبل: الزون بيت الأصنام أي موضع كان. رَوْنٌ : بفتح أوله ، وتشديد ثانيه ، الرَّوْ : نوع من السفن عظيم ، وكان المتوكل بني في واحدة منها قصراً منيفاً ونادم فيه البحريّ ؛ فله فيه شعر في قصيدة :

ألا هل أتاها بالمغيب سلامي

ن فيه . ولا جبلاً كالرَّو

والرَّوْ في اللغة : الزوج ، والشَّوْ : الفرد . والرَّوْ : القدر . والرُّوْ : الذي يَمُص فيه شعر الضأن والمعز . ومنه زوء المنية ، بالهمز :ما يحدث من حوادث المنية . زُويل : بضم أوَّله ، وكسر ثانيه ، ثم ياء مثناة من تحت ، ولام : محلة بهمذان ، نسب إليها قوم من

زُوتِيل : بضم أوّله ، وفتح ثانيه ، بلفظ تصغير زَوْل ، وهو الرجل الحفيف الظريف ؛ والزول أيضاً : العُمْب ؛ ذو الزُّويل : موضع من ديار عامر بن صعصعة قرب الحاجر وهو من منازل الحاج من الكوفة ؛ وفي شعر الحارث بن عمرو النزاري :

حتى استغاثوا بذي الزُّويل ولا مرجاء من كل عصبة جَرَزُّ

زَوِيلَة : بفتع أَوْله ، وكسر ثانيه ، وبعد الباء المناة من تحت الساكنة لام : بلندان أحدهما زويلة السودان مقابل اجدابية في البرّ بين بلاد السودان المَوَايِخُ : جمع مَراغ الإبل وهو متمرَّغُها : كورة

مرْباطُ: بالكسر ثم السكون ، وباء موحدة ، وآخره

طاء مهملة : فرضة مدينة ظفار ، بينها وبين ظفار على

ما حدثني رجل من أهلها مقدار خمسة فراسخ ،

ولما لم تكن ظَفَار مرسى ترسى فيه المراكب وكان

لمرباط مرسى جيد كثر ذكره على أفواه التجار ،

وهي مدينة مفردة بين حضرموت وعُمان على ساحل

البحر لها سلطان برأسه ليس لأحد عليه طات رترب

مدينته جبل نحو ثلاثة أيام في مثلها فيه ينبت شجر

اللَّبان وهو صمغ يخرج منه ويلقط ويحمل إلى سائر

الدنيا ، وهو غَلَّة الملك يشارك فيه لاقطيه ، كما

ذكرناه في ظفار ، وأهلها عرب وزيتهم زيّ العرب

القديم وفيهم صلاح مع شراسة في خلقهم وزعارة

وتعصب وفيهم قلة غيرة كأنهم اكتسبوها بالعادة

وذلك أنه في كل ليلة تخرج نساؤهم إلى ظاهر مدينتهم

ويسامرن الرجال الذين لاحرمة بينهم ويلاعبنهم

ويجالسنهم إلى أن يذهب أكثر الليل فيجوز الرجل

على زوجته وأخته وأمه وعمته وإذا هي تلاعب آخر

وتحادثه فيعرض عنها ويمضى إلى امرأة غيره فيجالسها

كَمَا فُعُلِ بِزُوجِتِهِ ، وقد اجتمعت بكيش بجماعة كثيرة

منهم رجل عاقل أديب يحفظ شيئاً كثيراً وأنشدني

أشعاراً وكتبتها عنه ، فلما طال الحديث بيني وبينه

قلت له: بلغني عنكم شيء أنكرته ولاأعرف صحته ،

فبدَرَّ فِي وقال : لعلك تعني السمر ؟ قلت : ما أردتُ

غيره ، فقال : الذي بلغك من ذلك صحيح وبالله

أقسم انه لقبيح ولكن عليه نشأنا وله مذ خلقنا الفنا

بصعيد مصر في غربي النيل فيها عدّة قرى آهلة عامرة

في ديار بني تميم بين كاظمة والنقيرة .

مَسَرَاتَكُمُ : بالفتح ، وبعد الألف نون ، هو فَمَالة من مَسَرَنَ على الشيء مُسُرُفنًا إذا اعتاده واستمر ؛ قال أبو منصور في قول ابن مُكبل :

يا دار ليل خلاء لا أكلّفها إلا المرانة حتى تعرف الدينا

المراتة : هضبة من هضبات بني العجلان ، يربد لا أكلفها أن تبرح ذلك المكان وتذهب إلى مكان آخر ، وقال الأصمعي : المراتة امم ناتة هادية للطريق أوقيل: المراتة السكوت الذي مرنت عليه الدار ، وقبل المراتة معرفتها ؛ وصما يقوي أن المراتة امم موضع قول

> لمن طللٌ تفسنه أثالُ فسرحة فالمرانة فالحيال وقال بشرين أبي خازم:

وأنزل خوّونُنا سعداً بأرض هنالك إذ نجير ولا نجار وأدنى عامر حيّاً إلينا عُفيّل بالمرانة والوبار

المراورة : بالفتح ، وبعد الراو زاي ، هي نسبة الى المروريين نسبة إلى مرو مثل الهالة والمسامعة والبناددة : وهي علة كانت يبغداد منصلة بالحربية خربت الآن، كان قد سكنها أهل مرو فنسبت إليهم، ونسب إليها أبو عبد الله عمد بن خلف بن عبد السلام الأعور المروزي ، روى عن على بن الجعد ويحبى بن المائم السمال ، روى عن على بن الجعد ويحبى بن كل الشانعي وغيرهما، وتوفي من المائم والبو بكر الشانعي وغيرهما، وتوفي من ١٨٦٨. والمراوزة بيارة وبها خانقاه حسنة على رأس تل يصعد الراكب إليها على فرسه .

متراهيط : بالفتح ، كأنه جمع سرْمط اسم الكان من الرهط ، كفولهم : سنمجر من الشجر ، ولو جمع لقيل مشاجر ، وهو ذو مراهط : موضع ؛ عن الأزهري .

مرّأة : بالفتح ، بلفظ المرأة من الساء : قرية بني امرى، القيس بن زيد مناة بن تميم بالبعامة سميت بشطر اسم امرى، القيس ، بينها وبين ذات غيسل مرحلة على طريق النباج ، ولما قتل مسيلمة وصالح مُجاعة على خالداً على السامة لم تدخل مرأة في الصلح فشي أهلها وسكنها حينلة بنوامرى، القيس بن زيد مناة ابن تميم فعمروا ما والاها حى غلبوا عليها، وكان ذو الرمة الشاعر نزل عليها ظم يدخلوا رحله ولم يقروه فلميم ومدح بينس صاحب ذات غيل وهو مرتي أيضاً ، وذات غيل قرية له ، فقال ذو الرمة :

ایشا، ودات عمل قریه نه معنال دو الرمه:

قلسا وردنا مرأة الغرم عُلَقْت

دساکر لم نفتح تحیر ظلالحا

ولو عبّرت أصلابها عند بمهنس
على ذات عمل لم تنسس رحالها

وقد سمیت باسم امری القیس قریة

کرام عوانیها لنام رجالها

تظل الکرام المرامون بجوها

سواء علیهم حملها وحیالها

إذا ما امرق القیس بن لام تطمّست

بکاس الندامی خیبتها سالها

وقال عمارة بن عقبل بن بلال بن جویر:

ويوم مرأة إذ وليم ُ رَفَضًا وقد تضايق بالأبطال واديه المَرَايِضُ ُ: بالفتح، وهو من اسْراض الوادي إذا

استنقع فيه الماء ، ومنه سميّت الروضة: وهي مواضع

ولكن لا سبيل إلى ذلك مع ممرّ السنين عليه واستمرار العادة به .

مربالا: ناحبة قرب خلاط لها ذكر في كتاب الفتوح:

الأحبيب بن متسلمة نزلها فجاءه بطريق ُ خلاط
بكتاب عياض بن غم بأنه قد أمنه على نفسه وبلاده
وقاطمه على إتاوة فأمضى حبيب بن مسلمة ذلك .

مُرْيِسِخ: بغم أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر الباء الموحدة ، وخاء معجمة ؛ قال أبو منصور : مريخ رمل بالبادية بعيّه ، وقال أبو الهيئم : سعي جبل مريخ مريخاً لأنه يربخ الماشي فيه من التعب والمشقة أي يذهب عقله كالمرأة الرّبُوخ التي يغشى عليها من شدة الشهوة ، وقال الليث : رَجْمَت الإبل في المريخ أي فترت في ذلك الرمل من الكلال؛ وأنشد بعضهم :

أمن جبال مربنخ تمطيّن لا بُدّ منه فانحدرن وارْقيَن أو يقضي الله رمايات الدّيْن

وقال نصر : مربخ رمل مستطيل بين مكة والبصرة .
ومربخ أيضاً : جبل آخر عند ثور مما يلي القبلة ، وقال
المعرافي : متربخ ، يفتح الميم والباء ، رسل من
رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء .
المرثك : بالكسر ثم السكون ، وفتح الباء الموحدة ،
ودال مهملة : وهذا امم موضع هكذا وليس بجار
على فعل على أن ابن الأعرابي روى أن الرابد الخازن
ولو كان منه لقبل المرابد على زنة اسم المفعول مثل
المثائل من القاتل فعجيه على غير جربان الفعل دليل
على أنه موضع هكذا ، وفعب القاضي عباض إلى أن
أصله من ربد بالكان إذا أقام به ، فقياسه على هذا
أن يكون متربيد ، بفتح الميم وكسر الباء ، فلم
يسمع فيه ذلك فهو أيضاً غير قياس ، ودخل أبو

ولو استطعنا أن نزيله لأزلناه ولو قدرنا لغيرناه .



[الطبعة الأولى] يَّ الْمُرَّكِيُّ الْمُؤَالِينِّ الْمُرَادِ الْمُرْتِينِينِ الْمُراكِينِّ الْمُراكِينِينِ المُراكِينِينِ المُر

177

ولماً دخل المعز إلى القاهرة أحتجب في القصر فبعث عيونَه ينقلون إليــه أخبار الناس وهو متوفّر فى النعم والأغذية المسمنة والأطْابِيّة التي تُشقّى البشرة وتُحسّن اللَّونَ . ثمَّ ظَهْوَ للنَّاسُ بعد مدَّة وقد لَبِسَ الحرِّيرالأخضر وجعل على وجمَّه

اليواقيت والجواهر تَلَمَع كالكواكب . وزَّع أنَّه كان غائبًا في السهاء وأنَّ الله رفعه • إليــه ؛ فأمثلات قلوب العامة والحُهال منه رعبًا وخوفا ؛ وقطع ما كان على آبن الإخشيذ في كلّ سنة من الأثاوة القرامطة ، وهي ثلثائة ألف دينار . ولَّ اللغ

القرمطيُّ ذلك عظُم عليه ؛ لأنَّ المعزَّكان يُصافيه لمَّاكان بالمغرب ويُهاديه ، فلمَّا وصل إلى مصر قطع ذلك عنــه . وسار القرمطي ، واسمه الحسن بن أحمد بن أبي سعيد الحسن بن بَهْرَام القُرْم طي ، إلى بغداد وسأل الخليفة المطيع بالله العباسي على لسان عز الدولة تختيار أن يُميَّده بمال ورجال ويُولِّيه الشام ومصر ليُخْرِج

الْمَرْمَنِهِ ﴾ ؛ فأمتنع الخليفةُ المطيع بالله من ذلك ، وقال : كأبهم قواءطة وعلى دين واحد ؛ فأمّا المصريون (يعني بني تُحبّيد) فأمانوا السنن وقتلوا العلماء ؛ وأمّا هؤلاء (يعني القَرَامطة) فقتلوا الحــاج ، وقلموا المجــرَ الأسود، وفعلوا ما فعلوا . فقـــال عز الدولة تُعْيَيار للقَرْمطيّ : اذهب فافعل ما بدالك . وقيسل : إنْ بختيار أعطاه

مالًا وسلاحا . فسار القرمطي إلى الشام ومعه أعلام سودً، وأظهر أن الخليفة المطبع ولَّاه وكتب على الأعلام أسمَّ المطبع عبد الكريم ، وتحت مكتوب "السادة الراجعون إلى الحقُّ " وملك القرمطيُّ الشام ولعن المعزُّ هذا على منبر دمشق وأباه ؛ وقال : هؤلاء من ولد الفدّاح كذَّا بون مخترقون أعداء الإسلام، ونحن أعلم بهم، ؟ ومن عندنا خرج جدَّهم القــدّاح . ثم أقام القرمطيُّ الدَّوة لبني العباس وسار إلى مصر بمساكره . ولمَّا بلغ المرَّ عِينُهُ تِهمَّا اغتالهم ؛ فنزل الفرمطيُّ بَشُولُ الطواحين ، وحصل

(١) مشتول الطواحن : هي مشتول الدوق ، وهي إحدى قرى مركز طبيس بمديرية الشرقية .

بينه وبين المعزِّ مناوشات ، ثم تقهقر المعزِّ ودخل القاهرة وآنحصرها إلى أن أرضى القرمطي بمال وخدعه، وأنخدع القرمطيُّ وعاد إلى نحو الشام، فمات بالزملة في شهر رجب، وأراح الله المسلمين منه، وصفا الوقت للعزُّ فإنَّ القرمطيُّ كان أشدُّ عليــه

في ملوك مصر والقاهرة

سنة ٣٦٢

من جميع الناس للزعب الذي سكن في قاوب الناس منه؛ فكانت القرامطة إذا كانوا في ألف حَطُّمُوا مائة ألف وآنتصفوا . خذلان من الله تعالى لأنس بريده .

ذكر ما قيل في نسب المعزِّ وآاله

قال القاضي عبد الجبار البصرى : « اسم جَد الحلفاء المصرين سعيد، ويلقب بالمهدى، وكان أبوه يهوديا حدادا نسَلْيَّة ؛ ثم زعم سعيدٌ هذا أنه أبن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون القداح . وأهل الدعوة أبو القاسم الأبيض العلمي وغيره يزعمون أنَّ سسعيدًا إنَّما هو من آمرأة الحسين المذكور، وأنَّ الحسين ربًّا. وعلمه أسرار الدعوة، وزوجته بنت أبي الشلقاني، فحاءه أبن فسيًّاه عبد الرحمن. فلمَّا دخل الغرب وأخذ سِيلماسة تسمى بعبيدالله ثم تكني بأبي مجمد، وسمى آبنه الحسن، وزعمت المغاربة أنَّه يتمُّ ربَّه وليس بآبنه ولا بآبن زوجته؛ وكناه أبا القاسم وجعله

وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : «القدّاح جدُّ عُبَيد الله كان مجوسيا ، ودخل عبيد الله المغربُ وآدَعي أنه علوي ولم يعرفه أحدُّ من علمًا، النسب، وكان باطنيا

⁽١) في الأصل: ﴿ حطموا في بائة ألف، بزيادة كلمة ﴿ في ۗ -واتماظ الحنفا بأخبار الخلفا في الكلام على نسب الخلفاء الفاطمين والفرق بيزت الفرق (ص ٢٦٧) . (٣) كذا في الأصل . وفي العاظ الحنفا بأحبار وفي الأصل: ﴿ الحسينِ بن محد بن أحد » . الملقا : «الشلط» بالمين المهملة فيمنا ، وفي المقريق «الشطم» بالمين المهملة فيمنا أيضا ولام وأحدة، وهو محد بن أحد بن عبد الله بن ميمون الفذاح •

سنة من ماله، رحمه الله .

سنة ١٨٥

سنة ستّ وتسعين وماثنين، و برّع في علم النحو واللغة والأصول والنفسير وغيرها. وله كتاب والتفهير الكبر"، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالأعترال؛ وسلك الزنخشرى سبيله وزاد عليه . مات ببغداد ودفن بالشُّونيزيّة .

وفيهـا توقُّ محمد بن العبَّاس بن أحمد بن محمد الحافظ أبو الحسن بن الفُرَات. وُلد سسنة تسع عشرة وثلثاثة، وكتب الكثير، وجمع مالم يجمعه أحدُّ من أقرانه ؛ وكان عنده عن على بن محمد المصرى وحده ألف جزء ، وكتب مائة تفسير ومائة

تاريخ، وخلَّف ثمانيةً عشر صندوقا مملوءة كنبا غيرَ ما سُرق منه، وأكثرها خطَّه. وكانت له جارية تعارض معه عما يكتبه . ومات بنف داد في شؤال، وكان مأمونا

١٠ ثقة ٠ انتهى كلام صاحب مرآة الزمان .

وفيها توقى محمد بن عمران بن موسى من عبيدالله أبوعبد الله الكاتب المرزُّ باني، كان صاحب أخبار وروايات للآداب، وصنف كتبا في فنون العملوم. وكان

أبو على الفارسي يقول عنه : هو من محاسن الدنيا . وفيها توفي المُحسِّن بن على بن مجـــد بن أبي النَّهُم القــاضي أبو على النَّنوسيُّ

١٥ مصنِّف كتاب و الفرج بعد الشدّة " . مولده سنة سبع وعشرين وثلثالة بالبصرة . وكان أديبا شاعرا . نقلد القضاءَ بسُرَّ من رأى، ومات سِنداد في الحرِّم .

(١) كَذَا فَالْمُنظُمُ وَمِرَآةَ الزَّمَانَ وَعَقْدَ الْجَانَ • وَفَى الأَمْلُ : ﴿ فَهِمْ مَا حَقَّ ﴾ • (٢) عبارة تاريخ بنداد : «قال: ولم يكن لأبن الفرات بالنهار وقت يتسع للسنة، لأن مجالسه التي كان يقرأ فيها على الشبوخ كانت متصلة في كل يوم غدوة وعشبة . وكان يحضر كتابه الذي فد نسخه من أصل الشيخ بعدالفراغ من تصحيحه ومقابلته ، وذلك أن جارية له كانت تعارضه بمــا يكتب فلا يحتاج أن يغيركمايه وقت قراءته على الشــيخ » • ﴿ ﴿ ﴾ كَذَا فِي الأمـــل وسعيم الأدباء وسعيم البلدان • وفي ابن الأثرِ والمنتظم وشذرات الذهب ونقد الجمان : ﴿ أَبُوعِيدُ اللَّهِ ﴿ ﴿ إِنَّ ۚ فَا لَأُصَّلَّ : ﴿ وَاللَّهُ عَلَّ مُؤْلف كتاب الفسرج، • والنصو يب عن مرآة الزمان وتاج الراجع والمنتخ وشذرات الذهب •

§ أمر النيل في هدد السنة _ الماء الفديم أربع أذرع وأثنتان وعشرون إصبعا . مبلغ الزيادة ست عشرة ذراعا وسبع أصابع .

في ملوك مصر والقاهرة

السنة العشرون من ولاية العزيز زارعلى مصروهي سنة حمس وثمانين وثالمائة.

فيها تحرَّكت القرامطة على البصرة، فحَهَّز بهاء الدوَّلَةُ البهم جيئًا فرجعوا عنها • وفيها زُلزلت الدنيا زلزلة عظيمة، مات فيها تحت الهدم خلق كثير .

وفيها أمر صَّمْصامُ الدولة بقتل من كان بفارس من الأتراك، كلِّ ذلك ولم يُتبح أمر صمصام الدولة .

وفيها توتى طُغان صاحبُ بهاء الدولة الذي كانب ندبه لقتال صمصام الدولة

''' وفيها حجّ بالناس أحمد بن محمد بن عبد الله العلوى من العراق، وبعث بدر بن حَسُوَيْهِ الكُرْدِيِّ مَسْمَةً آلافِ دينار إلى الأُصَيفِر الأعرابيِّ الذي كان يقطع الطريق على الحاج عِوضًا عماكان يأخذه من الحاج، وجعل ذلك وسماً عليه في كل

وفيهـا توقى الوزيرالصاحب إسماعيــل بن عَبّاد بن العباس أبو القاسم وزير مؤيَّد الدولة بن ركن الدولة الحسن بنُ بُويه، ثم وزَّر لأخيه فحر الدولة. كان أصله

 (١) العبارة ها مجملة. وفي مرآة الزمان : « ... وفيها أمر صمصام الدولة بقتــــل من كان بفارس مَنَ الأَرْاكِ، وَكَانُوا قَدَ أَصْدُوا وَعَانُوا وَنَهُوا المَمَالُ وَالحَرْمِ وَكَانُوا سِبِمَالَة غلام فلها هدر صحصام الدولة دما مع حربوا الى السند وراسلوا صاحبا ... في الشخول عليه فأذن لم وخوج القائهم وصف أصحابه صفين فلما مار الزك بينهم وضعوا فيهمالسيوف فل يفلت منهم أحد» • (٢) هو أبونجم بدرين حسنويه _ ناصر الدين والدولة . ﴿ ٣﴾ في المنتظم وعقد الجمان : ﴿ تَسْمَةُ آلَافَ دَيْنَارٍ ﴾ •

سنة ٣٩٠

§ أمر النيل في هدده السنة _ الماء القديم أربع أذرع وعشرون إصبعا . مبلغ الزيادة ست عشرة ذراعا وعشرون إصبعا .

السنة الرابعة من ولاية الحاكم منصور على مصروهي سنة تسعين وثلثائة

في ملوك مصر والقاهرة

ر... فيها ظهر بسيجستان معين الذهب، فكانوا يُصفُّون من التراب الذهب الأحمر. وفيها وَلَى الحاكم صاحب مصرعلى نيابة الشام خَمْـ لَ بن تميم ، فَمَرِض ومات بعد أشهر؛ فولى الحاكم عوضه على دمشق على بن جعفر بن فَلاح •

وفيها حج بالناس من العواق أبو الحارث العَلَوِينَ · وفيها نُوفَى الحسين بن محمد بن خلف أبو عبدالله الفزاء والد الفاضي أبي يَعلَى ·

كارن إمامًا نقيها على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة، وسمِيع الحديث وتفقّه وَ بَرَّع . ومات في شعبان ببغداد .

وفيها تُوفي الْمُعَاتَى بن زكريّاء بن يحيي بن حميد بن حمّاد بن داود أبو الفرج البَرْوَانَى ، ويعرف بأبّن طَوارَى . وُلد سنة ثلاث وثلثائة ، وقيل : سنة خمس وثليائة . وكان إماما في النحو واللغــة وأصناف الأداب ، وكان يتفقُّه على مذهب محد بن حريرالطبري . وصنف كتاب "الحليس والانيس". قال الْمُعَانَى المذكور : حججت فكنت بمنَّي فسيعت مناديا ينادى : يا أبا الفرج؛ فقلت : لعسلَّه غيرى •

(١) عبارة ابن الأثير : « فكانوا يحفرون التراب و يخربون منه الذهب الأحمر» .

(٣) النهرواني، نسبه الى نهروان : بلد قرب بغداد .

(٤) كذا ضبط بالمبارة في ابن خلكان · وفي ابن الأثير " ابن طراد" · وفي الأصل : « ابن طران» ·

 إمر النيل في هذه السنة _ الماء القديم ثلاث أذرع وآثنتا عشرة إصبعا . مبلغ الزيادة ست عشرة ذراعا وسبع أصابع .

السنة النالثة مر. _ ولاية الحاكم منصور على مصروهي سنة تسع وثمانين

فيها حجَّ بالناس محمد بن محمد بن عمر من العراق وكان في الجِّ الشريفان: الرضيَّ والمرتضى ؟ فأعترض ركب الحاج أبو الجزاح الطائي ، فأعطياً وتسمعة آلاف دينار من أموالهما حتى أطلق الحاج .

وفيها أستولى الأمير أبو القاسم محود من مُبكَّتكين على أعمال مُعراسان بعد إن هزم الأمير عبـُــُدُ الملك بن نوح السَّامانيَّ ، وأزال السامانيَّــة منها ؛ وأقام الدعوة لخليفة القادر بعد أن كانت للطائع الذي خُلِع .

وفيها تُوفى زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسي أبو على السَّرْحُسيّ الفقيه الشافعيّ المقرئ المحدّث . سميع الكثيروروي عنه غيرواحد . ومات في شهر ربيـع الآخر وله ستّ وتسعون سنة .

وفيها تُوفّى عبـــد الله بن أبي زيد عبد الرحن الفقيه أبو محمد القَيْرَوَاني شــيخ المالكيَّة بالمغرب . جمع مذهب الإمام مالك رضي الله عنه وشرح أقواله . وكان واسمَ العلم كنير الحفظ ذا صلاح وعَفْ ق وَوْرَع . قال القاضي عِياض بن موسى بن عَيَاض : حاذ رِيَاسة الدِّين والدنيا، ورُحل إليه من الأمصار .

(١) في الأصل: «عبد الله» . والنصويب عن أبن الأثير ومرآة الزمان وعقد الجانة.

معيد السعداء، ورئيس المغساين بين يديه ، وهو عمر بن عبدالعزيز الطوحق، ومُعلَم من الكبش إلى جامع أحمد بن طولون، ونزَّل ناب الساطنة الأمير سلَّار، والأمير ركن الدين يبرس الحاشَّتَكِير الأستادار، وجميع الأمراء من الفلعة إلى الكَّبْش، وحضروا تغسيله ومصَّوا أمام جنازته إلى الحامع المذكور، ونقدّم للصلاة عليه الشيخ كريم الدين المذكور، وحُمِل إلى تربُّمه بجوار السيدة نفيسة وُدُفِن بها، بعد أنْ أُوصَى بولاية المهد إلى ولده أبي الرسع سليان، وتقديرُ عمره فوق العشرين سنة . وكان السلطان مَّلِهِ فِي أَوْلُ نَهَارِ الجُمْعَةُ قِبلِ الإِشَاعَةِ بموت والده، وأشهد عليه أنه ولِّي أَلمُلك الناصر محد بن فلاوون جميعً ما ولاه والده وفوضه إليه، ثم عاد إلى الكَبش . فلما فرغَت الصلاةُ على الخليفة رُدّ ولدُه المذكور وأولاد أخيه من جامع آبن طُولُون إلى دورهم، وزَل من القلعة حمسة خدّام من خدّام السلطان ، وقعدوا على باب الكَّبُش صفة الترسيم عليهم ، وسسير السلطان يستشير قاضي الفضاة نق الدين أبنَ دفيق العيد

النجموم الزاهرة

الطبعة ﴾ أذكر أن هذه الخانقاء ويقال لها الخانكاه : معناها هنا الدار التي يختل فيها العسوفية لعبادة الته تمالى. وذكر المقريزي في خطعه (ص ١٥ ٤ ج ٢): أن هذه الخانفاء كانت في أوّل عهدها دارا تعرف بدارسيد السعداء ، وهو الأسناذ قنير ويقال له عنير ، وذكر ابن ميسر أن اسمه بيان واقبه سعد السعداء أحد الأستاذين المحتكين خدَّام الفصر وعنيق الخليفة المستنصر الفاطعي، قتل يوم ٧ شعبان سنة و و ٥ هـ، تم سكنها من بعده الوزير العادل وزيك بن الصالح طلائع بن وزيك ، ثم سكنها بعده الوزير شاور بن مجير السعدى، ثم انه الكامل . ولما أستقل الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بملك مصر عمل هذه الداو برسم الفقراء الصوقية الواردين من البلاد الخارجة عن مصرووقفها عليهم في سنة ٦٩ هـ هـ، وقد عمل في هذه الدار بعد ذلك تغيرات في مبانيا فصارت شكلها الحالي مسجدا يعرف اليوم بجامع سهيد السعداء بشارع

أثرية يرجح أنها أنشلت في عصر الملك الفاهم بيرس البندنداري؛ لأنه هو انذي مهد الإفامة في مصر تخلفاء العباسين، تم دفن أحد أولاده بها ، وهذه الفية تشه في عمارتها فية الملكة شجرة الدر النوبية العهد منها .

الشافعيّ في أمر سليان المذكور، هل يصلُح تخلافة أم لا؟ فقال : نعم يصلُحُ وأثنى (١) خانقة مسهدالسعداء، علاوة على ماسيق ذكروق التطبق عليها (ج، الحاشية وتم، ع ص . ومن هذه

(٢) تربة الملاغة الحاكم ، هذه التربة لا تزال موجودة إلى اليوم داخل قبة

وتعرف بقية أو تربة الخلفاء العباسين الذين آستوطنوا مصر في عهد الملك الناهر بيوس إلى الفتح المناني ؟ وهذه الفية مجاورة لمقام السيدة نفيسة رضى الله عنها خارج جامعها من الجهة الشرقية •

عليه ، و بَق الأمر موقوفًا إلى يوم الخميس رابع عشرين جُمادى الأولى المذكور .

في ملوك مصر والقاهرة

فلمّا كان بُكُّرة النهار المذكور طلّب سلمان إلى القلعة فطلّع هو وأولاد أخيه بسبب الْمَا يعة فأمضي السلطانُ ماعهد اليه والدُه المدكور بعد فُصولِ وأمور يطُول شرحها الخلافة ، ونُبِت بالمستكنى ، وهي جُبّة سـودا، وطرحة سودا،، وخلّم على أولاد أخيــه خِلَم الأمراء الأكابر خلعــا ملوّنة . وبعد ذلك بايعــه السلطان والأمراء والقضاة والمقدّمون وأعيار الدولة، ومدّوا السَّماط على العــادة ؛ ثم رسَّم له

السلطان بنزوله إلى الكَبْش وأُجْرَى راتبَ الذي كان مقرّرا لوالده وزيادة، ونزلوا إلى الكّبش وأقاموا به إلى يوم الخميس مستهل جمادي الآخرة حضر من عند السلطان المَهْمِنْدُارْ ومعــه جماعة وصحبتُهم حِمالٌ كثيرة، فنَقَلُوا الخليفة وأولاد أخبه ونساءهم وجميعً من يَلُوذ بهم إلى قلعة الجبل، وأنزلوهم بالقلعة في دَارَيْن : الواحدة تســّمي بالصالحية ، والأخرى بالظاهرية ، وأجْرُوا عليهم الرواتب المقرّرة لمم، وكان في يوم الجمعة ثاني يوم الْمُأَيِعة خُيطِب بمصر والقاهرة للستكفي هذا، ورُسم بضرب آسمه على سكَّة الدينار والدرهم . انتهى .

وكان السلطان قبل ذلك أمَّر بخروج تجريدة إلى الوجه القبلي لكثرة فساد العُرُّ بان وتعدَّى شرَّهم في قطع الطريق إلى أن قَرضُــوا على التَّجَار وأرباب المعايش " بأَسْيُطْ وَمَنْفَلُوطْ فَرَائِضَ جَبُّوهَا شِبهِ الْجَالِيَّةُ، وَاسْتَخَفُّوا بِالْوَلَاةِ وَسَعُوا الخراجَ

(١) المهمندار، هو الذي يتصدى لتنق الرسل والعربان الواردين على السلطان و ينزلهم دار الضيافة، و يُحدث في الفيام بأمرهم ، وهو مركب من لفظين فارسين : أحدهما مهمن (بفتح الميم الأولى) ومعناه الضيف ، والثاني مملك و يكون مناه مملك الفيف، والمراد المنصدي لأمره (عن صبح الأعشى ج، ص٩٥٠). (۲) واجع الحاشية رقم ١ ص ٣ ١٣ من الجزء الخامس من هذه الطبعة . (٤) الجالبة مفرد الجوالى ، وهي ما يؤخذ من أهل الذمة من رقم ۲ ص ۹ و من هذا الجزَّه . الجزية المقررة على رقامهم في كل سنة (صبح الأعشى ج ٣ ص ٦٢؛ ونهاية الأرب ج ٨ ص ٢٣٦) ٠

من آسان العرب الانتاج البلامة الفروق الفطرة الدين مجدن مكرم المعروق المام والمام المورق المسترى المام المام والمكن المدوسة والمكن المدوسة والمكن المدوسة والمكن المدوسة والمكن المدوسة المدوس

. 727

وَالْتَ وَالَّهُ أُخْتَى * وَخَجُواهالواعَقُلُ تَرَى النُّمَّيانَ كَالْتَقُلُ * ومأيِّدُر بكما الدَّخْلُ وتقول أناتحتالن هذاأى وزيحاجيك والحمكم هوأصار ماحاجنته قال فنَاصِيني ورا- أَتِي ورَحْلي . وندُ عالاتِي أَن احْتَمَاها ود يَتَعَاجُونَ بَكذَاوهُ يَاخُونَ صُخُيِّاتُ عَبرالحُوي وَخَيَّاكُ مَا كذَاأَى أَحَاجِكُ وَلانَ مأتمنابالآحاحي أىبالأنجاليط وفلاب لاتخوالسير أىلابحفظه أبوزيد خحساسره يمخوواذاكمه وفي نوادرالاً عراب لامُحامية تَصندى في كذا ولامُكافاة أى لاكتَّان له ولاستْرعندَى و مقال المراعى

اذاضع غمه فنفرقت مايَّعُوفلانُ عَمَه ولاابلَة وسَنَّاءلا يَحْفُوا لما الابسكه ورَاع لا يَحْبُوا الد أىلا يحذظها والمصدرمن ذاك كله الخوواشتقاقه بماتقدم وقول الكمت مدور وسيدة والمأقول لكم * الظنّ الكم من جارة الحار

قال أو النه ولا نتَعَدو أنى تفطُّنو اله وازْ كَنُوا وقواد . والدار الحارا رادان أمُّم ولد تكممن ورهالامن قبلها أرادان آما كم يأون النسافي تحالم ونالحومن الحجى العقل والفطفة فال والدرمؤنة والقُسل مذكر فلذلك قال حارة الحار وفي الحدستين بات على ظهر بيت ليس عليه تَجَافَقُ دَرِئَتُ مَنه الذَّمَة كَكُذَارُواه الخَشَابِي فَرَمَّالْمُ السُّمَن وقال انه يروى بكسرا لحسا وفقها ومعناه فيهمامعني السترفن فال بالكسرشهه بالخجى العقل لانه ينع الانسان ساالفسادو يحفظه من التعرين للهلاك أشبه المسترالذي يكون على السطير المانع الإنسان من التردّي والسقوط بالعقل المانعلامن أفعال السوا المؤدية الى التردى ومن روا ماانفتح فقددهب الى الساحيسة

والطرف وأغيا الذئ نواحيه واحد اتحيا وزحديث المسئلة حتى يغول ثلاثهُ من ذوى فُجَى قداً الله الله عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

فراحيه اوأطرائها فالدان أقبل لانتُعرزُ المرنَ أَحِما والله ولا و أَنتَى له في السهو الالله الم و روى أعنا و حَاالُ مِي حَرْفُهُ قَال

وكَا تُنْخَلُّا فِي مُطَّيْطَةً ثَاوِياً ﴿ وَالْكُمْعَ بَيْنَ قُرَارِهَا وَجَاهَا رنسبار برى هذاالبيت لابزالرقاع مستذنه دابه على قراه والخياسا أشرو من الارض وتحبأ الوادى منقرجه واتحاالملمأوقيل الجانب والجع أجماء اللعياني مالدمكما ولاتحجى يمعى واحد فالأبوزيدانه كحبي الىبى فلانأى لالحج الهم وتحبيب الشئ تمديه فالدوالرمة

لانه يصف حيرو حش وتلاد اأى قديمة عليها أى على هدنه الشرّ يعسة ما بين رام وتحتّب في

قولدا بزأين الرياني هكذافي

الاصلوحرره اه

تَعَوْفاَ فَالنَّهُ النَّاذْعَصْ مُلْكُهُم ، وَقُبْلَ فِي النُّعْمَانِ عَارَبْنَاعُرُو قال الذي فسير بحَوْنا أقصد ناواعقد ناوتَحَبِّت الذي نعد نه وحَجَّوْت بالمَكان أقت به وكذا ف تَحَمِّيتُهُ ۚ قَالَ ابْسِيدٍ، وَحَبَالِلْمُكَانَجُّوْاوَتَحَمَّى أَفَامِنَنَتَ وَأَنشدَالنارِ يَلْمُسَارَّةِ بِنَأْ بَن

فصل الحاء * حرف الواو والياء

فَاهَ تَاغَياشَ تَحَدِّ شَرِيعَهُ ﴿ لَلاَّدُاعَ إِمِارَهُمُ اوَاحْسَالُهَا

والتَعَبِّى مَقْصَدُ حَبَّهُ وهذاالبِتَ أورده الحوهري فِيانَا عَبِاسَ قَالِ ابْرِي وصوا به التا

الرياني * حَبْ تَحْجَى مُطْرِقُ بِالنَّالَقِ * وَكُلُّ ذَلْكُ مِنْ الْمُسَلِّدُ وَالْا - تَبَاسُ قَالَ الْعِباح فَهُنَّ مِنْ الْمُعْرَادِ الْعَالِمُ الْمُعْرِدُ الْمُعْرَادِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرَادِ النهذيب عن الفرا مَجَنَّت بالنبئ وتَحَبَّع تبعهم زولاج مزعَ مكت ولزمت وأنسد ببت ابذأ حر

أَمَّمُ رُعًا عَادَلَتَي تَعَعِي * ما حرناو تَنْسَى أُولسَا أَيُّهَ اللَّهِ وَٱلْزَمَهِ فَالْ وَهُو يَحْجُونَهِ وَأَنْسُدَالِهَاجِ * فَهُنْ يَعَكَدُنْ بِهَ أَدَاجًا * أى اداأ فامِه

فال ومنه قول عدى بنزيد أَطَفُ لاَنْفه المُورَى قَصرُ * وكان مَأَنْه حَدُاضَه مَا

فال شريحين من مستعبد أبن الاعرابي الخوالوقوف كالذاوقف وقال وهما معدول م جَاا ذاوقف وتحبت بالشي بالكسرأى أولفت وارسته بهمزولا بهمزوك ذلك تحبيت به وأنشد بين ابنأ َحر ، أصم دعا عاذاتي تُعَجِّيه فال تَعَجِّيت مِذا للكانا أي سنسكم المه وازمت وتبلكم فالابزبرى أصمره العاذتي أىجعلها القدلات عوالاأتم وفوالمتحبى أى نسبق اليم باللوم وتدعُ الاواين وحياالله والتُ ولكَ بُعُبُوه مَدونع وفَت هديره فالصرف اليه وَجَهَا وَ يَحْوِاوْتُعَمَّى كلا مِماضَنَّ ومنه على الرحل خُوة وَجَاالر حللا وَمُكاوَكُوا أَي حراهم وظنهـ مكذلة وانى أمخو به حمراأى أظن الازهرى بقال تعجى ولان بظنه اداظن سأفادعاه

ظاناولم يستبتنه قال الكمت تَحَجَى أَبُوهِ امْنَ أُبُوهُم قَصادَفُوا ﴿ سُوادُومَنْ عَجُولُ أَمَادُفَتَهُ حَمِّلُ ويذال تحوت فلانا بكذااذا ظننتمه فال الشاعر

وْدَكُنْتُ أَخُولًا مَاعْرُواْ مَانْفُهُ ﴿ حَى أَلَتْ بِالرِّما لُمَانُ



الكامل في الناريخ

ماليز –

الیشیخ البت لامدغزالدین ای انجسَ عُلتے بن ای الکرم محدّ بن محت بن عَبدالکرم بن عبدالواحیالیشیدیان المعروف باین الأثیر

واربيّرونت للطِبْاعَة وَالسَسْفِ

و*ارصت* ور للطِبَاعَةِ وَالنششير

£1970 - +1740

20

فشنوا الغارات على أرض الروم فأصاب الناس ما شاؤوا وافتتحوا حصوناً كثيرة.

وقيل: إن الذي أمد حبيب بن مسلمة بسلمان بن ربيعة كان سعيد بن العاص، وكان سبب ذلك أن عثمان كتب إلى معاوية يأمره أن يُخزيَ حبيبَ بن مسلمة في أهل الشام أرمينية ، فوجَّهه إليها ، فأتَى قاليقلا فحصرها وضيَّق على من بها ، فطلبوا الأمان على الجلاء أو الجزية ، فجلا كثير منهم فلحقوا ببلاد الروم ، وأقام حبيب بها فيمن معه أشهراً .

وإنَّما سُمِّيت قاليقلا لأن امرأة بطريق أرميناقس كان اسمها قالي بنَّتْ هذه المدينة فسمتها قالي قلَّه ، تعني إحسان قالي ، فعرَّبتها العرب فقالت : قاليقلا .

ثمَّ بلغه أن بطريق أرْميناقس ، وهي البلاد التي هي الآن بيد أولاد السلطان قَلْج أُرسلان، وهي مُلَطَّية وسيواس واقصراً وقونية وما والاها من البلاد إلى خليج القسطنطينيَّة ، واسمه المَوْريان ، قد توجَّه نحوه في ثمانين ألفاً من الروم . فكتب حبيب إلى معاوية نخبره ، فكتب معاوية إلى عثمان ، فأرسل عثمان إلى سعيد بن العاص يأمره بإمداد حبيب، فأمدَّه بسَلمان في ستة آلاف، وأجمع حبيب على تبييت الروم ، فسمعته امرأته أمّ عبد الله بنت يزيد الكلبية فقالت : أين موعدك ؟ فقال : سرادق المـوريان . ثم بيتهم فقتل مَن وقف له ، ثم أتَّى السرادق فوجد امرأته قد سبقته إليه، فكانت أوَّل امرأة من العرب ضُرب عليها حجاب سرادق . ومات عنها حبيب فخلف عليها الضَّحَّاكُ بن قيس، فهي أم ولده .

ولما انهزمت الروم عاد حبيب إلى قالبقلا ، ثم سار منها فنزل مربالا ، فأناه بطُّريق خلاط بكتاب عياض بن غم بأمانه ، فأجراه عليه ، وحمل إليه البطُّريقُ ما عليه من المال ، ونزل حبيب خلاط ، ثمَّ سار منها فلقيه صاحب مُكْس، وهي من البُـــُـنُـرَّجان، فقاطعه على بلاده، ثمّ سار منها إلى أزْد شاط،

وهي القرية التي يكون بها القيرميز الذي يُصبغ به، فنزل على نهر دَبيل وسرّح الحيول إليها فحصرها ، فتحصَّن أهلها ، فنصب عليهم منجنيفًا ، فطلبوًا الأمان ، فأجابهم إليه وبتّ السرايا، فبلغت خيلُه ذاتَ النُّجُم؛ وإنَّما سُمَّيت ذات النُّجُم لأن السلمين أخذوا لُجُمَّ خيولهم فكبسهم الروم قبل أن يُلجموها ثُمَّ ألجموها وقاتلوهم فظفروا بهم؛/ووجَّه سريَّة إلى سِراج طَيْرُ وبَغْرَوَنْد ، فصالحه بطريقُها على إتاوة . وقدم عليه بطريق البُسْفُرَجان فصالحه على جميع بلاده .

وأتى السُّيسَجان فحاربه أهلُها ، فهزمهم وغلب على حصوبهم وسار إلى جُرْزان 1، فأناه رسولُ بطريقها يطلب الصلح فصالحه . وسار إلى تفليس فصالحه أهلُها ، وهي من جُرْزان¹، وفتح عدّة حصون ومدن تجاورها صلحاً. وسار سلمان بن ربيعة الباهلي إلى أرَّان ففتح البِّيلْدَقان صلحاً على أن آمنهم على دمائهم وأموالهم وحيطان مدينتهم ، وأشترط عليهم الجزية والخَسَراج .

ثمّ أتى سلمان مدينة بَرّْدَعة فعسكر على التَّرثور، نهر بينه وبينها نحو فرسخ، نقاتله أهلها أبَّامًا ° ، وشن الغارات في قراها، فصالحوه على مثل صلح البيلقان ودخلها ؛ ووجَّه خيله ففتحت رساتيق الولاية ، ودعا أكراد البلاشجان إلى الإسلام فقاتلوه فظفر بهم فأقرّ بعضهم على الجزية وأدّى بعضهم الصدقة ، وهم قليل؛ ووجَّه سرية إلى شَمَّكُور ففتحوها، وهي مدينة قديمة ، ولم نزل معمورة حتى أخربها السَّناوردية 3، وهم قوم تجمُّعوا لمَّا انصرف يزيد بن أُسَيِّد عن أرمينية فعظم أمرهم، فعمرها بُغا سنة أربعين وماثنين وسمًّاها المتوكلية نسبة إلى المتوكل .

وسار سَلْمَانَ إلى مجمع أرس والكُرُّ فَفَتْحَ قَبَلَمَهُ ۖ ،وصَالحَهُ صَاحَبُ سَكُر

1) S.

¹⁾ B. et S. غزران; C. P. et Bodl. sine punctis.

³⁾ B.et Bodi. الشاور دية ; al-Beladsort, ed. DE GOEJE, p. 203 : الشاور دية . 4) S. فيله

على بلاد 1 الهند ما بينه وبين قشمير ؛ وأناه من المنطوعة نحو عشرين ألف مقاتل من ما وراء النهر ، وغيره من البلاد ، وسار إليها من غزنة ثلاثة أشهر سَيْرًا دائماً ، وعبر نهر سَيَحون ، وجيلوم ، وهما نهران عميقان شديدا الجرية ١ ، فوطىء أرض الهند ، وأتاه رسل ملوكها بالطاعة وبذ^ىل الإتاوة .

فلمًا بلغ درب قشمير أناه صاحبها وأسلم على يده ، وسار بين يكديُّه إلى مقصده ، فبلغ ماجون² في العشرين من رجب ، وفتح ما حولها من الولايات الفسيحة . والحصون المنيعة 3 ، حتى بلغ حصن هودب ، وهو آخر ملوك الهند ، فنظر هودب من أعلى حصنه ، فرأى من العساكر ما هاله ورعبه ، وعلم أنَّه لا ينجيه إلاَّ الإسلام ، فخرج في نحو عشرة آلاف ينادون ي بكلمة الإخلاص ، طلباً للخلاص ، فقبله يمين الدولة ، وسار عنه إلى قلعة كلجند ، وهو من أعيان الهند وشياطينهم ، وكان على طريقه غياض ملتفَّة لا يقدر السالك على قطعها إلا بمثقة ، فسيَّر كلجند عساكره وفيوله إلى أطراف تلك الغياض يمنعون من سلوكها ، فترك يمين الدولة عليهم من يقاتلهم ، وسلك طريقاً مختصرة ً إلى الحصن ، فلم يشعروا به إلا وهو معهم ، فقاتلهم قتالاً شديداً ، فلم يطيقوا الصبر على حدّ السيوف ، فالهزموا ، وأخذهم السيف من خلفهم ، ولقوا نهراً عميقاً بين أيديهم ، فاقتحموه ، فغرق أكثرهم وكان القتلى والغرقى قريبًا من خمسين ألفًا ، وعمد كلجند إلى زوجته فقتلها ثم قتل نفسه بعدها ، وغنم المسلمون أمواله وملكوا حصونه .

ثم سار نحو بيت متعبَّد لهم ، وهو مهرة الهند ، وهو من أحصن الأبنية على نهر ، ولهم به من الأصنام كثير ، منها خمسة أصنام⁴ من الذهب الأحمر المرصّع

. أطراف .P. (1) (1 . ماحون .C. P. عاري . أصناف .A (4

١ الحرة.

۱ وتسعين .

بالجواهر ، وكان فيها من الذهب ستّمائة ألف وتسعون ١١ ألفاً وثلاثمائة مثقال ، وكان بها من الأصنام المصوغة من النقرة نحو ماثتيُّ صم ، فأخذ بمين الدولة ذلك جميعه ، وأحرق الباقي ، وسار نحو قَـنَّـوج² ، . وصاحبها راجيال³ ، فوصل إليها في شعبان ، فرأى صاحبها قد فارقها ، وعبر الماء المسمّى كنك ، وهو ماء شريف عندهم يرون أنَّه من الجنَّة ، وأنَّ من غرَّق نفسه فيه طهر من الآثام ، فأخذها بمين الدولة ، وأخذ قلاعها وأعمالها ، وهي سبع على الماء المذكور ، وفيها قريب من عشرة آلاف بيت صم ، يذكرون أنَّها عُملت من مائتيُّ ألف سنة إلى ثلاثمائة ألف كذباً منهم وزوراً ، ولمَّا فنحها أباحها عسكره .

ثم سار إلى قلعة البراهمة ، فقاتلوه وثبتوا ، فلمَّا عضَّهم السلاح علموا أنهم لا طاقة لهم ، فاستسلموا للسيف فقُتُلوا ، ولم ينج منهم إلاّ الشريد .

ثم سار نحو قلعة آسي ، وصاحبها جند بال ، فلمَّا قاربها هرب جند بال ، وأخذ يمين الدولة حصنه وما فيه ، ثم سار إلى قلعة شَروة ، وصاحبها جندرآي ُ ، فلمًا قاربه نقل ماله وفيوله نحو جبال هناك منيعة يحتمي بها ، وعمي خبره فلم يُدرَ أين هو ، فنازل يمين الدولة حصنه فافتتحه وغنم ما فيه ، وسار في طلب جندرآي جريدة ، . وقد بلغه خبره ⁵ ، فلحق به في آخر شعبان ، فقاتله ، فقتل أكثر جند ً جندرآي ، وأسر كثيراً منهم ، وغنم ما معه من مال ٍ وفيل ، وهرب جندرآي في نفر من أصحابه فنجا .

وكان السبي في هذه الغزوة كثيراً حتى إنّ أحدهم كان يُباع بأقلّ من

Y7V

[.] وسبعين .A (1

[.] راحیان .C. P. . رجال A. (6

²⁾ A. نتوح , in textu , فنوح , in textu , فنوح . 4) A. جنداري semper.

دنانير ، وتجري لهم كلّ شهر ديناراً . قال : فقلتُ له : قد قلتُ للرجل حتى يجيء إلى ؟ ؛ فازداد فرحاً ، وفعلتُ بالرجل ما قال ، ولم يزل يصل إليه رسمه حتى قُبض . وله من هذا كثير ، فمن ذلك أنّه تصدّق بثيابه من على بدنه في بعض السنين التي تعدّرت الأقوات فيها .

ذكر إجلاء القارغليّة أ من وراء النهو

كان خان خانان الصيني ملك الحطا قد فوض ولاية سَمَرْقَنَد وبخارى الى الحان جَغري خان بن حسن تكبن، واستعمله عليهما، وهو من بيت الملك، قديم الأبوة، فبقي فيها مدبراً لأمورها، فلمنا كان الآن أرسل إليه ملك الحطا بإجلاء الاتراك القارغلية من أعمال بخارى وسمرقند إلى كاشغر، وأن يتركوا حمل السلاح ويشتغلوا بالزراعة وغيرها من الأعمال، فتقدم جغري خان إليهم بذلك، فامتنعوا، فألزمهم وألح عليهم بالانتقال، فاجتمعوا وصارت كلمتهم واحدة، فكروا، وساروا إلى بخارى، فأرسل الفقيه محمد بن عمر ابن بيُرهان الدين عبد العزيز بن مازة ، رئيس بخارى، إلى جغري خان يعلمه ذلك ويحته على الوصول إليهم بعساكره، قبل أن يعظم شرهم، وينهبوا ذلك ويحته على الوصول إليهم بعساكره، قبل أن يعظم شرهم، وينهبوا

وأرسل إليهم ابن مازة يقول لهم : إنّ الكفار بالأمس لما طرقوا هذه البلاد امتنعوا عن النهب والقتل ، وأنّم مسلمون ، غزاة ، يقبح منكم مدّ الأيدي إلى الأموال والدماء ، وأنا أبذل لكم من الأموال ما ترضون به لتكفّوا عن النهب والغارة ؛ فتردّدت الرسل بينهم في تقرير القاعدة ، وابن مازة يطاول بم ويمادي الأيمام إلى أن وصل جغري خان ، فلم يشعر الأتراك القارغلية المهم ويمادي الأيمام إلى أن وصل جغري خان ، فلم يشعر الأتراك القارغلية الم

القارلنية . ٨ (1

إلا وقد دهمهم جغري خان في جيوشه وجموعه بغنة ووضع السيف فيهم ، فالمبرموا وتفرقوا ، وكثر القتل فيهم والنهب ، واختفى طائفة منهم في الغياض والآجام ثم ظفر بهم أصحاب جغري خان فقطعوا دابرهم ، ودفعوا عن بخارى ونواحيها ضررهم وخلت تلك الأرض منهم .

ذكر استيلاء سُنقُر على الطالقان وغرْشيسْتَـان

في هذه السنة استولى الأمير صلاح الدين سُنقُر ، وهو من معاليك السّنجَريّة ، على بلاد الطالقان ، وأغار على حدود غرشستّان ، وتابع الغارات عليها حتى ملكها ، فصارت الولايتان له وبحكمه ، وله فيهما الحصون منيعة ، وقلاع حصينة ، وصالح الأمراء الغزّيّة وحمل لهم الإتاوة كلّ سنة .

ذكر قتل صاحب هراة

كان صاحب هراة الأمير إيتكين بينه وبين الغُزّ مهادنة ، فلما توفّي ملك الغُور محمد طمع في بلادهم ، فغزاهم غير مرّة ، وجب وأغار ، فلما كان في شهر رمضان من هذه السنة جمع ابتكين جموعه وسار إلى بلاد الغور ، وساروا إلى باميان وإلى ولاية بُستَ1 والرُّخَج، فقاتله صاحبها طُغُرُل تَكين

¹⁾ A. ثثت .



صناعت الإنشأ

اليف أبى العباس أحربن على الفافية شندى ١٥٨٥ - ١٤١٨

نسخة مصورة عن الطبعة الأسيرية. ومدية بتصوبيات واستدراكات وفهارس تفصيلية سع دراسة وافية

وزارة الثقافة والارشادالقومى المؤسسة المصرة العامة للناكين وللزجمة والضاعة والنشر

77.

(١١) نقبض عليــ ، واليها وَاعتقله إلىٰ أن ورد أمر [أبي دبوس] بقتله نقتله ؛ وَاستقلَّ أبو دَنُوسَ بالأمر وتلقُّب (الواثقَ بالله) والمعتمدُّ على الله •

مْم جع يعقوبُ بنُ عبد الحقُ وقصد مَرَّا كُش فخرج إليه أبو دَّبُوس، فكات الهزيَّةُ علىٰ أبي دبوس، ففر هار با فأُدرِك وُغيل. ودخل يعقوب بن عبد الحق مَّمَّا كُش وبلكها سنةً ثماني وستين وسمَّانُهُ، وفيرَ مَشْيخُهُ الموحدين إلى مَعَاظهم بعد أن كانوا بايعوا عبدَ الواحدينَ أبي دَبُوس ولَقَبوه المعتصمَ، فأفام خمسة أيام، وحرج في حلتهم، وأنفرض أمر بني عبد المؤمن . ولم يبق للوحدين ملك إلا بأفريقيَّة لبني أبي حفص على ما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

الطبقسة الثامنسة

(ملوكُ بني عبد الحق من بني مَريني، القائمون بها إلى الآن)

فَخُوس، بن كوماط، بن مَرِين، بن وَرْتاجِن، بن ماخُوخ، بن جديج، بن فاتن، آبن بدر، بن نجفت، بن عبدالله، بن ورتبيص، بن المعز، بن إبراهيم، بن رجيك، آبن واشين ، بن بصلن ، بن مشد، بن إكيا. بن ورسيك، بن أديدت، بن جانا،

كانت منازلُ بني مَرِينٍ مابين فيكيك إلى صا ومَلُوبِهِ ؛وكانت الرياسة فيهم (لجمد) آین وَدِزیرِ بِن فَکُوسِ ٠

(١) قى الاصل المرتضى رهو خطأ -مَا إِنْ مِنْ إِنْ أَيْرِي مُنْفَ الْمَايِةِ مَرْتُشَى فَي كُلُّهِ ** تَاجِ الْعَوْضِ ** فَي مَادَةُ مَ رِثُ ﴿

ولما هلك محمد قام بأمره من بعده آينه (حمامةً) ثم من بعده أخوه , عَسْكر) ولما هلك قام برياسته فيهم آبنُه (المخضب) فلم يزل أميرًا عليهم إلىٰ أن قُتِل في حرب الموحَّدين في سنة أربعين وخمسائة .

وقام بأمرهم من بعده (أبو بكر آئنُ عمه حامةً بن محمدٌ) و بقي حتَّى هلك . فقام من بعده آب (محيُّو) ولم يزل حتَّى أصابت حراحةً في بعض الحروب . وهو في عِداد المنصور بن عبد المؤمن. هلك منها بعد مَرْجعه إلى الزَّاب سنةَ إحدىٰ وتسعن وحسالة .

وقام برياسته آبه (عبد الحق ين محيو) وكان أكَّرَ أولاده، وهو الذي تنسب إليه ملوك فاس الآن . فأحسن السَّير في إمارته إلى أن كانتُ أيامُ المستنصر يوسفَ آبن النــاصر : خامس خلفاء بني عبد المؤمن فثارت الفتنةُ بينه وبين بني مَرين . وكانت بينهم حروبٌ «لك في بعضها عبدُ الحق بن محيو .

وَنَصُّب بنو مَرين بعده آبَّه أبا سعيد (عثمانَ بنَ عبد الحق) وشهرته بينهم اهرغال. ومعناه بلغتهم الأعور؛ وقَوَىَ سلطانُه وغلب علىٰضَوَاحى المغرب. وضرب الإتاوةَ عليهم وتابعــه أكثُر القبائل ، وفَرَض على أمصار المغرب مشــل فاس وتازًا وغيرها ضَريبةً معلومةً في كل سنة علىٰ أن يكُتُّ الغارةَ عنهم . ولم ينِل علىٰ ذلك إلىٰ أن قتله علْج من علوجه سنةَ سبع وثلاثين وستمائة .

وقام بأمر بني مَربنِ من بعده أخوه (محمدُ بنُ عبد الحقي) فحرى على سَنَن أخيسه في الاستيلاء على بلاد المغرب، وضَرْب الإناوة على بلاده ومُدُّنه إلى أن كانت أيامُ السعيد بن المأمون من نبي عبسه المؤمن، فجهَّز عساكَر الموحدين لفنال بني مَرينٍ . عَمْرَجُوا إليهُم في جيش كَثِيفٍ في سنة ثنتين وأربعين وستمائة . ودارت الحربُ المُنْ الله الله الله عن عن عن مرين ، وقتل محدُّ بنُ عبد حق ،

قال في و مسالك الأبصار " : ومُدُنها أشبهُ بالنُّويْ والضِّياع من المُدُن. قليلَةُ الحمير والخِصْب ، يابســةُ المَوَاء . قال : وحدَّثني شيرُ وا لد ممن دخل النَّوبة : أن مدينةَ دُنتُلَة مُنتَدُّةً على النيل ، وأهلها في شَظَف من العيش . وَالْحُبُوبُ عندهم

مدينة أيلةً ، ثم دخل إلى بيت المُقْدِس . ومنها أيضًا ﴿ وُلُو النُّونَ الْمُصْرَّى ۗ الزَّاهُدُ

بقصَدهم ، بعث السلطانُ صلاحُ الدِّينِ أخاه شمسَ الدولة إلى (النُّوبَة) لِإخُذها لتكون مَوْلِلا لهم إذا قصــدهم، فرأُوها لاتصلُح لمثلهم، فعدَلُوا إلىٰ اليمن وٱســـتَوْلُوا

قلِملةً إلا الدُّرة ، وإنما تكثُّر عندهم اللحومُ والألبانُ والسَّمَك . وأخر أطْيختهم أَنْ تُطَبِّخُ اللَّهِ بِيَا فِي مَرَى اللهم، ويُثَّرُدُ ويُصَفُّ اللهم واللَّوبِ على وجه الدَّبِد . وربًّا مُمِلت اللَّه بيا بورقها وعُرُونِها . قال : ولهم أنهماك على السُّحُر بالمِزْر ومَيْل

ولما خاف بنو أيُّوبَ نورَ الدَّينِ الشهيدَ صاحبَ الشام على أنفسهم حير مَمَّ عليها، وجعلوها كالمُعْقِل لهم . قال آبن سعيد : ودِينُ أهل هذه البلاد النصرانيةُ .

قال في "مسالك الأبصار": ومن هــذه البلاد نَجَم " لُقَانُ الحكيمُ "ثم سَكَنَ المشهورُ، وإنما سمى المِصْرِيُّ لأنه سكن مِصْرُ فُلْسِبِ إليها . وكان ملوكها في الزمن الفــديم وسائرُ أهلها علىٰ دِين النَّصْرانيةِ ، فلسا فتح عمرو بن العاص رضى الله عنه مِصْرَ غزاهم . قال في " الروض المُطار " : فرآهم يرمُون الحَدَق بالنُّبل ، فكَفُّ عنهم، وقور عليهم إناوةً في كل سنة / قال صاحب " العبر " : وعلىٰ ذلك جرىٰ ملوكُ مصر بعده، وربما كانوا مُعـّاطلون بذَلك ويمتنعون من أدائه، فتغزُوهم عساكرُ المسلمين من مصرحتي يُطِيعوا، إلى أن كان ملكهم فيأيام الظاهر يبيُّرس رحمالله،

الديار المصرية ؛ فقدم (مرقشنُّكر) المذكورُ على الظاهر بيبرس بالديار المصرية ،

واستنجده على آبن أخيه (داود) المذكور ؛ فَهَّز معه العساكرَ إلىٰ بلاد النُّوبة ،

فانهزم (داودُ) ولحق بمَمْلكة الأبواب من بلاد السُّودان ، نقبض عليـه ملكُها وبعث به مقيِّدا إلىٰ الظاهر بيبرس ؛ فاعتُقل بالقلعة حتَّى مات؛ واستقر (مرقشنُكُر)

في مُلْكَ النُّوبِة علىٰ جزية يؤدِّيها في كل سنة، إلىٰ أن كانت دولة المنصور (قلاوون) ثم آستقر بمملكة دنقلة في الدولة المنصورية (قلاوون) رجل اسمه سيمامون وغزته عساكر قلاوون سنة ثمــانين وستمَّائة .

ثم ملكهم في أيام الناصر وفيممد بن قلاوون" رجل آسمه (أمَّى) وبقيَ حتى تُوفِّ سنة ستُّ عشرةً وسبعالة .

وملك بعده دُنقُلةً أخوه (كربيس) .

ثم خرج من بيت الملك منهم رجل آسمه (نشلي) فهاجر إلى مصر، وأسلم وحَسُن إسلامه ، وأقام بمصر بالأبواب السُّلطانيــة ، وأجرى عليه السلطانُ الملك النــاصر رِزْقًا ، ولم يزل حتى آمتنع (كرنبس) من أداء الحزية سنة ستَّ عشرة وسبعائة ، . فَهُوْ إليه السلطانُ العساكر مع نشلي المقدّم ذكره ، وقد تسنَّى عبدَ الله ففز كزنبس إلى بلاد الأبواب ، فاستقر (عبد الله نشلي) في ملك دُنْقُلة على دين الإلسلام ، ورجعت العساكرُ إلى مصر، وبعث الملكُ الناصُر إلى ملك الأبواب في أمر كرنبس فبعث به إليه ، فأسلم وأقام بباب السلطان ، وبقىَ نشل في الملك حتَّى قنله أدل مُلكته سنةَ تسعَ عشرةَ وسبعالة ، فبعث السلطان كرنبس إليهم فملكهم وأنقطعت الحزيةُ عنهم من حين أسلم ملوكهم . قال في " العبر" : ثم أنتشرتُ أحيا، جُهينةً من العرب في بلادهم واستوطنوها، وعاتُوا فسادًا؛ وعجز مُلوكُ النُّوبة عن مدافعتهم،

رجلا أسمه (مرقشَنْكُر) وكان له أبن أج أسمه (داود) فنغلب عليه، وأنترع الملك من يَدِه، وَاستفحل مُلكُه بها، ونجاوز حدودَ مملكته قريبُ (أُسوانَ) من آخرصعيد

من صبح الاعشى

الملكة الثالثية (بلاد البرنو)

و بلاد البرنو _ بفتع الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وضم النون وسكون الواو . وهم مسلمون والغالب على ألوانهم السواد قال في ود التعريف " : و بلاده تحد بلاد

التُكُور من الشرق؛ ثم يكون حدَّها من الشَّمال بلادَّ أفريقيَّةً؛ ومن الجنوب الْهَمَّج. وقاعدتهم مدينة (كَا كَا) بكافين بعدكلُّ منهما ألف فيا ذكر لى رسولُ سلطانهم

الواصلُ إلى الدّيار المصرية صحبـةَ الحجبج في الدولة الظاهرية (بَرْقُوق) . وقد تعرض إليها في " مسالك الأبصار " في تحـــدد مملكة ما لِّي على ما يأتي ذكره

ومن مدنهم أيضًا مدينة (كُنْشِكِي) بكاف مضمومة وناء مثناة نوقيــة ساكنة

ونوز مكسورة وســين مهملة ساكنة وكاف مكسورة بعدها ياء مثناة تحتية . وهي

قلت ؛ وقد وصل كتاب ملك البّرُنُو في أواخر الدولة الظاهرية (بَرْقوق) يذكر

فيه أنه من قدِّية "سيف بن ذي يزن " الا أنه لم يحقق النسب فذكر أنه من قريش وهو غلط منهم فان "سيف بن ذي يزن" من أعقاب تَبَابعةِ النين من حِمْير.

علْ ما يأتى ذكره في الكلام علىٰ الْمُكاتبات، في المقالة الرابعة فيا بعدُ، إن شـــ

وأصاحب البِّرْنُو هذا مكاتبةٌ عن الأبواب السلطانية بالديار المصرية ، يأتى ذَرُهِ

إن شاء الله تعالى .

نىرنى (كَاكَا) علىٰ مَيْسِيرة يوم واحد منها ·

مُعالم إن شاء الله تعالى .

فصاهروهم مصانعةً لمم ، وتفرق بسبب ذلك مُلكُهم حتى صار لبمض جُهيتة من أَمَّاتِهِم عَلْ رأَى العجم في تَلْلِك الأُخْت وَآبِنِ الأُخْت ؛ فَنَمَّزِّنَ مُلْكُهُم وَاسْتَوَلَّت

جُهِّيةً على بلادهم ، ولم يُحْسِنُوا سياسة المُلْك ، ولم ينفَ له بعضهم إلى بعض ، فصاروا شِسبَّماً ولم يَتَى لهـم رسم مَلِك ، وصاروا رَحَّالة باديةً على عادة العرب إلى

النُّوبة فرآهم برمُون الحَلَق بالنَّبْ ل فكفُّ عنهم ، وقَدْر عليهم إنَّاوةً من الَّفِيق ف كل سنة) ، ولم تزل ملوكُ مصر تأخُذ منهم هذه الإباوةَ في أكثر الأوقات حتَّى

ذكر في "مسالك الأبصار" أنه كان عليهم في زمنه مُقرّرٌ لصاحب مصر في كلُّ سنة من العبيد، والإماء، والحِراب، والوُحُوش النوبية ــ

قلت : أمَّا الآنَ ققد آنقطع ذلك . ﴿ وَرَبُّكَ يَمَانُقُ مَا يَشَاءُ وَيَمْنَارُ ﴾ •

(١) عدَّه الجله مضب عليا في القطعة الأزَّمرية اشارة الى الاستغاء عبا .

170

وذكر في "مسالك الأبصار": أن ملكها الآن مُسلم من أولاد (كترالدولة).

قال : وأولاد الكنز هؤلاء أهلُ بيتٍ ثارت لهم ثوائرُ مَرَّات . فيحتمل أن أولاد الكنز من جُهَينة أيضا جمعا بين المقالنين •

وقد ذكر في "مسالك الأبصار" : أنَّ سلطاتَهم كواحد من العـاتـة، وأنه يَأْوِي

الغرباءُ إلىٰ جامع دُنْقلةَ فُيرِسِل إليهم، فيأتونه فُيضِيفُهم وُيُنْم عليهم هو وأمراؤهُ، وأن غالب عطائهم الدِّكَاديك : وهي أَكْسيُّ غلاظ غالبها سُود . وربما أعطُّوا عَبْدا

(وقد ذكر في "الروض المعطار" : أن عمرُو بنَّ العاص رضى الله عنه قصد قتالً



مرا بخري مرا بخري مرا بخري مرا بن في فرت رين أيوب عالانبي مرا بن واميل

> ر اریتهی بموت اور الدین عمود بن زنکی ف صنة ۱۹۹۱ ه

نصره لاون مره عن عنطوطات كبردج وباريس واستانبول وضبطه وحقته وعلق حواشيه وقدم أه ووضع فهارسه

(الركورم) (كورمي المطليمات أستاذ النارج الاسلام السليد بجامعة الاسكندرية

مطبوعات إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف المصرية . إدارة الثقافة العامة

مطبقه جامت فؤاد الأول

ولم يجتمع جمهم إلا وقد تسلَّم نور الدين البلد.

بتدبير أمره مبين الدين أفّر بملوك جده ، وكان الحكم له ، وليس لمجير الدين الله وتتله ، فتم غرض نور الدين بتدبير أمره مبين الدين أفّر بملوك جده ، وكان الحكم له ، وليس لمجير الدين الله واسمالم إليه ، إلى دولته ، وكانب الأحداث بدشت ووعدهم الإحان إليهم واسمالم إليه ، ثم سار إلى دمشق وحصرها ، فأرسل مجير الدين إلى الغرنج وبذل لهم الأموال ، ووعدهم ولما كانت هذه السنة — وهي سنة سبع وأربين وخسائة — نازل الفرنج المنافق على المنافق ع

ولما كانت هذه السنة — وهى سنة سبع وأربعين وخمائة — نازل الفرنج عسقلان — وهى للمصريين — فأخذوها وكان نور الدين لما نازل العدو عسقلان يتأسف إذ لا يمكنه الوصول إليهم ، ودفعهم عنها بسبب نوسط دمشق بينه وبينهم ، فلما ملكما العدو وقروا وطعوا في ملك دمشق ، واستضعفوا مجير الدين ، وتأهموا

الغارة على أعاله ، وأكثروا القتل بها والنهب والسبى ، وأفضى الامر بالمسلمين إلى أن جمل الغرنج على دمشق قطيمة فى كل سنة ، وكان رسولهم يجئ وبجبها من البلاد ، ثم اشتد البلاء حتى أرسل الغرنج واستعرضوا عبيدهم وإماءهم الذين مبوا من سائر بلاد النصرانية ، وختروهم بين المقام عند مواليهم والعود إلى أوطانهم ، فن أحب المقام تركوه ، ومن أحب وطنه سار إليه ، وقلت حرمة مجير الدين عند أهل دمشق إلى أن حصروه فى القلمة مع إنسان من أكار أهل البلديقال له مؤيد الدين

ولما اتصل ذلك بنور الدين لحقته الحمية ، وخاف من [٧٦] استيلاء المدو على ولاد المسلمين، وأهمة أهل دمشق ، وعمل الحيلة فى ملكها حيث علم أنه إن قصدها ورام أخذها والغلبة استمال صاحبُها الغرنج واستمان بهم على حربه ، فاستمال ثور الدين حينئذ بجير الدين ضاحبها ولاطفه وأظهر مودته وواصله بالهدايا والتحف حتى وثق به ، ثم كان فى بعض الاحيان يقول له : « إن فلاناً من الامراء قد كاتبنى فى تسلم

البلد إلى ٣ ، فيُبعد بحيرُ الدين ذلك الأمير ويأخذ إقطاعه ، وفعل ذلك مراداً

حتى أبعد مجير الدين عنه أكثر الامراء ، وبق عنده أمير يقال له عطاء بن حفاظ

السلمي، وكان شهماً شجاعاً ، ففوَّض إليه مجير الدين أمر دولته ؛ وكنن نور الدين

ذكر منازلة نور الدين – رحمه الله – حارم [۷۷] وفي سنة إحدى وخسبن وخسبائة حاصر نور الدين محرد بن زنكي – رحمه الله – قلمة حارم وهي لبيمند – صاحب أنطاكية – ؛ فجمع الغرنج وسار إلى لقائه ، فنموها منه ، وكان في الحصن رجل من دهاة الافرنج يرجمون إلى وأ به

وكان صورة تسلمه لم أن الاحداث لاروا وفتحوا الباب الشرقي فدخله نور الدين

وملك البلد ، وحصر مجير الدين فى القلمة ، وراسله فى النسليم ، وبذل له إقطاعاً

من جملته حمص ، فأجاب إلى ذلك ، وسلم قلمة دمشتى إلى نور الدين ، وسار إلى حمص

نم إنه راسل أهل دمشق ليــلموا إليه البلد، وعلم نور الدين بذلك، فأخذ منه حص،

وسَمُ إليه بالس، فلم برضها، وسار عنها إلى بنداد وأقام بها، وابتنى داراً بالقرب

ودكر ابن الدُنير أن فتح تل باشركان في هذه السنة ، وأن نور الدين بعث

وكنا حكينا عن ابع منقر أن تسلم اكان في سنة ست وأربسين ، وما ذكره

ابن الانتر هو الأصح ، فإنه ذكر أنه لما ورد عليه رسل النواب بتل باشر يبذلون

التسليم إليه كان نور الدين نازلا على دمشق ، ومنازلة الماء كانت في هذه السنة .

من مدرسة النظامية ، وتوفى بها ، وصفت المالك بالشام لنور الدين .

إلى حسَّان - صاحب منبج - في أن يتسلمها فتسلمها .